حوارات اليسار المصرى

من أجل نهوض جديد

إبراهيم سعد الدين
إبراهيم العيسوى
أحمد بهاء الدين شعبان
أحمد كامل
أحمد مصطفى
أحمد نبيل الهلالى
ألفونس عزيز
إيمان يحيى
حسن شعبان
حلمى شعراوى
خالد حمزة
سامر سليمان
سمير أمين
شريف حتاتة
صلاح عدلى
عادل المشد
عبد الحليم قنديل .
عبد الغفار شكر
عماد عطية
مجدى عبد الحميد
محمد السعيد إدريس
محمد السيد سعيد

إعداد وتقديم
عبد الغفار شكر

مركز البحوث العربية والإفريقية

مكتبة مدبولى

مركز البحوث العربية والإفريقية

حوارات اليسار المصرى

من أجل نهوض جديد

إبراهيم سعد الدين
إبراهيم العيسوى
أحمد بهاء الدين شعبان
أحمد كامل
أحمد مصطفى
أحمد نبيل الهلالى
ألفونس عزيز
إيمان يحيى
حسن شعبان
حلمى شعراوى
خالد حمزة
سامر سليمان
سمير أمين
شريف حتاتة
صلاح عدلى
عادل المشد
عبد الحليم قنديل
عبد الغفار شكر
عماد عطية
مجدى عبد الحميد
محمد السعيد إدريس
محمد السيد سعيد

إعداد وتقديم

عبد الغفار شكر

مكتبة مدبولى

مكتبة مدبولى

العنوان : ٦ ميدان طلعت حرب – القاهرة
تليفون : ٥٧٥٦٤٢١ – **فاكس :** ٥٧٥٢٨٥٤
البريد الإلكترونى :

WWW.madboulybooks.cominfo@madboul ybooks. com

الكتاب : حوارات اليسار المصرى / من أجل نهوض جديد

التأليف : إعداد وتقديم: عبدالغفار شكر

مركز البحوث العربية والإفريقية /١١ شارع قرة بن شريك، أمام مستشفى رمد الجيزة ت: ٧٧٤٤٦٤٤ / ٥٧١٤٧٨٥

الغلاف للفنان : محمود الهندى

الإعداد الفنى: ناهد عفيفى

المراجعة اللغوية: عماد عبداللطيف

رقم الإيداع : ٢٠٠٦/١٥٨٥١

الترقيم الدولى : 977-208-621-2

القطع : ٢٠ × ٢٩ سم

الطبعة

الآراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر الكاتب، ولا تعبر بالضرورة عن رأى الناشر

إهـــــداء إلـــى

أحمد نبيل الهلالى
أحمد عبد الله رزة
يوسف درويش

فرســـان اليـــسار والحركة الوطنية الديمقراطية الذين رحلوا عنا ونحن نعد لـــصدور هــذا الكـــتاب، وكان لهم الدور المعلى فى توفير مقومات الوحدة النضالية لليسار.

مركز البحوث العربية والأفريقية

المحتويات

الفصل الأول

اليسار وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

الفصل الثانى

رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها

الفصل الثالث

تطورات اليسار العالمى

الفصل الرابع

الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

الفصل الخامس

ملتقى اليسار و وحدة النضال اليسارى

(صيغ مقترحة للعمل المشترك)

تقــديــم

عبد الغفار شكر

تجمــع الآراء على أن غياب اليسار عن التأثير الفعال فى الصراع الدائر حول مــستقبل مصر يضر كثيرًا بهذا المستقبل، خاصة وأن السياسات الحكومية المطبقة والإجــراءات التــى يجــرى اتخاذها لصياغة مستقبل البلاد فى السياسة والاقتصاد والعلاقــات الاجتماعية تراعى فقط مصالح كبار الرأسماليين وتهمل مصالح الفئات التى يمثل العمل مصدر دخلها الأساسى سواء كانوا عمالاً أو فلاحين أو حرفيين أو مهنيين أو الفئات الوسطى.

ومــا لــم يكن هناك توازن بين مصالح مختلف الطبقات، فإن المجتمع لن ينعم بالاســتقرار، مــن هنا فإننا نلاحظ أن اليسار المصرى يتجه فى السنوات الأخيرة للــتعامل بإيجابــية أكثــر مع فكرة أن يكون قطباً أساسياً فى الصراع الدائر حول مــستقبل مصر، وأن يصبح قطباً جاذباً لقوى سياسية أخرى تتعاون معه فى صياغة بــرنامج سياســى لتحقــيق التقدم والاستقرار للمجتمع المصرى إذا وضع موضع التطبيق.

هــناك إدراك متــزايد فى صفوف اليسار المصرى أن توزعه على تنظيمات مــتعددة دون إن يجمعهــا عمل نضالى مشترك قد أضعفه كثيراً، وأن الحاجة ماسة إلــى تعزيــز النــضال المشترك بين مكونات اليسار حول القضايا التى تهم أغلبية الــشعب المــصرى، وممــا يعزز الحاجة إلى هذه الصيغة التنسيقية أن كثيراً ممن ينتــسبون إلى اليسار قد هجروا تنظيماتهم أو لم يكونوا أصلاً أعضاء فى تنظيمات سياســية وهــم يمارسون نشاطهم فى المجتمع كأفراد، ولا نبالغ إذا قلنا أنهم يمثلون الآن النسبة الغالبة فى اليسار المصرى.

لــم تــتوقف جهــود اليــسار عن دراسة أزمته الراهنة وبحث أهم مظاهرها والأســباب التى أدت إلى تفاقمها وسبل تجاوزها، ورغم ذلك فقد طالت الأزمة أكثر ممــا ينبغى وهناك اهتمام متزايد بالتعمق فى دراسة الأزمة من خلال جهد جماعى

تــشارك فــيه معظم المنظمات اليسارية وعدد لا بأس به من الشخصيات اليسارية المــستقلة وقــد انتظم الحوار بالفعل فى صفوف اليسار منذ يوليو ٢٠٠٤ من خلال صيغة انتقالية للحوار هى "**ملتقى اليسار**" الذى أسسته أهم مكونات اليسار المصرى من أحزاب ومنظمات مدنية ولجان شعبية ومراكز بحثية. عقد **ملتقى اليسار** خلال السنتين الأخيرتين عدة حلقات نقاشية حول أزمة "**اليسار المصرى وكيفية الخروج مـــنها**"، "**القــضايا الأساســية للمجتمع المصرى**"، "**رؤية يسارية لأزمة المجتمع المــصرى**"، وســـاهم مركـــز البحوث العربية والأفريقية فى هذا الحوار من خلال موســـمه الثقافى وعقد سلسلة من الندوات حول **اليسار المصرى وانتخابات مجلس الــشعب ٢٠٠٥، اليـــسار المـــصرى وقضايا التغيير، نحو نهوض يسارى جديد.** ويمكـــن القـــول انه بفضل هذا الحوار المنتظم فى صفوف اليسار تتوافر الخطوط العريــضة لمـــشروع فكرى وسياسى لتجاوز أزمة اليسار المصرى. **تدور الحلقة الرئيسية فى هذا المشروع حول تأسيس إطار تنظيمى للعمل المشترك فى صفوف اليـــسار علـــى شـــكل تحالف يحترم التعددية فى صفوف اليسار المصرى ويدعم وحدتـــه النـــضالية**، وهـــناك مؤشرات حقيقية تؤكد أن اليسار المصرى على وشك إقامة هذا التحالف.

ومـــن أهم مصادر قوة الصيغة المقترحة لهذا التحالف أنه **يقوم على الاعتراف بالـــتعددية فـــى صـــفوف اليسار** باعتبار هذه التعددية مصدر غنى وثراء لحركة اليـــسار، كمـــا أنه يفتح الباب لمشاركة كل طرف يؤمن بأن الاشتراكية هى مستقبل مـــصر ويناضـــل مـــن أجل إقامة الاشتراكية فى مصر، وبالتالى **فإن الكل مدعو للمـــشاركة دون استبعاد أحد**، وتشمل هذه الدعوة كافة الاشتراكيين من كل الروافد الماركـــسية والناصرية. وهناك اتفاق أيضاً على **أن الدور النضالى هو أساس هذا اللقـــاء، وأن العمل المشترك حول مشكلات الشعب المصرى الملحة وحول قضايا المجـــتمع المـــصرى الكبرى هو الأساس**، وأنه من خلال النضال المشترك يمكن **تعزيـــز الـــثقة المشتركة بين الأطراف ومواصلة الحوار حول التوجهات الفكرية والـــسياسية لليسار المصرى، وهناك اتفاق أيضاً أن هذه الصيغة للعمل المشترك بـــين مخـــتلف أقـــسام اليـــسار لا تمنع أى صيغ أخرى للتنسيق قد تراها بعض**

الأطراف ضرورية لزيادة فاعلية النضال السياسى والجماهيرى لليسار المصرى.

وعلاوة على هذا كله فإنه من أهم الأسس التى يقوم عليها هذا العمل المشترك أنه **صيغة انتقالية نبدأ منها ولكنها قابلة للتطوير والانضاج من خلال الممارسة.**

وفى هذا السياق يصدر كتاب "**حوارات اليسار المصرى من أجل نهوض جديد**" كإسهام من مركز البحوث العربية والأفريقية لتوثيق الحوارات فى صفوف اليسار خلال العامين الأخيرين وكيف ساهمت فى بلورة الخطوط العريضة لمشروع مستقبلى لتجاوز الأزمة الراهنة.

يتكون الكتاب من خمسة فصول:

الفصل الأول: اليسار وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

يعالج هذا الفصل مشاركة الأحزاب والقوى اليسارية فى الانتخابات، والنتائج الهزيلة التى حققتها، وأسباب ذلك، كما يعالج الظروف التى أحاطت بالانتخابات وعجز اليسار عن التفاعل معها.

الفصل الثانى: رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها:

ويعالج هذا الفصل الأزمة الراهنة للمجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ورؤية اليسار لأسبابها وبرنامجه للخروج منها، وقد تعددت الرؤى اليسارية لهذه الأزمة لاختلاف الرؤى فى صفوف اليسار حولها ولكن هذا الخلاف فى الرؤية لا يمنع من وجود إمكانية حقيقية للعمل المشترك فى صفوف اليسار للتعامل معها.

الفصل الثالث: تطورات اليسار العالمى:

ويقدم هذا الفصل معلومات عن القضايا الأساسية التى تشغل اليسار العالمى وما يتصل منها بصفة خاصة بظاهرة العولمة الرأسمالية، كما يقدم معلومات حول تطورات اليسار فى أمريكا اللاتينية وقدرته على الوصول إلى السلطة بالطريق الديمقراطى فى أكثر من بلد، ويطرح هذا الفصل أزمة اليسار المصرى فى السياق العالمى.

الفصل الرابع: الطريق إلى نهضة اليسار المصرى:

يتــناول هــذا الفــصل بالدراسة مظاهر أزمة اليسار وأسبابها وكيفية الخروج مــنها، ويحــدد الشروط الواجب توافرها لكى يستعيد اليسار المصرى قدرته على التأثير واكتساب نفوذ سياسى متصاعد، ويقترح المهام الأساسية لإنجاز هذا التطور مركزا على ضرورة توحيد اليسار نضاليا.

الفصل الخامس: ملتقى اليسار ووحدة النضال اليسارى:

ويطــرح هــذا الفــصل الــصيغ المقترحة للعمل المشترك فى صفوف اليسار وتجــربة "**ملتقــى اليسار**" كيف ساهمت فى انتظام الحوار فى صفوف اليسار بين معظــم مكونات اليسار المصرى، واقتراحات أطراف الملتقى حول كيفية تنظيم هذا العمــل المــشترك، ونقــاط الاتفاق ونقاط الاختلاف حول هذه الاقتراحات، وهو ما يوفر أساسا حقيقيا لبلورة أفضل صيغة لهذا العمل المشترك.

الفصل الأول

●●●●●●●●●●●

اليسار وانتخابات مجلس الشعب
٢٠٠٥

ما العمل بعد انتخابات مجلس الشعب

د. إبراهيم سعد الدين

ما العمل بعد انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥؟ وكيف ننهض بمصر وندعم الديمقــراطية ونقيم العدل الاجتماعي بها؟ انتهت المعركة الانتخابية لمجلس الشعب لعــام ٢٠٠٥ بنــتائج كارثية لكل القوي الاشتراكية والوحدوية والقوي الليبرالية في الــبلاد. وأنــتجت المعــركة مجلــسا للشعب يسيطر عليه الحزب الوطني الحاكم والإخــوان المــسلمون وبعــض المــستقلين، ويضم إلي جانبهم آحادا محدودة من الأحــزاب ذات التوجه الاشتراكي والوحدوي، أو ذات التوجه الليبرالي. وغاب عن المجلــس قــيادات وطنــية وديموقراطية سبق لها أن شاركت في المجالس السابقة وقادت العمل البرلماني المعارض بجدارة واقتدار.

وإذا كانــت الأســاليب المنافية للديموقراطية التي سادت إبان الحملة الانتخابية، والتــي تــضمنت الاســتخدام الواســع للمال لشراء الأصوات واستخدام الرشاوي بواسطة المسئولين الحكوميين عن طريق تأدية الخدمات أو تنازل الدولة عن بعض المطالــبات، فضلاً عن استخدام العنف بواسطة البلطجية لمنع الناخبين من الاقتراع أو لخــوض المعــركة مــع الخــصوم السياسيين، ثم التدخل المباشر لقوات الأمن لمحاصــرة اللجــان ومــنع الناخبين من الاقتراب من اللجان الانتخابية في المرحلة الثالــثة للانــتخابات- تعــد جمــيعا مــن أسباب اجتثاث نواب القوي الاشتراكية والديمقــراطية مــن مجلس الشعب الجديد فإن هذه الأسباب كلها لا يمكن أن تفسر وحــدها الــضعف الحقيقــي للقــوي الديموقراطية في مصر وعلي رأسها اليسار المصري.

فقــد جــرت المعركة الانتخابية بعد فترة من الحراك الجماهيري الذي مارسته الفــئات الوسطي المصرية ومنظماتها الأهلية في غياب أي دور قيادي فعال لليسار المصري.

لقــد أُضعفت حركة الفئات الوسطي المصرية بالتركيز علي مطالب سلبية مثل لا «للــتمديد " لا " للــتوريث تحــدد ما هو مرفوض بواسطة هذه الفئات ولا تحدد مطالــب إيجابــية. إن نفــس الأمــر ينطــبق علي شعارات أخري مثل إلغاء حالة الطوارئ.

ورغــم أن حــزبا كحزب التجمع قد تضمن برنامجه للمشاركة الشعبية والذي أعلن منذ أكثر من ست سنوات مطالبه بتحول النظام الجمهوري المصري من نظام رأســي إلــي نظـــام برلماني فإن الحزب في كل هذه السنوات الست قد أهمل هذا الشعار إهمالا كاملا. ولم يسع إلي تثقيف الجماهير، ولا حتي أعضاء الحزب نفسه، حول هذا المطلب ولا بيان أسباب هذا الاختيار.

لــذلك فــإن الحــزب وجد نفسه مسوقا ضمن حركة الفئات الوسطي المصرية بــشعاراتها الــسلبية وبشخصنتها للحملة من أجل الديموقراطية، ولم يستطع الحزب قيادة حركة الجماهير ولا حتي من الناحية الفكرية.

إن مــا ينطبق علي حزب التجمع ينطبق علي كل قوي اليسار والقوي الليبرالية الأخــري. وقــد تمكن الحزب الوطني الحاكم من هزيمة حملة الفئات الوسطي عن طــريق المــناورة الخاصـــة بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، والتي طرحت انتخاب الــرئيس من بين أكثر من مرشح. ثم قيد هذا الاختيار ليصبح تحت سيطرة الحزب الحاكم.

ثــم جــاءت انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠٠٥ لتكرس نجاح التيار السياسي الإسلامي بقيادة الإخوان المسلمين في فرض وجوده السياسي كقوة يحسب حسابها، ويمكــن أن تتنافس في المستقبل علي الحكم بما تملكه من شعارات تعبوية وبرنامج للعمــل وقدرة علي الحشد الجماهيري وخاصة حشد الشباب من الجنسين. إن نجاح التــيار الــسياسي الإســلامي قــد قابلــه من الناحية الأخري فشل التيار السياسي الاشــتراكي والوحدوي من جانب وفشل التيار الليبرالي من الجانب الأخر في تعبئة الجماهيــر واجتذابها. إن أحد أسباب هذا الفشل هو انقسام هذه التيارات بين أحزاب وجماعــات متبايــنة. وصــراعها فيما بينها بدرجة أكبر من صراعها في مواجهة التيارات السياسية الأخري. واستناد الجزء الأكبر منها علي عناصر من كبار السن يمــثلون الماضي. وعدم قدرتها علي اجتذاب الشباب وفتح الطريق أمامهم لممارسة النشاط السياسي وقيادة العمل العام.

وفــضلاً عن ذلك فإن أيا من هذه الأحزاب لم يستطع أن يطرح برنامجا عمليا لحــل مشاكل المصريين خاصة مشاكل التعليم والصحة والإسكان والحد من البطالة وتوفير فرص العمل، وتطوير العلم والتكنولوجيا وبناء قاعدة علمية مصرية. وغير ذلــك مــن القــضايا والمــشكلات التي تعاني منها مصر وكيفية تنميتها اقتصاديا واجتماعــيا وسياسيا وثقافيا. لقد اكتفت كل الأحزاب المصرية بتحديد خطوط عامة

لـتوجهاتها الـسياسية وطـرح أهداف عامة لنشاطها دون أن تغوص في المشاكل الحقيقـية للمجتمع ودون أن تطرح حلولا حقيقية وقابلة للتطبيق للعديد من مشكلات المجتمع المصري.

إن ذلـك يعود في جانب منه إلي ضعف الكوادر الحزبية المتخصصة. ويعود مـن الجانب الآخر إلي أن أيا من الأحزاب المصرية لا يطمح في الواقع لأن يحل محـل الحـزب الحاكم عن طريق الانتخاب وأن يباشر بالتالي إدارة الدولة لتحقيق تقدمها ونهوضها.

إن الأحـزاب تركـز لـذلك علي التغيير في شكل الحكم وكيفية تنظيمه وعلي القـضايا الخاصـة بالحـريات وحقوق الإنسان وما شابهها, وتكتفي فيما عدا ذلك بالتركيـز علي ما ترفضه من برامج الدولة وحزبها الحاكم بأكثر مما تطرح حلولا إيجابية وتفصيلية للمشاكل.

إن مـثل هـذا القصور يكون أكثر تأثيراً علي الأحزاب المعارضة المدنية منها علـي الأحـزاب أو الجماعـات التي تنطلق من منطلقات دينية. ذلك لأن الاحتماء بالدين هو الملجأ النهائي لكل الشعوب في حالة الهزيمة وفشل مشروعاتها للنهضة. وإذا كـان ذلك أمراً صحيحا بالنسبة لأغلب الشعوب فإنه صحيح بصفة خاصة في حالـة مـصر. حيث يعتبر التدين من الصفات الأساسية للشعب المصري منذ القدم وحتـي الآن. ويلاحـظ في الحالة المصرية منذ بدء الدولة الحديثة أن الدين لم يكن أبـداً عائقـا للـتقدم. ولكن الفكر الديني ككل فكر آخر كان يتأثر بحالات النهضة وحـالات الجمود والانكسار. فالنهضة الفكرية والعلمية تصاحب بانعتاق وتطور في الفكـر الديني والعكس بالعكس في حالات الركود أو الانكسار، عندما يتصف الفكر الديني بالمحافظة للدفاع عما يطلق عليه ثوابت الأمة.

إن اسـتمرار التمـزق الحالـي لقـوي اليسار من جانب وللقوي الليبرالية من الجانـب الآخر يفتح الطريق لتجذر الصراع السياسي ليصبح بين فريقين أساسيين، يمـثلهما حـزبان كبيـران. الحزب الوطني من جانب ممثلا لرأسمالية المحاسيب وبيروقـراطية الدولة وعناصر الفساد السياسي والمالي, والتيار السياسي الإسلامي بقـيادة الإخـوان المـسلمين من الجانب الآخر. بينما تصبح الأحزاب ذات التوجه الاشـتراكي من جانب وذات التوجه الليبرالي من الجانب الآخر تمثل مجرد ديكور فـي الثوب السياسي للدولة. ويستمر أيضاً التغييب الواسع للمثقفين وجماهير الشعب عـن العملية الانتخابية ما داموا لا يجدون من يمثلهم من القوي السياسية الفاعلة بين

المتـــصارعين الحقيقيـــين. وما داموا يرفضون كلا الاختيارين المتاحين: رأسمالية المحاسيب، والدولة ذات التوجه الديني.

إن الخـــروج من المأزق الحالي يتطلب بدء حركة إحياء وتوحيد لكل من القوي الاشـــتراكية والـــوحدوية من جانب وللقوي الليبرالية من الجانب الآخر. إن الجيل الوســـيط والشباب المثقف من الاتجاهين هم المدعوون للتصدي لهذه المهمة الشاقة والصعبة.

اليسار المصرى ومسئولية التغيير القادم

عبد الحليم قنديل

هناك خمس ملاحظات أساسية سأتناولها بإيجاز الملاحظة الأولى تتعلق بمصر التـــى تتغيـــر الآن، فمن المؤكد أن أى حساب سياسى أو تقدير يعتمد الوجود طويل الأمـــد للوضــــع القـــائم هـــو حساب خاطئ تماماً، وتقديرى، وربما يكون به بعض المجازفـــة، أن الوضع القائم غير قابل للاستمرار ربما لعامين مقبلين. ولست قادراً علـــى التنـــبؤ بالـــنهاية على وجه التحديد وإن كنت أثق أن النهاية قد اقتربت ولكن الـــصورة النهائـــية لها قد تتدخل فيها الأقدار. ورغم أن التاريخ لا يعيد نفسه فهناك العديـــد مـــن المؤشـــرات التى يمكن الاعتماد عليها كانتخابات نادى القضاة والتى اكتسحتها قائمة غير خاضعة للدولة بما يعيد إلى الأذهان انتخابات نادى الضباط فى نهايـــة عهد الملك فاروق عام ١٩٥٠، ولكن النهاية الأكثر احتمالية فى اعتقادى أن ينتهى الوضع القائم بانفجار اجتماعى, وهو السيناريو الذى يمكن إدراكه عبر بريق الـــسيوف فى الانتخابات الماضية فى إيحاء رمزى بانفلات ضخم قادم إلى هذا البلد لـــن يكون تكراراً لانفجار ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧ وإنما ستضاف إليه تكلفة قد تكون أوســـع اضـــطراباً فى ظل ما توحى به الأوضاع القائمة. وهذا السيناريو قد يكون معلقـــاً علـــى بعض الشروط؛ منه،ا على سبيل المثال، أن آخر رابط اجتماعى بين الـــنظام والمجـــتمع ويتمـــثل فى الدعم على السلع الأساسية يجرى الآن استبداله أو تحـــوله إلى نظام الدعم النقدى. وطوال الثمانينيات حاول مبارك لدواع اجتماعية أو سياســـية أن يؤجل فكرة بيع القطاع العام، وحاول أن يخفض قيمة الجنيه المصرى، ولكـــنه ســـوف يقبل على كافة هذه الخطوات لأنه لا بديل آخر بحكم السياسية التى وضـــعت الاقتصاد المصرى تحت رحمة التكييف الهيكلى، وفى لحظة إلغاء الدعم سيحدث الانفجار الاجتماعى, وقد يحدث هذا الانفجار حتى بدون إلغاء الدعم.

الملاحظـــة الثانـــية: تدور حول المناخ السياسى فى مصر, فالأحوال تنبئ أننا نـــسير باتجـــاه اليمين وهو ما تؤكده الانتخابات الأخيرة، ففى لحظة النهاية المرتقبة للنظام الحالى لن يكون هناك سوى قوتين واضحتين، القوة الأولى تتمثل فى الجيش المصرى الذى سيستعيد دوره فى السياسة، أما القوة الثانية فهى الإخوان المسلمين. ولا يمكـــن القول باحتمالية صدام الجيش مع الإخوان المسلمين. ومن يعتقد ذلك لا

يعـرف طبـيعة الجـيش المصرى، من ناحية أخرى فلا يمكن تجاهل دور الجيش المصرى طالما بقى الوجود الإسرائيلى فى الجوار حتى فى ظل وجود حالة السلام الحالـية بالإضـافة إلى وجود فجوة تنموية هائلة لا يمكن إنكارها بين مصر ودول عديـدة لم تستطع الصناعة المحلية عبورها إلا عبر استنهاض الصناعات الحربية، وســوف يظل هذا الانقسام فى مصر وارداً؛ خاصة وأن مصر التى تعانى من الفقر والجهـل والمرض لا يستطيع شعبها أن يتجاهل أى دعوة دينية تطرح وعوداً أكثر جاذبـية ممـا هـو موجود على الساحة وتتميز بإمكانية الخلاص الدينى. وهذا ما نقصده بفكرة "لليمين در" خاصة أن التكوين المصرى لأسباب عديدة يميل إلى فكرة الحزب الواحد بدءًا من الوفد ثم نظام يوليو ثم الموجة القادمة للإخوان المسلمين.

الملاحظـة الثالثة: تتعلق باليسار الغائب، فمن الملاحظ غياب اليسار سواء فى صـورة أحـزاب رسمية كالتجمع والحزب الناصرى أم فى أى صورة أخرى غير رسـمية. والـسؤال لماذا انتهينا إلى هذا الوضع؟ والجواب يحتاج إلى جهود أكثر عمقـاً مـن طـرح تفسيرات تدور حول الفرقة الأخلاقية أو عدم رغبة الأطراف المخـتلفة في أن تعمل سوياً.. إلخ. والسبب الجوهرى سيجعلنا نعود إلى نظام يوليو حـيث كانـت هـناك رغبة فى التنمية والتصنيع وتحديث المجتمع بما أدى إلى أن الفتـرة مـن ١٩٦٨ إلـى ١٩٧٧ كانـت أكثـر الفترات صعوداً لحيوية الجماهير وحـضورًا لليـسار، وحـدث بعد ذلك انحدار عام فى العقود الثلاثة الأخيرة والتى أعتبرها أهم فترة خلال الخمسة قرون الماضية. فالأوضاع العالمية أثرت علينا كما لعـبت الـسياسة الداخلية دوراً هاماً وهو ما وصل بالحال إلى الانتخابات الأخيرة، حـيث بـدا المجـتمع المصرى كالغبار البشرى وتحركت الغرائز البدائية الأولى. وتمـثل ذلـك فى الترضية الاجتماعية بالتقسيط التى مارسها الإخوان المسلمين، أو الترضـية الاجتماعـية بالإجمـال والتـى ظهرت فى شراء الأصوات الانتخابية. والتجـربة الحـزبية الحالـية هى أبعد ما تكون عن هذه الصفة، فشرطها الرئيسى الرخصة.

وعلق اليسار المصرى تصوراته عن تغيير العالم وتغيير المنطقة على الميزان الدولـى واعتبـر انـتكاس هـذا الأخير هو السبب المباشر لانتكاس اليسار فنشأت مرحلة طويلة من الاحباطات والمخاضات لم تسفر حتى الآن عن شئ.

الملاحظـة الرابعة: تتمثل فى عدم صحة غياب التفاصيل أو عدم وجود برنامج تفصيلى للتعليم أو الصحة.. إلخ. فمن المعروف تاريخياً أن ظهور أى قوة تاريخية

يبدأ من طرح المثال الجامع أولاً ثم عندما يتكون لها هيكل ملائم تتطرق إلى التفاصيل. والمجتمع المصرى تموج به الآن تيارات عديدة أبرزها اليمين ممثلاً فى الإخوان المسلمين, وهناك اليسار الكامن أو اليسار المحتمل.

ويمكن رؤية الوضع كالآتى: هناك جسد ضخم جداً يسمى بالإخوان المسلمين حيث يتيح له القلق والشك العام أن يعيد تكوين عقله الضامر. ونفس أجواء القلق تتيح لليسار أن يعيد تشكيل نفسه بين جسد ضامر وعقل ناضج، لكن ما هو اليسار المحتمل؟ أعتقد أنه لا يجب أن يكون منطلقاً من التاريخ بل من الظرف الآنى، فبوادر هذا الظرف يمكن قراءتها بوضوح خلال العام المنصرم، عام ٢٠٠٥ والذى أعتبره عام الشك فى الحياة المصرية، فنحن إزاء بلد يشك فى رأسه ويستعيد أخيراً حاسة النضج، وظهرت أشكال تعبر عن اليسار المحتمل كحركة كفاية وأخواتها مروراً بتمرد القضاة والجامعات. فالقاعدة الطبقية لهذه التحركات أوسع تمثيلاً لما أصطلح عليه بتمثيل اليسار خلال الطبقة العاملة. ومن الواضح أن هذه التحركات ذات طابع وطنى عام ولكن الأكثر بروزاً فى هذه التحركات أنها تضع أولوية الفعل كأساس لوجودها عبر فكرة الخروج عن النص، وخلال هذا العام نجح اليسار الكامن فى تفكيك محرمات كثيرة خلال التجربة الحزبية بأكملها، كنقد الرئيس وعائلته، واكتساب حق التظاهر السلمى، وبوسعه الآن أن يكتسب حق التنظيم المستقل للأحزاب والجمعيات من طرف واحد. وأظن أن الإمساك بحلقة الاستفادة من وضع تدهور النظام الحاكم ونشأة تشكيلات جديدة فى المجتمع والتقدم إلى فعل هجومى على أساس إعادة بناء المجتمع والدولة..إلخ، هى أمور تتنبأ بوجود واقعة تاريخية ستؤدى إلى مجيء يسار مختلف.

ولا أتحدث عن يسار يحصر نفسه سواء فى الماركسيين أو الناصريين أو القوميين، وإنما أتحدث عن يسار مجتمعى يحتوى على مصادر إسلامية وقومية عربية ووطنية عامة، وأعتقد أن هذا الفيض يكفى فى اللحظة الراهنة لبناء نواته ولكن شروط بناء هذه النواة تدفعنا لتأمل هذه الصورة: فهل تنتهى هذه النواة إلى حزب جمعى واحد أم يمكن أن يكون هناك تحالف حزبى ينشأ بصورة مستقلة ولا تأخذ شكل أحزاب الرخصة، فأحزاب الرخصة هى السبيل الأمثل للفشل، وإنما أتحدث عن الإعلان من طرف واحد، ويمكن أن نتخيل الصورة التالية: إننا بحاجة إلى يسار مجتمعى متعدد المصادر يمكن أن يأخذ صورة حزب جديد يسعى إليه مبادرون من كافة الأطياف بحيث تشمل نواته كافة ألوان الطيف ولا تقتصر على

اتجاه واحد يسعى إلى السيطرة على الأطياف الأخرى. أما الصورة الأخرى فتعتمد علـــى تحالـــف واســـع من أحزاب ومنظمات وجمعيات وهيئات ولكن يشترط هذا الـــتحالف أيـــضاً وجـــود حركة أو حزب تقوم محل العمود الفقرى لهذا التحالف. وهـــناك صـــورة ثالـــثة تعتمد على تقدم حركة احتجاجية كحركة كفاية على سبيل المـــثال للـــتحول من مبادرة سياسية إلى حركة سياسية بمعنى أن تتغير من مبادرة تـــسعى لتغييـــر يعتمد برامج تقترب من فكر الحركات السياسية وتقوم على حصر المـــشكلات الأساسية فى المجتمع المصرى المتمثلة فى الاستعمار والاستبداد والفقر والـــبطالة والفـــساد. ويمكن على أساس تحديد مواقف واضحة إزاء هذه المشكلات إعادة استنهاض حزب جديد.

الملاحظـــة الخامـــسة: نحـــن لا نحتاج إلى مجرد حزب يسارى جديد ولا إلى مجـــرد وحدة لليسار بالصورة والتقسيمات المتوارثة، فنحن نحتاج إلى حزب وطنى جامـــع على شرط أن يلعب هذا الحزب دوراً جوهرياً فى الانتفاضة المدنية السلمية الموجـــودة حالياً، وأعتقد أننا مع غياب حزب مؤسس على هذا الشرط فسنكون أمام موجة ثالثة من فكرة الحزب الواحد والذى سيتمثل فى الإخوان المسلمين.

اليسار المجتمعى طريقنا للخروج من الأزمة

د.إيمان يحيى

جاءت نتائج الانتخابات الأخيرة كاشفة عمًا وصلت إليه أحوال اليسار المصرى، لكنها لم تكن مفاجأة لكثيرين، فهذا اليسار يعانى من أزمة بنيوية وفكرية منذ منتصف الثمانينيات، يلحظها كل المتابعون. كم من الوثائق والدراسات والنقاشات التى دارت منذ ذلك الحين حول هذه الأزمة، وكم من القرارات والتوصيات التى تم اتخاذها بهذا الصدد، والتى وضعت على الرف فى ثلاجة النسيان.

بادىء ذى بدء، لابد من الإشارة إلى أنه لا يمكن تصور مستقبل مصر دون يسار، أو بالأحرى دون وجود يسارى قوى، وللأسف الشديد يشهد مسرح السياسة المصرى اختلالاً واضحاً فى ميزان القوى لصالح اليمين بجناحيه الحزب الوطنى والإخوان المسلمين؛ أى أن مستقبل مصر يتهدده غياب "الوسط" و"اليسار". ذلك أحد وجهى المعادلة. أما الوجه الثانى فهو أن اليسار الحالى بوضعه الراهن ليس له مستقبل!! تلك المعادلة المستحيلة "لا مستقبل بدون يسار، ولا وجود ليسار بلا مستقبل" تصوغ الوضع المأساوى الحالى، وتبحث عن حل لها.

لقد نتجت أزمة اليسار فى مصر بفعل أسباب كثيرة، منها ما هو موضوعى لا يتحمل تبعته اليسار المصرى، ومنها ما هو "ذاتى" كان فى مقدور اليساريين فى مصر تلافيه.

ولعل أبرز الأسباب والظروف الموضوعية لأزمة اليسار المصرى تتركز فى:-

* سقوط النموذج "الاشتراكى" السوفييتى، وما يمثله هذا السقوط من انهيار لمنظومة التصورات المرئية لدى "جماهير" اليسار عن النموذج البديل المقدم لهم والموعودين به.

* السيولة الطبقية التى حدثت فى المجتمع المصرى والتى جعلت مهمة اليسار صعبة للغاية فى مخاطبة وتحديد جماهيره. لقد أحدثت تلك السيولة الطبقية عدة عوامل كان أبرزها: حقبة النفط فى السبعينيات والثمانينيات وسيادة "الاقتصاد الريعى" وما حمله معه من ثقافة ومفاهيم.

* مـــا أحدثـــه التدفق الرأسمالى لاستثمارات خليجية, و"سعودية" بالأخص, فى مجـــالات الإعـــلام والـــثقافة المـــصرية، والتـــى لـــم تنج منها الصحف والسينما والفـــضائيات. لقـــد أدى ذلك إلى سيطرة شبه كاملة على وسائط صناعة الوعى فى مـــصر، بل وإلى القضاء على عناصر "القوة الناعمة" المصرية. لقد شاعت "ثقافة" و"نمـــط حـــياة" معاديان لأفكار التقدم والتحديث الحقيقى. ما حدث فى مصر خلال الثلاثين عاماً الماضية يمكن أن نطلق عليه "سعودة مصر".

ورغـــم تلك الأسباب الموضوعية، فإن الظرف الموضوعى الحالى يبدو – فى الوقت نفسه– مواتياً لصعود اليسار.. كيف؟

* هـــناك ٤٣% مـــن المصريين يعيشون تحت خط الفقر، وما يحمله ذلك من مخزون لقاعدة جماهيرية ومحتملة لصعود يسارى، فى حال تغير أوضاعه الذاتية.

* مخـــزون سخط عام وغير عادى بين المصريين تجاه سياسات الفساد والقهر السياسى والاقتصادى والاجتماعى. لقد ظهر هذا السخط الواسع، بشكل لم يسبق له مثـــيل أثـــناء الانـــتخابات البرلمانية السابقة، بل وتم تتويجه بقتال حقيقى لإصرار الناخبـــين علـــى استخدام حقهم الانتخابى والإدلاء بأصواتهم، ووصل الأمر إلى أن أصـــبح الإدلاء بالأصوات "عملية انتحارية" بكل ما يعنيه هذا المفهوم. هذا التحول الإيجابـــى فـــى سلوك المواطن المصرى صب في جعبة "الإخوان المسلمين" لغياب قوة معارضة بارزة أخرى فى الساحة السياسية.

* يواجه كيان "الدولة المصرية" الآن ولأول مرة منذ عهد محمد على، أخطاراً لـــم يـــواجهها مـــن قبل، بل يذهب البعض إلى أن تلك الأخطار لم يتعرض لها منذ آلاف الـــسنين، إنهـــا أخطار انكماش "الدولة" وتفككها وتحللها، تلك الدولة المركزية التـــى صـــمدت مـــن الفراعنة. يبدو شبح "الطائفية" بين الأقباط والمسلمين واضحاً للعـــيان وبـــشكل غيـــر مـــسبوق وسط تجاهل وتقاعس النظام المصرى، وتنضح الـــصحف القومـــية بـــنعت بدو سيناء بأنهم "غير مصريين"، وتقوم الدولة بفرض "العقـــاب الجماعـــى" فى أبشع صوره عليهم دون تمييز لتعيد مصر مائتى عام إلى الـــوراء، وتطل نزعة "انفصال" نوبية بإيعاز خارجى دون اكتراث من أولى الأمر، وتلـــك الأخطـــار، التى تدفع بالدولة المصرية إلى الانكماش والتراجع عن حدودها المجتمعـــية لتـــتآكل فـــى مشهد لم نره من قبل، لن تستطيع القوى المصرية الحية مواجهتها دون أن يكون اليسار فى قلب المواجهة، لماذا؟ لأن اليسار وحده –اليسار

المجتمعـــى العريض- هو القادر على المواجهة بمفهومه عن حقوق المواطنة وعن الدولة الحديثة المعاصرة، وبعمقه القومى والديمقراطى فى آن واحد.

إذا جئـــنا إلـــى الأسباب الذاتية التى أودت باليسار فى مصر إلى أزمته الحالية لوجدنا على رأسها عدة عوامل مؤثرة:

*منها ما يتعلق بأسباب تاريخية مرتبطة بإرث تاريخى منذ الحلقة الثانية لنشوء اليسار فى الأربعينيات: البدايات التنظيمية المتعددة، التشرذم والحلقية والشللية، تلك الأمـــراض التى ما زالت سارية حتى اليوم، بل وأفرزت تحكماً لحلقة ضيقة معينة ما زالت متحكمة فى مفاصل ومحاور ونقاط ارتكاز العمل اليسارى.

*أفـــضت ممارسات تلك الحلقة الضيقة إلى إبعاد ٨٥-٩٠% من اليساريين عن الأحـــزاب والتنظـــيمات اليـــسارية، فأصـــبحنا أمام ظاهرة فريدة، ألا وهى وجود "يـــساريين" وغـــياب "اليسار". فالغالبية الساحقة الآن من قيادات وكوادر وعناصر اليسار المصري هم من المستقلين؛ مجرد أفراد مبعثرين.

* أدى اتـــباع قطـــاع مؤثـــر من "اليسار الرسمى" لسياسات خاطئة إلى إخفاق اليـــسار وفقدانـــه تميزه والتحاقه بالحزب الحاكم. بدأت تلك السياسات بمقولة فصل "مؤســـسة الرئاسة" عن السلطة الحاكمة ككل فى بداية الثمانينيات، ثم جاءت سياسة "الأســـقف المنخفضة" لتعطى مبرراً للالتحاق الذيلى بسياسات النظام، وتبعتها فكرة "الـــتداخل المتناقض" التى تفسح المجال لولوج قيادات اليسار الرسمى داخل معطف الحكـــومة والاســـتفادة من الامتيازات الحكومية وفى نفس الوقت الاحتفاظ بمظهر المتـــناقض معهـــا. كـــل ذلـــك أدى إلى بروز اليسار كمعارضة نظامية (من داخل الـــنظام)؛ معارضة محسوبة عليه. فى نفس السياق جاءت فكرة....... روجت لها قـــيادات "اليسار الرسمى"، تلك الفكرة كانت بمثابة قشة قصمت ظهر البعير لتظهر عـــورة اليسار دون أية ورقة توت تسترها، ألا وهى "نحن نقوم بمعارضة سياسات ولا نعـــارض أشـــخاص"، ونـــسى مـــن روجوا لها أنه من المستحيل أن يعارضوا "الديكتاتورية" دون أن يشيروا إلى "الديكتاتور" ومن المستحيل أيضاً مقاومة "الفساد" دون ذكـــر أســـماء "الفاسدين". كانت المعارك التى يخوضها أبطال المعارضة من أمـــثال المرحوم عادل حسين ومجدى أحمد حسين وأحمد عز الدين ضد "الفاسدين" تلهـــب مـــشاعر الناس الساخطة وتبهر أعينهم بنيران تضحيات من خاضوها بينما كانت "غمامة" معارضة السياسات "الظالمة" واحترام "الظالمين" تلف اليسار بضباب كثيف يحجبه عن رؤية الجماهير له.

ابـتعد "اليـسار" عـن العمل الجماهيرى والمنظم والمستمر وسط الناس. ليس العمـل السياسى وحده، بل والعمل الاجتماعى والخدمى. هنا يجب أن نشير إلى أن إحـدى وظائـف الحزب السياسى فى المجتمعات النامية، والتى ينسحب فيها دور الدولـة باطـراد من مجالات الصحة والتعليم، وتتنصل الحكومة من أداء واجباتها تجاه مواطنيها تبعاً لسياسات السوق و"التكيف الهيكلى"، هى محاولة سد جزء يسير مـن تلك الخدمات للمواطنين. لقد تركت القوى السياسية المجال واسعاً أمام حركة الإخـوان المسلمين للقيام بهذا الدور، فتحولت المساجد إلى مؤسسات شاملة للرعاية الاجتماعية والصحية والتعليمية. إنها ثلاثية العمل الجماهيرى التى أشار إليها حسن البنا من قبل "المدرسة- المسجد- المقهى" فأين كان اليساريون منها؟!

تقوقـع اليسار على نفسه ففقد مستقبله المتمثل فى الشباب, وشهدنا ظاهرة يمكن تـسميتها "شيخوخة اليسار" وارتفع المعدل العمرى لأغلب أفراده إلى ما بين ٥٠- ٦٠ سـنة، وفاقم من ذلك تشبث قيادات اليسار بمواقعها، رغم أنها بلغت من العمر أرذلـه, وبـدلاً مـن أن يكون "اليسار" هو المستقبل وهو الشباب بعفويته وجموحه ونقائـه، أصـبح "اليسار" مرادفاً للشيخوخة والماضى الآفل بعجزه وتردده وإيثاره السلامة، ففقد بريقاً كان متلازماً مع مفهومه أمام المجتمع.

فـى نفـس الوقت ترك قطاع من قيادات اليسار "جيل الوسط" النشاط السياسى وتفرغ لمنظمات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدنى الممولة أجنبياً؛ مما أوجد فـراغا لمجموعة مؤثرة من "جيل الوسط" داخل الجسم اليسارى. وفى نفس الوقت فـرض ذلـك تغيرات على من هربوا من "نيران" تسلط القيادات التاريخية فوجدوا أنفـسهم فـى "جهـنم" التمويل الأجنبى، وما يفرضه من أولويات واعتبارات مغلفة برطانة جديدة باهتة، تجمع ما بين الليبرالية واليسارية المخففة.

إذا كانـت تلـك هـى أزمـة اليـسار فى مصر، ووضعه الحالى فإن السؤال المطـروح بقـوة الآن أمام اليسار هو: كيف يخرج من هذه الأزمة؟ وكيف يستعيد مواقعه التى فقدها؟ هذا هو ما سنجيب عليه فيما يأتي.

كـيف يخـرج اليـسار المصرى من أزمته الحالية؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال يجب أولاً أن نحدد عن أى "يسار" نتحدث. اليسار الذى نعنيه هنا هو اليسار العـريض، الواسـع اجتماعياً، أو ما يمكن أن نطلق عليه "اليسار المجتمعى"، وهو بالقطـع لـيس اليسار العقائدى والأيديولوجى. إنه "اليسار المجتمعى" الذى يتمحور حـول مواقـف سياسية واجتماعية رئيسية تجد اتفاقاً عاماً بين أطيافه. هذا "اليسار"

هو نواة الكتلة الحرجة اللازمة لدفع وإنجاز عملية التغيير الاجتماعي فى مصر. هذا "اليسار" يتخلق من واقعه الحالي والذى بدا فيه ٨٠-٩٠% من قوته أفراداً مستقلين بحكم عوامل ذكرناها آنفاً، وبفعل ثورة المعلومات والاتصالات التى أوجدت ظاهرة "تفرد الوعى"، فلم يعد وعى الأفراد متطابقاً تبعاً لبرامج تثقيف تلقينية، بينما أصبح "وعى الفرد" يتوقف على ما يتحصل عليه بنفسه. هذا "اليسار المجتمعى" يخرج عن إطار الأيديولوجية المصمتة، وينفض عن نفسه غبار رطانات وصياغات وقوالب جامدة لا تمت بصلة لمنهج علمى.

إذا أراد اليسار أن يكون له مستقبل فإن عليه تجاوز تحديات معينة نوجزها فيما يلى:

* أن يخلع أردية التنظيم المركزى البالية، ليبدع حركة ديمقراطية علنية، واسعة وشعبية. حركة تتسع للاختلاف والتنوع تضم الماركسيين والناصريين والاشتراكيين الديمقراطيين والدينيين المستنيرين. حركة تنهج منهجا لا مركزياً وديمقراطياً يسمح بتعدد منابر الاتجاهات والمواقف, وفى نفس الوقت يتمسك بإطار برنامجى لعشر أو عشرين نقطة. وهى حركة "علنية" تتجاوز الشكوك ووباء عدم الثقة المتبادل بين أطياف اليسار والمتولد من تجارب سابقة. حركة قيادتها لا تنعق لفرد وإنما لجماعة تنسق بين أطرافها. وهى حركة شعبية تُعنى بما تقوله الجماهير لتأخذ من أفواهها شعارات ومبادئ لسياساتها.

* يسار المستقبل يجب أن يكون ذا موقف وطنى واضح مضاد للصهيونية ومعادٍ للإمبريالية الأمريكية، يسار مقاوم للتطبيع ولا يقبل المهادنة مع أنصاره.

* يسار المستقبل يجب أن يقبل الآخر فى المعسكر الوطنى ولا يستبعده، يعترف بكل التيارات "ليبرالية, قومية، اشتراكية، إسلامية"، وبحقها فى التواجد العلنى والتنظيم الشرعى، وقبل ذلك كله يدعوها لإنجاز مشروع وطنى تحتاجه مصر الآن.

* يسار المستقبل الذى نبغيه ذو وجه إنسانى، يعترف بحقوق الإنسان وحق الفرد فى العقيدة واعتناق الأفكار والتعبير. يسار لا يطحن الإنسان ولا يعتبره مجرد تفصيلة صغيرة فى ماكينة سياسات ضخمة قد تسحقه وهى تنادى بشعارات عن رفاهيته.

* يسار المستقبل أيضاً يستعيد هويته الاجتماعية مجددًا، ويطرح مشاكل البطالة ونهب ثروات مصر عن طريق الخصخصة, وتكون إعادة توزيع الثروة

علـــى الـــسكان فـــى رأس أولوياته؟ لابد لذلك "اليسار" إذا أراد الحياة أن ينتبه إلى قـــضايا الـــصحة والتعلـــيم والضمان الاجتماعى وأن يواجه هجمة الاستيلاء على العمـــود الفقـــرى للاقتصاد المصرى المتمثلة فى بيع البنوك وشركات التأمين وما يمـــثله ذلك من ضياع لمائة عام من النضال المصرى لاستعادة أصول الاقتصاد من أيدى اليهود والأجانب.

* يـــسار المـــستقبل يجـــب عليه أن يخوض معركة الحفاظ على مصر ككيان ودولـــة أمـــام الأخطـــار المحدقة بها اليوم والتى تهدف إلى تفكيكها طائفياً وعرقياً وثقافياً. يسار يدافع عن الدولة الحديثة التى بناها محمد على!

* يـــسار المـــستقبل ذو خطـــاب واضح ووجه ذى ملامح عربية، يتواصل مع محـــيطه القومى ويستمد من تراثه مفردات خطابه مبتعداً عن الرطانة الغربية على مجتمعه، فى نفس الوقت الذى يستلهم من رحابة العالم المعاصر سعة أفقه وتواصله مع الحضارة العالمية. ولعلنا نشير إلى أن اليسار قد افتقد أصواتا مثل عبد الرحمن الـــشرقاوى ومدرسة "روز اليوسف" فى السبعينيات التى كانت قادرة على الاشتباك مـــع الـــثقافة التراثية واستخراج مكنونها فى معارك جذبت أيضا المجتمع المصرى بكافة شرائحه.

* يـــسار المـــستقبل أيضاً يعنى ببناء قوته من "أسفل إلى أعلى" دون أن يتخلى عـــن تأثيـــراته داخل النخبة الثقافية والسياسية فى مصر. هذا البناء "من أسفل إلى أعلـــى" يعنـــى زرع مؤســـسات بين الناس تُعنى بقضاء حوائجهم، لا تتعالى على متطلبات قد تبدو بسيطة ولكنها مؤثرة.

إذا فرضـــنا أن تلك هى مواصفات اليسار المطلوبة لتخطى التحديات وللولوج إلى المستقبل فما هى نقطة البداية؟

لـــيس عيـــباً أن يبدأ اليسار حركته من جديد، وأن يعيد تأسيس نفسه من جديد، فكـــم من حركات وطنية ويسارية بدأت أكثر من مرة، ولعل الثورة الفلسطينية خير الأمـــثلة علـــى ذلك، والثورة الكوبية والصينية أيضاً لكننا نشير إلى أن الدعوة إلى تأســـيس جديد لليسار فى مصر لا تعنى أبداً البدء من فراغ، لأن اليسار المجتمعى يبدأ وفى جعبته دروس وخبرات نضالية وتاريخية سابقة.

يـــستطيع اليـــسار أن يبدأ حركته الجديدة مستنداً إلى موقفه فى معركته المجيدة لمـــواجهة "كامب ديفيد" حيث كان مبادراً للوقوف أمامها وكان قائداً لحركة سرعان مـــا اتـــسعت لمواجهـــتها. يستطيع أيضاً أن يبدأ من معركته ضد الإقطاع ومواقف

أثبتت الأيام صحتها فى مواجهة سياسات الانفتاح الاقتصادى والخصخصة. هذا الرصيد من المواقف التى تناساها البعض بفعل الزمن أو عن قصد، تصلح منصة انطلاق جديدة لحركة يسارية واعدة. ولعل سؤالا آخر يفرض نفسه علينا هنا: هل تعنى بداية حركة يسارية جديدة إعلان العداء لأحزاب قائمة وخوض الحرب ضدها؟ بالطبع لا لأن تلك البداية تتحقق فقط بالدعوة إلى حوار واسع النطاق بين كل اليساريين حول أوضاع اليسار ومستقبله. حوار لا يستبعد أحداً ولا يستبعد الآخر سوى من اختار موقعه إلى جانب نظام فاسد أو مهادن للصهيونية. هذا الحوار يطلق الأفق مفتوحاً أمام كافة الاحتمالات ومنها احتمال أن يتحول حزب اليسار القائم حالياً إلى تلك الحركة، ولكن ذلك مرتبط بتوفر شروط لإحداث ذلك، من الممكن أن تكون موضوعاً للحوار. المهم أن يبدأ اليساريون فى مصر الحوار، فالمستقبل لا ينتظر، والأحداث تتوالى بوتيرة سريعة تجعل من العامين المقبلين حاسمين فى تاريخ مصر بل والمنطقة العربية.

تلك كانت محاولة للتفكير بصوت عال حول مستقبل اليسار فى مصر. وهى فى نفس الوقت دعوة إلى الحوار ليس فقط حول مستقبل اليسار المصرى بل هو مستقبل مصر الذى لا يمكن تصوره دون وجود مكان لليسار فيه.

منـــاقشـــات

عبد الغفار شكر: أود أن أوضـــح مجمـــوعة من الحقائق، أولاً عندما قرر مركز الـــبحوث العـــربية والإفـــريقية مناقشة موضوع مستقبل اليسار المصرى فى إحدى نـــدوات الموســـم الثقافى، لم يكن هناك أى وهم بأن المركز يفتح باب النقاش حول هـــذا الموضـــوع، فالـــنقاش موجود بين صفوف اليسار وهناك العديد من المهتمين بمـــستقبل اليـــسار والذين سبقونا فى طرح الموضوع للنقاش، ونأمل مع الحضور الكبيـــر فـــى هـــذه الندوة أن يتسع هذا النقاش، ونتمنى وجود شبكة من المناقشات تصب فى مثل هذا النوع من الندوات.

ثانـــياً: عندما قرر المركز تنظيم ندوة حول هذا الموضوع كان خيارنا الرئيسى أن يتحدث فيها الدكتور إبراهيم سعد الدين وعندما شاركنا فيها صالون النديم ولجنة الـــشئون العـــربية بـــنقابة الصحفيين انضم إلينا الدكتور إيمان يحيى والدكتور عبد الحلـــيم قـــنديل، ولابـــد أن ندرك أن مجمل الأطروحات الثلاث لا تعبر عن الآراء المطـــروحة فـــى صـــفوف اليسار وإنما وجهات نظر تمثل أصحابها وليست موقفاً مشتركاً للجهات المنظمة للندوة.

ثالـــثاً: لا يمكـــن أن ينتهى النقاش حول هذا الموضوع فى هذه الجلسة. ونحن على استعداد لمواصلة النقاش حول نفس الموضوع فى ندوة شهرية تعقد فى النقابة أو فـــى أى مكان آخر يتسع لأكبر عدد من الحضور، وقد حاولنا منذ عامين إنشاء صـــيغة للحـــوار بـــين صفوف اليسار ونجحنا أن يلتقى من خلالها عشرة أطراف ممثلـــين لألـــوان الطـــيف المختلفة لليسار عبر ثلاث من الحلقات النقاشية، وأطلقنا علـــيها "ملتقى اليسار"، وقد شارك فى هذه الحلقات النقاشية حزب التجمع، والحزب الناصـــرى، وحـــزب الـــشعب الاشـــتراكى، والحزب الشيوعى المصرى، ومركز الدراســـات الاشـــتراكية، ومركـــز العدالة، والمركز الاجتماعى المصرى، واللجنة الشعبية لمساندة الانتفاضة وعدد آخر من الشخصيات العامة، فأشكال اليسار متعددة بـــين دوريات ومراكز بحثية أو تنظيمات شرعية أو غير شرعية. وبالتالى فالنقاش يمكـــن أن يمـــتد عبـــر هـــذه الأطر كلما كانت الفرصة سانحة لذلك. وهناك مسألة رئيـــسية تـــستدعى وجـــود اليسار بشكل سريع وتتمثل فى الاستقطاب الضخم بين الحـــزب الحـــاكم والإخوان المسلمين والذى نتج عن الانتخابات الأخيرة، فالحكومة نجحت فى الحصول على ثلثى المقاعد فى مجلس الشعب مما يعنى أن النظام الذى

يناور على الإصلاح فى المجتمع المصرى يستطيع أن يقوم بأى تعديلات دستورية يـراها مناسـبة ويمـررها بسرعة عبر مجلس الشعب, وبالتالى يزايد سياسياً على مـسألة الإصـلاح. وهـذه المـسألة لـن نستطيع مواجهتها ما لم يفرز الواقع قوة جماهيرية متماسكة قادرة على الضغط من أجل فرض الإصلاح الواجب، وبالتالى: ما لم ينهض اليسار والقوى الليبرالية من جديد فإن النظام سيسرق مسألة الإصلاح.

د.كريمة الحفناوى: لا أعـتقد أنـنا فى حاجة إلى حزب جديد يضاف إلى الأحزاب الموجودة على الساحة منذ ثلاثة عقود والتى بدأت فى عام ١٩٧٦ كمنابر قـوية وبـدأ حزب التجمع كمظلة تضم أطيافا يسارية عديدة ثم ينتهى كل هذا إلى الضد، فالجميع انتهى إلى نقطة الصفر. فهذه الأحزاب لم ترتبط بالجماهير، وإذا لم يحـدث شرط الارتباط بالجماهير فلن يخرج هذا النقاش عن مجرد نقاش عادى يتم داخـل الحجـرات المغلقـة، ولابد أن ندرك ما جرى للمجتمع المصرى خلال هذه العقود من تدمير للطبقة الوسطى، وخصخصة للمصانع وتدمير للطبقة العمالية. من ناحـية أخـرى نحن فى مرحلة تاريخية يسعى فيها الجميع إلى الاستقلال الوطنى، وبالتالـى فهذا المطلب لا يقتصر على طيف واحد من أطياف اليسار بل لا يقتصر علـى تـيار واحد فهناك البعد العربى والبعد الإسلامى, والذى تزايدت أهميته بعد أحـداث ١١ سـبتمبر عندما وصمت أمريكا الإسلام بالإرهاب، فالمجتمع المصرى والعربـى يـشعر الآن أنـه إزاء إمبريالية عالمية تحول الصراع إلى البعد الدينى، فاليـسار عـندما يناقش فكرة وجود يسار مجتمعى أو يسعى لإنشاء حزب يسارى جديـد لابـد أن يكـون واعياً بكل هذه الأبعاد، فلابد لأى يسار كامن أو محتمل أن يجمع القوميين والإسلاميين المستنيرين.

د.فوزى منصور: وجدت نفسى أتفق مع معظم ما قيل, وربما النقطة الوحيدة التـى تحـتاج إلـى إيضاح هي ما طرحه عبد الحليم قنديل حول احتياجاتنا الآنية والمـستقبلية لحـزب وسط، وأنا اتفق معه تماماً فى هذا الرأى لكن بالنسبة لليسار وتحديداً لليسار الاشتراكى فهو حزب الوطنية لأننا إذا نظرنا إلى مقاومة الاستعمار والتحـرر من الأوضاع الاستعمارية التى قادتنا إليها السلطة الحالية والقضاء على الاسـتبداد ومقاومـة الفقر والبطالة والفساد وأعتقد أن هذه المطالب تمثل مقومات ومكـونات اليسار وتتميز الاشتراكية بأنها تحدد الوسائل العلمية التى تحاول تحقيق

هــذه الأهــداف جميعاً مع عدم وجود تعارض بينها، وعبر مسيرتى السياسية بداية مــن الحزب الوطنى ثم انتقلت منه إلى الاشتراكية مباشرة ولم أجد فى هذا التحول أى انقطــاع بــين الماضى والمستقبل، فالاشتراكية هى سبيل الوطنيين للقضاء على مــشاكل مصر وأيضاً كل مشاكل الشعب على أساس علمى مدروس ولا يوجد أى تعــارض بين التوجه الوطنى والتوجه الاشتراكى، فالحزب الشيوعى الصينى حقق أقــصى مــا يمكــن أن يحلــم به أى وطنى وقد استخدم التوجه العلمى فى تحليل المشاكل المطروحة ويصلح كنموذج لكى نسترشد به ولا نقلده.

المهندس محمد فرج: تــرتبط الأزمة التى يعانى منها اليسار الآن بالحالة المــصرية، فالأوضاع المصرية لا تشهد أزمة لليسار فقط بل تشهد أزمة لكل القوى المدنــية، فالحالــة المــصرية الــراهنة تمثل فوضى اجتماعية، وسياسية وثقافية، والــسيناريو الوحيد الذى يكاد أن يكون مطروحاً فى المستقبل هو سيناريو الفوضى أيــضاً فــى غيــبة قوى مدنية حقيقية وفى غياب الجماهير والتى لم تكن طرفاً فى الانتخابات الأخيرة، وهى ليست طرفاً متضامناً مع حركة كفاية أو الحملة الشعبية، وهناك تحركات موجودة داخل الفئات الوسطى وهى تحركات بالإضافة إلى اليسار والقــوى الأخــرى معزولة تماماً عن الجماهير، لأن هذه الأخيرة بدورها تعيش فى حالــة فوضــى. فاليــسار الآن فى غرفة الإنعاش بأكمله, الرسمى وغير الرسمى، الماركسى والقومى والوطنى، واليسار ليس داخل المعادلة السياسية الموجودة حالياً، ونــتائج انــتخابات ٢٠٠٥ لــم تكن مفاجئة إلا لمن أراد أن يفهم ذلك، وإنما كانت انتخابات كاشفة عن أزمة اليسار والقوى المدنية منذ ما لا يقل عن ثلاثة عقود, وإذا لــم تتغيــر الأوضــاع الذاتية لليسار ستظل الأحوال كما هى عليه. وبالتالى فنحن نحــتاج إلى يسار جديد عبر أحزاب جديدة لليسار وليس مجرد حزب واحد أو القيام بعمليات من الاتحاد تتبعها عمليات أخرى من الانقسام.

المهندس كمال خليل: نظراً لعدم كفاية الوقت المحدد لى للحديث أعد أن يــتقدم الاشتراكيون الثوريون بوجهة نظرهم كاملة فى عدد من الصفحات فى حلقة الــنقاش المقــبلة حول هذا الموضوع، من ناحية أخرى لابد أن يكون لدينا أمل فى نهــوض اليــسار والــتحاقه بالجماهير وتملكه زمام المبادرة، فاليسار بمفهوم واسع يــضم أطــيافا مجتمعية متعددة ولا يمتلك تيار العداء الجذرى للإمبريالية كما يتمثل

ذلــك فـــى اليـــسار الاشـــتراكى والذى يمتلك وحده أيضاً برنامجا اجتماعيا محدد السمات، وبالتالى لابد أن يكون لدينا روح تفاؤلية بالمستقبل، وفى الحقيقة لا نحتاج ليـــسار جديد وإنما ليسار مناضل يتوفر لديه شرطان: أولهما أن ينفصل عن الطبقة الحاكمـــة فلا يمكن تصور وجود تحالفات بين اليسار وأى طرف له علاقات بالنظام الحـــاكم. الـــشرط الثانـــى: اليسار المناضل لابد أن تكون لديه قواعد جماهيرية من العمـــال والفلاحين, فلابد أن يبنى اليسار قواعده بدءًا من الآن. ونجيب بصدق على ســـؤال لماذا نجح الإخوان المسلمين وفشل اليسار؟ فالإخوان نجحوا لأنهم أكبر قوة مـــنظمة علـــى الساحة السياسية, وهناك سبب آخر يتمثل فى تعطش الجماهير لأى بـــديل للنظام الموجود ورأت الجماهير فى المرحلتين الثانية والثالثة من الانتخابات فـــى الإخوان قوة تستطيع كسر النظام، والبرنامج ليس هو المشكلة لأى بناء يسارى فيجب أن نختار ثلاثة كلمات بسيطة لنرددها بين الناس: العدل، والحرية والمساواة. يعبـــر العدل عن السعى إلى إعادة توزيع الثروة وحل قضية البطالة والوقوف ضد الخصخـــصة، أمـــا الحـــرية فتتضمن ضرورة السعى لإسقاط نظام مبارك وحرية تـــشكيل الأحـــزاب وتقليص سلطات رئيس الجمهورية, أما المساواة فتعبر عن حق المواطـــنة. فبرامجنا اليسارية موجودة ومتعددة، ولابد أن نوضح أن التغيير لن يأتى إلا عبـــر انتفاضات شعبية وليس عبر أجنحة السلطة المختلفة, ولن يكون هناك أى تغييـــر بـــدون أى تضحيات أو دفع لضريبة الدم، وهناك إضاءات تعبر عن وجود أمل ففى العام الماضى استطاع اليسار بمفهومه الواسع انتزاع حق التظاهر ونسعى إلـــى أن تنـــتقل المظاهرات إلى الأحياء الشعبية، أخيراً ينبغى أن يكون لدينا كيسار رؤية واضحة تجاه الإخوان المسلمين.

متحدث: ألاحـــظ غياب الشباب عن هذه الندوة وأخشى أن نتحدث بعد ثلاثة عقـــود عـــن أزمة اليسار أيضاً، ومفهوم اليسار لا يعرفه أغلب الجماهير، فالمشكلة الأساســـية لليـــسار تتمـــثل فـــى غياب التواصل مع الجماهير، فمن واقع ممارستى العملـــية أعمل فى مستشفى يبلغ عدد الشباب العاملين فيها أكثر من ٩٥% وأنا على ثقـــة أنهـــم لـــو حـــضروا هذه الندوة سيتركونها بعد دقائق قليلة لعدم إيمانهم بهذا الحـــديث، وجمـــيعهم يحبون هذا الوطن ولكنهم لا يعرفون مفاهيمنا أو مصطلحاتنا، واقتـــرح أن نقـــيم نـــدوة فـــى الـــسيدة زيـــنب لمعرفة كيف يفكر الناس؟ بدلاً من

الاجـتماعات النخـبوية، فلابد أن نتحدث إلى الناس بأسلوب بسيط يتحدد فى نقاط واضحة فالجماهير متعطشة جداً للتغيير.

د.يحيى..: يبدو للمتابع لأخبار اليسار فى العالم أن هناك انفراجة لليسار فى أمـريكا اللاتينية، فرئيس بوليفيا أعلن عن تنازله عن نصف راتبه هو ووزارته مما يمـثل صـورة طيـبة لليسار فى العالم، وأعتقد أن ما يحدث فى أمريكا اللاتينية لا يعبـر عـن رد فعـل تجاه الهجمة الأمريكية الإمبريالية بقدر ما يمثل نجاح لليسار المـنظم فـى الوصـول للسلطة هناك، وأعتقد أن أزمة اليسار المصرى تتمثل فى انـتقال جـزء كبيـر مـنه إلـى الليبرالية الجديدة وجزء آخر تحالف مع الإخوان المـسلمين، وأرى أن مـسألة دراسـة الإخوان المسلمين هامة جداً ولكن الانضواء تحـت لـوائها يـذهب بجهود اليسار، وبالنسبة لليسار المجتمعى هناك نقطة هامة تخـص علاقة هذا اليسار بالتطورات العالمية، فهل النظام المفترض لليسار مستقبلاً سيعتمد الأممية أم النظام الاقتصادى الموجه للدولة؟

د.أحمد الأهواني: لقـد طرح مفهوم اليسار فى عام ١٩٨٩ أثناء الاحتفال بمـرور مائتـى عام على الثورة الفرنسية فماذا بقى من شعاراتها: الحرية والإخاء والمـساواة وعلاقـة اليـسار بهـذه المفاهيم. ولقد انقسمت قوى التقدم تاريخياً إلى قـسمين، أحـدهما يرى التقدم عبر الأقوياء وتمثلت هذه القوى فى النازية والفاشية، والأخـرى تـرى ضرورة مشاركة الجميع فى عملية التقدم، وبالتالى لابد أن يتسع مفهـوم اليسار ليشمل حقوق الإنسان واستثمار كافة القوى البشرية فى عملية التقدم، ومن هذا المفهوم الواسع جداً لليسار لابد أن نحدد بعض المفاهيم: فأزمة اليسار فى مـصر تـرتبط بشكل أو بآخر بأزمة اليسار فى العالم، من ناحية أخرى فإن عملية صـعود التيار الإسلامى فى مصر لا تعبر عن إحياء للدين بقدر ما تعبر عن إحياء للـثقافة الدينـية، فالأساس الثقافى لصعود التيار الإسلامى فى الجامعة تم عبر زى المـرأة، فى مقابل هزال مفهوم الثقافة لدى اليسار، لذلك فعلينا كيسار طرح الأسئلة الكبـرى المـتعلقة بالحـركات الاجتماعـية، والأزمة تنبع فى تصورى من غياب التفاصـيل الخاصـة بالجماهيـر فكلمـا اقتربنا منها وجدنا تفاصيل كثيرة تطالبنا بصياغة تصورات سياسية واجتماعية لها.

عبد العظيم المغربي: أعـتقد أنـنا فى حاجة إلى دراسة تاريخنا بدقة أكبر وبـرؤية مـصرية تحترم خصائصنا الذاتية، ومن هذا المنطلق فنحن فى حاجة إلى مـراجعة نقديـة لليبرالية الحزبية، فمصر منذ القرن التاسع عشر لم تعرف تجربة ناجحـة فى إطار الليبرالية الحزبية، وعندما أدرس تاريخ الحركة الوطنية المصرية واللحظـات التى استطاع فيها الشعب المصرى أن يجتاز إحدى أزماته، أكتشف أن مـا تـم من الانتصار على أزمات عديدة لم يحدث نتيجة لجهود حزبية بقدر ما تم نتـيجة لحركة وطنية مصرية، فتاريخ مصر منذ محمد على مروراً بعرابى وثورة ١٩١٩ ثم يوليو يعبر عن حركات وطنية تجمع الأطياف التى أشار إليها العديد من المتحدثـين فى هذه الندوة، ولا أعول كثيراً على أن الشكل الحزبى يمكن أن يكون حـلاً ولكنـى أرجـو أن يدرك أى حزب الدور المنوط به؛ وهو أن يكون شريكا متواضعا لغيره من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى وصولاً إلى صياغة حركة وطنية قادرة على التغيير المنشود. ومن هذا المنطلق أرى أن حركة كفاية وأخواتها تمـثل نـتاجاً للحركة الوطنية الوليدة, ولو أنى ماركسى أو ناصرى أو إسلامى أو ليبرالـى فعلىّ أن أبذل جهدى لكى تنمو هذه الحركة وأن يكون عمادها هو الشعب المـصرى بفلاحيه وعماله وأن يكون الطليعة من المثقفين هم حاملو الرؤية الفكرية لجموع الشعب.

د.شريف حتاتة: استمعت فى هذه الندوة إلى كثير من الآراء التى قد اختلف معهـا، وأشعر فى هذه الندوات الموسعة بعدم وجود محور للحوار أو نقاطاً للتركيز علـيها، فقـد تحدثـنا عن الثقافة وعن أمريكا اللاتينية واليسار المجتمعى ومستقبل اليـسار.. إلـخ، لقد تحدثنا عن أشياء عديدة ولم نتحدث فى الوقت ذاته حول نقاطاً محـددة، ولذلك فنحن فى حاجة إلى اجتماعات أصغر لدراسة مشاكل نوعية محددة بـشكل أعمـق للوصـول إلى فهم للمشاكل التى نواجهها، وأشعر أنه لا يوجد من يمـتلك إجابـات محددة على الأسئلة التى طرحت، وعلى الرغم من وجودى لأكثر مـن نـصف قـرن فـى اليسار المصرى إلا أننى أعتقد بوجود قدر كبير من عدم الوضـوح وبالتالى علينا دراسة الأشياء بشكل محدد، فمع تقديرى للتضحيات التى قدمـتها الحـركة اليـسارية فإننى أعتقد أن هذه الحركة أصبحت منعزلة عن واقع وطبـيعة الـشعب المـصرى، فعندما أسير فى القاهرة أو الريف أشعر بعدم وجود علاقة تربطنى بأغلب الجماهير المصرية.

وأعــتقد أنـــنا ننتمى للطبقة المثقفة أو المتوسطة وبالتالى فنحن نبحث عن دور لكـــى نقوم به داخل هذه الطبقة، أما فيما يختص بالحركات الاجتماعية فأوافق تماماً علـــى فكرة أن أى يسار جديد أو كامن سُيبنى على هذه الحركات التى لا علاقة لنا بهـــا, وبالتالى يحب أن نبحث عن كيفية إيجاد هذه العلاقة مع الحركات الاجتماعية. وهــناك ملاحظـــة هامـــة وهى عدم تطرق أى متحدث للحركة النسائية فهناك ردة ثقافـــية رجعـــية فى المجتمع سيكون لها ضحايا فى المستقبل ويحب أن نبحث عن هؤلاء الضحايا. وكذلك لم يطرح أى متحدث إشارة للحركة الشعبية العالمية فلم يعد هــذا العـــصر يسمح بتحرر أى شعب بمفرده؛ فالشعب المصرى لن يتحرر وحده وكــذلك الــشعوب الأخـــرى، فالحركة الشعبية العالمية تزداد قوة فى جميع أنحاء العـــالم. وعليـــنا أن نـــدرس طبيعتها وكيفية إقامة علاقات حيوية معها. وأخيراً أود الإشـــارة إلى أن جميع الحركات اليسارية التى تنجح الآن خرجت أغلبها عن إطار اليسار التقليدي.

د.حسنى أمين: أتفق كثيراً مع ما طرحه الدكتور عبد الحليم قنديل، ولكننى أعــتقد أن أزمـــة اليسار المصرى جزء من أزمة اليسار العالمى والتى تمتد إلى ما قـــبل انهـــيار الاتحـــاد الـــسوفيتى، وأعـــتقد أنه على الرغم من وجود خلافات فى التفاصـــيل بين قوى اليسار المختلفة إلا أنه ينبغى أن يكون هناك اتفاقٌ فى الأهداف العامـــة والـــرؤى الاســـتراتيجية، ففى واقع الأمر هناك انفصال بين قيادات اليسار والجماهيـــر التـــى تعيش حالة اليسار فى الواقع، فنظرة بسيطة على طبيعة تركيب الأحـــزاب اليسارية فى العالم العربى تؤكد هذه النتيجة، وفى اعتقادى أن اليسار فى الأســـاس هـــو شـــعور داخلى ناتج عن الإحساس بضرورة محاربة الفقر والجهل والفساد.

رولا بدوى: ألاحظ أن جريدة حزب التجمع أبعدت الجماهير عن اليسار، فهذه الجـــريدة تـــتوجه فى الأساس إلى المثقفين وتبتعد عن جمهورها المستهدف. والآن نحـــن نـــبحث عن حلول لإيقاف تدهور اليسار والسؤال الآن لماذا انتظرنا كل هذه المـــدة لنناقش هذا الأمر؟ وبالنسبة للأحوال العامة لا توجد أي مؤشرات تبعث علي التفاؤل في الواقع المصري، فالتغييرات الأخيرة لا تدل علي أي إصلاح مرجو.

د. شكري عازر: أود أن أناقش إشارة بعض الزملاء إلي أن قيام التجمع في عام ١٩٧٦ مثل ولادة لحركة اشتراكية مصرية جديدة وفي الواقع أن من قام بهذه المبادرة هو أنور السادات، وهل يمكن القول أن هذا الأخير سعي إلي إقامة حركة اشتراكية جديدة في مصر؟ ومما يلاحظ أن السادات وضع قيوداً علي هذه الحركة مثل الالتزام بالنص الدستوري علي أن الشريعة الإسلامية مصدر أساسي للتشريع، والالتزام بعدم القيام بأي نشاط ديني أو طبقي، والالتزام بمعاهدة كامب ديفيد، وهي قيود تمنع أي ممارسة سياسية حقيقية، وتؤكد نتائج الانتخابات الأخيرة علي ضرورة أن يبحث أي يسار حقيقي عن مخرج جديد للأزمة التي نعيشها. وأعتبر أن ظهور الأخوان خطوة إلي الأمام لأنه سيؤدي إلي معرفة الناس لأفكارهم. ففي مجلس الشعب السابق عندما كان هناك سبعة عشر عضواً ينتمون إلي الأخوان تحدثوا عن زي المرأة والخلاعة في أجهزة الإعلام وطالبوا بمصادرة عدة أعمال رديئة وتجاهلوا تماماً اتفاقية الكويز، ويجب أن نقبل أي تيار إسلامي معاد للإمبريالية والصهيونية أما إذا صمم الأخوان علي مواقفهم المعروفة فلابد من التكاتف لرفضهم تماماً.

إبراهيم الحسيني: لدي عدة تساؤلات، فالخطاب الذي سمعته اليوم هو نفس الذي سمعته منذ ربع قرن ويدور في إطار اليسار الكلاسيكي وهو الأمر الذي يدفعني لطرح أسئلة محددة: هل نطرح علي أنفسنا اليوم كيسار مصري موضوع الاشتراكية؟ وأعتقد أن اليسار لا يملك استراتيجية فكرية. بصياغة أخرى هل يتمحور اليسار حول ذاته أم ينفتح علي الآخر؟ وأري أنهما طريقان متضادان. ويشغلني سؤال آخر حول حجم الانتاج الفكري لليسار المصري وأري أن اليسار المصري لديه مشكلة حقيقية في الإنتاج الفكري فهو مستهلك لأفكار الآخرين ونتيجة لذلك فهو لا يمتلك رؤية فكرية حول آليات التوسع الرأسمالي في المنطقة أو داخل مصر. وهل تسعي العولمة إلي الإبقاء علي البنية الاقتصادية والاجتماعية القديمة الموجودة في المنطقة أم تسعي إلي تفكيكها؟ وأعتقد أن الخيار الثاني هو الأقرب للواقع حتي يتم القضاء علي الدولة الوطنية وإعادة دمج وتهميش القوي الحية الموجودة في المنطقة. وهناك أسئلة لا نطرحها للنقاش إطلاقاً؛ مثل هل من المطلوب إعادة تقسيم السلطة؟ وماذا عن إعادة توزيع الثروة؟ هل من المطلوب إعادة تقييم المعرفة؟ وماذا عن الخدمات والمرافق؟ وهل نطرح هذه الأسئلة في

ظـل نمـط إنـتاج رأسـمالي؟ أم هـناك نمط مغاير؟ وهل نطرح كيسار برنامجا اشتراكيا؟ أم نعمل في ظل برامج رأسمالية؟

جمعة حسن جمعة: أعتقد أن اليسار في أزمة شديدة وأنه بدون يسار قوي لن تخرج مصر من أزمتها الراهنة, وتعليقاً علي ما سمعته من الدكتور إيمان يحيي أعـتقد أن اليسار لا يحدد جغرافيا، فاليسار محتوي سياسي وفكري ونضالي للبشر عبـر التاريخ، وهناك من تحدث عن غياب طرح مفهوم الاشتراكية عن هذه الندوة والـسؤال ألا يتضمن مفهوم اليسار الاشتراكية؟ وإذا استبعدنا الاشتراكية من اليسار فمـاذا يتبقى منه؟ فأزمة اليسار الحقيقية نتجت عن انهيار المنظومة الاشتراكية وقد أخطأ اليسار تاريخيا عندما لم يطوع أفكاره لواقع المجتمع المصري، بالإضافة إلي تمركـز اليسار حول النخبة، فاليسار لابد أن يذهب إلي المصانع والقري، والاتحاد مع جميع القوي التي تسعي إلي التغيير الحقيقي.

د. عبد المحسن حموده: طـرحت آراء عـن الفاشية المتسربلة بالدين. والـسؤال أيـن كان اليسار عندما كانت تلك الفاشية تتسرب في المجتمع المصري؟ ولماذا لم يستطع ملء الفراغ الذي تركته الليبرالية في أعقاب ثورة يوليو؟ ونحن لا نعلم مدي ما ستكون عليه الأوضاع من سوء إذا وصل الإخوان إلي الحكم ولا نعلم مـاذا يفعلـون الآن فـي الـنقابات المهنية. فالجميع الآن يؤيد الأخوان؛ الوفد، و الناصـريون؛ مـن باب المحافظة علي الرقبة. فلابد أن نشرح لبعض اليساريين ما هـي الفاشـية المـتربلة بالـدين. ولابـد أن نلفت الانتباه إلى أن المنظمات غير الحكومـية أصبحت مستأجرة من القوي المعولمة واستطاعت التسرب إلي الواجهة واسـتقطاب العديـد مـن القوي وانتهي ذلك بحصولهم علي حكم يتيح لهم مراقبة الانـتخابات الأخيرة، وبالنسبة لليسار أعتقد أن أزمته الكبري منذ عقد الأربعينيات تتمـثل فـي الوقـوع في أسر التنظير وفصله عن التنظيم، فأين اليسار في الأحياء الشعبية؟ وماذا عن الجامعة؟

سمير النعمانـي: أزمـة اليـسار نتـيجة لأزمة الأوضاع الراهنة في مصر, ومناقـشتها منفـردة سـتؤدي إلي ظلم كبير لليسار، ولا يجب أن نقوم بجلد للذات ونحمـل اليـسار بمفرده نتائج الانتخابات الماضية دون الأخذ في الاعتبار أن هذه

الانـــتخابات دارت بـــين الحزب الوطني والإخوان المسلمين، فلم يدخل اليسار أي معـــركة حقيقـــية ليطـــرح نفسه أمام الجماهير حتي يمكن القول بهزيمته. فلابد من النظـــر إلـــي الأســـباب الموضوعية الأخري التي دفعت بهذا المجتمع للاتجاه يميناً وعلـــي رأســـها توجهات السلطة والرأسمالية المعولمة التي تخترق رجال الأعمال والإخـــوان المسلمين. بالإضافة إلي أن اليسار لا يملك الإمكانيات التي تجعله يساهم فعلياً في حل مشاكل الجماهير المتركزة حول الصحة والبطالة والإسكان.. إلخ. ولا يمكـــن التعويل علي ما طرحه البعض عن اليسار المجتمعي، فالعمل التنظيمي يمثل جوهر العمل السياسي وسيفقد أي تنظيم لا ديموقراطي جاذبيته لدي الجماهير.

د. محمد عبده: لقد أشار أكثر من متحدث إلي التجارب اليسارية في أمريكا اللاتينـــية، ولـــدي اعـــتقاد أن ما يجري هناك يعبر عن حركات مجتمعية أكثر من كـــونها مجـــرد حركات يسارية. وإذا كنا نعتقد أن التجربة قابلة للنقل فنحن نقع في وهـــم كبيـــر، فالتجـــربة طـــويلة الأمد وذات علاقات بالرأسمالية أكثر من علاقتها بالاشتراكية، ففنزويلا تمتلك ١٣ الف محطة بنزين حيث تقدمه للمستهلك الأمريكي بأســـعار أقـــل من الشركات الأمريكية مما يجعلها تجربة تدور في الفناء الأمريكي وتـــرتبط بالرأســـمالية، ولا يمكـــن نقـــل هذه التجربة إلا بعد دراسات معمقة فهذه التجـــربة ممتدة لأكثر من ثلاثة عقود ومرت بمراحل عديدة، وفي نفس المرحلة قام الـــنظام المصري بهدم ركائز المجتمع فمن يفكر في بناء يسار جديد لابد أن يبحث أولا فـــي كيفية بناء أحزاب ونقابات, ويفكر ماذا حدث للطبقات؟ فالمشكلة الأساسية فـــي المجـــتمع المـــصري أن الموجة القادمة ستكون للفاشيست. وما لم يجد اليسار طبقات ذات مصلحة في صعوده فلا يمكن بأي حال استنهاضه مما هو فيه. وأعتقد أن الـــبحث عـــن حزب جامع لليسار يمثل مشكلة كبري؛ فما المانع من وجود أكثر من حزب يساري للتعبير عن ألوان الطيف المختلفة.

تامر وجيه: أعـــتقد أن فـــرص اليـــسار في التقدم أو التراجع ترتبط بظروف المجـــتمع، فعندما تزيد معدلات النضال السياسي والطبقي فإن ذلك يؤدي إلي زيادة فـــرص اليـــسار للـــتقدم والعكس صحيح. ولو قمنا بتحليل الأوضاع العالمية سنجد الآتي: حركة نشطة لمناهضة العولمة وصعود لأحزاب يسارية جديدة حصلت علي أصـــوات لا بـــأس بهـــا فـــي انتخابات برلمانية متعددة، وانتفاضات متعددة جاءت

باليسار في أمريكا اللاتينية، وسنجد مقاومة شرسة للإمبريالية في فلسطين والعراق، إذن فنحن نبعد عن الحقيقة عندما نتحدث عن عدم وجود فرصة لليسار اليوم. وهذا الوضع يؤكد أن الأزمة التي يعاني منها اليسار في مصر تعود في معظمها لأسباب ذاتية وليست موضوعية. وأعتقد أن حصول الإخوان علي ٨٨ مقعدا في مجلس الشعب مؤشر جيد علي اتساع مساحة المعارضة للنظام القائم، وأن الجماهير التي صوتت للإخوان تعبر عن الانتقال من حالة السكون إلي الحركة. وهي صورة تؤكد أن الجماهير تسعي للتغيير. وتعود أزمة اليسار إلي عقدين ماضيين لأنه تخلي عن مواقفه النضالية بين الجماهير. وأري أن غياب قطب نضالي في صفوف اليسار قد أدي إلي الأزمة الحالية فالقطب اليساري الأكبر والموجود علي الساحة الآن والذي يتمثل في التجمع ظهر خلال العقدين الماضيين بصورة غير نضالية أمام الجماهير. وللخروج من هذه الأزمة إما الانتظار لمدة عقدين قادمين حتي يعدل التجمع من أوضاعه أو أن يقتنع اليسار بأن الفرصة أصبحت سانحة الآن وعلي كافة المستويات لبناء قطب يساري مناضل.

عبد العزيز فهمي: هناك عدة أمور لم تتم الإشارة إليها، فقد تكونتُ في شبابي داخل منظمة الشباب الاشتراكي ثم كنت أحد المؤسسين لحزب التجمع. والآن أصبح لدي اتجاه سياسي واجتماعي آخر. وألاحظ غياب الشباب عن هذه الندوة وأتذكر آلاف الشباب الذين كانوا يشكلون حيوية الشارع السياسي في عقدي الستينيات والسبعينيات، فلابد أن نتوجه إلي الشباب بأسلوب بسيط. وجميع من تحدث في هذه الندوة أدان التجمع وأضم صوتي لهؤلاء فالتجمع منذ سنوات وقيادته لا هم لها إلا مهاجمة الإخوان المسلمين. وتحدث البعض عن وجود حزبين كبيرين يمثلهما الحزب الحاكم والإخوان المسلمين. وأعتقد أن مصر تخلو من أي حزب سوي الأهلي والزمالك نتيجة لانهيار المجتمع وهشاشته وانتشار الأمية بين صفوف المتعلمين, وهي مشكلة أساسية في بنية المجتمع المصري.

عبد الغفار شكر: من واقع النقاش الدائر اليوم أقترح أن يكون موضوع الحلقة النقاشية القادمة "الشروط الواجب توافرها في حركة اليسار المصري ليعود قطباً أساسياً فاعلاً في الصراع الدائر حول مستقبل البلاد"، والدعوة مفتوحة لجميع الأطراف وستكون أول جلسة استماع في مركز الدراسات الاشتراكية.

تعقيبات المحاضرين:

د. إبراهيم سعد الدين: هناك عدة أسئلة سأحاول الرد عليها، السؤال الأول: هل يرتبط صعود اليسار بوجود المشكلة الاقتصادية وما تشتمل عليه من فقر وبطالة؟

والواقع أن المسألة نسبية فهناك بلدان فقيرة واليسار فيها غير نشط, والعكس صحيح أي أن هناك بلدان متقدمة وبها حركة يسارية نشطة وواسعة، ففي فترة من الفترات كنا نعتبر الحزب الشيوعي الإيطالي من أنشط الأحزاب الشيوعية في العالم علي الرغم من أننا لا يمكن أن نصف إيطاليا بالفقر، فاليسار لا يرتبط بالفقر بقدر ما هو نظرة إلي المستقبل لصالح الجماهير.

السؤال الثاني: هل فشل اليسار يعود إلي فشل الكوادر والقيادة؟ أعتقد أن فشل القيادة يمثل أحد الأسباب الرئيسية في تدهور اليسار, لأنها تصر علي أن تمسك بزمام كافة الأمور. ينطبق هذا السلوك علي اليسار المصري وخاصة حزب التجمع ولكن جزءا من المسئولية يقع علي عاتق الكوادر أيضا فالجميع يشترك في هذه المسئولية. وهناك سؤال آخر أثير في النقاش وهو لماذا لم يتم البحث عن مخرج لتدهور اليسار قبل وصول الحالة إلي هذا الحد الحرج؟ والواقع أن هناك نقدا ذاتيا لليسار منذ عام ١٩٨٥ ومع ذلك لم يتم تفعيل ما طرح آنذاك.

وفي حقيقة الأمر لا أجد أي خلاف مع عبد الحليم قنديل إلا أنه يعلق أمالاً كبيرة علي الحركة الموجودة في الشارع المصري، ولا أرفض هذا الأمل ولكني لا أعول عليه في تغيير ديموقراطي لأن هناك فرقا بين وجود حركات احتجاجية في الشارع تؤدي إلي تغيير في نتائج الانتخابات وبين أن تتوجه الجماهير إلي اليسار طالما ظل هذا الأخير بعيداً عنها، فلابد أن يكون لدي الجماهير ثقة في قيادات اليسار بناء علي تجربة عملية من التضامن مع مشاكل الجماهير وكيفية تقديم حلول ناجحة لها، فما لم توجد هذه القيادات فإن أي حركات احتجاجية لن تؤدي إلي تغيير ديموقراطي وكل ما ستفعله أنها ستغير بعض الشئ من نتائج الانتخابات عبر الصندوق الانتخابي والذي يتأثر كثيراً بتقديم الخدمات إلي الجمهور. ولننظر إلي الإخوان المسلمين فشعار "الإسلام هو الحل" مجرد شعار تعبوي ولم يكن السبب الرئيسي فيما حققوه من نجاح وإنما هناك عدة أسباب لتقدمهم في الانتخابات منها تواجدهم مع الجماهير وتقديم خدمات حقيقية لقطاع كبير من الناس، ومنها وضوح

موقفهم من الحكم بينما تعاني كثير من القوي الأخري من التذبذب تجاه النظام.

د. إيمان يحيي: هـــناك بعض التعقيبات التي تحدثت عن اليسار المجتمعي وكـــأن الفكـــرة تـــسعي لوضـــع المجتمع بأكمله في سلة اليسار وهذا ما لم أقصده، فاليـــسار المجتمعـــي يعنـــي وجود برنامج لليسار يشمل مواقف اجتماعية ووطنية مـــوحدة وتعبـــر فـــي نفس الوقت عن الطبقات الشعبية في المجتمع المصري. من ناحـــية أخـــري، فإن من يبحث في أحوال اليسار لا يمكن أن يتجاهل حزب التجمع وفي نفس الوقت لا يجب استبعاد أي طيف يساري من الحوار حول مستقبل اليسار ولكـــن بشرط ألا يكون هذا الطيف متحالفا مع الحكومة والنظام الحاكم, وأن ينطلق مـــن مـــنطلقات وطنـــية. ومـــا أود التأكيد عليه أن جزءا كبيرا من اليسار وقياداته وكـــوادره يـــتحملون مـــسئولية ما حدث في الفترة الأخيرة والذي ليس نتيجة فقط لـــصعود الإخوان المسلمين. ولا يمكن إنكار أن جزءا من خطاب الإخوان قد تغير ولكـــن ظـــل الخطـــاب في جوهره تقليديا وظلامياً لدي القيادات الوسطي للإخوان المـــسلمين ولا يجـــب أن نلقـــي بمـــسئولية كبيـــرة لما حدث لليسار علي الإخوان المسلمين, ولكن قيادات اليسار تتحمل جزءا من المسئولية فتلك القيادات اقتربت من الحكـــومة فـــي ظل رئاسة كمال الجنزوري، وهو الأمر الذي أظهر اليسار بصورة المتحالف مع حكومة الحزب الوطني فلابد لقيادات اليسار أن تراجع مواقفها.

التجمع في أعقاب الانتخابات التشريعية
نقد ذاتي وتطلع إلى المستقبل

د. إبراهيم العيسوي

بعد أن وضعت "حرب" الانتخابات التشريعية ٢٠٠٥ أوزارها، فإن مصر بكل أحزابها وقواها السياسية، وبكل مؤسساتها الرسمية ومنظمات مجتمعها المدني، تعيش لحظة فارقة في تاريخها. وتستوجب هذه اللحظة مراجعة المشهد السياسي بوجه عام، والمشهد الحزبي بوجه خاص. وما يعنيني في هذا الحديث هو مراجعة حالة حزب التجمع الذي أشرف بالانتماء إليه منذ تأسيسه منذ ما يناهز ثلاثين سنة. وسوف يتألف حديثي من قسمين: قسم أول أتناول فيه أسباب الفشل الذي أصاب التجمع في الانتخابات التشريعية، وقسم ثان أسعي فيه لتحديد عدد من مفاتيح التحرك نحو مستقبل أفضل للتجمع وللتيار التقدمي بوجه عام.

لن أتطرق هنا إلي تفاصيل المشهد الانتخابي الدامي، وما اتصف به من اختلالات فاضحة وصارخة، أدت إلي انعدام التكافؤ في الفرص بين الأطراف المتنافسة في العمليات الانتخابية. لقد وضع التجمع في موضع صعب للغاية من جراء لجوء الأطراف المنافسة له إلي أسلحة لا قبل له بامتلاكها، كسلاح المال وسلاح البلطجة وسلاح الدين وسلاح النفوذ السلطوي، وذلك فضلاً عن أساليب الترويع والترهيب والتزوير التي مارسها الحكم لصالح حزبه. وزاد من صعوبة وضع التجمع والأحزاب المعارضة الأخري أن ملابسات العملية الانتخابية قد قذفت بالبرامج السياسية للأحزاب إلي خارج المشهد الانتخابي؛ مما أدي إلي حرمان التجمع من أحد مصادر قوته، وهو برنامجه الانتخابي المتميز في خطوطه العامة، وإن كان بحاجة إلي تحديد وتفصيل أكبر علي مستوي السياسات القطاعية والبرامج الإقليمية.

إذا نحينا تفاصيل المشهد الانتخابي جانباً، وذلك بحسبان أن النتيجة التي حصل عليها التجمع في هذه الانتخابات ما كانت ستتغير بشكل جوهري في غياب ما شاب هذا المشهد من عوار، فإنني ألخص أسباب الهزيمة الساحقة للتجمع في العبارة التالية: "هذا ما جناه النظام الحاكم علي التجمع، وهذا ما جناه التجمع علي نفسه".

جناية النظام علي التجمع

إن مـــا جناه النظام علي التجمع خلال ما يقرب من ثلاثين عاماً معروف. وهي جـــناية لا يخـــتص بهـــا التجمع وحده، وإنما هي جناية عامة شملت كل الأحزاب المعارضـــة. ولهـــذه الجـــناية شقان؛ الشق الأول هو تقييد نشاط الأحزاب، وفرض الإقامـــة الجبـــرية علـــيها فـــي مقارها، وعزلها عن الناس، ومنعها من الوجود في التجمعات الجماهيرية المختلفة، وممارسة أساليب شتي للقمع والترويع مما أدي إلي انـــصراف الجماهير عن العمل السياسي الحزبي وإلي تجفيف المنابع التي يمكن أن يـــستمد مـــنها الـــتجمع وغيـــره مـــن أحـــزاب المعارضـــة عـــضوية جديـــدة. والـــشق الثانـــي هـــو دعم النظام وتشجيعه للتيار الإسلامي واستخدامه كسلاح من أسلحة مواجهة النظام للقوي والأحزاب اليسارية في بداية الأمر، ثم سكوته لسنوات طـــويلة علـــي النـــشاط الدعـــوي والخيـــري لهذا التيار، وبخاصة نشاط الإخوان المـــسلمين، فـــي الأوســـاط الجماهيرية، وذلك بالرغم من اعتبارهم يشكلون جماعة محظـــورة. بـــل إنـــه يمكن القول إن النظام قد ساعد علي تهيئة تربة صالحة لنمو النـــشاط الإخوانـــي. وقـــد جـــري هـــذا من خلال محاولة النظام إبعاد الناس عن الجماعـــات الإســـلامية المتطـــرفة، وذلك بتقديم ما يعتقد أنه الإسلام المعتدل علي صـــفحات الصحف القومية وعلي شاشات التليفزيون ومن خلال الإذاعة. وقد أدي إســـراف النظام في هذا الشأن إلي نتائج معاكسة لما كان يرتجيه. كما تم ذلك أيضاً مـــن خـــلال مـــا أســـفرت عنه السياسات الحكومية من فقر وتهميش، ومن خلال القـــصور الحكومـــي في تزويد المناطق الفقيرة والعشوائيات بالخدمات الضرورية. ولـــم يكـــن غريباً في هذه الظروف أن يسارع الإخوان المسلمون إلي ملء الفراغ الـــسياسي والخدمي الناشئ عن السياسات الحكومية بعامة، وعن موقف النظام من المعارضـــة اليـــسارية وغير اليسارية بخاصة. ولكن يقتضي الإنصاف أن نعترف بأنـــه مـــا كـــان لحركة الإخوان أن تنجح إلا بفضل ما اتصفت به هذه الحركة من حسن التخطيط والتنظيم، وبفضل قوة الإرادة والتصميم والاستعداد للتضحية وتحمل المـــشاق مـــن جانـــب قياداتها وكوادرها. وهذا لا يمنعنا من التساؤل عن مصادر تمـــويلهم السخي للانتخابات، فضلاً عن تمويل المشروعات الخيرية، ولا من توجيه اللوم إلي الحكومة علي تجاهل البحث في هذا الأمر والمساءلة بشأنه.

جناية التجمع علي نفسه

توجد خمسة عوامل أدت إلي ما لحق بالتجمع من خسارة في الانتخابات، وذلك بمـا انطـوت علـيه مـن أخطـاء جسيمة ارتكبها التجمع في حق نفسه وفي حق الجماهيـر التـي كانـت تتطلع إلي من ينقذها من سياسات النظام الحاكم وحزبه. ويشكل الاعتراف بهذه العوامل نقطة البدء الصحيحة في التقدم نحو تصحيح مسيرة الحـزب في المستقبل. وفيما يلي بيان هذه العوامل التي تتداخل تداخلاً شديداً بحيث يصعب الفصل بينها تماماً.

العامـل الأول يتمـثل في استسلام التجمع للحصار المضروب عليه من جانب النظام، وتقاعسه عن استغلال الهامش الديمقراطي المحدود المتاح لتوعية الجماهير واجـتذاب قطاعات منها لصفوفه. لقد بدا التجمع لفترة طويلة من عمره وكأنه كان ينتظـر مـن النظام الاستبدادي أن يفتح أبواب الحرية طواعية. ومن المفارقات أن يحـدث هذا الاستسلام من جانب التجمع، في ذات الوقت الذي كان يري فيه التيار الإخوانـي يعمـل وينـشط بين الجماهير ويكسب المواقع في الجامعات والنقابات المهنية، غير مبال بأنه جماعة محظورة من جانب السلطة الحاكمة.

وحتـي عـندما نـشط الـتجمع فـي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥، وقام بعدد من الوقفات الاحتجاجـية والتظاهرات، فقد جاءت حركته متأخرة. كما كانت هذه الحركة تتسم بالـضعف والجفـاف الجماهيري بالنظر لاشك إلي غياب التجمع عن الشارع فترة طـويلة. كما حَدَّ من بروز حركة التجمع في الشارع وتميزها ظهور منافسين جدد فـي الـساحة الـسياسية، اكتسبوا بجسارتهم في كسر القيود الأمنية وتحدي السلطة ورفـع سقف النقد للنظام مصداقية أكبر من كل الأحزاب القائمة، وخصوصاً حركة «" كفايـة»، وذلـك بالرغم من أنها هي الأخري ظلت محصورة بحكم حداثتها في الإطار النخبوي.

العامـل الثانـي هو قصور الحركة العملية للتجمع عن الاستجابة لما طالبت به مؤتمـراته العامـة منذ زمن طويل من أمور ضرورية لبعث الحيوية والنشاط فيه. ومـن أبرز هذه المطالب " مضاعفة العضوية وانتشار الحزب في كل أنحاء الوطن وفـي الـنقابات والمـنظمات الجماهيرية والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني "، وضرورة " تدريب وتنمية القيادات الشابة والجديدة " و " العناية بالتدريب والتثقيف الحزبـي "، " وإعـادة طـرح الفكـر الاشتراكي بين الجماهير "، والسعي لبناء " الـتحالف اليـساري الديمقراطـي " كـنواة صلبة لبناء القطب الثالث في الحركة

السياسية الضروري وجوده لفك الاستقطاب القائم بين الحكم وحزبه من جهة، وقوي الاسلام السياسي من جهة أخري.

وفي غياب الاستجابة لهذه المطالب، أصبحت الشيخوخة من العلامات المميزة لقيادات وكوادر الحزب، وأصيبت كيانات كثيرة داخله بنزيف في قواها الفاعلة مما شل قدرتها علي الحركة.

وتقلصت عضوية الحزب. ونزح منه الكثيرون إما لعدم رضاهم عن سياساته أو تصرفاته العملية، وإما إيثاراً للسلامة والبعد عن المتاعب، وإما بالتحول إلي حزب أو أحزاب أخري، وإما بالتقاعد وهجر العمل السياسي، وإما بالانتقال إلي الدار الآخرة. كما تآكلت القدرات الثقافية والفكرية داخل التجمع مع التراجع الكبير في نشاط التدريب والتثقيف. وازدادت الانقسامات داخل حركة اليسار بمعناه الواسع، خاصة مع ضعف حركة التجمع نحو تكوين " التحالف اليساري الديمقراطي "، ومع غياب الحماس الكافي من جانب قيادته في هذا الشأن ومع انشغالها الكبير بالحوار مع الحزب الوطني. وفي هذه الظروف لم يكن غريباً أن يتعذر علي التجمع أداء الكثير من المهام التي حددها لنفسه بما في ذلك تحويل البرنامج العام إلي برامج قطاعية مفصلة. كما تعذر عليه العثور علي عدد معتبر من المرشحين ذوي الفرص الكبيرة في الفوز في الانتخابات.

العامل الثالث هو ما أصاب صحافة الحزب وإصداراته الثقافية ومطبوعاته السياسية من هزال شديد. لقد فقدت صحيفة الحزب " الأهالي " ما كانت تتمتع به في السبعينيات والثمانينيات من مزايا تنافسية. فقد تآكلت هذه المزايا التنافسية مع تراجع مكانة التجمع في الساحة السياسية وبين الجماهير، ومع تكاثر الصحف الحزبية والصحف الخاصة، ومع نجاح عدد من هذه الصحف في رفع سقف النقد للنظام وشخوصه رفعاً ملحوظاً جذب إليها أعداداً كبيرة من القراء، وصرفهم عن " الأهالي ".

وقل مثل ذلك عن " كتاب الأهالي " الذي دبت فيه عناصر الضعف والوهن حتي اختفي من الساحة تماماً. كما صار من المتعذر في السنوات العشر الأخيرة علي أي عضو في الحزب، أو علي من تراوده فكرة الانضمام للتجمع، أو حتي مجرد التعرف علي أفكاره، الحصول علي مطبوعات حزبية تعينه علي تبين سياسات الحزب ومواقفه من القضايا المختلفة. وكان من النتائج الخطيرة لهذا

الوضـــع أن الحـــزب فقد ليس فقط الوجود الجماهيري، بل وفقد ما كان دائما ميزة نسبية لليسار المصري، وهو قوة التأثير الفكري والثقافي في المجتمع.

العامل الرابع يتمثل في اهتزاز وتشوه الصورة الذهنية للتجمع لدي قطاع واسع مـــن النخـــبة والجماهير علي نحو كاد يحولها إلي صورة سلبية. فقد حامت شبهات مـــتعددة حـــول الـــتجمع مـــؤداها ممالأة التجمع للحكم والسعي للتقرب منه وتفادي الاصـــطدام بـــه. ولم يشفع في تبديد هذه الشبهات الرفض المستمر من جانب نواب الـــتجمع لبيانات الحكومة وخططها وموازناتها. كما لم تشفع في ذلك المقالات التي نـــشرتها الأهالـــي والـــناقدة بشدة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومة، ولا الأســـئلة والاســـتجوابات النارية والمداخلات القوية لنواب التجمع في البرلمان، ولا البـــيانات والوقفات الاحتجاجية والتظاهرات التي قام بها التجمع مؤخراً. ومن أبرز سلوكيات التجمع التي ساعدت علي تشويه صورته لدي الرأي العام ما يأتي:

أ- تذبـــذب موقف التجمع من مبارك. وذلك بالتحول في الاستفتاءات من " لا " لمـــبارك، إلي الامتناع عن التصويت. ثم قبول الترشيح للرئاسة من جانب التجمع، وســـحب الترشيح بعد ذلك وتقرير مقاطعة الانتخابات الرئاسية ذاتها، وذلك بالرغم مـــن إعـــلان التجمع من البداية رفضه لدور " الكومبارس"، وبالرغم من احتجاجه علـــي المادة (٧٦) بصياغتها الجديدة. أضف إلي ذلك الإصرار علي إبعاد "مبارك" عـــن دائـــرة الـــنقد التجمعـــي، وتسليط هذا النقد علي الحكومة وأعضائها لسنوات طـــويلة، ثـــم رفـــع سقف النقد ليطول مبارك وإن بحساب دقيق، وذلك بعد ما سبق التجمع إلي ذلك آخرون.

ب- قـــبول الـــتجمع الدخـــول في حوار مع الحزب الوطني جنبا إلي جنب مع أحـــزاب الـــتوافق وذلـــك بالرغم من إدراكه لفشل تجارب الحوار مع الوطني في الـــسابق، وبالـــرغم من عدم توافر ما طلبه التجمع تحقيقه من شروط حتي يتمخض اللقاء مع الوطني عن حوار حقيقي يكون الجمهور أحد أطرافه ومتابعيه بلا وصاية من الوطني. وقد صبر التجمع علي هذا الحوار طويلاً بالرغم من تكاثر المؤشرات التـــي كانـــت تبـــشر بفـــشله، وذلـــك قـــبل أن يقـــرر الانـــسحاب مـــنه.

ج- قـــبول الاشتراك في الانتخابات التشريعية، وذلك بالرغم من إجرائها في إطار نظـــام الانـــتخاب الفردي المعروفة عيوبه، وبالرغم من استمرار قانون الطوارئ، وبالـــرغم من تحفظات أخري كثيرة للتجمع علي المناخ القانوني والسياسي والعملي الـــذي ســـتجري الانـــتخابات فـــيه، وبالرغم أيضاً من قصر المدة المتاحة للدعاية

الانتخابية. وبالطبع لم يكن التجمع وحده هو الذي استسلم لهذه الأوضاع ؛ فقد اشتركت كل أحزاب المعارضة في هذا، فضلاً عن المستقلين والإخوان. لكن هذا لا يرفع المسئولية عن التجمع.

د- تحول حملة التجمع ضد الإرهاب إلي حملة ضد الإخوان. لقد أدت الحملة المستمرة من جانب التجمع، ممثلاً في رئيسه وصحيفته بوجه خاص، ضد التيار الإسلامي عموماً والإخوان المسلمين خصوصاً إلي إظهار التجمع بمظهر المعاون الأساسي للحكومة في هذا الشأن. وبدا أن الحكم يستقوي بالتجمع في هذه المسألة، مما أثار الشكوك والأقاويل حول وجود صفقة بين التجمع والحكم. ولكن موقف التجمع من الإخوان يحتاج إلي وقفة خاصة ؛ وهذا ما سنفعله في الفقرة التالية.

العامل الخامس من عوامل إضعاف موقف التجمع وهزيمته في الانتخابات التشريعية يتمثل في الحملة المستمرة من جانب الأمين العام السابق للحزب ورئيسه الحالي وعدد من قياداته وجريدة " الأهالي" ضد التيار الإسلامي بوجه عام، وضد الإخوان المسلمين بوجه خاص. لقد جعلت هذه الحملة من الإخوان الخصم الرئيسي للتجمع، بينما المفترض طبقاً لقرارات المؤتمر العام الخامس أن الحكم وحزبه هما الخصم الرئيسي للتجمع، وهما هدف التغيير الذي يدعو إليه الحزب. ولا يخلو موقف التجمع من الإخوان وحقهم في إقامة حزب سياسي من التباس، يعكس ضمن ما يعكس اختلاف الآراء داخل التجمع في هذا الشأن.

المهم في الأمر هنا أن استمرار حملة التجمع علي الإخوان المسلمين في ظروف انتشار التدين انتشاراً واسعاً في المجتمع المصري لأسباب لا مجال للخوض فيها الآن، وفي ظروف اكتساب الإخوان لتعاطف جماهيري متزايد، إن لم يكن لموقفهم الديني، فللأعمال الخيرية التي يقومون بها في خدمة الفقراء والمهمشين، وفي الوقت الذي سكت فيه صوت تيار الإسلام المستنير في التجمع بعد رحيل كبار المتحدثين باسمه وعلي رأسهم الشيخ مصطفي عاصي والشيخ خليل عبد الكريم. كل ذلك أدي عملياً ليس فقط إلي تأجيج نار العداء مع الإخوان، بل إلي استعداء التجمع لقطاعات واسعة من المصريين المتدينين في معظمهم، وذلك بدلاً من كسب ودهم ورضاهم. وأتصور أنه كان لهذه التصرفات مردود سلبي كبير، زاد موقف التجمع ضعفاً علي ضعف في الانتخابات.

في ضوء هذه الظروف التي تآزرت العوامل الخمسة التي ذكرتها علي تشكيلها، لم يكن غريباً أن يخسر التجمع في الانتخابات، وأن تخسر الأحزاب المعارضة

الأخري. ولم تكن المفاجأة الحقيقية في خسارة التجمع وفوز الإخوان، بل كانت في حجم الخسارة وفي حجم الفوز. كما كانت المفاجأة الحقيقية في امتداد خسارة التجمع إلي رموزه الرئيسية التي هي رموز كبري للوطن كله أيضاً. فهذا أمر يخرج عن نطاق الحسابات السياسية المنطقية ومقتضيات السلوك الانتخابي السليم. ولكن ما من جدوي للبكاء علي اللبن المسكوب.

مفاتيح المستقبل

إن آفاق المستقبل مفتوحة أمام التجمع وغيره من الأحزاب والقوي التقدمية. والرصيد الجماهيري الذي يمكنهم السحب منه كبير جداً. فهو يتمثل ليس فقط في نسبة الـ ٧٥% أو ربما ٨٥% من الناخبين المسجلين في الجداول الانتخابية والذين لم يشتركوا في الانتخابات الأخيرة (٢٤ مليون مواطن). بل إنه يتمثل أيضاً في ١٣ مليون مواطن غيرهم لم يتوافر لديهم الحافز الكافي لتسجيل أنفسهم في الجداول الانتخابية أصلاً.

وثمة حاجة موضوعية للوجود الفعال للتجمع وللقوة التقدمية الأخري في الساحة السياسية. فمن غيرهم يمكن أن يدافع عن مصالح الطبقات الشعبية وقطاعات واسعة من الطبقة الوسطي؟ ومن غيرهم يمكنه التحدث باسم الفقراء والمهمشين وسائر المتضررين من السياسات الانفتاحية وطغيان قوي السوق وسيطرة رأس المال علي الحكم وانتشار الفساد والتبعية المتزايدة لقوي الرأسمالية العالمية عموماً وللإمبريالية الأمريكية خصوصاً؟

إذا كانت آفاق المستقبل مفتوحة أمام التجمع وسائر قوي التقدم، وإذا كان ثمة رصيد جماهيري في انتظار أن يتقدم اليسار بمعناه الواسع لاستثماره، وإذا كانت الظروف الموضوعية تستدعي الحضور النشط للقوي اليسارية التقدمية، فما هي المداخل أو المفاتيح الرئيسية نحو المستقبل الواعد لهذه القوي، وما هي طبيعة المهام الملقاة علي التجمع في هذا الشأن؟ ثمة أربعة مفاتيح رئيسية هي؛ المفتاح الأول: استنهاض القوي التقدمية جميعاً، أي صحوة قوي اليسار بأوسع معانيه، وتآزر هذه القوي جميعاً، وعملها المشترك، وذلك إن لم يكن في الإمكان، وهذا هو الطريق الأفضل، تكتلها جميعاً في حزب التجمع أو في حزب تقدمي جديد فهذا أمر ضروري لكسر الاستقطاب الحالي في الساحة السياسية بين الحزب الوطني والإخوان المسلمين.

وهـذه الفكرة ليست جديدة في شيء. فهي ذات الفكرة التي قام التجمع في سنة ١٩٧٦ علي أساسها، أي تجمع قوي وتيارات تقدمية متعددة في كيان سياسي واحد. وهـي ذات الفكـرة التي طالما تكررت في قرارات المؤتمرات العامة للتجمع: بناء الـتحالف اليساري الديمقراطي كنواة صلبة لبناء القطب الثالث في الساحة السياسية المـصرية. وفي اعتقادي أن المبادرة في هذا الشأن يجب أن تأتي بالدرجة الأولي من حزب التجمع والحزب الناصري. وقد تكون الخطوة الأولي في هذا السبيل هي انـدماج هـذين الحزبين، تمهيداً لانضمام باقي الأحزاب والقوي التقدمية في كيان جامع وشامل.

المفـتاح الثانـي: الإعلان الفوري من جانب التجمع بأنه لا استسلام بعد اليوم للقـيود المفروضـة علـي حركة الأحزاب المعارضة، ولا انتظار لتغيير القوانين والإجـراءات والممارسـات التقييدية والقمعية. وعلي التجمع أن يستأنف السير في الطـريق الـذي كـان قد بدأ في شقه بمحاولات محدودة في العامين الأخيرين لعقد المؤتمـرات والتظاهـرات بالإخطـار، دونما انتظار للرخصة من الجهات الأمنية. وعلـي الـتجمع أن يـتفاهم ويتحالف مع كل الأحزاب والقوي والتيارات السياسية الـراغبة فـي تحـويل حركة المطالبة بالإصلاح السياسي والديمقراطي من حركة نخـبوية إلي حركة جماهيرية في الشارع المصري. ومن جهة أخري، فإن الخطاب مـوجه بـنفس الدرجـة من الإلحاح إلي هذه الأحزاب والقوي والتيارات. كما أن الخطـاب موجه بشكل خاص إلي القوي التقدمية خارج التجمع لتجاوز خلافاتها مع التجمع ولتجاوز الخلافات الداخلية بين فصائلها المختلفة، وللتحلي بفضيلة التواضع مـع الـرفاق، وذلك كله حتي تحتشد الجهود بكثافة من أجل مطالب محددة للتغيير، ولـيس لمجرد رفض ما هو قائم والاحتجاج عليه. وهذا يتطلب بذل جهود مشتركة كبيـرة لـبلورة التغييـرات المطلوبة في الدستور وفي التشريعات القائمة، وتوعية الجماهير بمعناها ومغزاها.

المفـتاح الـثالث: وإلـي أن يتم بناء التحالف اليساري الديمقراطي أو الحزب التقدمـي الجامـع لقوي اليسار بمعناه الواسع وهي مهمة سوف تستغرق وقتاً غير قـصير وجهداً غير قليل فإن علي التجمع أن يسارع بتدعيم بنيانه بالكثير من أعمال التـرميم والـصيانة والتجديد. فثمة حاجة إلي مراجعة الكيان التجمعي للقضاء علي التـرهل التنظيمي ولملء الكيانات الداخلية الفارغة وغير النشطة فيه أو دمجها في غيـرها. وثمـة حاجـة إلي وقف التشتت في الجهود، وإلي الاقتصاد في استعمال

المــوارد النادرة والسعي لتحقيق أعلي مستوي للكفاءة في أداء المهام المختلفة. ومن الأمــثلة علــي ذلك أن صحيفة واحدة قوية للتجمع أفضل من صحيفتين ضعيفتين، وأن عــدداً أقــل مــن اجــتماعات الغــرف المغلقة أفضل من عدد كبير من هذه الاجــتماعات التــي تستهلك من طاقة القيادات والأعضاء الشئ الكثير ولا تبقي لهم إلا القلــيل مــن الوقت والجهد للتحرك العملي وسط الناس. وليكن منطلقنا في ضخ الحــيوية والنــشاط في الكيان التجمعي هو تفعيل قرارات المؤتمرات العامة للتجمع التــي دعت إلي مضاعفة العضوية والوجود الجماهيري والعناية بالتدريب والتثقيف الحزبــي والــنهوض بــصحافة الحــزب وتحويل البرنامج العام إلي برامج نوعية مفــصلة ومحــددة. وفضلاً عن ذلك، فإن علي التجمع أن يقلع عن الممارسات التي أدت إلــي تــشويه صــورته لــدي الرأي العام، خاصة ممارساته ومواقفه من أهل الحكــم. كما أن علي صوت الإسلام المستنير أن يعلو مجدداً وبقوة أكبر من داخل التجمع.

المفــتاح الرابع: تصحيح موقف التجمع من الإخوان المسلمين. إنها استراتيجية خاطــئة بلا شك أن يجعل التجمع من الإخوان خصمه الرئيسي، وأن يستهلك الكثير مــن طاقــته فــي التقليب في صفحات التاريخ الإخواني وفي الكشف عما قد يكون وراء المواقــف المعلنة حديثاً للإخوان من نوايا سيئة يضمرونها. ولست أقدم جديداً حين أذكر أن الخصم الرئيسي للتجمع هو الحكم وحزبه. فقرارات مؤتمراتنا العامة واضــحة وصــريحة في تقرير ذلك. ولذلك لا ينبغي التعامل مع الإخوان وكتلتهم البــرلمانية التــي أتت بها الانتخابات علي أنهم أعداء للتجمع. بل يجب أن يتعامل الــتجمع معهــم كمنافسين له في الساحة السياسية، شأنهم في ذلك شأن غيرهم من القــوي اليمينــية. يــنقد توجهاتهم وسياساتهم من جهة، ويتفاهم ويتحالف معهم في القــضايا موضــع الاتفــاق خاصة قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي من جهة أخري.

وفــي اعتقادي أنه من مصلحتنا كتجمعيين ويساريين، ومن مصلحة الوطن أن يعمل الإخوان في العلن، وأن يعترف بحقهم في تكوين حزب سياسي خاصة بعد ما أصــبح لهــم برنامج انتخابي معلن، وأن يخضع حزبهم لكل ما تخضع له الأحزاب الأخــري من قواعد يمليها العقل والمنطق والفكر السياسي الناضج في العالم، لا أن يخضع للقواعد المتضمنة في قانون الأحزاب الفاسد والذي يتعين إلغاؤه. إن الحملة المتواصــلة للــتجمع ضــد الإخوان قد خسرته الكثير، وسوف تخسره أكثر إذا ما

استمرت في المرحلة القادمة، بعد أن أصبح لهم وجود مكثف في مجلس الشعب، وبعد أن اشتركوا مع التجمع وغيره من الأحزاب والقوي المعارضة في الجبهة الوطنية من أجل التغيير، وبعد أن أكدوا المرة تلو المرة أنهم متضامنون معها في مطالب الإصلاح الدستوري والسياسي.

وبدلاً من تكذيب الإخوان أو تخوينهم، يحسن بالتجمع أن ينتظر قليلاً حتي يري ممارساتهم العملية في البرلمان وتصرفاتهم تجاه القوي المعارضة الأخري. باختصار علي التجمع أن يتعامل مع الإخوان علي قاعدة " الشك يفسر لمصلحة المتهم "، و " أن المتهم برئ حتي تثبت إدانته " من واقع سلوكه العملي. ومن جهة أخري، علي الإخوان أن يجتهدوا في فتح صفحة جديدة مع التجمع بخاصة ومع اليسار بعامة، وأن يظهروا من التواضع وحسن النوايا أكثر مما أظهروه عندما اكتفوا بالتوقيع علي مطالب الجبهة الوطنية للتغيير، وعزفوا عن التنسيق في الانتخابات مع باقي أعضاء الجبهة.

حول تراجع اليسار وضرورات التحالف اليسارى*

أحمد نبيل الهلالي

شـــكرا لمركز آفاق اشتراكية على عقد هذه الحلقة النقاشية فاليسار مطالب بحق بـــتدارس أحـــواله المتردية واستيعاب دلالات ودروس المعركة الانتخابية بسلبياتها وإيجابـــياتها, ولقد عقدت أطراف مختلفة من اليسار خلال الأيام الماضية سلسلة من اللقاءات ناقشت ذات الهموم وذات المهام.

غيـــر أن هـــذه اللقاءات الهادفة الى توحيد نضال اليسار حملت بصمات تشرذم وتفـــتت اليسار وعكست المناخ غير الصحي وغير الموضوعي السائد في العلاقات بـــين أطراف اليسار. ولا أفهم كيف سننجح في تحقيق النضال المشترك لليسار في المجـــتمع ونحـــن عاجـــزون عن مجرد تحقيق الحوار المشترك لليسار داخل إطار مجـــرد نـــدوة أو حلقة نقاشية. لو كنا جادين حقا في توحيد اليسار فعلينا جميعا أن نعلـــو فـــوق حـــزازاتنا وخلافاتـــنا، وأن نؤمن بمشروعية تباين اجتهاداتنا ولتتسع صـــدورنا للاخـــتلاف ولـــنؤمن بمقـــولة طالما نرددها دون أن نلتزم بها، وهي أن الخلاف لا يفسد للود قضية.

فـــي حدود الوقت المتاح للحديث سأتطرق إلى بعض المحاور الواردة في ورقة العمل وسأعقب على بعض الأفكار التي طرحت في المناقشة.

بدايـــة أود أن أقـــول إنـــه مع الأخذ في الاعتبار بأن الانتخابات جرت في ظل ديمقـــراطية مغيـــبة ومـــع التـــسليم بالآثار السلبية لاستخدام أسلحة المال والبلطجة والعـــنف وتـــسخير الـــدين، إلا أنه في النهاية كل طرف خاض المعركة الانتخابية حصد ما زرعت يداه.

فجماعـــة الاخون أدارت معركتها بمهارة وإتقان وأعلى قدر من الأداء التنظيمي ووحدة الصف وحديدية الالتزام، ولذلك جنت ثمار ما زرعت.

---

* مداخلة فى ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥: الأزمة وطريق النهوض"، نشرت بمجلة آفاق اشتراكية– العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

في حين أن قوى اليسار وأحزاب المعارضة الرسمية خاضت المعركة بمنطق (يلا نفسي)، خاضتها متنافسة مشتتة متفرقة وأدارتها من داخل المقرات والحجرات المغلقة فدفعت فاتورة القصور والتقصير.

أولا: دلالة نتائج الانتخابات

علينا كيسار أن نساعد المواطن العادي البسيط على قراءة الدلالة الصحيحة لنتائج الانتخابات حتى لا يتوهم أحد أن زيادة عدد الفائزين من خارج صفوف الحزب الحاكم علامة تبشر بتحقيق تحول ديمقراطي وبكسر احتكار الحزب الحاكم وبروز معارضة حقيقية داخل المجلس الجديد.

فرغم أن الحزب الحاكم قد مني بهزائم مدوية، فإن الطبقة الحاكمة الرأسمالية الكبيرة كطبقة هي التي اكتسحت الانتخابات وفاز مرشحوها من كبار رجال الاعمال الموزعين على قوائم الحزب الحاكم وجماعة الإخوان المسلمين والمستقلين . لقد حققت الرأسمالية الكبيرة بجناحيها المدني والإسلامي الهيمنة على المجلس الجديد وسيعبر نواب الجناحين عن ذات المصالح الطبقية تحت قبة المجلس.

وحتى لا يبدو اليسار متجنيا على جماعة الإخوان فعلينا أن ننبه إلى أن الإنفاق غير المحدود على حملة الإخوان الانتخابية يكشف الطبيعة الطبقية لجماعة الإخوان. وقد مول بنك التقوى الإخواني وهو من أكبر بنوك العالم الرأسمالي وتبرعات كبار الرأسماليين حملة الدعاية الإخوانية. ولقد هللت الرأسمالية الكبيرة بالفوز الإخواني بما في ذلك الرأسماليون من أعضاء لجنة السياسات.

فالرأسمالي الكبير شريف دلاور عضو لجنة السياسات قد صرح بأن "الإخوان لا يختلفون كثيرا في توجهاتهم الاقتصادية ولن يختلفوا عن توجهات الحكومة والحزب الوطني، وتزايد تواجدهم إثراء للمجلس وما حققوه في الانتخابات تطور ايجابي."

وجماعة الإخوان من جانبها حرصت على أن تؤكد على لسان الاقتصادي الإسلامي الإخواني الدكتور عبد الحميد الغزالي في تصريح نشرته المصري اليوم بأنه "لا يوجد اختلاف جوهري بين السياسات الاقتصادية للحكومة وما يتبناه الإخوان المسلمون.. والفرق ينحصر في إرادة التنفيذ لأن الحكومة لا تنفذ ما تعلنه من برامج." أليس هذا تعهدا صريحا معلنا بأن الإخوان سوف يكونون أشد عزما وأكثر عزما في تنفيذ السياسات الاقتصادية التي تطحن الجماهير الكادحة.

وإذا كانــت ورقــة العمل تشير الى أن الانتخابات قد أسفرت عن تعزيز مواقع اليمــين فــي المجــتمع، فإني أعتقد أن الأمر أدهي وأمر, إذ لا يقتصر على مجرد انتصار اليمين كاتجاه فكري وإنما تمثل وجه الخطورة في هيمنة رأس المال الكبير هيمــنة مباشــرة علــى المؤســسة التشريعية بعد أن هيمن من قبل على المؤسسة التنفــيذية بتسليم رجال الأعمال مفاتيح مجلس الوزراء وبعد أن هيمن على الحزب الحاكم من خلال لجنة السياسات.

حول تفسير تراجع اليسار

أتفــق تمــام الاتفاق مع ما قيل في هذه الندوة حول أن انفصال اليسار الشيوعي وغير الشيوعي عن قاعدته الطبقية هو السبب الرئيسي لضعفه وتراجعه. ولا يكفي أن نــردد من طرف اللسان أن الشيوعيين هم ممثلو الطبقة العاملة، وأن اليساريين هم المدافعون عن الكادحين مستندين في ذلك إلى مجرد مقولات نظرية , فلن يحقق اليــسار تلاحمــه مــع قاعدته الطبقية إلا عندما يحقق تواجده وسط جماهير العمال والفلاحين وعندما يطرح نفسه طرفا نضاليا على هذه الجماهير من خلال مشاركته الفعالة والفعلية في معاركها النضالية.

ولا بــد أن نعتــرف بــأن اليسار بكل أطرافه غائب عن ساحات هذه المعارك وقانــع بمجــرد التــصفيق لهــا من فوق مقاعد المتفرجين, وبسبب هذا الانفصال والانعزال عجز اليسار عن تزويد الحركات الاحتجاجية الجماهيرية بالبعد السياسي المفــتقد، وفشل في ربط النضال الديمقراطي بالنضال الاقتصادي في المجتمع. ولم يــتحقق ذلــك الــتلاحم الواجب بين الحركات الاحتجاجية الاقتصادية في المصانع والحقــول وبين التحركات السياسية المطالبة بالتغيير السياسي التي نظمها المثقفون فــي شوارع مصر وفشل اليسار أيضا - كما قال بعض من سبقونى - في مساعدة الطــبقات الــشعبية فــي إقامــة مؤســساتها الديمقراطية وتنظيماتها الجماهيرية , وأستأذنكم في بعض الاستطراد في هذه النقطة، لطالما نادينا كيسار بشعار استقلالية الحــركة النقابــية، وعلينا أن نسائل انفسنا ما الذي قدمناه للطبقة العاملة لكي نحول هــذا الــشعار إلى واقع, رغم أن المحكمة الدستورية العليا في أحكام عديدة، أكدت علــى حــق العمال في اقامة تنظيماتهم النقابية دون انتظار لأي تصريح من الدولة، وأعربت عن تطلعها إلى وجود حركة نقابية تستقل بذاتيتها ومناحي نشاطها.

فحتـــى عندما ارتفع صوت القائد النقابي عطية الصيرفي مناديا بالتعددية النقابية تعـــرض لهجـــوم حـــاد مـــن داخل صفوف اليسار بحجة أن التعددية ستفتت وحدة الحركة النقابية.

وعندما شرع اليسار في إقامة اتحاد عام للفلاحين سرعان ما أجهضت المحاولة وهي في المهد , ولا ألقي القول جزافا إذا ما حملت قيادة التجمع مسئولية محاصرة وخـــنق هـــذا الاتحاد الوليد، وبدلا من أن يبادر اليسار إلى مساندة الحركة الطلابية المصرية في تأسيس اتحادها المستقل، ترك الساحة لمبادرة الإخوان المسلمين الذين أعلـــنوا تأســـيس اتحـــاد الطلاب الحر, كما أهمل اليسار مهمة تجميع شباب مصر داخل تنظيم شبابي مستقل، وعندما بذلت في السبعينات محاولة لتشكيل اتحاد شباب ديمقراطـــي مـــصري ركـــز هذا الاتحاد جهده في توحيد الشباب المصري خارج الحـــدود وفشل الاتحاد الوليد في خلق امتداد له داخل الحدود وشاب التجربة عيوب ذاتية في هذه اللجان لعل أهمها افتقاد الاتحاد للاستقلالية عن الكيانات الحزبية، مما سهل سقوطه صريعا للصراعات الحزبية.

حدود الخطر على الدولة المدنية

هـــذا الخطر قائم بلا أدنى شك ومصدره ليس فقط جماعة الإخوان وانما الدولة أيـــضا التي قد تلجأ في مباراتها مع الإخوان الى المزايدة عليهم. وفي تصوري أن الإخـــوان المـــسلمين أذكى من أن يحاولوا اليوم الانقلاب على بقايا وشظايا الدولة المدنية في مصر. إنهم لن يسعوا إلى إقامة الدولة الدينية من أعلى، لأن ذلك ينسف جهـــودهم من أجل تقديم أنفسهم على المستوى المحلي والعالمي في صورة الإسلام المعـــتدل. لذلك أتوقع أن يركز الإخوان في المرحلة القادمة على بناء الدولة الدينية مـــن أســـفل عن طريق إشاعة الأفكار والثقافة والتقاليد التي تُخدم قيام الدولة الدينية مستقبلا.

حول فكرة البديل الثالث

لـــي تحفـــظ على هذه الفكرة لأنها قائمة على تصور وجود قطبين متصارعين علـــى أرض الواقـــع. وهـــذا التـــصور صحيح من حيث المظهر خاطئ من حيث الجوهـــر. لأن الـــنظام الحـــاكم والإسلام السياسي وجهان لقطب واحد لذلك فمهمة

اليسار ليست إيجاد قطب أو بديل ثالث وإنما تحديدا العمل على قيام قطب بديل لسلطة الرأسمالية الكبيرة الحاكمة بجناحيها المدني والإسلامي.

التعامل مع الإخوان المسلمين

بداية أفضل أن تكون صيغة السؤال هي كيف نتعامل مع الإسلام السياسي؟ لأن هذا التيار أوسع من جماعة الإخوان، وهناك بعض أقسام منه تعارض بعض أطروحات وممارسات الإخوان، ولا يجوز أن نضع هؤلاء وأولئك في سلة واحدة.

ثانيا، التعامل مع الإسلام السياسي في المرحلة القادمة يحتاج إلى أكبر قدر من المبدئية والموضوعية والمرونة السياسية. خاصة بعد أن حصل الإخوان من خلال الانتخابات على شهادة آيزو تشهد بانهم أكبر القوى السياسية تنظيما وأكثرها تأثيرا على الناخبين، وخاصة أن الجماعة تمارس تغييرا ملحوظا في خطابها السياسي سواء الموجه للأقباط وقوى المعارضة في الداخل، أو للولايات المتحدة وإسرائيل في الخارج. لغة تستهدف طمأنة الجميع، وكسب القبول من الجميع.

وفي تعاملنا مع هذا التيار يجب أن نتجنب خطأين قاتلين بالنسبة لليسار.

الأول: الانبهار بالفوز الإخواني إلى حد الهرولة نحو التحالف معهم بأي ثمن وقبول هيمنتهم على أي عمل مشترك بحجة ضمان موقع لليسار في الصورة السياسية القادمة. الأمر الذي يحكم على اليسار بالموت تهميشا.

الثاني: العداء الهستيري والرفض المطلق لأي تعامل مع الإسلام السياسي، وإصدار الأحكام المسبقة عليه بالاستشهاد بتاريخه السياسي، متناسين أن النقد إذا زاد عن حده، انقلب إلى ضده، ويكسب الإخوان التعاطف الجماهيري. وهذا الخطأ من شأنه أن يحكم على اليسار بالموت انعزالا.

والأسس المبدئية التي يجب أن تحكم تعاملنا مستقبلا مع الإخوان هي:

١- الاسلام السياسي قوة سياسية لها وجودها وثقلها في الساحة السياسية. ومن واجبنا كيسار الدفاع عن حقه في الاعتراف بشرعية وجوده من خلال إقامة حزب سياسي مدني وإدانة أي انتهاك لحقوق الإنسان تتعرض له عناصر هذا التيار. إن من ينكر هذا الحق يدفن رأسه في الرمال كالنعام متناسيا أنه مفتقد مقدرة النعام على عدم الموت اختناقا.

٢- معركتنا الأيديولوجية والفكرية مع الإسلام السياسي وأطروحاته وممارساته لا تقبل التوقف، أو الالتقاء في منتصف الطريق. والواقع الراهن للإخوان المسلمين

اللذين يجاهرون بتبني ذات السياسات الاقتصادية للحكم، المعادية للجماهير الشعبية والـــذين يقطعـــون علــى أنفسهم عهدا بالالتزام واحترام كافة الاتفاقيات التي عقدها نظام التبعية بما في ذلك معاهدة الصلح مع العدو الصهيوني.

هـــذا الواقع الراهن يستحيل في ظله تحقيق أي تحالف تكتيكي من أجل التغيير بين اليسار والإخوان، ومع ذلك تظل هناك قضايا تسمح بالعمل المشترك معهم، بل تــوجب العمـــل المـــشترك معهم، مثل النضال ضد الطوارئ والتعذيب، ومن أجل إطلاق سراح المعتقلين والمسجونين السياسيين.

والصيغة الصحيحة والملائمة لمثل هذا العمل المشترك هي التنسيق، لا الجبهة، ولا الـــتحالف. وفي تقديري أن ساحة المواجهة الأساسية مع الإخوان أمام الجماهير لا يجـــب أن تكون ساحة الصراع الأيديولوجي، وإنما ساحات الصراع الاقتصادي والاجتماعـــي، ثـــم ساحة الصراع السياسي مع السلطة. وشعار (الإسلام هو الحل) الغـــامض المـــبهم، الذي نجح في جذب قطاع عريض من الناخبين، انتهت إلى حد كبيـــر فترة صلاحيته. والإخوان سوف يواجهون في الفترة القادمة امتحانا أصعب أمـــام الجماهيـــر، فهـــم مطالبون تحت قبة البرلمان وخارجه بترجمة شعارهم إلى مواقـــف و تصويتات محددة مع أو ضد سياسات وتشريعات وإجراءات الرأسمالية الكبيـــرة الحاكمـــة ومخططات توريث الحكم. إن موقف الجماعة من ذلك هو الذي سيوضـــح للجماهيـــر الخندق الذي اختارته لنفسها، هل هو خندق الجماهير الكادحة المستغلة المطحونة، أم خندق الرأسمالية الكبيرة المستغلة الطاحنة.

ومـــا أتـــوقعه أن الكـــتلة التصويتية الإخوانية داخل مجلس الشعب سوف تكون داعمة للخصخصة وإفقار الشعب. وسوف تقتصر معارضتهم على المطالبة ببعض المطالـــب الديمقـــراطية، وكـــشف بعض ظواهر الفساد وإثارة بعض القضايا ذات الطبيعة الأخلاقية وكلها أمور بعيدة عن الهموم الأساسية للجماهير الكادحة.

علـــى ســـبيل المـــثال لا الحصر؛ أحدثت الجماعة ضجة حول سماح الحكومة باقامـــة مـــولد أبـــو حصيره، واعتبرت ذلك مظهرا للتطبيع مع العدو الصهيوني، مغمـــضة أعيـــنها عـــن مظاهـــر أخطر للتطبيع مثل الشروع في إقامة مشروعات مـــشتركة فـــي سيناء واتفاقية الكويز، وهي إحدي الاتفاقيات التي التزمت الجماعة علنا باحترامها.

حول تحالف اليسار

إذا كـــان وضـــع اليـــسار الحالي لا يسر عدوا ولا حبيبا (باستثناء اللواء حبيب العادلـــي طـــبعا) فـــإن انتـــشال اليـــسار من ازمته ومحنته لن يكون أبدا باستخدام بلـــدوزرات لإزالة الكيانات القائمة، العلني منها والسري، لنبدأ في إقامة كيان جديد لليـــسار مـــن نقطة الصفر. واليسار المصري مطالب اليوم بأداء ثلاث مهام، كلها عاجلة لا تحتمل أي منها التأجيل أو الترحيل.

المهمة الأولي:هي إيجاد إطار لتجميع اليسار الشيوعي، بضم الكيانات الشيوعية القائمـــة، والماركسيين المستقلين. إطار علني قادر على توحيد نضالات الشيوعيين وكلمـــة الشيوعيين الموجهة إلى الشعب. وبالتالي فمن الطبيعي أن يكون هذا الإطار ذو طبيعة أيديولوجية. وهذه المهمة حيوية ولا غنى عنها لنجاحنا في تجميع اليسار بالمعنـــى الواســـع لأن أي بنـــيان لليـــسار في غيبة الشيوعيين سوف يفتقد العمود الفقري.

وعـــندما أقـــول إن اتحـــاد الشيوعيين هو كيان عقيدي، لا أقصد أبدا أنه كيان عقائـــدي. فالعقائديـــة والجمـــود انحراف عن العقيدة، والماركسية ليست نصوصا مقدســـة مكدسة في أدبيات الأولين، وهي لا تقدم لنا حلولا سابقة التجهيز تصلح في كل زمان وفي كل حين. الماركسية منهج لتحليل الواقع وتفسيره ودليل عمل للكفاح من أجل تغييره.

المهمـــة الثانـــية: هي إقامة تحالف أو اتحاد أرحب لليسار بالمعنى الواسع يضم كـــل مكـــونات اليـــسار المـــصري مـــن شيوعيين وناصريين يساريين وتجمعيين راديكاليـــين فـــضلا عما اصطلح على تسميته هذه الأيام في أدبيات اليسار باليسار المجتمعـــي. بـــل يتـــسع هذا الإطار حتى لليسار الليبرالي إذا ما أفرزت التطورات داخـــل حزب الوفد استنساخها لاتجاه شبيه بالطليعة الوفدية. بل وحتى لليسار الديني الموجـــود خارج الحدود. والمفتقد حتى الآن في مصـــــر بسبب ضعف اليسار في المجتمع الذي يفقده القدرة على التأثير الإيجابي على القوي السياسية الأخرى.

المهمـــة الثالـــثة: إقامة جبهة إنقاذ وطني حول برنامج حد أدنى عاجل سياسي اجتماعي اقتصادي. برنامج لا يستهدف بالضرورة تحقيق الهدف الاستراتيجي لهذه القـــوة الـــسياسية أو تلك، إنما يستهدف انتشال مصر الحاضر من واقعها المأزوم. ولـــيس رســـم صورة مصر المستقبل، كما تتمناها هذه القوة السياسية أو تلك. وهذه الجـــبهة يجب أن تطرح نفسها بكل الوضوح باعتبارها بديلا عن الحكم القائم. بديل

يسعى إلى السلطة من خلال الآليات الديمقراطية لتداول السلطة. وبالتالي فهذه الجبهة لا مكان فيها لأي قوة سياسية تحرص على إقامة جسور مع السلطة، أو الحفاظ على شعرة معاوية معها، أو تدعو للمصالحة الوطنية مع النظام.

مشكلات على طريق تحقيق المهام السابقة

هناك بعض المشكلات التي سوف تعترض نضالنا من أجل تحقيق مسئولياتنا الثلاث التي أشرت إليها.

هناك أولا: الاختلاف حول صيغة الكيان المجمع لليسار فكلنا في اعتقادي مُجمعون على مبدأ تجميع اليسار، لكننا مختلفون على الصيغة! هل هو حزب اشتراكي علني، أم تحالف للاشتراكيين، أم تحالف لليسار، أم حزب غير أيديولوجي لليسار المجتمعي الواسع. واعتقادي أن نقطة الانطلاق في نضالنا يجب أن تكون الاهتداء إلى الوعاء القادر على التجميع، وليس تبني صيغة تزيد من تفرقنا، وتعمق تشتتنا. والصيغة المثلى في نظري هي صيغة تحالف اليسار. وليس حزب اليسار. لأن طرح حزب جديد في الساحة السياسية لليسار لن يحل المشكلة بل سيضاعف المعضلة. لأن أي حزب جديد يطرح نفسه في الساحة سوف يعجز أن يكون عصا موسى القادرة على ابتلاع الكيانات اليسارية الأخرى. أي حزب جديد لن يكون أكثر من إضافة كمية لحالة التشرذم التي تنتظر نقلة كيفية.

وأنا كيساري شيوعي لن أقبل أبدا أي دعوة لبناء حزب غير أيديولوجي جديد لليسار بديلا عن الكيانات اليسارية القائمة. حزب جديد يدعو الكيانات اليسارية الأخرى لإلقاء راياتها المستقلة والانخراط في صفوفه. اليسار الشيوعي كفاه ما عاناه من حل للتنظيم الشيوعي المستقل، من انخراط في تنظيمات السلطة الناصرية وصولا إلى الاستغراق الذي كاد أن يصل الى حد الذوبان داخل حزب إصلاحي هو حزب التجمع.

المشكلة الثانية التي تواجهنا هي الانبهار بما يسمى اليسار المجتمعي، وهو مصطلح يحتاج الى أكبر قدر من التحديد لو أن المقصود به هو التعبير عن أن اليسار في المجتمع اوسع وأعرض من مجرد الشيوعيين والماركسيين والتجمعيين والناصريين فهذه قولة حق. أما إذا كان المصطلح من قبيل التعبير عن فقد الثقة والأمل في اليسار ذي الهوية الأيديولوجية، واعتبار اليساريين الأيديولوجيين ظاهرة تجاوزها الزمن وأن يسار المستقبل الذي يجب أن نراهن عليه بكل أوراقنا

هـو اليسار العريض الذي بلا هوية والذي يرفض الفكر الشيوعي والانتماء لكيانات اليسار، فهذا طرح خطير ومرفوض لأنه ينطوي على رهان خاسر على الفئات الوسطى في المجتمع بديلا عن الطبقة العاملة والفلاحين. وهي فئات لأنها تكتوي بنار سياسات الخصخصة والإفقار فهي تنجذب أكثر فأكثر لأطروحات وشعارات اليسار. إن هذا القطاع المسمى باليسار المجتمعي موجود فعلا ومن الأهمية بمكان كسبه وجذبه لتحالف اليسار. لكنه قطاع ينجذب لليسار بالميول والعواطف وليس بالاختيار الفكري، وهو يملك مجرد وعي سياسي جنيني لكنه يفتقد للبوصلة الفكرية، وبالتالي هو معرض ومهدد بالتوهان في صحاري السياسة والفيافي ما لم يزوده اليسار العقيدي بالوعي السياسي بالقدر الكافي. وأنا أقترح أن نتفق على أن اليسار المجتمعي يجسد ما يسمى في لغة الهندسة بنقطة التماس بين الدوائر. دائرة اليسار العقيدي و اليسار غير العقيدي. ونقطة التماس بين هذه الدوائر لا تنفي أو تلغي هذه الدوائر من الوجود.

حول مقولة حزب من نوع جديد

لا بد من التسليم بأن كل كيانات اليسار الشيوعي تعاني من السلبيات والنواقص، شأنها في ذلك شأن كيانات اليسار غير الشيوعي ايضا. لذلك فالمطالبة بحزب من نوع جديد مطالبة مشروعة تماما. لكن بالنسبة لليسار الشيوعي فإن احتياجه لحزب من نوع جديد لا يعني تخليه عن الهوية الشيوعية، فلتتعدد المسميات لا مانع، طالما توفرت الهوية الأيديولوجية. وهذه ليست دعوه للالتزام بقالب التنظيم اللينيني، فالأنماط التنظيمية ليست ثابتة ولا جامدة. وأنا أسلم بأن الصيغة التقليدية للحزب الشيوعي عفا عليها الزمن، وعلى الشيوعيين المصريين الاهتداء إلى صيغة أفضل وأقدر على ملاءمة واقعنا في مصر.

حول المطالبة بالحزب الجماهيري

هناك أيضا دعوة لاستبدال الدكاكين الصغيرة بسوبرماركت جماهيري واسع، وهذا نوع من الطموح الصحيح، ولكن يظل السؤال كيف يتحقق هذا الطموح. لا يُبنى حزب جماهيري أبدا من أعلى، ولا يهبط حزب جماهيري أبدا من السماء. سوف يقوم الحزب الجماهيري يوم نتوجه إلى الجماهير، بالنضال مع الجماهير و بكسب الجماهير إلى صفوفنا. فجماهيرية الحزب ليست وصفة جاهزة يمكن أن

نبـــتاعها مـــن سوبرماركت الأحزاب. إن أي دعوة لإدارة الظهر للدكاكين الصغيرة مـــن أجـــل بـــناء حزب جماهيري بديل، هي مجرد قفزة هروبية إلى الأمام. تظل مجرد قفزة في الهواء.

حول بناء تحالف لليسار من أسفل

أؤيـــد تمامـــا الدعوة لبناء تحالف اليسار من أسفل على أرض الواقع لكي يكون مـــسقط رأس هذا التحالف داخل ساحة المعارك الجماهيرية. وأضيف إلى المعارك التي قدمها الزميل عريان، مجموعة المعارك الآتية من أجل:

حماية أموال التأمينات من النهب

حماية الدعم من الإلغاء

حمايـــة العاملـــين فـــي الحكومة من المذبحة التي تحضر لهم بإلغاء الوظائف الدائمة.

ختاما أيها الأخوة

أدرك تمـــام الإدراك أن الطريق إلى تجميع اليسار والقوى الهادفة لإنقاذ الوطن طريق طويل شاق. لكن المهم ألا ندور وندور في ساقية الحوار بلا نهاية. المهم أن نخطو معا الخطوة العملية الأولى في رحلة الألف ميل. لطالما تغنينا بشعار تحالف اليـــسار. ولطالما نادينا بشعار جبهة الإنقاذ. ومع ذلك لم ننجح حتى اليوم في إرساء حجـــر الأســـاس لهذا التحالف أو ذاك على أرض الواقع. فأما آن الأوان قبل فوات الأوان لكـــي يدركنا الصباح ونتوقف عن الكلام المعاد المباح ولكي نخطو الخطوة الأولى. يقينا لو فعلناها سوف نكتشف ما تمثله هذه الخطوة، مهما بلغ تواضعها في الـــبداية، مـــن المفعـــول السحري والقدرة الخلاقة على استدعاء المزيد والمزيد من الخطوات.

التنسيق خطوة أولى نحو وحدة اليسار*

خالد حمزة

بداية أشكر الأخوة الاشتراكيين الثوريين لإتاحة هذه الفرصة للحديث فيما سُمي "مستقبل اليسار بعد الانتخابات" بينما الموضوع المطروح حقيقة هو أزمة اليسار المصري الممتدة عبر عقود، قامت الانتخابات بالجهر بها وتوثيقها.

الأحوال السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعب المصرى منذ عقود تجعل منه شعبا يساريا فى حاجة شديدة إلى قيادة يسارية.

العمال والفلاحون والموظفون والتجار والحرفيون والمهنيون وجيش العاطلين لا خلاف على أحوالهم المتدهورة، حتى أصحاب رؤوس الأموال بعد ضعف القوى الشرائية للشعب وفقدان الاستقلال الاقتصادي، واندفاع السياسات التي تفتح البلاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية، والمنتجات الأجنبية دون حسابات دقيقة لاحتياجات السوق المصري ومصالح أصحاب رؤوس الأموال المصريين جعلت صغيرهم ومتوسطهم وكبيرهم في أزمة خانقة، باستثناء قلة من الحيتان والمحتكرين والمستوردين. هذه السياسات أضرت بمصالحهم ضررا بالغا وجعلتهم يسعون بدرجات متفاوتة لتغيير هذه السياسات ولو إلى حين.

إذن المسرح معد ومنذ عقود لقيام قيادة يسارية نشطة، ما عليها إلا أن تصل إلى نظرية عبقرية مصرية لتنظيم الشعب المصري من خلال تعايشها وتفاعلها في المصنع والحقل والجامعة والشارع وجميع الأمكنة التي يتواجد بها الشعب.

إلا أن هذا لم يحدث!!

لماذا؟

هذا ما ينبغي على جميع أطياف اليسار الإجابة عليه بدراسة عميقة وشفافية عالية حتى يخرج اليسار المصري من خيبته الثقيلة وإليكم اجتهادي.

لما كان الشيوعيون المصريون جزءاً حقيقيا وأصيلا من جبهة اليسار العريضة؛ وكان المفترض أن يكونوا قيادة هذا التحالف اليساري الكبير الأمر الذي لم يتحقق على أرض الواقع حتى الآن.

---

*مداخلة فى ندوة بمركز الدراسات الاشتراكية يوم ١٥ يناير ٢٠٠٦.

إنني أحمل الشيوعيين المصريين ضعف هذا اليسار.

نـشأت الحركة الشيوعية المصرية الثانية في أربعينيات القرن الماضي منقسمة وغير موحدة حتى توحدت باستثناء منظمتين صغيرتين في ٨ يناير سنة ١٩٥٨ في حـزب شيوعي واحد عرف باسم حزب ٨ يناير، ومع ذلك كان لهم دور مؤثر في مجـالات الـسياسية والاجـتماع والأدب والفن وتبصير الشعب المصري بحقوقه وتحقـيق بعـض منها. ولست بصدد إحصاء إنجازات الشيوعيين المصريين حتى يناير ١٩٥٩، عندما تنبه الشيوعيين إلى أنهم في غمرة الانشغال بتأييد عبد الناصر فـي صـراعه مـع الاستعمار ودوره في حركة عدم الانحياز، عندما تنبهوا أنهم قـصروا في الدفاع عن حقوق الشعب المعيشية في عائد تمصير الشركات وتأميمها وطالـبوا بنـصيب العمـال وباقـي طوائف الشعب في مؤتمرات الاتحاد القومي الحكومـية وكانت استجابة الجماهير بشعاراتهم عالية قام النظام باعتقالهم ومحاولة تصفيتهم دفاعا عن أنانية واستئثار الطبقات الجديدة بمغانم التمصير والتأميم.

فـشلت التصفية. وخرج الشيوعيون المصريون بعد خمس سنوات من الاعتقال وبعـضهم قضى أكثر من عشر سنوات، خرجوا يهتفون، طوال رحلة الإفراج من الـوادي الجديـد إلـى محطة أسيوط إلى السجن الحربي، بحياة الحزب الشيوعي المصري.

كانـت الأوساط المستنيرة في الشعب المصري وقطاعات غير قليلة من العمال تـتابع الشيوعيين المصريين في سجونهم ومعتقلاتهم ومواقفهم البطولية المشرفة في المحاكم بتعاطف واحترام كبيرين.

وعند الإفراج عنهم توقعوا منهم الكثير.

إلا أن قـيادات الـشيوعيين وكثيرا من الكوادر قاموا بحل الحزب، وكانت هذه الجريمة أكبر نكسة للشيوعيين.

حقـق النظام أول نصر أساس على الشيوعيين، تم تسريحهم يستجدون عضوية الاتحـاد الاشـتراكى التـي وعـدوا بهـا بديلا من عضوية حزب الطبقة العاملة، يستجدون عملا يقتاتون منه وعائلاتهم المرهقة طوال سني الاعتقال.

فـي هـذه الأثناء نشط سماسرة النظام وتمكنوا من احتواء عدد من الشيوعيين بإشـراكهم فـي تنظـيمات الـنظام العلنية والسرية ثم توطينهم في مراكز مؤثرة واستيعابهم في الصحافة وأجهزة الإعلام بعد أن قام بصياغتهم وأمن جانبهم.

وكان خصما جديدا من رصيد اليسار.

أمـــا غالبية الشيوعيين فقد هدأت حركتهم سواء عن مرارة وألم أم عدم وضوح رؤية.

أمـــا أولـــئك المناضلون الشيوعيون الأبطال الذين عارضوا حل الحزب وعملوا في الخفاء، فلم يشعر بهم إلا بعد فترات الكمون والتأمين وإعادة البناء.

ولمـــا كانـــت الشيوعية احتياجا إنسانيا، توالت أجيال الشيوعيين في السبعينيات والثمانينـــيات مـــن القـــرن الماضي، و نشأت التنظيمات الشيوعية الجديدة منقسمة وليست موحدة، بعضها غير واثق في جيل الأربعينيات والخمسينيات لمسافة زمنية ليـــست قصيرة، ومع ذلك كان لها تأثيرها في الشارع المصري والحركات الثورية للطلـــبة وبعض مجالات العمال، لم ينجحوا في تأسيس كيان واحد، أو تنسيق العمل الجماهيـــري فيما بينهم إلا نادرا. بالإضافة إلى ظروف القهر والاستبداد، لم يتمكن الشيوعيون القدامى والجدد من بناء ركائز لهم بين العمال والفلاحين وبقية الطبقات الشعبية، تحميهم وتمنحهم أسباب الحياة والقوة.

فـــي عهـــد السادات الذي أعلن إيمانه واعتكف وقام وصلى وكانت قبلته أمريكا جـــرى اســـتخدام جماعات دينية فهمت الدين الإسلامي فهما غير صحيح، وتصدت للـــشيوعيين في الجامعة وبعض المناطق العمالية لا بالفكر والحوار لكن بالإرهاب فكـــان اعـــتداؤهم على الشيوعيين بالكرابيج والسنج في ظل مباركة نظام السادات المؤمن.

لكـــن الأمريكان نصحوا مريدهم نصيحة أخطر، أن يصلى على سجادة التعددية أن يقـــيم منابـــر ثلاثـــة يسار ويمين ووسط؛ فتكونت أحزاب ثلاثة؛ حزب التجمع الوطنـــي الوحدوي التقدمي، وحزب الأحرار وحزب مصر الذي انقلب إلى الحزب الوطنـــي الديمقراطي. ساهم عدد غير قليل من الشيوعيين المصريين غير المنظمين وبعـــض الناصـــريين وبعض الشخصيات الوطنية وبعض المستنيرين دينيا في بناء حـــزب الـــتجمع واتخذه بعض الشيوعيين المنظمين واجهة لهم. وقال قائد شيوعي "الآن صار لنا بيت".

وكـــان من الممكن أن يصبح هذا الحزب حزبا قويا فاعلا في الشارع المصري فأعـــضاؤه لا تنقـــصهم الخبرة، ولا الرؤية السياسية النافذة ولا الإخلاص المطلق، وعرف حزب التجمع على أنه حزب الشيوعيين واستبشر الناس خيرا.

لكـــن الأمريكان والسادات ما كانوا ليسمحوا لهذا الحزب أن ينطلق. ساعد على ذلـــك الـــسياسات الخاطئة التي اتبعتها قيادة الحزب؛ والتي بلغت في أحسن أحوالها

معارضة على استحياء داخل الجدران وعلى صفحات الأهالي لمؤسسة الحكومة وتجميل وتبرير مؤسسة رئاسة الجمهورية، وكأن هناك سياستين متعارضتين؛ حكومة ضارة ورئاسة نافعة.

حتى حينما تحركت النخبة حركتها السلمية الواسعة نسبيا في اتجاه التغيير وضد التمديد للرئيس والتوريث وكانت المواجهة المتوحشة والمنحطة من قبل النظام، طلعت علينا الأهالي، ويا ليتها ما طلعت، في عددين متتاليين ببنط أحمر عريض تستنجد بسيادة الرئيس وتطالبه بإصلاح ما أفسدته السلطة والحزب الحاكم.

سياسة خاطئة مستمرة لا يقع فيها سياسيون مبتدؤن. ولا يمكن تبريرها بحسن النية ومع استمرار السياسات الخاطئة لقيادة حزب التجمع كان نزيف الخصم من اليسار يتزايد.

على سبيل المثال تلاعب الحزب الوطني بالتجمع والوفد والناصري وحصل منهم على الموافقة على تأجيل الانتخابات الرئاسية بالانتخابات المباشرة من الشعب ضمن تعدد المرشحين، ثم بعدها كان الانتخاب المباشر الشكلي في مسرحية هزلية باكية.

إن الجماهير على حق إذ تنفض من حول أحزاب هذا شأنها ويستمر نزيف الخصم من اليسار.

إني أطالب كوادر حزب التجمع بالتحقيق فيما آل إليه حزب التجمع والمحاسبة والتصحيح وأحذر من الانقسام.

بعد مقتل السادات واصل قادة النظام الجدد الصلاة في المحراب الأمريكي، بل علت أصواتهم أذكار وتواشيح واتسعت سجادة صلاتهم فسمحوا بقيام عدة أحزاب مكبلة بقيود تجعلها عاجزة فضلا عن عجزها الذاتي واستكانتها لما أريد بها.

تحدثت عن دور الشيوعيين في انحسار اليسار. ولابد من الحديث عن دور الشيوعيين في إنعاش اليسار.

لم يعد هناك خلاف بين الشيوعيين حول احتياجات المرحلة:

-التصدي للهجمة الشرسة للاستعمار الأمريكي والصهيونية. ولذا يلزم استرداد حقوق الشعب الديمقراطية والسياسية وإلغاء الأحكام العرفية وعدم استبدال قانون الطوارئ بقانون آخر. الإفراج عن المعتقلين والمسجونين السياسيين على اختلاف اتجاهاتهم الفكرية والسياسية ورعايتهم صحيا وتعويضهم وأسرهم. حق تكوين الأحزاب والجرائد والنقابات والنشر والإعلام بمختلف الرسائل بعيدا عن وصاية أو

نظـــام. حق الإضراب والتظاهر السلمي وإلغاء القوانين المفصلة على مقاس مقاصد الـــسلطة وصولا إلى جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا مباشرا تحت إشراف كامل من رجـــال قـــضاء المنـــصة لوضع دستور يصون حقوق الشعب في حكم نفسه ورفع مستواه المعيشي، وهنا تكمن أهمية استقلال القضاء وعدم المساس برجاله.

قـــد يرى البعض أن المرحلة تحتمل أكثر من ذلك، أقول لهم، إن أكثر من ذلك لن نصل إليه قبل تحقيق ما سبق من مهام. لم الانقسام إذن؟!!

لم عدم التوحد؟!!

يجـــب تأســـيس الحزب الشيوعي المصري الواحد الأوحد وحتى يتم ذلك على أســـس ســـليمة، مستفيدين من أخطاء تجارب الوحدات السابقة، على الشيوعيين أن ينسقوا فيما بينهم ويتشاركون في جميع تحركاتهم الجماهيرية.

ما صفات الحزب الشيوعي الذي نريد؟

حـــزب يؤمن بالاشتراكية العلمية، قادر على تمصير الماركسية باعتبارها علما، وليـــست كهـــنوتا. وجعلها غرسا نابتا من تربة مصرية لها خصوصيتها؛ فقد مصّر أجدادنا العظام ديانات سماوية؛ المسيحية والإسلام دون أن يخل بجوهرها.

حزب يطبق المركزية الديمقراطية تطبيقا صحيحا بمعنى أن تكون جميع قيادات المـــستويات منتخبة، وأن تتوالى المؤتمرات العامة بانتظام وأن يدور صراع فكرى وسياســـي بداخلـــه فـــي حـــدود الالتزام بالقواعد التنظيمية مع احترام الأقلية لرأى الأغلبية مع استمرار قناعتها بفكرها، ولا تلجأ للانقسام.

ومهمـــا كانـــت ظـــروف القهـــر والمطـــاردة، لا يصح تغليب المركزية على الديمقـــراطية ولنا في الحزب الشيوعي السوفيتي عظة وخبرة فطوال سنوات القهر القيـــصري المـــتوحش انتظمت مؤتمرات الحزب؛ ولهذا تمكن من القيام بأول ثورة اشـــتراكية. ولما أصبح في السلطة مرت عليه أربعة عشر عاما دون عقد المؤتمر لهذا خاب الحزب السوفيتي خيبته الثقيلة.

حـــزب شـــيوعي يتضامن مع كافة شعوب العالم ويضع مصالحها نصب عينيه ويتآخـــى مع الأحزاب الشيوعية الأخرى ويتحاور معها الند للند، وتكون كلمته هي الفصل في قضايا الوطن.

حـــزب يـــدرك مـــدى علاقـــة الشعب المصري بالأديان. ويحترم هذه العلاقة ويناضـــل بالحوار وبكل وسائل المعرفة لدحض الأفكار الخاطئة التي تنسب للأديان جهـــلا أو عـــن سوء قصد. حزب يدرس أحوال الطبقة العاملة، نشأتها، وتطورها

ويلتـزم بمـصالحها ويـساعدها على تكوين نقاباتها بعيدا عن تأثير آية أفكار غير علمـية. ولا مانـع مـن تعدديـة نقابية المهم أن تنشأ هذه النقابات بإرادة حرة من العمال.

حـزب قـادر على الوصول للفلاحين، وتبنى مصالحهم لحين تمكنهم من بناء حزب يمثلهم. وطبعا مساعدتهم في تكوين هذا الحزب. حزب قادر على الدفاع عن مـصالح غيـر العمـال والفلاحـين ومـساعدتهم على إنشاء أحزابهم ومؤسساتهم وروابطهم.

حـزب يدافـع عـن الرأسـماليين المـصريين في تأسيس اتحاداتهم وغرفهم وأحـزابهم، وعـن حقهـم فـي السوق المصري في مواجهة رأس المال الأجنبي والمنـتجات الأجنبية في إطار تخطيط اقتصادي يخفف من معاناة الشعب المعيشية ويحافظ على حقوق العمال.

حـزب يعـي تمامـا تـاريخ الشعب المصري، انتصاراته وانكساراته ويحيط بالشخـصية المـصرية تماما؛ حتى يتمكن من الوصول إلى نظرية عبقرية تصلح لتنظـيم الـشعب، تنظيما يجعله قادرا على الحركة وتحقيق مهام المرحلة والمراحل القادمـة حتـى بـناء الاشـتراكية العلمية. لا يفوتني أن أقول إن على أعضاء هذا الحـزب والعاطفـين علـيه أن يسلكوا في حياتهم اليومية سلوكيات تتفق مع أذواق ومـشاعر وتقالـيد مواطنيهم. وإن أرادوا أن يغيروا بعض تقاليد فات أوانها فبغير طريق الصدمات.

معـروف علمـيا، وباعتـراف منظري الرأسمالية أنفسهم، أن تأميم الشركات وإنـشاء القطاع العام إجراءات رأسمالية تلجأ لها لظروف خاصة بها. وكان تسويق نظـام جمال عبد الناصر هذه الإجراءات الرأسمالية على أنها إجراءات اشتراكية، وإضـافة صـفة الاشـتراكية لحـزب السلطة آنذاك وإقرار بعض الشيوعيين بهذه الـصفة، نفـر مـنهم عـن حسن نية ونفر عن سوء قصد، بينما يعانى الشعب من سلبيات النظام وضيق في العيش جعل الشعب يسئ الظن بالاشتراكية ولا يرى فيها حلا لمشاكله. وكان هذا خصما من اليسار.

علـى جميع الشيوعيين التوجه نحو جميع الكيانات السياسية التي تعلن موافقتها على احتياجات المرحلة لمشاركتها الحركة في الشارع بتجرد وتواضع وانضباط.

علـى الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية والشعبية من أجل التغيير توحيد الـصف، وأضعف الإيمان التنسيق الكامل في جميع الأنشطة بشفافية وإنكار للذات

فاستمرار الانفصال خصم من رصيد اليسار. شعبنا في حاجة إلى تحالف جميع القوى الوطنية الديمقراطية حتى الكيانات السياسية التي لم تقم بواجبها تجاه شعبها في مراحل سابقة لا يجوز إهمالها، نسعى إليها وننشطها ونبصرها بمخاطر العزلة. كيف نفعل ذلك؟

هل نذهب إليهم ونقول لهم "إحنا قررنا في اليوم الفلاني عمل كذا وبالطريقة الفلانية تعالوا معنا". العمل المشترك لا يبنى هكذا، الصحيح أن نذهب إليهم ونقول لهم إننا نفكر في كذا وكذا. ويدور الحوار، وينشر المشروع المقترح والحوارات حوله وقبوله أو رفضه على جماهير جميع الكيانات السياسية حتى لا تتم التحركات السياسية بمعزل عن الجماهير. وتكون الجماهير شاهدة على مواقف القيادات المختلفة. يبقى الموقف من جماعة الإخوان المسلمين.

الإخوان المسلمون جماعة دينية تشتغل بالسياسة. وبالتالي فعضويتها قاصرة على المسلمين؛ إذن هي لا تمثل كل الشعب المصري.

جماعة الإخوان المسلمين تلتقي مع الحكومة والأمريكان بإقرارها سياسة الخصخصة بحكم تواجد عدد غير قليل من أصحاب رؤوس الأموال في صفوفها يسعون لاستثمار أموالهم لا بحكم العمالة. جماعة الإخوان المسلمين أعلنت موافقتها على كامب ديفيد التي بمقتضاها أخرج السادات النظام المصري من الصراع العربي الإسرائيلي. جماعة الإخوان المسلمين تفخر بأنها وقفت سد منيعا ضد المد الشيوعي. وهى بهذين تلتقي مع الأمريكان والنظام.

هناك خلافات أخرى لكن هذه أبرز الخلافات.

ولما كنا نحن الشيوعيين دعاة وحدة نبحث عن الاتفاقات لا الخلافات؛ وننحى الخلافات إلى أن تحسم هذه الخلافات خلال المسيرة.

جماعة "الإخوان المسلمون" لها حضور في الشارع المصري حضور اجتماعي خدمي بين جماهير فقيرة تعاني، ولها مريدون وأتباع من بسطاء الناس المهمشين، وأتباع من المهنيين والتجار والملاك الزراعيين.

من هنا يتحتم على الشيوعيين المصريين وكافة الكيانات السياسية أن تحرص على مشاركة الإخوان المسلمين لهم في إنجاز احتياجات المرحلة التي هم أي الإخوان في حاجة لها. الإخوان المسلمون جماعة محظورة من مصلحتها إلغاء قانون الطوارئ والإفراج عن المعتقلين وحرية تكوين الأحزاب وتأسيس وسائل

الإعـــلام بحـــرية ودون وصــــاية. لهم مصلحة في تحقيق مهام المرحلة وهذا نقاط اتفاق.

علينـــا نحـــن الـــشيوعيين أن نتحاور معهم للتوصل إلى مجموعة من الأعمال المـــشتركة فـــي الشارع فلا نضال حقيقي من أجل التغيير بدون حركة المضارين والمقهـــورين ونـــزولهم إلـــى الـــشارع سلميا. وهكذا يجب أن تفعل كافة الكيانات الوطنية الديمقراطية. واعتقد أن الحركة المصرية من أجل التغيير والحركة الشعبية مـــن أجل التغيير لديهما فرصة أوسع للقيام بهذه المهمة بقدر أكبر من النجاح؛ على أن تـــتم جمـــيع الحوارات تحت بصر قواعد جميع الكيانات. ليعلم الجميع أن كيانا واحدا أو مجموعة كيانات بمعزل عن كيانات أخرى غير قادرة على إنجاز ما سبق من مهمات.

كلمـــة واجبة للحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، وأنا أحد الناشطين فيها، كـــان لكـــم شـــرف الـــسبق وحركتم الساكن، وشاركتم بدور رئيس في النزول إلى الـــشارع، لكن ما زلتم حركة فوقية نخبوية معزولة عن أصحاب المصلحة الحقيقية فـــي التغييـــر. نظمـــوا أنفسكم واعلموا أنكم مجموعات سياسية ذات أفكار مختلفة. ولكـــي يكون ذلك سببا من أسباب القوة، عليكم أن لا تحاول مجموعة إلغاء الأخرى وأن لا يحـــاول مـــستوى قـــيادي الانفراد بالرأي وإهمال مستويات أقل، وأن تبذلوا جهـــدكم الـــرئيس فـــي تأســـيس لجان لحركة كفاية في المصانع ودواوين الحكومة والأحياء الشعبية وكل أماكن التجمع الشعبية.

ودعونـــي أكـــرر صراخي ما لم تصلوا إلى أصحاب المصلحة الحقيقية للتغيير سيكون مصيرنا مصير تنظيمات سبقتنا، الركود ثم الانكماش ثم الفناء.

أنا متفائل، بالنقد والنقد الذاتي سنصحح مسيرة اليسار وسننجز مهامنا.

الأسباب الذاتية والموضوعية لأزمة اليسار*

أحمد بهاء شعبان

أشكر أولا آفاق اشتراكية –المركز والمجلة– على هذه الفرصة الطيبة، لأن هذا الحوار ضرورى جدا. وأرجو أن يتبلور إلى نتائج ملموسة لخروج اليسار من أزمته، وأنا أتفق مع ما قيل لأنه تعبير حقيقى عن رؤية للأزمة ومشاكلها وانعكاساتها، وسوف ألتزم بالثلاث محاور التى ذكرت فى ورقة العمل.

السؤال الأول لماذا حدث تراجع فى موقف اليسار؟ ولقد فهمت من الذين تحدثوا أن المقصود باليسار هو اليسار الماركسى وهذا أفضل، لأنه من الصعب مناقشة مشاكل اليسار خارج الدائرة الماركسية فى الأساس، وأنا أعتقد أن أغلب مشاكل اليسار العام ستحل إذا تم حل مشكلة اليسار الماركسى ليقينى أن اليسار الماركسى يجب أن يلعب دورا قياديا فى الخروج باليسار بشكل عام من أزمته.

لا شك أن أزمة اليسار هى أزمة قديمة، وأتصور أن هناك مفصلين لهذه الأزمة، المفصل الأول هو ثورة يوليو، والمفصل الثانى هو بروز الحركة السياسية الإسلامية خاصة فى السنة الأخيرة، ففى المفصلين لعب اليسار دوراً تمهيديا ولم يجنى أى نتيجة من جهده، فقبل ٢٣ يوليو كان وجود اليسار مؤثراً، ونضاله داخل الحركة الجماهيرية كان كبيرا، ولكن مع عجزه عن حسم الأمور لصالحه تدخل الجيش وتم تجهيل اليسار وأصبح خصماً ودفع ثمناً غالياً فى هذه المعركة. أيضاً تتكرر الأمور بشكل آخر حينما بذل اليسار جهداً كبيراً فى الخمس سنوات الماضية مثل اللجان الشعبية ولجان المقاطعة ولجان مساندة الشعب الفلسطينى والعراقى وغيرها من اللجان، ثم الحركات الاجتماعية السياسية الجديدة "كفاية والحملة الشعبية من أجل التغيير" وغيرها، ولكن فى النهاية الذى جنى كل جهد اليسار كان الإخوان، وهذا نتيجة أسباب موضوعية تكلم عنها الزملاء وسوف أحاول تركيزها باختصار.

---

*مداخلة فى ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض- مجلة آفاق اشتراكية، العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

أولاً: الانقسامية والتشرذم اللذان أضعفا حركة اليسار وجعلا قدرته على تطوير مواقفه ضعيفة جداً.

ثانياً: البعد والعزلة عن الجماهير.

ثالــثاً: غلــبة الاتجاهــات الإصلاحية وسيطرتها داخل اليسار، فلم يكن لليسار مشروع حقيقى لتحقيق التغيير الفعلى للنظام، وكان أقصى ما يتمناه هو أن يكون له جــريدة أو شكل علنى، أما قضية السلطة فلم تكن مطروحة أبداً على جدول اليسار بــشكل عام، بينما الاتجاهات الإسلامية طرحت قضية أسلمة المجتمع وتحويله إلى مجتمع إسلامى.

رابعــاً: غياب الديمقراطية الداخلية؛ فعلى مدار تاريخ حركة اليسار المصرى لم يــتم بــناء تنظيمى ذو طابع ديمقراطى، وتم الاهتمام بالشق المركزى على حساب الديمقــراطية فى الأبنية التنظيمية، حتى التنظيمات السرية والتى كنا نظن أننا نفعل فــيها ما لم يُفعل قد سقطت أمام أول ريح قوية بسبب سيطرة الشكل المركزى على حــساب الكفــاءة والأداء والموهبة الحقيقية. فى هذا السياق تفكك اليسار وأصبحت جهوده جزئية، وتصاعدت الخلافات بين أطرافه إلى درجة أن أصبحت التناقضات بين اليسار وبعضه أكبر من التناقضات بين اليسار والنظام الحاكم حتى وصلنا إلى ما نحن فيه.

الــسؤال الثانــى حول ما طرحته الورقة من الخوف من إقامة دولة دينية؟ وهذا الخــوف حقيقــى وله مبرراته، وأنا أعتقد أن مناقشته ضرورية، وفى يقينى هناك مخاطــر حقــيقة ربما لا تصل إلى مرحلة الفوبيا، لكن لا شك أن ما حققه الإخوان خطيــر جــداً. وبالتأكــيد سوف يطمعون فى المزيد خاصة مع الدرجة العالية من التنظــيم والجماهيــرية، ولكن إذا كانت هناك مؤشرات تؤيد احتمالية وجود الدولة الدينية، فهناك أيضاً مؤشرات تؤيد العكس. ويمكن عمل جدول بين الحالتين.

فمــن مؤشرات احتمالية وجود الدولة الدينية هذه الميول المتعاظمة فى المجتمع للاتجــاه إلــى المحافظــة، وهناك دراسة مهمة نشرتها مكتبة الأسرة حول دراسة الشخــصية المــصرية تقول أن "هناك ٩٢% من المصريين يمارسون شعائر دينية" مما يؤكد على زيادة الاتجاه المحافظ والدينى داخل المجتمع المصرى.

المؤشــر الثانى هو ارتباط المجتمع المصرى بالدول الخليجية والسعودية خاصة ممــا جعل ملايين المصريين تعيش بفلسفة وأفكار هذه المنطقة نتيجة الارتباط عن طريق العمل بها سواء على مستوى الشكل أم المضمون.

المؤشـر الـثالث هـو اختـراق الإسلام السياسى لنخاع المجتمع، فنحن نرى مؤسـسات تعليمـية وطبية واجتماعية وغيرها داخل نسيج المجتمع المصرى، وقد نجـح الإسلام السياسى فى اختراق نسيج الدولة نفسها، فنحن نرى فى مكاتب أمن الدولة السجادة والمصحف والسبحة.

المؤشـر الـرابع هـو الأزمة الاقتصادية الخانقة والتى تدفع الناس تلقائياً إلى الحلـول الإلهـية والتدين، كذلك الهجمة الأمريكية على الإسلام جعلت الكثيرين من المـسلمين يـشعرون أن هويتهم فى خطر مما ساعد على زيادة الميول الدينية كرد فعل تلقائى لهذه الهجمات، وفى نفس الوقت نجد أن البرجماتية الأمريكية ليس لديها أى مانع فى التعامل مع الاتجاهات الأصولية كما وضح فى الفترة الأخيرة.

يبقـى الخدمات التى يقدمها الإخوان والتى برعوا فيها بشكل واضح فى الوقت الـذى تخلـت فـيه الدولة عن دورها تجاه المجتمع مما أدى إلى ارتباط الجماهير الفقيرة بالبديل، ونلاحظ مثلاً أن عضو مجلس الشعب لم يعد نائباً عن الأمة كما هو مفـروض، بـل هو من يستطيع أن يقوم بعمل تسهيلات ومساعدات فشلت أجهزة الدولة -كالمحليات- فى القيام بها.

الـنقطة الأخيرة هى أنه بعد أحداث سبتمبر أصبح هناك مد إسلامى واضح فى العـالم العربـى كلـه حتـى الجاليات العربية فى الدول الغربية للدفاع عن الهوية الإسلامية بشكل عام.

كل هذا يؤكد وجود خطر حقيقى على المجتمع من ظهور دولة دينية، ولكن فى المقابل هناك مؤشرات تثبت العكس.

المؤشـر الأول أن الشعب المصرى تاريخياً هو شعب مدنى متحضر، الإسلام عـنده لـه طبـيعة خاصـة معتدلة، كما أن الكثير من مظاهر التدين والمحافظة -كالحجاب- ليست لها علاقة بالدين بقدر ما لها علاقة بالظروف الاقتصادية، ويكفى نظـرة إلـى البـنات المحجبات على الكورنيش، فهذه المظاهر مرتبطة بالظروف الاقتصادية أكثر من الدينية.

المؤشـر الثانى هو أنه على الرغم من دور الخليج العربى والسعودية فى نشر النـزعة الدينـية فى المجتمع المصرى، نجد اليوم السعودية نفسها تلعب عكس هذا الـدور نتـيجة الـضغوط الأمريكية مما أدى إلى تقليص دور جماعات كثيرة مثل الأمر بالمعروف والجماعات المتطرفة.

المؤشـــر الـــثالث هـــو أن الامريكان فى الماضى غضوا الطرف عن التيارات الدينية ولكن الآن وبعد أحداث سبتمبر تم ملاحقة هذه التيارات.

المؤشر الرابع وجود أمثلة كثيرة للنظام الدينى فى العالم الإسلامى مثل السودان وغيرها لم تقدم حلولا حقيقة لجماهيرها، ويجب أن نركز على ذلك ونبطل حجة أن الإســـلام الـــسياسى لـــم يأخذ فرصة، لأنه بالفعل أخذ فرصته وفشل فى أفغانستان والسودان، وأدى إلى كوارث.

أيـــضاً نحن نعرف أن الإخوان لن يحلوا الأزمات الاقتصادية المتعاظمة، وعلينا أن نـــؤكد أن هذه الأزمات لن تحل إلا بقيادة حركة اليسار للمجتمع. كذلك احساس القـــوى المدنية والعلمانية والأقباط وغيرهم من فصائل المجتمع بالخطر، وبدأت هذه القـــوى تتحـــرك وهذا مؤشر مهم. أيضاً من الملاحظ أنه قبل الانتخابات كان هناك نـــوع مـــن التعالى من الإخوان على العمل المشترك أما الآن فهم الذين يسعون إلى ذلـــك، وهذا يدل على أنهم بدأوا يشعرون بوجود تيار قوى ضدهم، وأنهم يحتاجون إلى غطاء سياسى يحتمون داخله.

كل هذا يدفعنا إلى نقطة موقفنا مع الإخوان وكيفية التعامل معهم.

أنـــا أرى أنـــه فـــى ظـــل الدراســـة التى تقول أن ٩٢% من الشعب المصرى مـــرتبطين بالدين، يجب على اليسار أن يعيد موقفه من الدين بشكل عملى ومبدأى. كما تعامل "هوش منه" مع الديانة البوذية باعتبارها ميراث وتقاليد المجتمع الفيتنامى الذى لا يمكن الإساءة له.

لـــذلك نحـــن مطالـــبون بحـــل التناقض والإشكالية مع الدين، لأننا لا نستطيع الانفصال عنه، وحتى لا تكون قدرتنا على التأثير فى المجتمع ضعيفة.

أما فيما يخص موضوع الإخوان فنحن لسنا مطالبين بالوقوف مع الإخوان ضد الـــنظام أو العكس، فالاثنان وجهان لعملة واحدة معادية للجماهير، ولكن الاستمرار فـــى الهجـــوم علـــى الإخـــوان يفيدهم فى نواحى كثيرة حتى وإن كان هذا الهجوم صـــحيحاً، كـــذلك لابد أن نعترف كديمقراطيين بحق الإخوان فى حزبهم السياسى العلنـــى، ولكـــن فكـــرة الحزب الدينى خطيرة جداً، وفكرة رشوة الإخوان للأقباط بإعطـــائهم حزب قبطى فى مقابل حزب إسلامى أخطر ويجب أن نقف ضده وبقوة لأنه بداية لتقسيم المجتمع ككل.

بالنـــسبة للتحالف؛ إذا كان هناك قدرة على التحالف فلنتحالف مع باقى أطراف اليسار فهذا أفيد وأصلح لليسار ككل.

يتبقى المحور الثالث من ورقة العمل، وهو اليسار كبديل ثالث فى المجتمع، وأنا أعتقد أن هناك أزمة حقيقية فى المجتمع، جزء منها هو غياب اليسار الماركسى تحديداً، لأنه بدون وجود قلب يسارى ماركسى حقيقى يستحيل وجود حركة يسارية عامة، ونحن منذ سنوات طويلة نطالب بعقد مؤتمر لمناقشة مشاكل اليسار المصرى والخروج بحلول عملية، ولقد طرحت ذلك فى مقال منذ عام ١٩٩٤، والآن لم يعد أمامنا الكثير من الوقت، فهناك أزمة خطيرة فى المجتمع، ليس فقط فى الدولة الدينية ولكن أيضاً خطر الانفجار الذى يؤدى إلى فوضى شاملة فى المجتمع، ونحن فى حركة كفاية نستطيع أن نستشعر مدى هشاشة الدولة وضعفها وعدم قدرتها على المعالجة الرشيدة، أصبحت تتهاوى مما قد يؤدى إلى فوضى شاملة خاصة مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية تكون أمامها أحداث يناير ١٩٧٧ مجرد بروفة.

وبالتالى نحن مطالبون بتشكيل قطب آخر غير الإخوان والسلطة، هذا القطب يضم اليسار والمجتمع المدنى والمثقفين بشكل عام، وأيضاً الأقباط كجزء من المجتمع تم تنحيته بشكل أو بآخر، هذا القطاع الواسع يمكن جعله مؤثراً بقيادة اليسار. إن العلاقة مع الإخوان هى علاقة توازنات لذا يجب تعديل موازين القوى بيننا وبين الإخوان وبين الدولة ولن يتم ذلك إلا بتوحيد اليسار المصرى، فمن الغريب أن نجد الكثير من اليساريين ولكننا لا نجد حركة يسارية موحدة، لذلك أرى أنه قد حان الوقت لإيجاد حد أدنى من أشكال التنسيق بين اليسار المصرى، وليكن هناك هيئة تحضيرية لمؤتمر لليسار المصرى يخرج عنه سكرتارية دائمة تعكس مواقف اليسار ورؤاه فيما يحدث فى المجتمع، وتنسيق ما بين جماعاته ومؤسساته المختلفة على أمل أن يتطور هذا التنسيق إلى درجة أعلى تبدأ بمطبوعة أو نشرة تعبر عن رأى واتجاهات اليسار فى قضايا التغيير وغيرها، على أن يوضع حد زمنى ينتهى عنده الحوار إلى نتائج عملية تخرجنا من الأزمة الحالية. وشكراً.

نظرة على المشهد الانتخابى*

أحمد كامل

أولا فيما يتعلق بالمشهد الانتخابى الأخير والحركة التلقائية الجماهيرية من الضرورى استبعاد التأويلات الذاتية الضيقة التى تخيم على النقاش الجارى منذ الانتخابات التشريعية الأخيرة. تراجع القوى الديمقراطية وتراجع اليسار يجب ألا يحجب عن النظر مسألة أوضاع الحركة التلقائية ومدى تطورها الذاتى بمعزل عن التقائها أو عدم التقائها بقوى اليمين الرجعى.

زاوية النظر هذه هامة للغاية لتدارس أهم حلقة تشكل "الأساس" ضمن سلسلة الشروط الذاتية لقوى النضال الديمقراطى العمالى. وغيابها يعنى استمرار انحصار النقاش كما هو حادث فى أطره الضيقة: تقييم الوضع الذاتى لجماعات وأطراف اليسار والدوران مجددا فى تقييم الأداء وتحسين الأداء!!

أكثر من ذلك فإن الإحساس الكامن خلف النقاش ينظر لهذا الوضع التلقائى فى حالة عدم تلاقيه "بنا" كما لو كان فراغا سديما، أو كوبا فارغا لا ينتظر منا سوى سياساتنا وتوجهاتنا التى نقررها إراديا. على العكس من ذلك فإن الحركة التلقائية كحركة مطالب ترتبط بالوضع المعاش. حركة بذاتها لها قوانينها وآلياتها المستقلة. وهى حتى فى أدنى مستوياتها لها تنظيمها الذاتى ودفاعها الذاتى وتطورها الذاتى. بل أن التعبيرات الدارجة الجارى استخدامها تحولت إلى اختزالات.. العمال والفلاحين.. الجماهير والحركة الجماهيرية. اختزالات ذهنية تتكفل بإزاحة السؤال الهام حول الوضع الأكثر غنى وتعقيدا. الوضع التجريبى متعدد الأوجه بتراتبيته وتفاوته عند كل لحظة لهؤلاء الذين نتحدث عن مصالحهم التاريخية الأشمل للتقدم والتغيير.. تكيفهم وتمردهم.. تراجعهم وتقدمهم.. انقسامهم وأشكال وحدتهم.. وأخيرا تلاقيهم او عدم تلاقيهم مع ثقافة رأس المال المهيمنة كنمط حياة لأخلاق الفردية والأنانية وأيضا التعبير الأحدث عن هذه الثقافة "الإسلام السلفى" الذى يتوسط لحظة من أشد لحظات تداعى الهيمنة الأيديولوجية والسياسية لحكم

---

*مداخلة فى ندوة اليسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض- مجلة آفاق اشتراكية- العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

الرأسمالية. وهى ثقافة منتهاها تمييع الصراع واحتوائه فى أشكال جديدة من الضبط الاجتماعى.

بطبيعة الحال هناك اقتراب محدود من عديد من الأسئلة المرتبطة أكثر بالتحولات خلال الثلاثة عقود الأخيرة وبالأخص مسألة وضع الطبقة العاملة الانتقالى الذى يصل إلى حد عدم الاستقرار البنيوى فى ظل تسارع هذه التحولات. أما محيط هذه الطبقة وحلفها السياسى الواسع من فقراء الأرياف والمدن فالأغلب أن السؤال ظل غائباً.

ثانياً: المشهد الانتخابى الأخير: مزاج احتجاجى/ ثقافة رجعية فى ظل التشكيلة الرأسمالية لبلاد كبلادنا حيث المحيط الواسع من فقراء الأرياف والمدن، تتسم أشكال التنظيم الذاتى لهذه الأغلبية المفقرة بطابع الجماعة المحلية الجهوية (الناس حيث يقيمون حيث يسكنون) هذا هو مكمن القوة حيث يمكن الحديث عن الإمكانية التاريخية لأقلية محدودة العدد من العمال الصناعيين. نتذكر جيداً حتى على الصعيد الجزئى الاحتجاجات الكبرى للطبقة العاملة المصرية. كيف يصير المصنع هو المدينة والمدينة هى المصنع.. لدينا كفر الدوار ١٩٨٤- كفر الجوار ١٩٩٤- المحلة الكبرى فى عديد من أحداث الاحتجاجات وأمثلة أخرى عديدة.

الانتخابات الأخيرة وبغض النظر عن نتائجها والقوى ذات الوزن فيها عادت لتؤكد مجدداً تلك الإشارة الواضحة لهذا الطابع من التنظيم الذاتى: حركة عضوية غير مهيكلة لجماعات محلية نجدها فى مواقعها المتقدمة عن أقصى درجات تطورها الذاتى لحظة كل تعبئة انتخابية أو أحداث احتجاج كبرى وقد تطور الإحساس الجمعى لديها إلى الحد المكثف للصراع (نحن وهم).. فى ظل حالة نصف الوعى هذه الدولة يجسدها ممثليها المحليين. وفى حالة نصف الوعى هذه وفى ظل التعبئة الانتخابية تتحدى هذه الجماعات وتفرز وتفرض من تتصور أنهم ممثليها وذلك دون تمييز لبرامج أو سياسات أو أحزاب ومهما قيل عن دور العنف والمال فى الانتخابات الأخيرة فإن قانون التطور هذا يمكن الكشف عنه حتى فى ظل أشكال من التدخل.. عنف ورشاوى انتخابية وتعبئة على شعارات طائفية رجعية.. إلخ. فنحن إزاء جموع ضخمة قررت تحدى البطش الوحشى للمنع من التصويت.. رصاص مطاطى وقنابل مسيلة للدموع وعنف متبادل وتلاعبات شتى. بل إنه فى ظل تعقيدات النظام الانتخابى الفردى جرى فى كثير من الأحوال فى

جولة الإعادة ترجيح كافة أحد المرشحين بواسطة جماعة محلية بعينها (قرية كبيرة أو مركز مدينى).

إن هـذا التـشكيل العضوى يفترض درجة من الاستقرار والقدم النسبى ووحدة المـصالح وشـروط الحياة.. قرى هى أكثر من قرى ومدن إدارة متوسطة هى أقل مـن مـدن وأحـياء ونواحـى بالمدن الكبرى والعواصم (لا يدخل ضمنها بالطبع التكوينات العشوائية الحديثة).

ثالـثاً: بالنـسبة للموقف من الإخوان المسلمين ليسمح لى الزملاء بإعادة تأكيد الاتفـاق المبدئى بين أغلبية قوى اليسار والذى عبرت الوثيقة الصادرة عن الزملاء فـى مركز العدالة والمعنونة "من أجل حزب اشتراكى جديد"، والتى كان قد حررها الأسـتاذ كمال مفتاح والتى جاء بإحدى فقراتها مبدأ رفض التحالف ورفض الموقف الذيلـى المتهادن مع التيارات السلفية ومنها جماعة الإخوان المسلمين. وباعتبار أن الموقـف مـنهم قـائم على أساس أن الإخوان المسلمين طبعة السبعينيات هم أبناء الإسـلام الثـروى الخليجى وأبناء الردة الساداتية اليمينية. هم التعبير الواضح عن أشد أجنحة الرأسمالية المصرية الكبيرة رجعية. وأنه لمن الكذب السافر الإدعاء بأن البرنامج الاجتماعى للإخوان غير واضح المعالم. أو أنه غامض، ترديدا لما عرف عن الإخوان فى السابق.

فإخـوان اليوم يعلنون برنامجاً ذا توجه اجتماعى صريح وسافر بالغ الوضوح. فهـم يـؤيدون دون قيد أو شرط برنامج التكيف الهيكلى الإمبريالى المفروض على بلادنـا ويـؤيدون سياسات الانفتاح وتصفية القطاع العام لصالح أقصى خصخصة ممكنة على أرضية "تقديس" الملكية الخاصة. ويقترن كل ذلك بفرض الوصاية على الـشعب مـن خـلال أشد أشكالها تخلفاً واستبداداً عندما يبقى البرنامج على إحياء دعوى "الحسبة" أى يطبق التكفير على الخصوم والمعارضين. وإعادة تشكيل وبناء جوهر شخصية أفراد المجتمع بطريقة إسلامية ترضاها الجماعة، ناهيك عن فرض رقابتها على كافة نواحى الإبداع الثقافى والمعرفى والفنى والإعلامى.

ثـم الأهـم مـن كـل ذلك إلغاء كافة القوانين الوضعية (تحت مسمى التعديل) واسـتبدال الدستور المدنى بدستور إلهى. إن أى برنامج للحريات تطرحه الجماعة بعـد مـا تقـدم لـن يعدو أن يكون مناورة لتمكينها من فرض هيمنتها ونفوذها فى مواجهة القوى الأخرى.

وأخيـــراً يقدم الإخوان المسلمين أنفسهم للسلطة باعتبارهم القوة الأقدر على كبح حـــركة الجماهيـــر، وتفـــريغ غضب الشارع ولعب دور صمام الأمان فى الأوقات الحـــرجة انطلاقـــاً مـــن موقفها الطبقى الرجعى ضد حركة الجماهير (والأمثلة لا تحـــصى مـــثل إدانة الجماعة لانتفاضة ١٨،١٩ يناير ١٩٧٧، ومظاهرات الأستاذ المؤيدة للحكومة، وتغطية حرج مواقفها أثناء أحداث الغزو الأمريكى للعراق).

ومـــن الجلى أن جماعة الإخوان تستخدم جمهورها غير المسيس كأداة للضغط علـــى الـــسلطة فى لحظات معينة. وهذا يختلف تماماً مع منطق الاشتراكيين الذين يؤمـــنون بالـــدور الفاعل لحركة الجماهير. وحقها فى انتزاع حرياتها وكافة حقوقها المهـــضومة. لا اســـتخدامها كـــورقة فـــى الـــصراع بين أجنحة السلطة أو الطبقة الحاكمة.

أما عن ما قيل من أن الموقف من هذه الجماعة هو التنسيق لا التحالف فليسمح لـــى الـــزملاء أنا أرى ذلك الموقف ما هو إلا مراوغة وتلاعب لفظى لا أكثر. فهو يعترف قولاً بمبدأ محدد ويفتح الباب عملاً لمخالفته بما يعنى العودة للمسالك القديمة فـــى ذلك الشأن ويعد هروباً من اتخاذ أكثر القرارات حسماً فى مسألة هامة كمسألة التحالفات. الأمر الذى يعيق على المدى المتوسط والبعيد إمكانية التقاء حقيقى بقوى النـــضال الـــشعبى والعمال كما يخلق على المدى القصير أوهام التمثيل فى محاولة التمثـــيل النخـــبوى المعـــزول الـــذى تتربع الآن جماعة الإخوان بداخله، ولكن مع امـــتلاكها دون باقى الأطراف شبكة علاقاتها التحتية (شبه الجماهيرية) الأمر الذى جـــاء نـــتاج شروط دولية إقليمية ومحلية خلال عقود تاريخية طويلة منذ منتصف السبعينيات.

فلنناقش أولاً مسئوليتنا عن هزيمة اليسار*

عبد الغفار شكر

بدايـــة أعتقد؛ والكثير سوف يتفق معى على أن اليسار قد دخل الانتخابات وهو قـــوة غير منافسة، بدليل أنه قدم عددا محدودا من المرشحين، فهناك ٤٤٤ مرشح، قـــدم مـــنهم التجمع ٦٠ مرشح، منهم ٢٢ فقط هم القادرون على المنافسة، على حد قول دكتور رفعت السعيد، قدم الاشتراكيون الثوريون منهم واحدا، والناصرى ٤٠، ولا أعـــرف إن كـــان هناك أطراف أخرى قدمت مرشحين أم لا، وبالتالى ظهرت النتيجة كما رأينا، وهذا يؤكد على أننا لم نكن قوة منافسة فى الانتخابات كيسار.

الـــنقطة الثانـــية، ضعف التمويل المالى، أما النقطة الثالثة هى عدم قدرة اليسار علـــى حـــشد قـــواعد جماهيرية لمساندة مرشحيه، النقطة الرابعة هى عدم امتلاك اليـــسار لأدوات إعلامـــية فعالة، كل هذه المؤشرات السابقة تدل على أن اليسار لم يكن قوة فاعلة ومؤثرة فى الانتخابات. لماذا؟ هناك نوعان من الأسباب:

النوع الأول: متمثل فى الأجواء المحيطة بالانتخابات والأحزاب السياسية.

النوع الثانى: هى المسئولية المباشرة للأحزاب وقصورها فى الأداء.

فـــيما يتعلق بالظروف الخارجية المحيطة بالبيئة الانتخابية فى مصر، ألا وهى أوضـــاع الـــتعددية المقيدة، حيث إننا أمام نظام من التعددية الظاهرة، ولكن جوهره حزب واحد يحتكر السلطة وبجواره مجموعة من الأحزاب الصغيرة التى لا يسمح لهـــا أن تكبر لتنافس بشكل حقيقى. هذا مع احتكار الحزب الحاكم للإعلام وسيطرته علـــيه، كمـــا شـــاهدنا تكريس مجموعة من البرامج لمهاجمة الإخوان، هذا بجانب وجـــود نظام الانتخاب الفردى والذى ساعد على تهميش البرنامج السياسى، وجعل نجـــاح المرشـــح مرتبط بوجوده داخل دائرته ووجاهته الاجتماعية وعصبيته القبلية والعائلـــية، فـــضلا عن وجود ثغرات فى النظام الانتخابى والتى سمحت بالإشراف الظاهـــرى للقـــضاء وتدخل الأمن بشكل سافر، كما حدث فى دوائر كثيرة من منع الناخبـــين مـــن الـــدخل للتصويت، بالإضافة إلى ما صاحب الانتخابات من مظاهر

---

*مداخلة فى ندوة "اليسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض"، مجلة آفاق اشتراكية- العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

عــنف وبلطجـــة، ولعـــدم قدرتنا على الحشد الجماهيرى لم نستطع أن نجارى هذه المظاهـــر علـــى عكـــس الإخوان مثلاً الذين استطاعوا حشد جماهيرهم والتصدى للبلطجة ببلطجة مضادة مما ساعد على حماية مرشحيهم فى المقابل.

كـــذلك ضـــعف مؤسسات المجتمع المدنى، والتى لم تستطع أن تلعب دوراً فى الانـــتخابات، فاليـــسار دائمـــاً قـــوته مرتبطة بوجوده فى هذه المؤسسات الشعبية؛ كالـــنقابات العمالـــية والمهنية ومؤسسات المجتمع المدنى. وضعف هذه المؤسسات ساهم فى عدم وجود اليسار بشكل قوى وفاعل فى الانتخابات.

يـــضاف إلـــى ذلـــك التغيرات التى حدثت فى بنية الطبقة العاملة والتى فقدت وجـــودها المكـــثف فى مواقع محددة. كذلك خروج عدد كبير من القيادات العمالية الـــشريفة، والكثيـــر من العمال الذين يملكون عادات وتقاليد وخبرة النضال الطبقى، بـــسبب تطبـــيق نظـــام المعاش المبكر وغيره فى القطاع العام. أما القطاع الخاص فـــوحدات إنـــتاجه تعـــتمد علـــى عدد محدود من العاملين، ومستوى تأهيلى معين، ويخـــضعون لظـــروف عمـــل لا تجعلهم قادرين على اكتساب خبرة العمل النقابى مباشـــرة بدون مساعدة من الأجيال السابقة والتى خرجت من نطاق علاقات العمل نتيجة المعاش المبكر.

إن كـــل هـــذه العـــوامل الخارجية ساعدت على عدم قدرة اليسار على المنافسة الحقيقية.

ولكـــن يبقـــى ســـؤال؛ هذه العوامل نفسها هى التى عانت منها جماعة الإخوان المسلمين فلماذا أثرت على نجاح اليسار ولم تؤثر على نجاح الإخوان؟

هـــذا السؤال ينقلنا إلى مسئولية اليسار نفسه عن حالة الضعف التى يعانى منها وأنـــا فـــى رأيى أن هناك مسئولية تتحملها قيادات اليسار ككل فيما يتعلق بالضعف السياسى والجماهيرى لليسار، وذلك من خلال:

أولاً: الاستـــسلام للقـــيود المفروضـــة علـــى الأحزاب السياسية وعدم استغلال الهـــامش الديمقراطـــى الضيق، كان بإمكاننا أن نعمل فى النقابات العمالية والمهنية والاتحـــادات الطلابية ومؤسسات المجتمع المدنى ككل. ونحن لم نستخدم أى منها. واستـــسلمنا للقيود المفروضة علينا وأصرينا على الوجود داخل المقرات والصحيفة دون أن نمـــارس نضالا سياسيا جماهيريا. ورغم كلام التجمع عن كسره لهذا القيد فـــى السنة الأخيرة إلا أننى أرى أن هذا كان كسرًا شكليًا، فلم تكن تحركات التجمع

الجماهيـــرية على مستوى تحركات اللجنة الشعبية لمناصرة الانتفاضة عام ٢٠٠١، أو تحركات حركة كفاية فى الشارع.

الـــنقطة الثانـــية هى افتقاد العلاقة مع القوى الاجتماعية التى يمثلها اليسار. أين اليسار من الطبقة العاملة المصرية والنقابات العمالية ومنظمات الفلاحين وغيرها؟

ومـــن هـــنا لا يمكن توقع نمو قوة سياسية بعد قطع اتصالها بقواها الاجتماعية وتجديـــدها، خاصة أن هذا النقد قد مورس لسنوات طويلة وكتب فى أدبيات اليسار، ومع ذلك لم يوضع موضع التنفيذ بعد.

الـــنقطة الثالـــثة هى إهمال التنظيم الحزبى، أنا أرى أن الأحزاب تنمو بتخطيط ســـليم وليس بشكل عشوائى، فنحن يجب أن نجذب الأعضاء الجدد لتكوينهم سياسياً وفكـــرياً لـــدفعهم إلـــى اكتـــساب خبرة جماهيرية، وكل هذا لم يكن يحدث فى كل منظمات اليسار بدرجات متفاوتة.

أمـــا أهم نقطة يعانى منها اليسار فهى التشرذم والتفتيت والعجز عن بناء تحالف يـــسارى حقيقـــى. الكل يتكلم ولا يحدث شىء وتظل العلاقة بين اليسار سلبية وشبه عدائـــية، وهذا يساعد على ضعف اليسار نتيجة انشغال الناس بنقد بعضهم البعض، أو بعـــدم تعبئة كل قوانا وكل إمكانياتنا، مما أدى إلى أن هناك ٩٠% من اليساريين لا تضمهم أى تنظيمات مما يساعد على ضعف هذه التنظيمات.

وتظـــل نقطة هامة أخرى وهى أن اليسار طرح برامج سياسية وانتخابية عامة ولـــم يطرح برامج بديلة لسياسات الحكم فى التعليم والصحة وغيرها من مشكلات الناس والطبقات.

أما بالنسبة للموقف من الإخوان ففى رأيى أنه مبنى على ثلاثة جوانب؛ الجانب الأول هـــو أن الإخوان هم خصم فكرى وسياسى لنا، وينبغى علينا أن نضغط عليهم كـــى يـــتخلوا عن الطابع المزدوج للدعوة الدينية المقرونة بالعمل السياسى والفصل بيـــنهما، كمـــا نـــضغط كـــى يعدلوا من أفكارهم، ويقبلوا العمل فى إطار المنافسة الـــسياسية الديمقـــراطية، وهم ليسوا أقل خطراً من الحزب الحاكم؛ فكلاهما ينتمى لليمـــين، وكلاهما يتفق فى التوجهات الاقتصادية والاجتماعية؛ وبالتالى فهناك خطر شـــديد علـــى قـــوانا الاجتماعية التى نمثلها بسبب اتفاق الإخوان مع الحكومة على سياســـات الخصخـــصة والرأســـمالية العالمية وغيرها من تحرير التجارة اقتصاد السوق، مما يضر بقوانا الاجتماعية نتيجة هذا التحالف.

الجانــب الثانـــى وبرغم الخصومة، فإنه من منطلق إيماننا بالديمقراطية، فنحن نعترف بحق كل التيارات السياسية والفكرية داخل المجتمع المصرى بإقامة أحزابها الـــسياسية، وكمـــا هـــو من حق الاشتراكيين بناء أحزابهم على مرجعية اشتراكية وقومية، كذلك من حق الإسلاميين بناء أحزابهم على مرجعية إسلامية مستوحاة من تـــشريعات تـــصدر مـــن سلطة منتخبة وفى إطار دولة ديمقراطية، مع إقرار هذا الحـــزب بحـــق تـــداول السلطة السلمى، وطرح برنامجًا سياسيا قائما على اجتهاد بشرى وليس نصوصاً دينية.

الجانب الثالث وهو وجود طائفة واسعة من المشكلات والقضايا، فإذا وجد اتفاق معـــين بيننا وبين الإخوان فى قضية أو مشكلة معينة فأنا أرى أنه لا يوجد ما يمنع مـــن التنسيق، لأن هناك دعوة لمقاطعة الإخوان كلياً، فكرياً وسياسياً وعملياً. وهذا قـــد يـــؤدى إلـــى عـــزلنا فى حالة وجود تنسيق بين الإخوان والقوى الديمقراطية والقومـــية الأخرى، كما حدث فى الجبهة الوطنية من أجل التغيير والتى تضم قوى سياســـية محجـــوبة عن الشرعية وأحزاب شرعية وحركات اجتماعية، وهى قابلة بوجـــود الإخوان فيها، فإذا رفضت وجود الإخوان فأنا أعزل نفسى عن هذه القوى. لـــذلك إذا كـــان هناك إمكانية للتنسيق مثلاً فى مجال الإصلاح السياسى، فلا ضرر مـــن ممارســـة هـــذا التنـــسيق دون أن يخل ذلك بالمبدأ الماركسى القائل بالصراع والـــوحدة فـــى نفس الوقت، بمعنى أن تكون الدعوة إلى التنسيق وليس التحالف مع الإخوان.

المحـــور الـــثالث مـــن ورقة العمل وهو البديل الثالث، أى اليسار كبديل لقوى الإخوان والنظام الحاكم.

وأنـــا أرى فكرة تحالف اليسار كعمود فقرى لتحالف ديمقراطى واسع، هو فكرة مطـــروحة وبقـــوة؛ خاصـــة فـــى الظروف الحالية نتيجة الاستقطاب الذى تم بين الإخـــوان والنظام الحاكم والذى سوف يؤثر على قوانا الاجتماعية (الطبقة العاملة- الفلاحـــين- الشباب- النساء- والفئات الوسطى الدنيا) وبالتالى أصبح وجود تحالف يسارى لإنشاء بديل ثالث مهم جداً.

ونحن نحتاج إلى مجموعة من الشروط لتحقيق ذلك وهى:

١-أن تعترف كل أطراف اليسار بالتعددية داخل اليسار.

٢-إقامـــة إطـــار جبهوى للعمل المشترك، ويمكن أن يبدأ بحد أدنى كأشكال من التنسيق تنضج وتنمو مع الوقت.

٣-التوجه بحسم إلى مواقع التجمع الجماهيرى للعمل معهم حول قضاياهم المباشرة.

٤-بلورة إطار فكرى وسياسى لليسار، يتفاعل مع الأوضاع الجديدة للمجتمع المصرى والعربى والعالمي واستيعاب التطورات التى تحدث ونحن منفصلون عنها، وما زلنا نتحدث عن ثورة وثورتين، نحن فى حاجة ماسة إلى القراءة المتعمقة لما جرى فى المجتمع المصرى من تغيرات فى بنيته الطبقية وأوضاعه الاقتصادية. كذلك فى المنطقة والعالم كله، حتى نستطيع أن نبلور رؤية استراتيجية لليسار المصرى تجاه ما يحدث، مما يوصلنا فى النهاية إلى اتجاه جبهوى واسع يضم بالإضافة إلى قوى اليسار، القوى الديمقراطية من الناصرى والكرامة وغيرهم. وتكون هذه الجبهة هى البديل الصحيح للموجود حالياً مثل الجبهة الوطنية من أجل التغيير، والتى لا أطالب بهدمها ولكنى أرى أنها لا تسير فى الاتجاه الصحيح. وسوف يحدث تصادم مصالح أكيد بعد أن تتضح أهدافها الحقيقية، والتى لم تظهر حتى الآن، خاصة إذا نجح اليسار فى تكوين تحالف ديمقراطى واسع مما سوف يؤدى إلى حدوث هذا التصادم.

جوهر الأزمة عجز اليسار عن التعامل مع المستجدات*

عماد عطية

إذا بدأت من المشهد الانتخابى ودلالاته، فسوف أنضم لكلام الأستاذ عبد الغفار، مـــع التأكيد على التحذير من الوقوع فى بعض المحاذير؛ وأولها النظرة التآمرية لما حـــدث فـــى الانتخابات بتكثيف الحديث عن صفقة تمت بين أطراف مختلفة، وهذه الـــصفقة هى التى أدت إلى ما حدث، مع عدم استبعاد وجود أشكال من التنسيق بين هـــذه الأطـــراف لأن النظـــرة التآمـــرية المبالغ فيها تخفى واقع أن الانتخابات هى محصلة لواقع تكون على مدار سنوات ماضية. والانتخابات جسدت هذا الواقع حتى وإن رأى البعض أن هناك بعض المفاجآت هنا وهناك ولكنها ليست جوهرية. كذلك هـــذه النظرة التآمرية بداخلها شكل من أشكال إعفاء النفس من المسئولية وهذا شئ سلبى.

الـــشئ السلبى الآخر؛ هو النظرة الأحادية الجانب لبعض الأشياء. فقد قيل كثير جـــدا فـــى الانتخابات، وهو صحيح مثل استخدام المال والبلطجة ولكن تفسير ذلك بعـــدم وجـــود سياسة فى الانتخابات هو ما أعنيه بالنظرة الأحادية الجانب. فالغالبية العظمـــى مـــن الذين أعطوا أصواتهم للإخوان قاموا بذلك بوعى سياسى وبالتالى لا أستطيع أن أطلق حكما بعدم وجود سياسة فى الانتخابات.

كذلك مسالة التزوير والإقبال الضعيف من الناخبين، أمران صحيحان. ولكن إذا انطلقـــنا مـــن هذا إلى أن الانتخابات لم تعبر عن شئ فهذا غير صحيح؛ لأن هناك جانبا آخر من الصورة، وهو أن هناك العشرات والمئات قد خاضوا معارك حقيقية فـــى الشارع حتى يصلوا إلى صناديق الانتخاب وسقط منهم ضحايا ما بين صريع وجريح.

نفـــس الكلام ينطبق على التصويت العقابى الخاص بالإخوان، وأتفق مع الأستاذ عبد الغفار فى سؤاله؛ لماذا ذهب اللتصويت العقابى من الجماهير للإخوان تحديدا؟ وهـــذا يؤكد ما كنت أقوله، مع مراعاة أنه يمكن أن يكون هناك لقاء موضوعى بين

---

*مداخلـــة فـــى نـــدوة اليـــسار وانتخابات ٢٠٠٥- الأزمة وطريق النهوض، مجلة آفاق اشتراكية- العدد الخامس- ربيع ٢٠٠٦.

الإخـوان والحـزب الوطنـى فلقـد التقت مصلحة الطرفين على أن يظهر المشهد السياسى على حقيقته، من عدم وجود أحد على الساحة إلا الحزب الوطنى بما يمثله مـن فـساد واسـتبداد ثـم البديل الدينى ممثلا فى الإخوان مما يظهر تهميش باقى فـصائل المعارضـة الأخـرى. كـذلك من مصلحة الحزب الوطنى استخدام تيار الإسـلام السياسى كفزاعة للأمريكان والقوى الغربية فى الخارج وقوى المعارضة العلمانية فى الداخل.

باختـصار أنـتم أردتـم الديمقراطية وهذا ما سوف تأتى به الديمقراطية إليكم: الإخوان المسلمين.

وفـى الـنهاية مـا حدث فى الانتخابات يؤكد لنا ما كان واضحا من قبل؛ وهو اسـتمرار حالة الاستقطاب الثنائى فى المجتمع بين قوتين تنتميان إلى أرضية طبقية واحـدة ومصالح طبقية واحدة وهما السلطة الحاكمة والإخوان المسلمون مع الغياب الكامل لبقية الأطراف من الساحة. إننا يجب أن نعترف أن الانتخابات أثبتت وجود حالـة من الرفض والاستنكار التام للحزب الوطنى ورموزه فى الشارع المصرى. وهـذا ظهر لنا بأكثر مما كنا نتوقع. ولكن هذا لا يجعلنا نظن أن هناك حالة ثورية فـى الـشارع؛ فالحالة الثورية شئ وغضب الشارع من السلطة والنظام شئ آخر؛ لأن هـذه الجماهيـر الغاضبة غير منظمة داخل تنظيمات أو ما شابه ذلك. وبالتالى قدرتها على التأثير محدودة.

الـنقطة الثانـية يـرى الكثيرون مخاطر الدولة الدينية خاصة مع صعود تيار الإسـلام الـسياسى ممثلا فى الإخوان، إنما أنا أرى أن هناك خطرا آنى أكبر وهو الخوف من تراجع كثير من الحركات التى ظهرت ونشطت فى الفترة الأخيرة مثل حـركة القضاة و٩ مارس وغيرها. والتى قامت بتشجيع الجماهير على الخروج فى المظاهـرات والمطالـبة بسقوط رأس الحكم وبالتالى المطالبة بأشياء أخرى. وهذه الحـركات يمكـن أن تخفت إذ زاد الأمل فى أن هناك بديل آخر قادم مثل الإخوان المـسلمين، إن الديمقـراطية ليـست مطلبا شعبيا؛ فالجماهير لا تطالب بها، ولكنها تطالـب بأن تحيا حياة كريمة، وإذا وجدت قوة ما يمكنها أن تحقق لها هذه المطالب فـسوف تتحـرك تجاه هذه القوة ولن تطالب بالمزيد وهذا ما تسعى حركة الإخوان إلـيه- وهـم لا يلامـون فـى ذلك- وهذا هو المحظور الرئيسى خاصة وحركة الإخـوان لا تـضع فى اعتبارها دور الجماهير فى التغيير، ولا تعتمد في تنظيمها على منظمات ونقابات وغير ذلك.

مـن الممكن أن نتكلم عن حالة اليسار بنفس المنطق فإذا وضعنا عنوان تراجع اليسـار فسنعدد عشرات الأسباب لهذا التراجع ؛ سقوط الاتحاد السوفيتى؛ صعود الميـول الليبـرالية والتـيارات الدينـية فى العالم؛ اختلال موازين القوى العالمية، والتغيـرات الاجتماعـية التى حدثت للطبقات الاجتماعية فى مصر والعالم، وغير ذلك من الأسباب.

ولكن المشكلة إننا لو استخدمنا هذا فى التغطية على مشاكلنا فيما يجب علينا أن نعمله فسوف يؤدى ذلك إلى نتائج سلبية وهذا ما أريد أن أتحدث فيه.

جوهـر المـسالة هـو أننا كاشتراكيين عجزنا عن التعامل مع التطورات التى حـدثت فـى العالم على مدار عشرات السنين؛ اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا، ومن حـيث الخطاب والفكر والممارسة وأشكال التنظيم. والخطوة الأولى التى يجب أن تـسبق أى شئ آخر هى الاعتراف الواضح بأننا فى حاجة إلى تغييرات جذرية لما أعتدنا أن نقوله أو نفعله على مدى السنوات الماضية.

من ناحية الخطاب سوف أضع ثلاثة عناوين "الديمقراطية- الدين- الاشتراكية"

ففـيما يـتعلق بالديمقـراطية أرى أن اليسار واليسار الماركسى تحديدا مطالب باعـتذار للجماهيـر حـول موقفه من الديمقراطية على مدار عشرات السنين مثل صـمتنا على الممارسات غير الديمقراطية سواء داخل المنظمات والهيئات اليسارية أم خارجهـا مثل سكوتنا على ديكتاتورية عبد الناصر بحجة الإنجازات الاجتماعية، وأمام ديكتاتورية ستالين بحجة بناء الاشتراكية.

وفيما يتعلق بالدين فحتى الآن ليس لنا خطاب واضح. وهذا غريب. فربما بيننا وبـين بعـضنا نعرف أن معركتنا ليست مع الدين ولكن مع الناس وضد الاستغلال ولكن هؤلاء الناس يحتاجون إلى معرفة خطابنا تجاه الدين.

أمـا فـيما يخـص الاشـتراكية فما هى الاشتراكية التى نريدها؟ وأنا اتفق مع الأسـتاذ عـبد الغفـار فى أننا بحاجة إلى برامج تفصيلية. ولكننا أيضا نحتاج إلى خطـاب عام وواضح لأن كل القوى التى خاضت الانتخابات خاضتها بدون برامج تفصيلية.

لـذا يجب أن يكون لنا برنامج عام يُعرّف ما هى الاشتراكية بالنسبة لنا ويحدد بشكل واضح وجهة نظرنا فيها.

أما من حيث الممارسة فنحن نحتاج إلى مراجعات جذرية فى علاقتنا بالجماهير والعلاقات المتبادلة بين الطليعة والجماهير والتى أرى أن بها نوعا من الوصاية تحتاج إلى إعادة نظرة فى أسس هذه العلاقات.

أما من حيث أشكال التنظيم فهذه هى أخطر ما يعانى منه اليسار فنحن نحتاج إلى جرأة الاعتراف بأن التنظيمات التى سادت وسطنا لم تعد ملائمة للعصر. وهناك أفكار كثيرة وكلام أكثر طرح فى الفترة الماضية عن الحاجة إلى أشكال جديدة وتكوين سياسى جديد سواء أكان حزبا أم تحالفا أم ما إلى ذلكز وهناك سؤال حول هل يمكن اعتبار الناصريين والقوميين داخل إطار اليسار الواسع أم لا؟

أنا شخصيا سمعت كلاما عن اعتبار قطاع الإسلاميين كجزء من اليسار الواسع وأطلاق مسمى جديد هو اليسار المجتمعى.

وأنا أرى أن هذا الكلام به خلط كبير بين مستويات لا يجب الخلط بينها، وهناك انبهار بالراديكالية السياسية. وهذا الانبهار يجعلنا ننسى أن هناك خطابات سياسية لا يمكن أن تلتقى فى كيان سياسى واحد، وإنما يمكن أن تلتقى فى جبهة أو تنسيق حول عمل سياسى واحد ليس أكثر.

مثال على ذلك ما أسمعه من تمجيد بعض الخطابات السياسية للعمليات الإرهابية مثل ٩/١١ أو تفجيرات لندن أو ما شابه ذلك، أو مثلا إطلاق شعار الوطن قبل المواطنة وهو أشبه بشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة، وكل هذا ليس له علاقة باليسار الذى أفهمه وهو ميل اجتماعى وليس سياسيا وتعبير عن مصالح فئات اجتماعية محددة.

تبقى نقطة أخيرة وهي ما طرح حول كيف نتعامل مع حركة الإخوان المسلمين، وأنا أرى أن الأهم هو كيف نتعامل مع نمو الفكر السلفى فى المجتمع، أما بالنسبة لحركة الإخوان فأنا موافق على ما قاله الأستاذ عبد الغفار شكر، ولكن المشكلة فى أنه فى أى شكل من أشكال التحالف مع الإخوان أو غيرهم لابد أن نقف ضد أى شكل من أشكال الهيمنة أو السيطرة. ويجب أن يقوم التحالف على أساس ندى ومتكافئ، واحترام رأى كل القوى، وهذه المشاكل- فرض السيطرة والهيمنة- هى التى عانينا منها فى أشكال التحالف مع الإخوان ومع غيرهم وشكرا.

تعريف اليسار شرط للنضال المشترك الفعال*

سامر سليمان

هـــناك انطـــباع عـــام بأن اليسار فى أزمة وفى نفس الوقت فى مناطق أخرى خاصـــة أمـــريكا اللاتينية هناك صعود لحركة اليسار فيها، فلماذا فى منطقتنا حدث العكس وحدثت الأزمة؟

وســـوف أحـــاول تحلـــيل الموقـــف مـــن وجهة نظرى. أعتقد أن المنطقة لها خصائص، لم يتحدث عنها أحد برغم دورها الهام فى التأثير على اليسار المصرى، الخاصـــية الأولـــى هـــى الـــنفط والثـــروة غير العادية منه. مما زاد من الأهمية الاســـتراتيجية للمـــنطقة، وكـــذلك ســـاهم النفط فى زيادة إمكانيات القوى المستبدة الحاكمة ومواردها؛ مما ساعدها فى السيطرة على السكان. حتى الدول التى لم تكن تملـــك نعمـــة وجـــود النفط، استفادت عن طريق إرسال العمالة إلى الدول النفطية وبالتالى استفادت وزادت من مواردها وحلت مشاكل البطالة لديها.

الخاصة الثانية للمنطقة هى وجود إسرائيل والفكر الصهيونى عموما والذى كان يـــسير مـــتوازيا مع صعود الأصولية فى العالم العربى وفى مصر. وبالطبع سبق تأســـيس جماعة الإخوان المسلمين قيام دولة إسرائيل لكن الفكر الصهيونى موجود مـــنذ أوائـــل القرن، ولا نستطيع أن ننكر أن الأصوليات تتغذى من بعضها البعض كما يقولون.

كذلك أضر وجود إسرائيل الحركة اليسارية في أمر آخر وهو الحضور الواسع للأقلـــيات داخل اليسار. وهذا طبيعى سواء لأن اليهود المصريين كانوا على علاقة واســـعة بالفكر الأوربى، أو لأن الأقليات بطبيعتها تميل إلى الفكر اليسارى باعتبار أنـــه فكـــر تحـــررى ويدافع عن جميع المضطهدين. ولكن مع ظهور إسرائيل فى المنطقة وقع اليسار المصرى فى إشكالية كبيرة جدا، ومع الأسف لم يستطع اليسار المـــصرى مواجهة الموجة وطلب من كوادره وقياداته اليهودية أن تتراجع وبالتالى هـــزم اليسار أمام الأصولية فى العالم العربى بسبب هاتين الخاصيتين؛ وجود النفط

---

*مداخلـــة فـــى نـــدوة "اليـــسار وانـــتخابات ٢٠٠٥ الأزمة وطريق النهوض" مجلة آفاق اشتراكية- العدد الخامس ربيع ٢٠٠٦.

ووجود إسرائيل وضعف اليسار المصرى على نقيض اليسار فى أمريكا اللاتينية أو شرق آسيا مثلا.

كذلك إسرائيل أنتجت التيار الفاشى كمصر الفتاة والتيار القومى والضباط الأحرار وثورة ٢٣ يوليو القائم على تحطيم مؤسسات التمثيل الاجتماعي داخل الدولة؛ ومنها نقابات العمال والأحزاب والجمعيات وغيرها. وبالطبع هذه أرضية لا يستطيع اليسار أن يعمل عليها وكذلك الليبراليون، وبالتالى كان طبيعيا أن يصعد التيار الأصولى بعد أن نجح عبد الناصر فى تجفيف منابع اليسار المصرى، وبهذا المعنى أرى أن أزمة اليسار قديمة وتعود إلى الأربعينيات والخمسينيات باستثناء الحركة الطلابية فى السبعينيات.

سوف أضع مجموعة فرضيات لمناقشة أزمة اليسار أولا أرى أن أزمة اليسار هى أزمة شاملة ومتعددة المستويات فى كل المجالات فكر وسياسة وتنظيم وعمل جماهيرى وثقافى وغير ذلك. وإذا نظرنا مثلا للتأثير الدينى على مؤسسات الدولة سنعرف مدى أزمة اليسار. فنحن نرى مثلا أن كثيرا من القضاة متحيز ولهم هوى إسلامى. وعندما نرى د. نهى الزينى، نجد أن فى مفرداتها وكلامها الكثير من الطعم الدينى، إذا ذهب أحدنا إلى قسم شرطة سيجد الضباط وهم يصلون ويقتنون السبح، كذلك ضباط الجيش، وهذا يعنى وجود هيمنة أيدلوجية فى المؤسسات الحكومية فى الوقت الذى لا يوجد فيه اليسار فى هذه القطاعات مما يدل على أن قوة تأثير اليسار على هذه القطاعات ضعيفة. وإذا أضفنا إلى ذلك المنطقة الطبيعية لليسار وهى القطاعات الشعبية والتى نرى أنها تحت تأثير التيار الدينى ولا يوجد أى تأثير حقيقى لليسار فيها، وكل هذا يؤكد على أن أزمة اليسار هى أزمة شاملة.

ويتبقى السؤال ما هو المدخل من هذه الأزمة؟

أولا: أنا أرى أنه فى العامين الماضيين كانت هناك حركة جماهيرية، ومجموعة من النقاط التى حقق فيها اليسار تقدما لا يجب أن نغفله. وأرى أن أول شئ يجب أن نضع أيدينا عليه هو مسالة العلنية لأن السرية هى آفة من أفات الحركة اليسارية. والمفروض أن تكون السرية هى حالة مؤقتة تلجأ إليها الحركة السياسية سواء تنظيم أم حزب لاتقاء ضربات أمنية ثم يعود إلى العلنية بعد أن يسلم نفسه وأوراقه لكن السرية فى حالة اليسار المصرية طالت جدا؛ مما أدى إلى انعدام الوسائل لتقييم العمل بشكل جيد وواسع نتيجة العمل السرى. وأعتقد أن هذه الحالة قد انكسرت فى العاميين الماضيين.

ثانيا: وجود إدراك أكثر وأكثر أن عبادة التنظيم لم تعد هى الحل، ففى الماضى إذا اتفــق ثلاثة رفاق كان أول ما يفكرون فيه هو التنظيم والقليلون هم من يفكرون فــى اليسار كتيار وليس كتنظيم. وهذا التيار يحتاج إلى مؤسسات كثيرة، وأعتقد أن قــوة الحركة الإسلامية هو عملها كتيار وليس كتنظيم. تيار له مؤسساته الاقتصادية والاجتماعــية. أما نحن فلم نهتم بذلك وركزنا فى السياسة فقط. فى حين أن المجال السياسى فى مصر هو مجال عقيم وهذا أثّر على اليسار.

أيــضا من المسائل المهمة تعريف اليسار؛ فالكثيرون من اليساريين يختلفون فى ذلــك التعريف وبدون الاتفاق على حد أدنى من التعريف فى داخل اليسار لن يكون هــناك عمل حقيقى مشترك. وأنا أرى من وجهة نظرى أن اليساري هو من يناضل مــن أجل تحرير الإنسان من الاستغلال والظلم على كل المستويات الطبقية والدينية والعرقية والقومية والاقليمية. ولا أعتقد وجود من يختلف على ذلك، وإن كان هناك مــن يخــتلف علــى ترتيب الأهمية لهذه المستويات فالبعض يركز على الاضطهاد الطبقــى أو يركز على الاضطهاد الدينى وهذا ما أستطيع فهمه. ولكن ما لا أستطيع فهمــه هو أننى أتهم بأننى لا أنتمى لليسار لمجرد أننى لا أتكلم عن الظلم الدينى أو العرقى أو الجنسى.

وأنــا أرى أنــنا فــى الفتــرة الأخيــرة ركزنا جهودنا على مستوى واحد هو الاضــطهاد الطبقــى والاجتماعى فقط، وللأسف لم ننجز فيه الكثير وحصرناه فى مــسألة القطــاع العــام والدفاع عنه. ونحن نعرف أنه أحد مظاهر رأسمالية الدولة والتــى هــى خطوة فى اتجاه الرأسمالية الخاصة، وبالتالى ليس دور اليسار الدفاع عنه.

وبهــذا المعنــى لتعــريف اليــسار من وجهة نظرى فأنا أخرج الناصريين من تعــريف اليــسار لحــين إشعار آخر؛ لأن التيار القومى برغم وجود قوى محترمة داخله لديها ميل عروبى واضح إلا أن معظم الكادر الناصرى والقومى يضع مسألة الوحدة العربية على حساب كل المسائل الأخرى، وذلك أشبه بشعار لا صوت يعلو فوق صوت المعركة. وكل سجل التيار القومى يؤكد على ذلك من صدام حسن إلى مواقــف الناصريين والقوميين من مشكلة جنوب السودان مثلا؛ والتى يرون أن أهم شئ فيها هو عدم تدخل إسرائيل وإهمال كل الجوانب الأخرى للمشكلة.

أيــضا فــى مسالة التعريف أنا أرى اتجاها يسعى الآن لتوسيع تعريف اليسار وظهــور مــا يــسمى باليسار المجتمعى. وهذا جيد من ناحية الالتحام بقوى أخرى

ومخـــتلفة. ولكنـــى أرى أن هناك مشكلتين أساسيتين فى تعريف اليسار المجتمعى؛ الأولـــى: هـــى أننا نسقط هذا التعريف على فئات معينة من الناس فى حين أنهم لم يقولـــوا عـــن أنفسهم إنهم يسار. والثانية هى أن هذا التعريف لليسار المجتمعى قد يعطى انطباعا زائفا عن كبر حجم اليسار لكى نخفى الأزمة.

الـــنقطة الأخيرة هى موضوع الجبهات؛ فإحدى مشاكل وأعراض أزمة اليسار؛ هـــى محـــورية الحركة الإسلامية بالنسبة له، فاليساريون يقاطعون بعضهم البعض بـــسبب اختلاف موقفهم من الحركة الإسلامية. وهذا شئ سلبى فالتيار الضعيف هو الـــذى يفكر كثيرا فى خصومه فى حين أننا نجد أن التيار الإسلامى لا يركز نشاطه فى الهجوم على اليسار إلا قليلا.

والحـــركة الإسلامية تمثل اليمين الدينى، ولا يجب أن نتحالف معها لمجرد أنها ضد السلطة ولكنى لا أوافق أيضا على الهجوم على التيار الدينى لحساب النظام.

وإذا انتقلـــنا إلى التحالف الاستراتيجى لفترة معينة مع القوى الأخرى فأنا أرى أن أقـــرب تـــيار لـــنا هـــو التيار الليبرالى لأنه يشترك معنا فى مسألة الديمقراطية والعلمانـــية. أمـــا الإسلاميين والقوميين فليس هناك منطقة يمكن أن نتلاقى فيها إلا موضـــوع الاســـتقلال الوطنـــى ولكـــن المشكلة أن تسليم قيادة التحرر الوطنى فى المنطقة للتيار الإسلامى لم تأت بأية نتيجة إيجابية على الإطلاق.

تقرير عن انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

لجنة التجمع بالجيزة

فتحت لجنة محافظة الجيزة مناقشات موسعة حول انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وقد تعرض الأعضاء لما أحاط بها من أوضاع وظروف وما ظهر فيها من أحداث، وما قدمته هذه الانتخابات من نتائج. وبصفة عامة فقد دار النقاش حول كل من الظروف الموضوعية والذاتية فى محاولة جادة للتعرف على ماذا حدث، وكيف حدث. وفى محاولة جادة لتحديد المسئولية وطرح سؤال لماذا حدث؟ كمقدمة ضرورية لطرح السؤال المصيرى: ما العمل؟

وحتى يكون النقاش حراً فقد وافق أعضاء اللجنة فى اجتماعاتها على أن يكون حديث الزملاء متدفقاً بغض النظر عن تحديد الأولويات أو تحديد نقطة البداية أثناء الحديث، على أن يجرى الترتيب عند إعداد التقرير. ويتضمن هذا التقرير فى قسمه الأول ما كشفت عنه الانتخابات من أوضاع عامة. وفى قسمه الثانى ما كشفت عنه الانتخابات من أوضاع ذاتية. وفى قسمه الثالث ما طرحه الزملاء للإجابة على سؤال ما العمل؟ ثم يتعرض التقرير، فى فقرة ختامية خاصة، لبعض الآراء التى طرحها بعض الزملاء كتوجهات لحسم بعض القضايا المركزية. وقد طرح الزملاء النقاط والآراء الآتية:

عن السمات العامة لانتخابات ٢٠٠٥

-كانت انتخابات ٢٠٠٥ كاشفة؛ فقد كشفت عن وجود أزمة اجتماعية وأزمة سياسية، أزمة فى المجتمع كله وأزمة فى الحركة السياسية والحزبية.

-ومن أهم ما كشفت عنه هذه الانتخابات غياب السياسة، فما زال الاختيار يتم فى الانتخابات على أسس تقليدية، حيث لا يتم الاختيار على أساس البرامج الانتخابية أو التوجهات السياسية بل يتم على أساس العلاقات القبلية أو العائلية أو القروية أو التعصبية.

-كما كشفت نتائج هذه الانتخابات عن التراجع الحاد للقوى السياسية المدنية واليسارية بصفة خاصة وعلى رأسها حزب التجمع فى المجتمع، والصعود الواضح

للتيار الدينى، بما يؤكد ضعف نفوذ اليسار والقوى المدنية، واستثمار التيار الدينى للفراغ السياسى والعلاقات التقليدية والسخط المتصاعد ضد الحكم وتدين المصريين.

-وكشفت هذه الانتخابات عن تصاعد خطير لدور المال والبلطجة والخلط بين الدين والسياسة، فتصاعدت ظواهر شراء الأصوات وظواهر الرشاوى الانتخابية وحرب السيوف والشوم والبنادق والقنابل المسيلة للدموع وظواهر التكفير ورفع الشعارات الدينية وحصار لجان الاقتراع بكافة صوره.

-لقد تراجعت فى هذه الانتخابات قوة ونفوذ البرامج والشعارات السياسية، فلم تكن هذه الانتخابات سياسية، كما تراجعت أوضاع كل من الأقباط والنساء ترشيحاً على قوائم الأحزاب أو فوزاً فى الانتخابات، فلم يتمكن من النجاح فى هذه الانتخابات معظم الرموز السياسية وكل الأقباط (ما عدا الوزير) ومعظم النساء.

-وكشفت هذه الانتخابات عن وجود تحالف بين الحزب الحاكم-أو أحد أجنحته- والإخوان، أو على الأقل عن وجود اتفاق على عدد معين من المقاعد فى أماكن معينة، ولكن هذا الاتفاق حين تم تجاوزه فى بعض المواقع والدوائر شهدت تلك الدوائر عنفًا وتزويرًا فى المرحلتين الأولى والثانية، ثم حين شهد ذلك الاتفاق تجاوزًا فى العدد كان عنف المرحلة الثالثة متجاوزًا لكل الحدود.

-أحدث الحزب الحاكم فوضى انتخابية ساهم بها فى تفتيت الأصوات؛ عن طريق الفوضى التنظيمية وتعدد مرشحيه فى كل دائرة بين مرشح الحزب الوطنى والمرشحين المستقلين على مبادئ الوطنى وأعضائه فى المجالس المحلية، وفتح بهذه الفوضى الباب لتقدم مرشحى الإخوان الذين يملكون فى مقابل هذه الفوضى نظاماً للطاعة وتنظيماً محكماً وقدرات مالية واستثماراً للدين.

-حصد الإخوان ما حصدوه من أصوات ممن خرجوا للتصويت (٢٥% من الناخبين) من الساخطين على الحكم أو الرافضين لفساد مرشحي الحزب الحاكم، أو مـنَ الذين رأوا فيهم قدرة على هزيمة مرشحي الحزب الوطنى، أو رأوا فيهم بديلاً قوياً يقدم نفسه كمدافع عن الدين، ولم يروا فى الأحزاب والقوى السياسية المدنية الأخرى بديلاً سياسياً قوياً وواضحاً.

-كشفت هذه الانتخابات وسياسيات الحكم فى مصر أن الإخوان استفادوا من عدم الشرعية ومن الضربات الأمنية والهجوم الإعلامى عليهم، واستفادوا من المساجد ورفع الشعارات الدينية وسيادة الثقافة الطائفية. بينما كانت الشرعية

والـسياسيات الحكومـية قيداً على الأحزاب السياسية والقوى المدنية وقدرتها على العمل والاتصال بالجماهير فى الجامعات أو المصانع والمصالح الحكومية.

-فـإذا كانـت هـذه هـى بعض مؤشرات الظروف الموضوعية التى أحاطت بالمعركة الانتخابية:

فماذا عن وضعنا الذاتى؟ ماذا عن الحزب؟

-خـاض عدد هام من زملائنا المرشحين منهم أربعة فى الجيزة -وفى عدد من الدوائـر والمحافظـات- معارك انتخابية مهمة وفاز أحد مرشحى الجيزة بمقعد فى مجلس الشعب لأول مرة منذ نشأة الحزب عن دائرة أوسيم والوراق، وفاز نائبنا فى القاهـرة بمقعده عن دائرة حدائق القبة، وأشرف البعض على النجاح بعدة آلاف من الأصوات.

-ولكـن هـذه الانـتخابات كما كشفت عن ظروف موضوعية معاكسة، وعن أسـباب ترتبط بنواتج الأزمة الشاملة التى أنتجتها سياسات الحزب الحاكم وخاصة مـا أدت إليه هذه السياسات الاقتصادية والاجتماعية من إفقار وبطالة وتفتيت للقوى الاجتماعية، وما أدت إليه أوضاع الاستبداد والطوارئ والحصار من فراغ سياسى، كـشفت أيـضاً عـن نواقص خطيرة فى عملنا الحزبى بما يؤدى إلى مسئوليتنا – أيضاً- عن أوضاع التراجع والهزيمة التى منينا بها فى انتخابات ٢٠٠٥.

-فـنحن كتجمع ويسار وقوى مدنية فى أزمة، وقد كشفت انتخابات ٢٠٠٥ عن هـزيمتنا، وعن عدم قدرتنا على أن نقدم أنفسنا للناس باعتبارنا بديلاً مدنياً ثالثاً لكل من الحكم أو الإخوان.

-والـصورة الذهنـية المـتكونة عن التجمع لم تكن إيجابية عند النخبة أو عند دوائـر اليـسار خارج الحزب أو فى دوائر الحركة السياسية والنخبة المثقفة. وهى صـورة غائمة أو باهتة عند الناس المهتمين بالعمل العام كالطلاب والعمال والفئات الوسـطى، فـصورة التجمع تبدو وكأنه إما متهادن مع الحكم أو سقفه منخفض أو يلعب مع الحكومة.

-كمـا أن صـورة التجمع تنم عن ضعف تنظيمى خطير يتمثل فى تراجع دور القـيادة الجماعـية لـصالح الإدارة الفـردية، وبروز آراء ومواقف رئيس الحزب بـصورة أكبـر مـن آراء ومواقف الهيئات القيادية وأحياناً متناقضة معها، كمقابلة

السفير الأمريكى، والتوقيع على بيان بعض المثقفين الحكوميين ضد استقالة وزير الثقافة، والتصريح بضيق الوقت قبل إعلان تعديل الدستور.

-وظهر الإعلام الحزبى وخاصة فى جريدة الأهالى ضعيفاً وفقيراً وباهتاً لا يقدم صورة قوية عن الحزب، حيث يبدو الحزب عن طريق الجريدة فقيراً فى كوادره، فقيراً فى توفر الصحفيين لديه، فقيراً فى تنوع قادته، فاقداً للهيئات القيادية، فقيراً فى نشاطه المركزى والإقليمى، فقيراً فى توفر ما لديه من كتاب ومفكرين ومثقفين، فقيراً فى إنتاجه الفكرى والسياسى.

-وظهر الخطاب والنشاط التنسيقى والجبهوى للحزب مرتبكاً، وبصفة خاصة ظهر الارتباك واضحاً فى النشاط المتجه لبناء التحالف اليسارى، الأمر الذى أجهض المبادرات المركزية فى هذا الشأن، وحاصر حماس القيادات الوسيطة المتحمسة للتنسيق والتحالف مع اليسار، وترك قرارات المؤتمرات العامة؛ الثالث والرابع والخامس للتجمع مجرد حبر على ورق، فظهر الحزب وكأنه يأتمر بأمر رجل واحد يقود تحالفه دائماً فى اتجاه اليمين، بل فى اتجاه التحالف مع الحكم.

-وظهرت الحركة السياسية التضامنية والاحتجاجية للحزب مرتبكة، فبينما أظهرت بعض القيادات المركزية والقيادات الوسيطة حماسًا للاشتراك مع الحركة الاحتجاجية الجديدة التى نهضت من أجل التغيير، كانت قيادات أخرى مركزية نافذة غير متحمسة، بل معوقة وتقوم بدور الفرملة، أو تقليص المبادرات الجماهيرية للهيئات القيادية، بل وصل بها الحال إلى الإقدام على تغيير شكل المسيرة المقررة سلفاً دون تشاور، بما أضر بصورة الحزب أمام أفراد الحركة الاحتجاجية وأمام أعضاء الحزب المتحمسين للنشاط السياسى الاحتجاجى.

-وكشفت الانتخابات عن هذا الضعف التنظيمى والفوضى فى أغلب دوائر النواب السابقين، واستبدال التنظيم والعمل الحزبى المنتظم بالحالة الجماهيرية للمحيطين بالنواب، الأمر الذى أدى إلى تزايد عدد المقرات المغلقة وتآكل البنية التنظيمية فى الأقسام والمراكز.

-فى ظل هذا التوجه هل من الصدفة أن يضعف الاهتمام بالتثقيف والتدريب وإعداد القيادات؟ وأن تظل أمانة المهنيين بدون أمين؟ وأمانة المجتمع المدنى بدون عمل؟ وأن تتوقف أمانة العمال؟ وأن يظل مركز المعلومات مغلقاً دون أى جدوى منذ افتتاحه؟

-كما كشفت الهزيمة فى انتخابات ٢٠٠٥ أن الحزب يفتقد لخطة عمل جماهيرية مركزية، ويفتقد لخطاب سياسى جماهيرى قادر على التعامل مع الناس فى الأحياء، ويفتقد لوجود برامج نوعية طالما طالبت المؤتمرات العامة بضرورة إنجازها.

-كما كشفت هذه الانتخابات عن ضعف إمكانيات الحزب المالية وغياب خطة واضحة تحدد أولويات الإنفاق المالى فى العمل الحزبى، الأمر الذى أدى إلى الضعف الشديد ليس فقط فى إدارة معركة انتخابية قادرة على المنافسة، بل أيضاً فى القدرة على إدارة عمل حزبى سياسى وجماهيرى وثقافى ناجح، أو إدارة نشاط تنظيمى وتثقيفى فاعل.

-لكن أخطر المسائل التى يجب أن نتوقف أمامها كثيرًا للتعرف على السبب فيما وصل إليه حال حزبنا هى عدم التزام القيادة الحزبية المركزية بقرارات كل من المؤتمر العام الرابع والمؤتمر العام الخامس الذى شدد على ضرورة تنفيذها، حيث أكد المؤتمر الخامس على ضرورة الالتزام فى نشاطنا الحزبى بالمبادئ والأسس الآتية:

١-الالتزام الدقيق بهوية الحزب كحزب اشتراكى منحاز للطبقات الشعبية...

٢-أن الحكم القائم وحزبه ورئيسه هو الخصم وهدف التغيير الذى يدعو إليه الحزب هو الوصول إلى حكم ديموقراطى منحاز للطبقات الشعبية والوسطى.

٣-ضرورة أن يبرز حزب التجمع فى الساحة السياسية كقطب أساسى مستقل يسعى إلى إقامة تحالف يضم كل قوى الديموقراطية والتقدم والعقلانية، تمثل وحدة اليسار الديموقراطى نواته الصلبة.

٤-ويدرك المؤتمر جيداً أن كثيراً من الجماعات السياسية التى تنسب نفسها للإسلام السياسى ومارست العنف والتكفير تمثل خطرًا على الحياة السياسية وعلى المجتمع وعلى قيم العقلانية والاستنارة وهو ما يتطلب مواجهتها فكريًا وسياسيًا.

٥-ومن أجل متطلبات النضال الحزبى الفعال يقرر المؤتمر العام الخامس على ضرورة إصدار البرامج النوعية خلال عام ٢٠٠٤.

٦-والتأكيد على مزيد من الديموقراطية الداخلية وجماعية اتخاذ القرارات وتأكيد دور الهيئات على حساب الأفراد.

٧-والتأكيد على التزام الممارسة السياسية اليومية بالتوجهات الأساسية للبرنامج العــام، والخط السياسى للحزب الصادر من المؤتمر العام وقرارات ومواقف هيئات الحزب القيادية.

٨-ويــضع المؤتمــر العام الخامس فقرة تفصيلية عن الانفتاح على قوى اليسار خــارج التجمع تقول إنه من المهم أن يؤكد حزب التجمع موقفه من علاقاته بالقوى الــسياسية الأخرى، وأن يتصرف باعتباره جزءا من القوى التقدمية فى مصر، وأن يــبذل قصارى جهده للانفتاح على اليسار المصرى بكل أقسامه... ويتحقق ذلك من خلال:

١-دعــوة قــوى اليــسار خارج التجمع إلى الحوار حول قضايا المجتمع وما تطــرحه هذه القضايا من مهام نضالية بهدف التعرف على أوجه الاتفاق والاختلاف فى نظرة كل الأطراف لمسئولياتها النضالية.

٢-إشراك قوى اليسار فى مناقشة وثائق التجمع الأساسية قبل إصدارها لضمان أوسع اتفاق ممكن... وإجراء حوار حولها بعد صدورها.

٣-دعــوة قوى اليسار إلى العمل المشترك حول قضايا موضع اهتمام الجميع، وخاصــة مــا يتــصل بالديموقــراطية وأوضــاع الطــبقات الــشعبية الاقتصادية والاجتماعــية، وحمايــة اســتقلالنا الوطنــى ومواجهة محاولات الهيمنة الأجنبية، ومساندة النضال الشعبى الفلسطينى والعراقى.

٤-إنــشاء صيغ جبهوية ديموقراطية تنسق الأنشطة السياسية والجماهيرية لقوى اليسار.

٩-ووضــعت قرارات المؤتمر العام الخامس فقرة خاصة عن ضرورة تحقيق الــوحدة النضالية للقوى الديموقراطية والتقدمية، حيث جاء فى هذه الفقرة ضرورة أن يــسعى حــزب التجمع للالتقاء مع كافة القوى الوطنية والديموقراطية فى مصر فــى صــيغة تنسيقية دائمة وفق برنامج محدد، تمكننا من النضال المشترك لوضع بــرنامج الإصلاح السياسى موضع التنفيذ، وأن تشمل القوى الوطنية الديموقراطية المدعــوة مــن جانبــنا لهذا النضال المشترك الأحزاب والقوى السياسية والنقابات ومؤســسات المجــتمع المدنى والمنظمات واللجان الشعبية، وأن يتفق على أولويات محــددة لهذا النضال المشترك ولا يكتفى بإصدار البيانات أو عقد الندوات، بل من الضرورى ممارسة نضال جماهيرى يستوعب قطاعات أوسع من الجماهير للضغط

على الحكم من أجل اتخاذ الإجراءات الكفيلة بفتح الباب أمام مزيد من التطور الديموقراطى فى مصر.

١٠-وشددت قرارات المؤتمر العام الخامس على أهمية وضرورة استعادة العضوية القديمة وضرورة تجديد القيادة وتدريب وتنمية القيادات الشابة، وأن يهتم العمل الجماهيرى للحزب بقضايا ومشاكل الجماهير الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاهتمام بالتثقيف الحزبى وشموله لبرنامج الحزب والخط السياسى الصادر عن المؤتمر والقضايا الفكرية والسياسية المطروحة علينا وعلى المجتمع وتحديث أدوات التثقيف ووسائله وشموله لكافة المحافظات والعضوية الجديدة والشباب والنساء.

إن هذه العينة من قرارات المؤتمر العام الخامس نقدمها لنرصد كيف أن القيادة الحزبية المركزية لم تلتزم بها ولم تعمل على تفعيلها أو حتى تنفيذها؛ بل تم تجاهلها، وكثيراً ما تصرف رئيس الحزب عكسها تماماً.

إن المجتمع فى أزمة، الحكم فى أزمة، والقوى المدنية كلها فى أزمة، اليسار فى أزمة، وحزب التجمع فى أزمة، ولا يجب أن نقف فقط عند أزمة الحكم، أو أن نبحث عن سبب هزيمتنا فقط خارجنا، فيما فعلته سياسات الحزب الحاكم فى المجتمع، أو فيما فعله الحكم وأجهزته القمعية والاستبدادية فينا، فأسباب الهزيمة يجب أن نبحث عنها أيضاً داخل حزبنا.

-لذلك فإن النقد والنقد الذاتى يمثلان طريقنا المأمون للخروج من هذا المأزق.

وهنا لابد أن يظهر سؤال: ما العمل؟

-فى البداية لابد من الاعتراف بأن هذه الانتخابات قد كشفت عن هزيمة لليسار، فبدون هذا الاعتراف نكون أمام وضع عادى لا يتطلب عمل أى شىء، حيث لا مشكلة، وكله تمام، وقد قمنا بواجبنا، لكنه الحظ العاثر، وعلينا أن ننتظر فرصة أخرى!!

-كذلك علينا أن نرى أن هذه الهزيمة ليست هزيمة لنا وحدنا، بل هى هزيمة لكل القوى المدنية فى المجتمع، بما يتطلبه ذلك من تضافر الجهود، ومن اتجاهات واضحة فى الأعمال التنسيقية والجبهوية، وهذه الاتجاهات فى رأينا يجب أن تتجه نحو اليسار وتلك القوى المدنية بشكل واضح لا لبس فيه.

-وفى كل الأحوال لابد من البدء بأنفسنا، إذ لابد من القيام بانتفاضة حزبية تعيد إلــى حزبنا -حزب التجمع- مصداقيته كحزب لليسار، و تعيد إليه جدارته كحزب للمعارضة الجذرية، و تعيد إليه قدرته على بناء البديل الثالث، فليس قدرنا أن نكون إما مع الحكم ضد الإخوان، أو مع الإخوان ضد الحكم.

-ولابد من إبداع خطاب سياسى جماهيرى جديد، خطاب يعيد تقديمنا للجماهير وللفــئات المخــتلفة مــن النخبة السياسية والثقافية ليس باعتبارنا مجرد معارضين، حتـــى ولو كنا معارضين أشداء؛ بل خطاب يقدمنا كبديل، كأصحاب مشروع بديل، كأصحاب ثقافة بديلة، كدعاة لمجتمع مدنى بديل ودولة مدنية بديلة.

-ولابــد من انتفاضة حزبية تعيد الاعتبار للهيئات والمؤسسات القيادية كالمكتب الــسياسى والأمانــة المركــزية والأمانـــة العامة واللجنة المركزية، وتعيد الاعتبار لجماعــية القــيادة، كمقدمــة ضرورية لحصار أسلوب الإدارة الفردية الذى انتزع صـــلاحيات الهيــئات القــيادية، وتعيد الاعتبار للديموقراطية الحزبية التى أهدرتها القرارات الفردية.

-ويحــتاج الإعــلام الحزبــى وخاصة صحيفة الحزب الأساسية "الأهالى" إلى انتفاضة كبرى، على كل المستويات الإدارية والسياسية والتحريرية، فالصحيفة هى مــرآة الحــزب، هى وجهه ولسان حاله، وقد أفقدتنا هذه الجريدة الكثير، وأظهرتنا حــزباً فقيــراً فى الإمكانيات، باهتاً فى التوجهات، فلا قامت هذه الجريدة بإرضاء الحكومة ولا المعارضة ولا المثقفين ولا أعضاء الحزب.

-وتحــتاج الأوضـــاع المالــية للحــزب إلى مناقشة صريحة، فلا مستقبل لهذا الحــزب فـــى ظــل أوضاعه المالية الراهنة، أو فى ظل غياب مرتكزات اقتصادية ومالــية لــتمويل النــشاط الحزبــى اليومــى وتمويل الانتخابات النقابية والمحلية والبــرلمانية، أو فـــى ظــل غياب خطة مالية محددة الأولويات فى العمل الحزبى السياسى والجماهيرى.

-ولــم يعد يكفى الحديث عن أهمية التثقيف والتدريب وإعداد القيادات والمتابعة التنظيمــية والــسياسية؛ بــل يحتاج الأمر إلى اقتناع نظرى وعملى من القيادة بأن يكــون لـــه الأولوية، فلا مستقبل للتجمع كحزب فاعل بدون تثقيف وتدريب وإعداد قيادات وبناء تنظيمى فاعل.

-ويحــتاج الــتجمع أن تقــوم قــيادته بعدة مبادرات أولها مبادرة أو دعوة لعقد مؤتمــر المثقفــين المــصريين مــن كتاب وأدباء وفنانين وأساتذة جامعات لتدارس

حاضر الثقافة المصرية ومستقبلها، وحاضر ومستقبل القوى المدنية والدولة المدنية فى مصر.

-كمـــا لابد من القيام بمبادرة لإعادة تنشيط لجان التنسيق اليسارية على طريق بحـــث مـــستقبل الـــتجمع واليسار، وبحث آليات العمل الكفيلة ببناء تحالف اليسار، وبناء القطب الثالث.

-أمـــا المـــبادرة الخاصـــة بتـــشكيل هيئة حزبية يكون شغلها الشاغل استعادة العـــضوية والقـــيادات القديمة، وفتح الباب للعضوية والقيادات الفكرية والجماهيرية والثقافية التقدمية واليسارية وجذبها للعمل الحزبى فهى أمر واجب.

اتجاهات وآراء:

-وفـــى هذا السياق فقد ظهر اتجاه فى النقاش يرى أن تصحيح الأوضاع يتطلب ضرورة عقد مؤتمر استثنائي لحزب التجمع تقدم فيه القيادة استقالتها وانتخاب قيادة جديدة.

-وظهـــر اتجـــاه آخـــر يـــرى ضرورة البدء باستقالة رئيس الحزب والمكتب الـــسياسى باعتبار أن الرئيس والمكتب السياسى مسئولان عن الخروج عن كل من قـــرارات المؤتمـــر الخـــامس وعن التصريحات والتصرفات الفردية التى أضرت بصورة الحزب. وأن المكتب السياسى لم يقم بدوره.

-بيـــنما ظهر اتجاه يرى أن المهم ليس الاستقالة بل انتزاع آلية للمحاسبة، آلية لمحاسبة رئيس الحزب وآلية لمحاسبة المكتب السياسى وبقية الهيئات القيادية.

-وظهـــر اتجـــاه جماعـــى يرى ضرورة البدء بإحداث تغيير جذرى فى جريدة الأهالى لتعود جريدة يسارية لحزب التجمع وكل القوى الوطنية.

-كمـــا ظهر اتجاه يركز على ضرورة أن تتغير الإدارة، بأن تعترف القيادة أن الإدارة كانت خاطئة وكانت فاشلة، ولذلك فإن الحزب يحتاج إلى إدارة جديدة.

هـــذا التقريـــر هو حصيلة الناقش الذى دار فى اجتماعين للجنة محافظة الجيزة يومى الاثنين ١٩-٢٩/١٢/٢٠٠٥.

الفصل الثانى

●●●●●●●●●●●

رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها

رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصرى*

د. إبراهيم العيسوى

عناصر الحديث: ١- الأزمة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة، ولهذا فهى أزمة مركبة؛ ٢- الأزمة هيكلية أصابت البنيان الاجتماعى فى الصميم، وليست أزمة عارضة؛ ٣- الأزمة مجتمعية شاملة، تقع على نظام الحكم مثلما تقع على القوى المعارضة، بل وعلى جماهير الشعب ذاتها؛ ٤- الخروج من الأزمة يقتضى التغيير الشامل فى النظام الاقتصادى / الاجتماعى / السياسى القائم، وتبنى منهج جديد للتنمية الوطنية؛ ٥- مفتاح التغيير سياسى بالضرورة، وإنجاز التغيير يستوجب تكثيف الضغوط الشعبية على النظام الحاكم حتى يرضخ لمطلب التغيير أو ينهار ويفسح المجال لنظام جديد.

أولاً: الأزمة التى يعانيها المجتمع المصرى أزمة ذات أبعاد متعددة ومتشابكة؛ ولهذا فإنها أزمة معقدة ومركبة

ومن أبرز أبعاد الأزمة: البعد الاقتصادى، والبعد الاجتماعى، والبعد المؤسسى، والبعد السياسى.

أ – البعد الاقتصادى

تتجلى الأزمة على المستوى الاقتصادى فى فشل ذريع للسياسات الاقتصادية المطبقة على امتداد ثلاثة عقود فى إحداث تقدم يذكر على طريق النمو الاقتصادى، ناهيك عن التنمية الشاملة. بل إن ما عرف بسياسات الإصلاح الاقتصادى قد انتهت بالاقتصاد المصرى إلى حالة من الركود منذ عام ١٩٩٩. ومن ثم يبقى المجتمع المصرى أسير أوضاع التخلف والتبعية بكل ما تنطوى عليه من ضعف فى هياكل الإنتاج والتنظيمات المؤسسية، وضعف مستوى تأهيل الطاقات البشرية، وسريان علاقات خارجية تكرس التبعية بمختلف صورها (اقتصادية – تكنولوجية – سياسية – عسكرية) مما يزيد من هشاشة الاقتصاد المصرى أمام الصدمات الوافدة من الخارج.

---

*حديث افتتاحى فى ملتقى اليسار الذى عقد بالقاهرة فى ١٧ ديسمبر ٢٠٠٤.

ومن مظاهر الأزمة الاقتصادية للمجتمع المصرى:

١- **تـواضـع معدل النمو الاقتصادى.** فالدخل القومى ينمو فى حدود ٣% – ٤% سـنوياً على أفضل التقديرات للسنوات الخمس الأخيرة. وليس غريبا فى هذه الحالـة أن يكـون المجتمع المصرى مجتمعاً يستهلك أكثر مما ينتج، ويستورد أكثر ممـا يصدر. ومن ثم يزداد اعتماده على الخارج، ويستمر فى الاستدانة من الخارج لـسد عجـز ميـزان المدفوعات والاستدانة من الداخل لسد عجز الموازنة العامة للدولـة. لقـد بلـغ الـدين الخارجى ٢٩,٧ مليار دولار، أى نحو ٤٠% من الناتج المحلـى الإجمالى، كما بلغ الدين الداخلى ٣٨٧,٤ مليار جنيه أى حوالى ٨٥% من الـناتج المحلـى الإجمالى فى يونيو ٢٠٠٤. وهكذا فإن الدين المحلى والأجنبى معاً أصـبح نحـو ١٢٥% مـن الـناتج المحلى الإجمالى. وبالطبع فإن تواضع النمو الاقتصادى مرتبط بتواضع معدلات الادخار والاستثمار.

٢ – **التـضخـم**، وهو ما يؤدى إلى تآكل القوة الشرائية بوجه عام. كما يؤدى التـضخم إلى الإضرار بالفقراء وذوى الدخول الثابتة والمحدودة، وذلك لما ينطوى علـيه من إعادة توزيع للدخل من هؤلاء إلى الأغنياء ذوى الدخول المتغيرة. وبعد سـنوات مـن ادعاء الحكومة بأن التضخم فى حدود ٤ % – ٥ %، وجدت أنه لم يعـد مـن المنطقـى التمسك بهذا الادعاء خاصة منذ تعويم الجنيه فى آخر يناير ٢٠٠٣. والتقديـر الرسـمى للتضخم الآن هو ١٣,٤% فى السنة المنتهية فى يوليو ٢٠٠٤. فى حين أن التقدير الواقعى فى حدود ٢٠% – ٢٥% سنويا.

٣- **الـبطالـة**، وهـى تقـدر رسميا بنحو ١٠% من قوة العمل، وإن كانت واقعياً قد تصل إلى ٢٠%، أى نحو أربعة ملايين شخص.

٤- **الفقـر واتـساع الفـوارق بين الطبقات.** وسوف نعود إليه بعد قليل عند تناول البعد الاجتماعى للأزمة. ولكن من المهم الانتباه إلى أن الفقر وتزايد الفوارق الداخلـية بـين الطبقات له تأثير سلبى على النمو الاقتصادى؛ من حيث إنه يضعف الطلب المحلى، ويضعف بالتالى الحافز على زيادة الإنتاج.

٥- **ضـعف القـدرة على بناء وتجديد القطاعات الإنتاجية، وعلى مواجهة الخلـل فى الهيكل القطاعى للاقتصاد المصرى**، وبخاصة النمو الضعيف للصناعة وتراجع حركة التصنيع. فثمة إهدار أو تفكيك للتصنيع من جراء فتح الاقتصاد أمام المنافـسة الأجنبـية قـبل الأوان، ومـن جراء إهمال تنمية القطاع العام الصناعى انـتظاراً للخصخصة، فى الوقت الذى لا تقدر فيه الرأسمالية المصرية على توسيع

وتعمـــيق التصنيع، ولا تتجاوز جهودها فى هذا الشأن التصنيع الهامشى المعروف بالتجميع.

٦- **غياب البحث العلمى والتطوير التكنولوجى** الداعم لحركة التنمية.

٧- **غـــياب التخطيط الفعال** فى ظل تراجع دور الدولة، اعتماداً على أن قوى السوق ستنهض بمهمة التنسيق بين القرارات الاقتصادية وهو ما ثبت خطؤه.

ب – البعد الاجتماعى

ويظهر البعد الاجتماعى للأزمة بوضوح فى عدة أمور من أبرزها:

١- انحـــياز الـــسياسات **الحكومـــية للأغنـــياء** بدعوى أنهم من يستثمرون ويطورون جهاز الإنتاج ويفتحون فرص العمل، وهو ما لم يتحقق.

٢- **الاســـتقطاب الطبقـــى الحـــاد**، حيث تتسع الفوارق فى مستويات الدخل والثـــروة، وبالتالـــى فى أنماط المعيشة، اتساعاً كبيراً. ويقدر أن معامل التركز فى توزيع الدخل (معامل جينى) قد ارتفع من ٣٤,٥ إلى ٣٧,٨ بين سنة ١٩٩٥/١٩٩٦ وسنة ١٩٩٩/٢٠٠٠. كما لوحظ انخفاض نصيب أفقر خمس من السكان فى الدخل القومى من ٩,٨% فى ١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٧,٧% فى ١٩٩٩/٢٠٠٠. ويرتبط بذلك انتـــشار الثنائـــيات والثلاثيات والرباعيات فى أنماط التعليم وأنماط الرعاية الصحية وغيـــرها مـــن الخـــدمات. فالخدمـــة التعليمية مثلاً تتدرج من مدارس الفقراء التى يـــتكدس التلامـــيذ داخلهـــا فى فصول بلا شبابيك ولا مقاعد، إلى مدارس حكومية بمصروفات، أى مدارس خاصة محلية وأجنبية خمس نجوم وسبع نجوم.. إلخ.

٣- **ارتفاع مستوى الفقر فى المجتمع**، بالرغم أن التقديرات كانت تشير إلى أن نـــسبة الفقـــراء بلغـــت ٤٨% فـــى ٩٥/١٩٩٦، فإن دراسة حديثة للبنك الدولى ووزارة التخطـــيط نزلت بهذه النسبة إلى ١٩,٤% فى ٩٥/١٩٩٦ ثم إلى ١٦,٧% فـــى ١٩٩٩/٢٠٠٠. وهـــذه التقديـــرات مـــشكوك فى صحتها حيث إنها مرتبطة بـــتعديلات فـــى التعاريف وطرق القياس، فضلاً عن أنها لا تبدو متسقة مع تراجع الأداء الاقتـــصادى وارتفـــاع معدل البطالة وتراجع الأجور الحقيقية. ومع ذلك فإن عـــدد الفقـــراء يصل – طبقاً لهذه التقديرات – إلى ١٠,٧ مليون شخص عند الأخذ بخـــط فقر منخفض، وإلى ٢٧,٣ مليون شخص عند الأخذ بخط فقر مرتفع. لاحظ أن تقديـــرات نـــسبة الفقـــراء عادة ما تأخذ بتعريفات للفقر لا تسمح إلا بإدراج من كانـــت أحوالهم غاية فى البؤس والشقاء فى عداد الفقراء. ومن جهة أخرى، ينبغى تذكـــر أن الفقـــر ليس فقر الدخل فحسب، بل إن للفقر صوراً متعددة من أهمها فقر

القــدرات البــشرية من جراء الحرمان من التعليم والصحة والتغذية المناسبة، إلى جانب فقر السلطة أو النفوذ.

٤- **انتــشار الفــساد** وتغلغله فى كل النظم الفرعية للنظام الاجتماعى بمعناه الواسع.

٥-**ارتفــاع معــدل الجــرائم**. ولم يعد الأمر مقتصراً على الجرائم التقليدية كالــسرقة والاختلاس والرشوة، وإنما امتد إلى جرائم لم تكن معتادة فى مصر، مثل الحوادث المرتبطة بالبلطجة والخطف والاغتصاب وحوادث القتل فى محيط الأسرة وما إليها.

جـــ - البعد المؤسسى

والمقصود بالبعد المؤسسى للأزمة هو عجز مؤسسات الدولة عن إدارة الحياة اليومــية للمصريين بكفاءة وفشلها فى تزويدهم بالخدمات الأساسية أو التقليدية التى توفــرها الدولــة الحارسة، ناهيك عن الدولة التنموية. فمؤسسات النظام الحاكم فى حالــة اضــمحلال، وتكاد أن تتحول إلى هياكل فارغة من المضمون، حيث لم تعد قادرة على أداء وظائفها المفترضة، وبدلاً من ذلك صار أداء الوظائف شكليا:

١- **فالمــدارس والجامعات الحكومية موجودة**، ولكنها لا تقدم للناس الخدمة التعليمــية المفترضـــة، وتحولت وظيفتها إلى إصدار الشهادات الدراسية. وصارت الأســر تبحث عن التعليم لأبنائها خارج المؤسسات التعليمية الرسمية، فى "السناتر" (أى المراكــز التـــى تقدم دروساً خصوصية)، ولدى المدرسين الخصوصيين، وفى المــدارس والجامعــات الخاصـــة المــستحدثة والتى قد لا يستغنى فيها أيضاً عن الدروس الخصوصية.

٢- **والمستــشفيات العامـــة** لـــم تغلـــق أبوابها. ولكن الخدمة فيها سيئة أو مــنعدمة. وعلـــى مرتاديها من الفقراء ورقيقى الحال تدبير احتياجاتهم من الأدوية والمــستلزمات الطبــية بمعــرفتهم. ولذا صار الكثيرون منهم يقتطعون من أقواتهم لتدبيــر مــصاريف العــلاج فـــى العيادات والمستوصفات الخيرية والخاصة ذات الإمكانــيات الأفــضل قلــيلاً. أما الطبقة الوسطى والأغنياء فعلاجهم عند العيادات المتوســطة والمتميــزة وتلــك الأقسام من المستشفيات الحكومية التى تتعامل على أســـاس اقتــصادى (بأجــر)، فــضلاً عن المستشفيات ذات المستوى الرفيع وذات المصاريف الباهظة أيضاً.

٣-**الأمـــن**: تركــزت جهــود أجهزة الأمن فى الأمن السياسى وأمن كبار رجــال الدولـــة. أمـــا أمـــن المواطن على مسكنه وممتلكاته ومحل عمله وأمنه فى الطــريق العـــام فلم يعد له وجود. وصار على الناس تدبير حراسات قطاع خاص لمساكنهم ومحال عملهم وممتلكاتهم، بل وأحيانا لأشخاصهم (ظاهرة البودى جارد)، بواســطة شركات الأمن مرتفعة التكاليف، وذلك إلى جانب الطرق التقليدية التى لا يعول عليها كثيراً من الناحية الأمنية (كالخفراء والبوابين).

٤- **القـــضـــاء**، إن مؤسسات القضاء تعانى كثرة القضايا – وهو فى حد ذاته مـــن مؤشرات تدهور الأحوال – فضلاً عن تواضع المستوى الفنى والمهنى لرجال القــضاء، وتــسلل الفساد إلى أوساطهم، إلى جانب سوء الظروف التى يعملون فيها وتواضـــع الإمكانـــات المتاحة لهم لأداء وظائفهم. وعلاوة على ذلك، لم ينج مرفق القضاء من التأثير السياسى. وحتى عندما يحصل المتقاضون على أحكام بعد رحلة طــويلة من المعاناة فى دهاليز المحاكم، يظل تحقيق العدالة الناجزة معلقاً على تنفيذ الأحكـــام ؛ وإنجـــاز هذه العملية دونها أهوال. ولذا أصبح اللجوء إلى الرشوة أمراً معـــتاداً من أجل تنفيذ الأحكام. كما أنه لم يعد من النادر اللجوء إلى " البلطجة " بدلاً مـــن المحـــاكم لاســـتخلاص الحقـــوق مـــن مغتصبيها. ولذا لم يعد احترام القانون والالتـــزام بالقـــرارات الإداريـــة وأحكام المحاكم يشكل القاعدة العامة فى المجتمع المـــصرى، بـــل صارت مخالفة القانون أمرا شائعاً، فضلاً عن كونها محل تفاخر، ولا يخجل الكثيرون من المجاهرة بوقوعها.

٥-**الإدارة العامـــة**: يتـــسم الجهـــاز الإداري للدولـــة بضعف القدرات وتدنى مـــستوى الكفـــاءة. ويشيع الفساد فى أرجائه على وجه العموم، وفى المحليات على وجـــه الخـــصوص. ويـــنطوى تعامل المواطن مع الأجهزة الإدارية على كثير من المـــشقة فـــضلاً عـــن ضياع وقت طويل، سواء أكان طالب خدمة تؤدى فى معظم الأحيان بمقابل، أم كان مستثمراً يرغب فى إقامة مشروع.

د- البعد السياسى

ومن تجليات البعد السياسى للأزمة:

١-**علـــى المـــستوى الداخلـــى**: هـــناك احتكار السلطة والاستبداد السياسى، وشمولية نظام الحكم مع التداخل بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التـــشريعية، وتـــدخلها بـــشكل أو آخر فى شئون السلطة القضائية. وهناك شخصنة

الحكـــم وبـــروز حكم العائلة مع الاتجاه إلى توريث السلطة. وهناك حصار القوى المعارضـــة والمـــنظمات الأهلـــية المدافعـــة عن حقوق الإنسان، بقانون الطوارئ وبالقوانـــين المقـــيدة للعمل السياسى لاسيما قانون الأحزاب وقانون ممارسة الحقوق الـــسياسية وقانـــون مجلـــس الشعب، والقوانين المقيدة للعمل الأهلى، لاسيما قانون الجمعـــيات. وذلـــك كلـــه فـــضلاً عن جمود الهياكل السياسية مع استمرار رئيس الجمهـــورية فـــى منـــصبه لما يقرب من ربع قرن، واستمرار بعض الوزراء فى مـــواقعهم الـــوزارية لفترة مقاربة. وفى هذه الظروف، لا يكون مستغربا أن ينتشر الفساد السياسى وأن يعم النفاق داخل هرم السلطة.

ومـــع اتجاه الفوارق الداخلية بين الطبقات إلى الاتساع، ومع ازدياد التركز فى توزيـــع الثروة، يتزايد التركز فى توزيع السلطة وتنتفى بالتالى الأسس الموضوعية للمشاركة وتكافؤ الفرص فى صناعة القرارات فى المجتمع.

٢-وعلـــى **المستوى الخارجى**، يلاحظ عجز النظام عن اتخاذ قرارات تخدم المـــصالح الوطنـــية المـــصرية والمصالح القومية العربية، مع انسياق كامل وراء مخططـــات الدول الرأسمالية الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، لإدماج الدول النامية فـــى الـــنظام الرأســـمالى العالمى من موقع التبعية من جهة، ولإعادة رسم خريطة المـــنطقة العـــربية والشرق أوسطية بما يخدم المصالح الأجنبية. وعموماً، فإن من مظاهـــر الأزمة السياسية للنظام تراجع دور مصر القيادى عربيا، وتراجع مكانتها السياسية على الصعيدين الإقليمى والدولى.

ومما يعقد الأمور، ويعمق الأزمة بالتالى، أن ثمة تشابكات قوية بين الأبعاد المختلفة للأزمة. وحسبنا هنا أن نضرب ثلاثة أمثلة:

١-فالـــركود الاقتـــصادى (البعد الاقتصادى) يضعف القدرة على زيادة الأجور وخلـــق فرص العمل. وهو ما يؤدى إلى تفاقم البعد الاجتماعى للأزمة، وكذلك البعد المؤســـسى (العجز عن إصلاح الجهاز الإدارى وفشل مؤسسات الدولة فى إيصال الخدمات للناس). ومع خشية السلطة الحاكمة من تذمر الطبقات الفقيرة والمتوسطة، فإنهـــا تحكم الحصار حول تحركاتها وتحركات الأحزاب المعارضة. وهو ما يؤدى إلى تفاقم البعد السياسى للأزمة.

٢-ويؤدى استمرار احتكار السلطة وضيق الهامش الديمقراطى (البعد السياسى) إلى غياب رقابة فاعلة على السلطة التنفيذية واستشراء الفساد. وهو ما يؤدى بدوره إلـــى تفـــاقم الـــبعد الاجتماعى للأزمة. كما يؤدى النفاق السياسى للسلطة وتصوير

الحـــال على أنه ليس فى الإمكان أفضل مما هو قائم (البعد الاجتماعى)، إلى ازدياد تشبث النظام بالنموذج الفاشل للتنمية، ومن ثم يتفاقم البعد الاقتصادى للأزمة.

٣-كمـــا تـــؤدى الضغوط المستمرة من جانب القوى الخارجية (البعد السياسى الخارجـــى للأزمـــة) إلى استمرار تطبيق سياسات التنمية التى ثبت فشلها (النموذج الانفتاحـــى الليبرالـــى)، ومن ثم إلى تفاقم البعد الاقتصادى للأزمة. وتؤدى ضغوط هـــذه القـــوى أيضاً إلى تحجيم دور مصر العربى والخارجى عموما، وحصر هذا الـــدور فـــى مهـــام الموصـــل الجيد لرسائل القوى الكبرى إلى من يهمه الأمر فى المنطقة العربية، وهو ما يسهم فى تدهور مكانة مصر عربيا ودوليا، أى تفاقم البعد السياسى للأزمة.

ثانياً: أزمة المجتمع المصرى هى أزمة هيكلية، وليست أزمة عارضة أو طارئة

والمقصود بالأزمة الهيكلية أنها أزمة تصيب البنيان الاجتماعى بمعناه الواسع فى الصميم.

وجوهـــر هذه الأزمة هو حالة التناقض الشديد بين البناء الفوقى والبناء التحتى للمجـــتمع التـــى أصـــبح معها النظام السياسى والقانونى يشكل طوقاً خانقاً لحركة المجـــتمع بـــوجه عام، وقيداً شديد الوطأة على تطور علاقات الإنتاج وتطور قوى الإنتاج فى المجتمع.

ومـــن هـــنا حالة التوقف شبه الكامل فى التنمية (أى فى تطور قوى الإنتاج)، واستمرار الجمود فى جهاز الإنتاج. لاحظ أن النسبة الكبرى من المنشآت الإنتاجية والخدمية، وهى المنشآت الصغيرة التى تشغّل أقل من ١٠ عمال (٩٨%) فى حالة تخلـــف بـــيّن وعجز عن التطوير وذلك برغم كل الأحاديث المتكررة عن تحديث الصناعة.

والمؤســـسات الصناعية الكبرى المملوكة للشعب (القطاع العام) التى لم يتمكن الـــنظام من بيعها فى حالة تراجع يصل فى بعض الحالات إلى الشلل، حتى من قبل الـــشروع فى الخصخصة. إذ أنها حرمت لسنوات طويلة من الاستثمارات، وتركت تعانـــى أعـــباء ديـــون ثقيلة اقترضتها لسد حاجات استثمارية وقت أن كانت أسعار الفائدة شديدة الارتفاع.

ثالثاً: الأزمة مجتمعية شاملة، بمعنى أنها لا تصيب نظام الحكم وحده، وأنها امــتدت إلى القوى المعارضة للنظام الحاكم، بل وإلى جماهير الشعب ذاتها؛ وهو ما يجعل الخروج من الأزمة أمراً شديد الصعوبة.

١-فأمــا أن هــناك أزمة فى نظام الحكم، فهذا قد أصبح من الأمور التى لا خــلاف علــيها بــين القوى المعارضة وحتى فى صفوف القوى الحاكمة، وإن لم تــستخدم لفــظ "الأزمة". وقد تبلور توافق عريض فى المجتمع على أن نظام الحكم الــراهن فــى حاجــة إلى إصلاح أو تغيير بعيداً عن الشمولية والاستبداد السياسى واحــتكار الــسلطة وتــوريث رئاســة الجمهــورية، وفى اتجاه جمهورية برلمانية ومــشاركة ديمقــراطية وحــريات واسعة للأحزاب والنقابات وغيرها من منظمات المجــتمع المدنــى بمــا يتيح تعددية سياسية حقيقية، والتحرك فى اتجاه اللامركزية وإقامة حكم محلى حقيقي..الخ.

٢-ولكــن أزمــة المجــتمع المــصرى طالت واستحكمت بفعل أزمة أخرى أصــابت المعارضة السياسية للنظام الحاكم ونظام الحكم ذاته، كما أصابت منظمات المجتمع المدنى المنشغلة بقضايا حقوق الإنسان. ومظاهر هذه الأزمة واضحة جلية فى عدد من الأمور، من أهمها ما يأتي:

١-عــلاوة علــى مــا تقدم فإن الأزمة قد امتدت إلى الجماهير ذاتها، حيث شــاعت الــسلبية وأصــبح هناك ما يشبه العزوف العام عن المشاركة فى الأنشطة الــسياسية وأنــشطة مــنظمات المجتمع المدنى. وأسباب هذه السلوكيات معروفة، أبــرزها طول فترة تعرض الناس للممارسات الشمولية والاستبدادية من جانب نظام الحكــم، ولألوان متعددة من الكبت والقهر السياسى والترويع الأمنى. والخطير فى الأمــر بالطــبع هو نتائج هذه الظاهرة. ومن أهم هذه المظاهر شيوع الإحباط بين الــناس وفقــدان الأمل فى التغيير إلى ما هو أفضل، وحرمان التنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدنى من التزود بدماء جديدة تبعث فيها الحيوية والنشاط وتبث فــيها روح المــبادرة والإقــدام، فضلاً عن تجديد رؤاها لمشكلات المجتمع وسبل الــتغلب عليها. وهو ما يؤدى بدوره إلى تفاقم أزمة القوى المعارضة، وإطالة عمر النظام الحاكم برغم مظاهر عدم الرضى الواضحة عن سياساته ونتائج أعماله.

وفــى هذه الظروف يصبح الخروج من الأزمة أمراً شديد الصعوبة. فالخروج مــن الأزمــة يقتضى التغيير الشامل فى النظام الاجتماعى / الاقتصادى / السياسى القــائم. وهــو مــا لا تــرغب الــسلطة الحاكمة فى إحداثه طوعاً، كما أن القوى

المعارضة لا تقدر على توليد ضغوط جماهيرية شديدة لإكراه السلطة الحاكمة على إحداثه أو لإحلال سلطة جديدة محلها تتبنى اتجاهات التغيير المنشودة. ومن هنا تستمر الأزمة وتزداد حلقاتها استحكاماً.

ولكن هذا لا يعني أن أبواب الأمل قد سدت تماماً أو أن التغيير صار مستحيلاً، وذلك على ما سيأتى بيانه فى (خامساً).

رابعاً: الخروج من الأزمة يقتضى التغيير الشامل، أى التحول إلى نظام اقتصادى / اجتماعى / سياسى جديد، بوجه عام، واتباع نهج أو نموذج جديد للتنمية الشاملة بوجه خاص

فيما يلى أبرز سمات النظام الجديد المستهدف من جانب قوى اليسار بوجه عام :

أ -أن يجسد النظام انحيازاً طبقياً واضحاً لصالح الغالبية الفقيرة والمهمشة فى المجتمع والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى.

ب -أن يتحلى النظام الجديد بإرادة سياسية وطنية، أى أن يسعى سعياً حثيثاً لتحرير الإرادة الوطنية من السيطرة الأجنبية، وأن يعمل غلى توظيف العلاقات الخارجية لخدمة المشروع الوطنى للتنمية.

جـ -أن يقيم جمهورية برلمانية تتيح فرصاً واسعة لممارسة الحقوق والحريات السياسية أمام المواطنين، وأن يفسح المجال للتفاعل الخلاق والتنافس الصحى بين القوى السياسية فى المجتمع وتداول السلطة سلمياً فيما بينها. وهو ما يتطلب إحداث تغييرات فى الدستور فيما يتعلق بنظام اختيار رئيس الجمهورية (انتخاب مباشر من بين أكثر من مرشح)، ومدة الرئاسة (فترتين على الأكثر)، وسلطات الرئيس (تقليص شديد وتحويل السلطات غير الاعتيادية إلى جهات الاختصاص الأصلية). كما يتطلب تغيير النصوص الدستورية الحاكمة لتوزيع الاختصاصات بين السلطات الثلاثة، لإعطاء كل سلطة ما هو من حقها فى النظم الديمقراطية، ولإحكام الفصل بين السلطات ووقف هيمنة السلطة التنفيذية أو تدخلاتها غير المشروعة فى أعمال السلطة التشريعية والسلطة القضائية، وذلك بما يتيح الفرصة لمراقبة ومحاسبة فعالة للحكومة، وللوقاية من الفساد ومكافحته عندما يقع. هذا إلى جانب تعديل القوانين المتعلقة بالأحزاب والنقابات والانتخابات، وإصلاح النظام القضائى ونظم تنفيذ الأحكام، وإعادة توزيع السلطة بين المركز

والمحليات بما يكفل قيام حكم محلى حقيقى. ومن الطبيعى أن يرافق هذه التعديلات إلغاء حالة الطوارئ وإلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية.. الخ.

د -أن يتبنى نموذجاً جديداً للتنمية، وهو نموذج التنمية الوطنية المستقلة، الشاملة والمطردة. وفيما يأتي المقومات الرئيسية لهذا النموذج.

١- **إدارة الاقتصاد والتنمية**: إن النموذج المقترح لا يخاصم آليات السوق، ولكنه يدرك أنها لا تقدر منفردة على صنع التنمية المنشودة. ولهذا فهو يتعامل معها بشكل واقعى، أى من منطلق الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق والاعتراف بالأشكال المختلفة لفشل السوق. ومن ثم تبرز الحاجة فى هذا النموذج إلى اعتماد التخطيط القومى الشامل كآلية أساسية لتوجيه وإدارة الاقتصاد، مع الاستعانة بقوى السوق كآلية مساعدة. كما تبرز الحاجة إلى التخطيط بالنظر إلى الدور الكبير المتوقع من الدولة القيام به ليس فقط فى مجال المرافق والخدمات العامة، بل وفى مجال الإنتاج والاستثمار الإنتاجى.

ويرجع الدور التنموى الكبير للدولة فى هذا النموذج إلى إدراك القصور الشديد فى إمكانات القطاع الخاص وقدراته، مع احتمالات انجذابه للأنشطة الطفيلية وضعفه أمام إغراءات الشركات الدولية. وهو ما يعنى أنه لا يمكن تفويض مهمة التنمية إلى القطاع الخاص، كما يعنى أن هذا القطاع بحاجة إلى قيادة رشيدة تأخذ بيده وتنسق تحركاته. وإذا لم تقم الدولة بهذه المهمة، فسوف تقوم بها الشركات الأجنبية التى لا يهمها تنمية مصر، بقدر ما يهمها خدمة مصالحها وتنمية أرباحها على الصعيد العالمى. وبالنظر إلى ضخامة تحديات التنمية والحاجة إلى حشد كل جهد ممكن من أجل إنجازها، فإن النموذج المقترح لا يعادى القطاع الخاص المنتج، بل يسعى إلى تشجيعه ودعمه فى سياق تنموى تقوم فيه الدولة والقطاع العام الإنتاجى بالدور الأساسى فى قيادة التنمية وتشكيل مساراتها. وبالنظر إلى ضخامة الدور المتوقع من الدولة، فثمة حاجة إلى الاستفادة من التجارب السابقة لنا ولغيرنا فى رفع مستوى قدرات الجهاز الإدارى للدولة، وفى إعادة تأهيل القطاع العام وزيادة كفاءة إدارته، وفى تحسين أساليب التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى.

٢- **العلاقات الاقتصادية مع الخارج**. إن النموذج المقترح لا يقاطع

التجارة الدولية والاستثمار الأجنبى، ولكنه لا يعتبر التجارة الدولية محرك التنمية، بل يرى أن التنمية هى المحرك للتجارة. كما أنه لا يعتبر الاستثمار الأجنبى بديلاً للجهد الوطنى، بل إنه ينطلق فى التعامل مع التجارة والاستثمار الأجنبى من مبدأ الانتقائية، والتدرج فى فتح السوق الوطنى بالتوازى مع التقدم فى بناء القدرات الإنتاجية وازدياد القدرات التنافسية للاقتصاد الوطنى.

ولذلك فإن على الدولة فى هذا النموذج ألا تتردد فى تقييد الواردات غير الضرورية، وفى وضع القيود على تحركات الأموال عبر الحدود، وفى وضع الاشتراطات على المستثمرين الأجانب، مع تقديم الدعم المشجع على زيادة الصادرات، والحماية المؤقتة والمتدرجة (تنازلياً) للصناعة الوطنية لحين اشتداد عودها، وتمكنها من الدخول فى منافسة متكافئة مع الواردات الأجنبية. أى أن العلاقات الاقتصادية الخارجية يجب أن توظف لخدمة أهداف التنمية، لا أن تصاغ تحت الضغوط الخارجية للإسراع بالاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى من موقع الضعف والتبعية. وعليها أن تستفيد فى كل ذلك من الرخص التى تكفلها اتفاقات منظمة التجارة العالمية. وإذا تعذر ذلك، فقد يتعين وقف عضوية مصر فى هذه المنظمة بإرادتها الوطنية. ومن الأفضل بالطبع أن يحدث ذلك فى إطار خروج عدد كبير من الدول النامية من المنظمة. وهو ما يفترض التعاون بين هذه الدول والاعتماد الجماعى على الذات فيما بينها ؛ وهو ما سوف نتطرق إليه ضمن المقوم التالى من مقومات النموذج.

٣- **الاستقلالية أو الاعتماد على الذات.** إن التنمية الجادة والمطردة هى التنمية التى تعتمد على القدرات الذاتية للمجتمع، وفى مقدمتها الاعتماد على البشر، أى الاعتماد على قدراتهم على الإنتاج وعلى مهاراتهم المكتسبة والمطورة بالتعليم والتدريب والبحث العلمى من جهة أولى، والاعتماد على المدخرات الوطنية فى تمويل الاستثمارات اللازمة للنهوض بالقوى الإنتاجية ورفع مستوى معيشة الشعب من جهة ثانية. فليس فى إمكان المعونات الأجنبية ولا الاستثمار الأجنبى أن يصنع تنمية جادة، أى تنمية شاملة ومطردة تعيد بناء الأمة وترفع نوعية حياة الشعب

وتحمي الأمن الوطني. وغاية ما يمكن أن يصنعاه هو تنمية مشوهة وتابعة تخدم أغراض الدولة المانحة والشركات متعدية الجنسيات المسيطرة على حركة الاستثمارات الأجنبية في العالم. وقد ثبت من خبرات دول متعددة أن الاستثمار الأجنبي لا يفد إلى الدول لتخليصها من التخلف ومساعدتها على التنمية. بل إنه يفد بالأساس إلى دول متقدمة أو إلى دول حديثة التصنيع تكون قد قطعت شوطاً لا بأس به على طريق التنمية بقدراتها الذاتية. ومن ثم فإن الاستثمار الأجنبي يأتي ليشارك في نجاح متحقق أصلاً، ولا يأتي لاقتصاد في حالة ارتباك وتعثر أو تخلف.

وعموماً فإن الاعتماد على الذات هو التجسيد الحي لاستقلالية التنمية. فإذا كان الاستقلال نقيض التبعية، وإذا كانت التبعية تعني – ضمن ما تعني – الاعتماد على الغير، فإن الاستقلال لابد وأن يعني الاعتماد على الذات.

والاعتماد على الذات في النموذج المقترح له بعد قطري، وهو ما تعرضنا له. كما أن له بعداً آخر وهو **البعد الجماعي**. وفي الظروف المصرية، فإن أولى أبعاد الاعتماد الجماعي بالرعاية هو البعد العربي. إذ يمكن للعمل العربي المشترك أن يعزز ويكثف الجهود القطرية للتنمية، وذلك إذا ما تخلص من الأساليب التي ثبت فشلها مثل تحرير التجارة البينية والمشاريع التي سميت مشتركة، وما هي كذلك، وإذا ما تحول إلى أساليب أكثر نجاعة مثل إقامة قواعد مشتركة للإنتاج يقسم فيها العمل الإنتاجي ذاته على الدول المشاركة فيه على النحو الذي صار مألوفاً لدى الشركات متعدية الجنسيات، والدخول في مشاريع مشتركة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وإقامة مؤسسات عربية للاستيراد الجماعي لبعض السلع الأساسية، وكذلك للتسويق الجماعي لبعض الصادرات العربية. ولكن التعاون العربي لا يستبعد بالطبع التعاون مع الدول الأفريقية وسائر دول العالم الثالث، على الأقل من أجل تقوية الموقف التفاوضي لمصر ولهذه الدول في المنظمات الدولية وفي مواجهة الدول الصناعية الكبرى.

٤- **المشاركة الشعبية:** تعتبر المشاركة الشعبية عنصراً أساسياً من عناصر نموذج التنمية المستقلة. والمشاركة هنا لا تقف عن حد استفادة الجماهير الشعبية من عائدات التنمية، ولكنها تمتد لتشمل المشاركة في

صنع واتخاذ القرارات. إن المشاركة تعتبر صمام أمان ضد انحرافات البيروقراطية وفساد السلطة، وضد تبديد الموارد وإهدار القدرات الإنتاجية. إنها ضرورية لتسريع عمليات التنمية وتأمين إطرادها، بقدر ما هى ضرورية لإقامة حياة سياسية سليمة وإقامة ما صار يعرف بالحكم الجيد أو الحكم الصالح.

خامساً: مفتاح التغيير سياسى بالضرورة، وهو التغيير فى نظام الحكم. وإنجاز هذا التغيير مرهون بتكثيف الضغوط الشعبية على النظام الحاكم حتى يرضخ لمنطق التغيير أو ينهار تحت الضغط المتزايد ويفسح المجال لنظام حجم جديد يهيئ ظروفاً أفضل لانطلاق المجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

فإذا صح افتراضنا بأن النظام السياسى أصبح طوقاً خانقاً لحركة المجتمع وقيداً معرقلاً لتطور قوى الإنتاج، تصبح الأولوية للتغيير أو الإصلاح السياسى بمعناه الواسع (أى التغيير فى الدستور والقوانين والقرارات والإجراءات المقيدة للحريات والمكبلة لحركة المجتمع). وليس فى هذا التصور جديد بالقياس إلى الخبرات التاريخية لنهوض الأمم. فهذا هو منطق التطور فى كل المجتمعات وفى كل العصور، سواء أكان التغيير من خلال الثورة الشعبية أم الحركات العسكرية أم الحرب الأهلية، أم من خلال المنافسة الديمقراطية بين القوى السياسية. إن تغيير سلطة اتخاذ القرارات – وهو جوهر التغيير فى نظام الحكم – هو البوابة الطبيعية للتغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المرغوب فى إحداثها. والتغيير أو الإصلاح السياسى هو الذى يقيم البيئة المؤسسية المهيئة لكل تغيير آخر: اقتصادى أو اجتماعى أو سياسى.

وربما كان الجديد فى الأمر ليس أولوية التغيير السياسى. وإنما الجديد هو مضمون هذا التغيير، والتوافق العريض على أن يستهدف التغيير السياسى إقامة حياة ديمقراطية سليمة أو حكم رشيد. ولا حاجة بنا إلى بيان بنود التغيير السياسى المطلوب فى مصر. فقد أصبحت هذه البنود معروفة على نطاق واسع، وقد عرضنا للبعض منها فيما تقدم.

ولكن السؤال الذى يطرح نفسه، ويظل بحاجة إلى اجتهادات وابتكارات القوى الساعية إلى التغيير عموماً، وقوى اليسار خصوصاً، هو: **وكيف السبيل إلى هذا التغيير السياسى بمعناه الواسع والشامل؟**

واجتهادى المتواضع فى هذا الشأن هو أنه لا سبيل لذلك غير تكثيف الضغوط الشعبية على نظام الحكم من جانب جميع القوى الحية فى المجتمع، بكل

مـــا يتاح لها من وسائل وتنظيمات فى إطار النظام القائم، وبكل ما يمكن أن تفرضه هذه من وسائل جديدة وأشكال تنظيمية جديدة بضغوطها وتحديها للنظام القائم.

وهنا يطرح هذا السؤال سؤالا جديداً: وهل بقيت قوى حية بالمجتمع فى وسط هـــذا الاضمحلال السياسى والمؤسسى والتردى الاقتصادى والاجتماعى؟ والجواب هـــو نعـــم، لم تزل هناك مثل هذه القوى، أو على الأقل لم يزل هناك ما يمكن البدء به والانطلاق منه من عناصر وطنية، نجدها:

أ –بين صفوف المعارضة فى الأحزاب المعترف بها قانوناً.

ب–وبين صفوف القوى السياسية المحجوب عنها الاعتراف الشرعى.

جـــ–وبين صفوف المنظمات الأهلية المدافعة عن حقوق الإنسان.

د– وبين الشباب غير الملتزم حزبياً الذى يخاطر بالذهاب إلى ندوة أو مؤتمر أو فى مسيرة رمزية ينظمها حزب معارض، أو يوقع على بيان ينشر فى الصحف أو على موقع انترنت.

هـــــ– وبـــين شباب الجامعات الذين تظاهروا داخل أسوار الجامعة احتجاجا علـــى بطـــش الاحـــتلال الإســـرائيلى بالفلسطينيين وعلى تجاوزات إسرائيل بحق الطـــلاب المـــصريين وقتل الجيش الإسرائيلى لجنود الشرطة المصريين عند منفذ رفح، وعلى الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق.

و– وبـــين الـــرجال والنـــساء من عامة الشعب الذين يلبون دعوة الأحزاب للتظاهـــر فى ميدان التحرير أو أمام مجلس الشعب، أو الذين يعتصمون فى نقاباتهم وجمعياتهم من أجل توصيل مطالبهم إلى المسئولين.

ز– وبين صفوف العمال والفلاحين والشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى الذين تطحـــنهم الـــبطالة ويكـــتوون بنار التضخم ويعانون التدهور فى أجورهم ودخولهم الحقيقية.

كمـــا أن هـــناك مـــا يمكن البدء به والانطلاق منه فى الحشد من أجل التغيير الـــسياسى المنـــشود إذا مـــا ســـارعت أحزاب المعارضة إلى تجديد شباب هياكلها وتطويـــر أســـاليب عملهـــا مـــن جهة، وإذا ما تكاتف المتشابه والمتقارب منها فى الـــتوجهات وتحالفـــوا أو اندمجـــوا فى تنظيم واحد يكون له قدرة أكبر على الحشد والتعبئة وصوت أعلى وتأثير أقوى فى الحركة السياسية.

ولـــيس ما تقدم إلا اجتهاد من بين اجتهادات كثيرة يجب أن تطرح وأن تكون موضـــع تـــداول وحـــوار صـــريح بـــين القوى المعارضة عموماً، وقوى اليسار خـــصوصاً، وذلـــك حتـــى تتبدد الغيوم من سماء حركة التغيير، وحتى تتسع طاقة الأمل أمام الجماهير.

مناقشات حول ورقة إبراهيم العيسوى

صـــلاح العمروس: لحسن الحظ أن نقاط الالتقاء كبيرة ونقاط الخلاف قليلة. وما أقدمه هو إضافة أكثر منه اختلاف.

أرى أن الأزمـــة هـــى طبعاً فى المحل الأول -أزمة المشروع البورجوازى- طبعاً لا يخلو الأمر أيضاً من أزمة للمشروع الاشتراكى أو اليسارى.

أزمـــة المـــشروع البورجوازى التى سأبدأ بها هى أزمة، ثم فشل، ثم تدهور. هـــناك اتفاق على أن الأزمة شاملة -سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية- لكن فى العمق وصلت الأزمة- تقريباً- إلى حد نزع التصنيع، تفكيك الهيكل الطبقى، تعاظم عملـــية التهميش الاجتماعى. وهذا يظهر من تراجع وزن وحجم الطبقة العـــاملة نفسه وتفكيك القطاع العام مع الخصخصة -البطالة- التقديرات الرسمية (١٠%) - البطـــالة حســـب الايكونومست من (١٥-٢٥%) فى الشباب (٤٠%) للرجال، (٥٠%) للنساء بالإضافة للمهن الهامشية -فتقريباً المجتمع المصرى مفكك طبقياً.

أيـــضاً تهمـــيش فـــى العلاقات الدولية والإقليمية وفى التجارة العالمية.. طبعاً مصر كانت تتكلم دائماً عن إن الرائد هو القوة البشرة بينما أصبح الآن مركز الثقل للبتـــرول- للـــدول البتـــرولية أصـــحاب الأموال، وإسرائيل أصبحت هى المهيمنة إقليمـــياً؛ الكويز هي محاولة إنقاذ من التهميش التجارى. وبالمناسبة لا يوجد أى شئ فـــى الكويـــز غيـــر أنه أصلاً به تحرير لتجارة النسيج فى أمريكا إلغاء الحصص، وبالتالـــى مصر تخشى أن ينطبق عليها ما ينطبق على الصين، فتخرج من السوق نهائـــياً. وبالمناســـبة الحصص التجارية التى كانت موجودة، مصر لم تستخدم أكثر مـــن ٥% منها- أى هناك فشل تصديرى ولا أعتقد أن الكويز ستنفذ هامش الفضل التصديرى مستقبلاً -يعنى أصلاً- القادم فى ٢٠٠٥- سيكون هناك تدهور شديد فى الصادرات. هذا عبارا عن اتجاه للتهميش. يمكن أن تشكل مصر مع عدد من الدول الآســـيوية العالم الرابع- أرى أن الأزمة لابد أن ننظر إليها نظرة تاريخية، وهناك تـــرابط فى حلقات التطور التاريخى. طبعاً لا يمكن أن نرى الأزمة الراهنة دون أن نـــبحث عن جذورها فى الماضى. وسوف يكونً الطموح كبيراً لو أخذنا الموضوع مـــن جذوره من بداية القرن أو حتى منذ عهد محمد على. لكن الوضع الراهن- هنا لـــه استمرارية وانقطاع منذ ١٩٥٢ حتى الآن، يعنى ممكن تواضع المشروع الذى يحـــدث الآن -يأخـــذ حلقات التطور من المشروع البورجوازى الناصرى - ورؤية

إنجازاتــه وتناقــضاته- ثــم الفشل والتردى والتدهور فى عصر السادات وحسنى مبارك.

أرى أن عوامل الأزمة يكون الحاسم فيها سياسياً- لأن المشروع البورجوازى فــى بلــد مــن العــالم النامى يصل لحركة التصنيع. طبعاً المشروع البورجوازى عناصــره تحــويل صـــناعى للمجتمع، تحويل ثقافى، تحويل سياسى- أى "برجزة" المجتمع.

المــشروع البورجوازى عادة فى العالم النامى – الذي دخل متأخرا فى طريق الــتطور الرأســمالى- تقوم به الدولة. وهو يعانى من تناقض أنالرأسمالية الراهنة مصالحها المباشرة مع حركة السوق العفوية ولا تستطيع أن تتبنى مشروعاً تنموياً. مــصالحها الــراهنة تتناقض مع مصالحها الاستراتيجية- وتعانى من التناقض -فى أن المــشروع البورجوازى يعبر عن مصالح طبقة لم تتكون بعد فى شكل المجتمع. وبالتالــى الــذى يقــوم بحلقــة الوصل ما بين ما هو قائم واستراتيجى بيروقراطية الدولــة. ومن ثم فإن أى سيطرة للنخب السياسية على الدولة، عادة تكون من الفئات الوســطى- هــنا يكــون المحــرك لها أيديولوجياً، سياسياً. مكن الفئات الوسطى، الــبورجوازية الــصغيرة تــؤدى لتفاضل ومصلحة مباشرة لبيروقراطية الدولة فى عملــية التصنيع والتنمية – لأنها تتشكل كطبقة أو كفئة طبقية من طبقات الرأسمالية فــى ســياق هــذه العملية هذه النخب اختياراتها السياسية حاسمة فى مصير عملية التطور الرأسمالى أو المشروع الراسمالى أو البورجوازى.

لا يــوجد نمــوذج وحيد لهذه العملية، البرازيل فى ظل الديكتاتورية العسكرية عملــت هــذا المشروع وتحولت لدولة صناعية كبيرة -من خلال تحالف مع رأس المــال المحلــى والأجنبــى. كوريا عملت هذا المشروع وهى متحالفة سياسياً مع الأمــريكان، لكــن ضد أى دخول لرأس المال الأجنبى داخل كوريا الجنوبية. وهذا بالمناســبة غير ما هو شائع فى الأدبيات. وهناك دولة شعبوية استبدادية. المهم أن هناك تعدد لهذه النماذج.

فــى مــصر هناك خصوصية القضية الوطنية -نظراً لوجود إسرائيل- الذى تسبب فى احتدام للقضية الوطنية، وبالتوافق مع الاستقلال النسبى لرجال يوليو عن الطــبقة. ومــيولهم الــشعبوية للإصــلاحات الاجتماعــية الهامة التى أدخلت على المجــتمع- الإصلاح الزراعى- قوانين العمل- التأمينات الاجتماعية- الحد الأدنى للأجــور إلــى آخر الإصلاحات؛ مجانية التعليم، الصحة -إلى آخر كل هذا- وإن

كان هذا ضمن عملية استعيض بها. يعنى تبنى النظام لجزء من شعارات الجماهير الشعبية كان فى مقابل تأميم الحياة السياسية والاستبداد السياسى.

فـــى رأيى أن الأزمة الاقتصادية تبدأ فى جذورها مع الخطة الخمسية الأولى، لكـــن فى رأيى أن هزيمة ١٩٦٧ لعبت دوراً حاسماً فى الاختيارات السياسية للنخبة الحاكمـــة فـــى اتجـــاه تبنـــى اقتـــصاد السوق والليبرالية الجديدة، والسير فى فلك الإمبريالية الأمريكية.

ســنجد أنه بدأ التحول من التركيز على التصنيع، إلى التركيز على القطاعات الـــريعية فـــى الاقتـــصاد- قناة السويس، السياحة، البترول، والعاملين فى الخارج، تـــصدير قـــوة العمـــل. وهـــذه تلعـــب دوراً أيضاً وخاصة تصدير العمالة والحقبة البترولية تلعب دوراً فيما يسمى أزمة الفعل الجماهيرى العفوى.

الدولـــة توقفت عن محاولات تعميق التصنيع لتوفر سلعاً للعاملين فى الخارج، وبالتالـــى أصبحت السيادة لصناعة التجميع وتفكيك الأجزاء التى كادت تكون بداية لتـــصنيع محلـــى فـــى الصناعات الهندسية أو الصناعات المعمرة دون أن تستطيع إدخالها في نوع من التقسيم الدولى الجديد للعمل مثل ماليزيا مثلاً أو أندونسيا.. إلى آخره.

الفتـــرة اللاحقـــة عبارة عن استمرار القطاع العام واستمرار الحماية دونما أن يكون هناك مشروع للتصنيع حتى أوائل التسعينيات فترة من الجمود الفظيع.

المشروع البورجوازى من أهم مظاهره- استمرار جمود الهيكل الصناعي، و اســـتمرار الاستبداد السياسى- واستمرار التحول من أيديولوجية قومية بورجوازية إلـــى أيديولوجـــية دينية. من الصحيح أن التطرف الدينى الحكومى ينافس التطرف الدينـــى غير الرسمى -نفس الخطاب الدينى واحد فى الاثنين سوى أنه يكون ضدا. ســـوف أركـــز بعـــض الـــشئ على مقارنة بين التصنيع فى كوريا الجنوبية والهند والـــصين والبـــرازيل. هذه البلدان تحولت لبلاد صناعية جديدة والبلدان الصناعية الجديـــدة فـــيها الفـــرع الـــصناعى الأول سواء صناعات وسيطة أم صناعة آلات، صـــناعة مـــصانع. مـــصر ظلـــت فـــى حدود الصناعات الاستهلاكية من الناحية الأساسـيية- تـــوجد بعـــض الصناعات الوسيطة بنسبة محدودة- لكن ظلت فى ظل حدود الصناعات الاستهلاكية وقطاع الصناعات التجميعية.

هـــذه السمة تلعب دوراً هاماً فى أنه عندما تنفتح على السوق العالمى- يكون هـــناك خطر نزع التصنيع- الذى هو تفكيك التصنيع؛ تصنيع دون وصول لمستوى

المنافسة العالمية- سواء فى السوق الداخلى أم فى السوق الخارجى. وما زلنا نتكلم عـن أنـنا لدينا أجود قطن- وبالتالى تكون لدينا ميزة تنافسية فى صناعة النسيج- وهـذا غيـر صـحيح. نحن لدينا أجود قطن- هذه الميزة تحولت لنقمة وإنها تعمل صـناعات بآليات سميكة (غزول سمكية) من قطن متوسط التيلة أو طويل التيلة - غالـى جـداً- تكلفـته عالية جداً فيجعل تنافسية الصناعة المصرية محدودة، مصر تصنع أقطانا من القطن متوسط التيلة أدنى نوعية من الذى تصنعه بلدان شرق آسيا من قطن قصير التيلة -إلى آخره- طبعاً غياب تطور صناعى حقيقى وتحول مصر إلـى دولـة صـناعية حقيقية، أدى إلى عجز عن خلق الوظائف. لسنا أمام أزمات دوريـة فى العمالة والبطالة وما إلى ذلك- نحن أمام أزمة كما يقول د.إبراهيم أزمة هيكلـية عمـيقة فى تطور الهيكل الاقتصادى والهيكل الصناعى، وبالتالى فى خلق الوظائـف وبالتالى الدخول فى التدهور المستمر فى التهميش الاجتماعى والتهميش فى التصنيع والتهميش فى العلاقات الدولية.

فـى رأيـى أن الحركة العفوية المصرية التى شهدت انقطاعا لفترة طويلة فى ظـل العهد الناصرى نتيجة لأن العهد الناصرى قدم لها إصلاحات اجتماعية هائلة، فأدت إلى أن تنجر وراء النظام دون أن يكون لها تنظيماتها وأحزابها المستقلة.

مـا حدث لليسار أنه انقاد وراء النظام وكان هناك تحالف بين اليسار والنظام فى فترة من الفترات.

الانقطـاع الجماهيرى والانقطاع فى الحركة السياسية المصرية لعب دوراً فى أزمـة اليـسار الجديـد بعـد هزيمة ١٩٦٧، والذى تميز بحداثة الخبرة والحداثة الفكـرية، وممكن أيضاً أشكالا من الطفولة اليسارية، وبالتالى وقعت أحداث كبرى فى المجتمع ووقعت فيها أحداث عفوية دون أن تنظم.. هذه الفرص لا تكرر دائماً. يعنى كون أن تكون هناك فرص لا تستثمر ليس هناك استمرار أبدى لفرص جديدة وإلى آخره. فلو كان اليسار قادرا على استثمار هذه الفرص لاختلف الوضع.

أيـضاً مـا زلـت أعتقد أن اليسار يعانى من أزمة فكرية ومن غياب اتصاله بالفكر السياسى اليسارى العالمى ونحتاج كتب لكن فى نفس الوقت برغم أن الوضع يـضع أعـباء ضـخمة ودور ضخم للمثقفين وللنخب السياسية، فإنه لا زال الأمر مـرهوناً بالحركة العفوية الجماهيرية ولست متفائلاً أن يحدث شيئ بدون تطور فى العفـوية؛ التى لا يمكن أن تكون من صنع اليسار ولا يستطيع أن ينظمها إذا حدثت وأعـتقد أنه من الواجبات المهمة جداً على اليسار أن يتوحد حول برنامج راديكالى.

لــو حــدث توحد لليسار حول برنامج راديكالى- سيكون هذا عنصراً مهماً جداً فى استثمار فرص قادمة، أعتقد قد تحدث بعد فترة ليست طويلة.

اخــتلف مــع د. إبراهيم العيسوى فى فكرة توسيع التحالف أنا مع أن التحالف يكــون تحالفــاً اشــتراكياً عندما نوحد قوانا الاشتراكية، ننظر للقوى الأخرى لأن الــتحالف منذ البداية دون أن يكون لنا مواقعنا -قوانا القوية- نذوب ونكون فى ذيل الأحزاب البورجوازية؛ لأنه لن يوافق أحد على جزء من البرنامج ويترك جزءًا.

ســقف الأحزاب البورجوازية يشكل قيداً على شعارات اليسار. والمشكلة أننا دائمــاً فــى اليسار نفكر كيف نعد برنامجاً يتوافق مع سقف الأحزاب البورجوازية لنقــيم تحالــف وبالتالى نخفض من شعاراتنا حتى تتوافق مع سقف ما يقبله حزب ليبرالى مثل الوفد أو إلى آخره.

طــبعاً أنا مع الموقف ضد الحوار الوطنى لكن مقاطعة الاستفتاء لن يكون لها معنــى إذا لــم يكن هناك جماهير كثيرة ستقاطع وعموماً لا أحد يشترك هناك شئ مهــم. هذا الرجل مظلوم تماماً لم ينتخبه أحد يوماً. لم ينتخبه أحد فبالتالى لم تحدث أصــلاً انتخابات وموضوع المقاطعة فى ظل الوضع الراهن فى موضوع الاستفتاء سيكون تكريساً؛ الناس تأخذ إجازة فى هذا اليوم دائماً.

فريد زهران: سوف أتكلم فى ست نقاط رئيسية:

الــنقطة الأولــى: أرى أن الحــديث عــن الأزمــة بصفتها أزمة المشروع الــبورجوازى.. ربمــا لا يقــودنا إلى تفاصيل الأزمة الراهنة. مثلما أرى أيضاً أن الحديث عن أنه من بين ملامح الأزمة انحياز النظام للأغنياء أو ما شابه من ملامح هــو لا يتعلق باللحظة الراهنة يعنى هذه سمات المشروع البورجوازى بصفة عامة. مــصر منذ ١٩١٩ حتى ١٩٥٢ عرفت مشروعاً بورجوازياً منذ ١٩٥٢ حتى الآن تعــرف مــشروعاً بورجوازياً. لكن هذا المشروع يختلف عن ذاك المشروع. إذن نحــن فى حاجة بعض الشئ أن ندخل فى تفاصيل ما يسمى أزمة المجتمع فى هذه اللحظــة. وهذا ما أحاول أن أفعله أو سأحاول أن أجتهد بعض الشئ وأفكر بصوت عالــى معكــم لأنني متصور بعض الشئ إننا لا نقترب من هذه الحكاية بما يكفينى طــبعاً المــساهمة المهمــة جداً التى قدمها د.إبراهيم العيسوى فى هذه الورقة وفى غيــرها مــن كــتاباته فــيما يــتعلق بجوانب الأزمة من حيث الأزمة الاقتصادية الاجتماعــية لا يــستطيع أحد أن يقول بعدها كلام كثير. وأعتقد أنه حتى مداخلة أ.

صـــلاح العمروسى وأ. حلمى شعراوى تختلف مع الملامح الرئيسية لكن أقول إننى أحاول الاختلاف مع هذه الرؤية أحاول فقط أن أكمل عليها إذا صح التعبير.

أنـــا متصور أنه فى الملامح الخاصة لهذه الأزمة هناك الهجرة إلى بلاد النفط وهـــناك الخصخـــصة والتدويل وقد أحدثت أشياء اجتماعية قبل أن تكون اقتصادية مهمـــة جـــداً أحـــدثت ظاهرة اسمها عمل واحد أصبح لا يساوى أجرا واحدا وهذه ظاهـــرة جديـــدة، علينـــا أن نتوقف عندها. وهذه نتيجة الخصخصة ونتيجة وجود قطاعات مدولة فى الاقتصاد المصرى.

الـــنقطة الثالـــثة الفساد وانتشاره فى داخل قاعدة الهرم الاجتماعى هذا الجديد الذى يحتاج منا وقفة.

الـــنقطة الرابعة والأخيرة فى الملامح الخاصة للخطة الراهنة استبداد واحتكار مـــا أســـميه بأوليجاركية أو طغمة استبداد واحتكار طغمة وليس الاستبداد السياسي التقلـــيدى ولـــيس الاحتكار للسلطة والثروة التقليدى لطبقة إنما لطغمة. هناك شيء خـــاص فـــى هـــذا الموضوع هناك كثيرون من رجال الأعمال لا يروا أنفسهم فى الحكم- رغم أنهم بورجوازيين ورجال أعمال وكل شيء- لأنهم يشعرون أن هناك مسافة؛ هناك طغمة تحتكر السلطة والثروة وتحظى بحظ مختلف عن حظهم.

أتـــصور أن هذه الملامح قادت للوضع التالى وهو ما أسميه النتيجة- النتيجة هى تفكيك وميوعة ما يسمى بالطبقات والقوى الاجتماعية وفى هذا أحاول أن أكون موضـــوعياً وأحاول أكون مسترشداً بأسس الماركسية؛ الماركية البسيطة- إننا نرى أزمة فى أبعادها الاجتماعية وليس فى أبعادها الذاتية. القصة ليست إيرادات القصة أوضـــاع التفكـــيك والمـــيوعة الاجتماعـــية. هـــذه فى رأيى أصابت طبقات وقوى المجـــتمع- ربما باستثناء ما يسمى برجال الأعمال الجدد، وما يسمى بالبيروقراطية أو جهاز الدولة أو البورجوازية البيروقراطية. لا أريد أن أقف كثيراً عند التسميات أصبح هناك شيئان هناك ما يسمى بيروقراطية الدولة كبار ضباط الجيش والبوليس وموظفـــى الدولـــة. بالإضافة إلى رجال الأعمال. والملاحظ أنه في حين أن جهاز الدولـــة مـــنظم من خلال رجال الأعمال، نراهم منظمين اجتماعياً فلديهم انتخابات حقيقية وليست مزورة، فى الغرف التجارية. تشهد معارك انتخابية حقيقية ومحترمة لـــديهم أوضاع اجتماعية مرتبة لديهم أصوات تعبر عنهم على استحياء لأنهم جبناء، ولأنـــه لـــيس لديهم استعداد لتقديم تضحيات. إنهم سياسياً يقدموا قدم ويؤخروا قدم خائفـــين ولأنهم من السهل بواسطة تليفون واحد إعطاء فلان الفلانى صفقة خاصة

تساوى أن يخلع من دوائر المعارضة، ويكون ضمن المجموعة التى تتمتع بالامتيازات الخاصة إلى آخره. لديهم أسباب تجعلهم هم الآخرين غير واضحين فى طلباتهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

الأزمة الثالثة التى أرى أنها أصبحت أزمة المجتمع من وجهة نظرى غير هذه الميوعة والتفكيك، هي التعليم سوف آخذ المثال الذى ضربه أ.حلمى شعراوى أصبح هناك قطاع مدول فى التعليم. أصبح هناك قطاع خاص فى التعليم أصبح هناك قطاع أجنبي فى التعليم إلى آخره. القصة ليست انهيار التعليم بل تفكيك التعليم. كنت فى اجتماع أمس مع عدد من الشباب فى مدرسة من المدارس، الحوار لم يمتد باللغة العربية تحدثوا بالفرنسية فترة ثم نقلوا للإنجليزية وعجزوا عن الكلام باللغة العربية. هذا يحدث فى مصر الآن وفى مدارس كثيرة جداً. الموضوع فى منتهى الوضوح أن التفكيك الاجتماعى وصل إلى هذا الحد.

إذن الأزمة المجتمعية أزمة تفكيك وميوعة اجتماعية.

أزمة المعارضة إذن من وجهة نظرى ليست أزمة إرادة ليست الفكرة أن تحالفا اشتركيا سيحل المشكلة. وأن المعارضة لو فعلت كذا أو كذا أو كذا ستحل المشكلة المعارضة. لديها طبعاً مشاكل كثيرة وأنا مع الاهتمام بترتيب البيت اليسارى أولاً ثم القوى الديمقراطية، ثانياً إلى آخره. وأرى أن لدينا مشاكل كثيرة، فى هذا، لكن بدون أن نجد ذاتنا أرى أن هناك مشاكل موضوعية. القوى الاجتماعية التقليدية- التى كان يعبر عنها اليسار عندها مشكلة معاش مبكر وعمال قطاع خاص ليست لديهم أصلاً نقابات وفى مناطق جديدة ومحاصرين إلخ. فى هذا المناخ ممكن أتصور لماذا أصبح هناك نفوذ للتيار الإسلامى، التيار الإسلامى هو مشروع الحل الفردى و مشروع الخلاص الفردى. أيديولوجية التيار الإسلامى تنسجم وهذه الميوعة وتنسجم وهذا التفكيك.

النقطة الرابعة دعونا نضع الإشكالية بطريقة أخرى ما هى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى التغيير؟ وما هى القوى الاجتماعية صاحبة المصلحة فى عدم التغيير؟ وما مدى تبلور هذه القوى الاجتماعية؟ وما مدى تمثيلها لنفسها فى حركات سياسية؟ وليس ادعاء البعض أنه يمثلها هى كيف تمثل نفسها؟ لو وصلنا بالمناقشة لهذا المستوى أتصور أننا بذلك نقطع طريقاً صحيحاً.

النقطة الخامسة رأيى كان هناك مشروع من ١٩١٩-١٩٥٢ اسمه المشروع الوطنى الليبرالى اليسارى، ليبرالى بمعنى الليبرالية المصرية المشوهة العرجاء إلى

آخـــره وأنه منذ ١٩٥٢ حتى تاريخنا نعيش المشروع القومى، الوطنى، الإسلامى. وأن هــذا المشروع مر بمرحلة ازدهار ويمر الآن بمرحلة انحطاط، وأننا فى حاجة فـــى مواجهة الهجمة الاستعمارية الجديدة إلى مشروع وطنى جديد اسمه المشروع الديموقراطـــى الاجتماعـــى أى مـــشروع وطنـــى يستند على الديموقراطية والعدل الاجتماعـــى. وأن هـــذا المـــشروع جديـــدة لابد من حشد وتعبئة قوى اجتماعية له تناصـــره وتـــؤيده وأن هذا يحتاج لاجتهاد ذو طابع فكرى وسياسى. النقطة الأخيرة أتصور أن نقطة البدء فى تحقيق هذا المشروع هى الإطاحة بالطغمة؛ الإطاحة بهذه الأوليجاركـــية لأن هذه الأوليجاركية تحتكر السلطة والثروة بمستوى غير مسبوق. تـــسبب درجـــة مـــن الاستبداد السياسى والفساد غير مسبوق لابد من الإطاحة بهذه الطغمـــة أولاً وإحـــداث انفـــراج سياسى فى المجتمع يعقبه عمليات اسميها المنحى لبـــرنامج للـــضبط الاجتماعى برنامج يعيد للطبقات الاجتماعية تجانسها وتماسكها؛ عـــندى الـــيوم مدرس يحصل على ثلثمائة واربعمائة جنيه شهرياً ومدرس يحصل علـــى ثـــلاث آلاف وأربعة آلاف جنيه فى الشهر ومدرس يحصل على مائتى جنيه فـــى الشهر ومدرس فى بلد عربى يحصل على عشرين ألف جنيه فى الشهر. أريد أن أعيد للطبقات الاجتماعية أولا تجانسها وبالتالى البرنامج يكون الإطاحة بالطغمة هـــذه خطـــوة أولى إنفراج سياسى خطوة ثانية الخطوة الثالثة هى ما الذى يمكن أن نفعله لإعادة ضبط القوى الاجتماعية.

صلاح عدلى: أحيـــى د.إبراهيم العيسوى على الورقة القيمة التى قدمها فى الحلقـــة النقاشـــية لملتقى اليسار. وهذه الورقة جمعت أشياء كثيرة جداً بشكل علمى وبـــشكل واضح وبشكل مختصر؛ بحيث أن الورقة فعلاً تصلح كأساس جيد لمناقشة رؤيـــة يـــسارية لأزمـــة المجتمع المصرى ففعلاً متفق على أن الأزمة أزمة مركبة ولهـــا أبعـــاد مخـــتلفة، لكن سوف أتفق مع أ.حلمى أنه يغيب عنها الأبعاد الأساسية للأزمـــة –الـــبعد الثقافـــى– لأن الـــبعد الثقافى يختلف عن البعد الاجتماعى والبعد الاقتـــصادى رغـــم أنه مرتبط بهما ارتباطًا كبيرًا، هو يتمثل فى منظومة القيم التى تهـــيمن الآن علـــى عقـــول ووجدان غالبية أبناء الشعب المصرى، وخاصة الفئات الوسطى والمهمشين. وهنا هذا مرتبط بشكل كبير بأشياء حدثت مثل الحقبة النفطية والهجـــرة التـــى أشـــار إليها فريد وانتشار الأفكار الغيبية والتعصب الدينى بشكل مخيف وغياب العقلانية، وأيضاً تأثير مؤسسات التعليم لن أكرر كلام الزملاء.

تتمـــثل الأزمة الثقافية أيضاً فى أنه فعلاً قطاع كبير من المثقفين أصبح هناك احـــتواء لـــه مـــن خلال مؤسسات الدولة. وجزء كبير من المثقفين يبتعد عن لعب الـــدور الكبير المنوط بهم فى توعية الشعب المصرى واتخاذ مواقف أساسية تلعب دوراً فـــى إطـــار القـــوى الحية –أصبحوا خصماً من رصيد القوى الحية التى تكلم عنها د. إبراهيم العيسوى.

هـــناك اســـتنتاج مهـــم أيـــضاً فى الورقة وهو الذى يتحدث عن تشابك أبعاد الأزمـــة. تـــشابك أبعاد الأزمة هذا يجعل مهمة اليسار وهنا الكلام المهم الذى قاله عمـــاد فعـــلاً أصبح موقف اليسار والقوى الوطنية والديموقراطية أمامها ثلاث مهام صـــعب جداً مرتبطة ارتباطاً جدلياً. أصبح صعب جداً أن تناضل فى مهمة بمعزل عـــن المهـــام الأخـــرى أو توقف أى هناك ارتباط يعنى وأنت تناضل. هذا التشابك يؤدى حتى وأنت تطرح قضية التغيير السياسى وقضية الديموقراطية مرهون بشكل أساســـى بتحرك فى القضايا الاقتصادية والاجتماعية، مرهون بالموقف من الهجمة والهيمـــنة الإمبـــريالية بشكل أساسى. ليس صدفة أن نجد أن الإضراب الكبير الذى نـــشرت عـــنه الأهالى لعمال الأسمنت مرتبط ببيع الشركة لشركة أجنبية؛ أى هناك موقـــف لـــيس فقـــط اقتصادى هو له طابع وطنى وله طابع ديموقراطى حقهم فى التظاهـــر هذه المسألة أصبحت فى غاية الأهمية بالذات لقوى اليسار. كيف يستطيع اليسار ربط القضايا الاقتصادية بالاجتماعية، بالقضايا الوطنية لأنها مرتبطة ارتباط لا ينفصم.

الـــنقطة الثانـــية ورغم أن د. إبراهيم أشار إليها بشكل واضح هى أن الأزمة هيكلـــية أهـــم نقطـــة فـــيها ليست أن الرأسمالية أصبحت عاجزة بل التبعية الكاملة والاستسلام الكامل للمؤسسات الدولية وللهيمنة الأمريكية على هذه المؤسسات. هذه التبعـــية والاستسلام فعلاً جزء رئيسى من الأزمة الاقتصادية والأزمة الاجتماعية. وهـــنا المـــواجهة القضية الوطنية فى ارتباطها مع القضايا الاجتماعية أصبحت فى غاية الأهمية.

بالنـــسبة للنقطة التى أشار إليها د. إبراهيم أيضاً وهى هامة جداً التناقض بين البناء الفوقى والبناء التحتى أحييه على استخدامه التعبيرات الواضحة الأساسية التى أصـــبح معهـــا الـــنظام السياسى يمثل طوقاً خانقاً لحركة المجتمع هنا أزمة ثورية. يعنـــى أصـــبح المجـــتمع مخنوقاً وهناك خلق لتطور علاقات الإنتاج وقوى الإنتاج د.إبـــراهيم أشار للأزمة فى تأثيرها على خلق قوى الإنتاج فى نقطة علاقات الإنتاج

كانــت تحــتاج وهذه هامة جداً، لقوى اليسار كيف أن هذا البناء الفوقى يعيق تطور علاقات الإنتاج فى هذا المجتمع الرأسمالى التابع.

بالنسبة للجانب السياسى كلام هام أيضاً أشار له د.إبراهيم هناك فقرة فى غاية الأهمــية، تحــدث فــيها عــن مــيل أحزاب المعارضة ومنظمات المجتمع المدنى للاستــسلام لقــيود السلطة الحاكمة وضغوطها وغياب الإرادة أو القدرة على تحدى هــذه القــيود والــضغوط وتفادى الصدام مع السلطة؛ للسلامة، للحفاظ على شعره معاويــة مــع الــنظام. وتحــدث عن أن مقابل هذا ممكن بعض القيادات تعين فى الــشورى أو بعــض مــزايا المنظمات المجتمع المدنى رأيى هذا هام جداً أنه فعلاً موقــف أحــزاب المعارضـــة غيــر الواضح وغير الجرئ وغير المبدئي من هذا الــنظام- الــذى يتــضح علــى مــدى ثلاثين سنة كل قسماته ومعاداته الواضحة للديمقراطية ولأى إصلاح حقيقى فى المجتمع. وأحزاب المعارضة بهذا، في رأيى، تلعــب دوراً لا أريــد أن أقول خداع الرأى العام لكن مساعدة الحزب الوطنى على الهيمنة والمزيد من الاستمرار فى عدم اتخاذ مواقف واضحة من أمور محددة.

نقطـــة أيــضاً هامــة هى مسألة أن مفتاح التغيير هو تغيير سياسى وأن هذا التغييــر لا يــستبعد أحــداً، وبالتالــى تيار الإسلام السياسى، هو تيار ضمن قوى المعارضـــة الــيوم طالمـــا هــو يرغب فى إحداث تغيير سياسى وديموقراطى فى المجــتمع. ورأيــى أن أحد الأشياء الأساسية فى ارتباك الخريطة السياسية والوضع الــسياسى وأزمــة المعارضـــة هــو موقــف تيار الإسلام السياسى. بما يمثله من إيديولوجــية وموقف اقتصادى واجتماعى ومعاداة حقيقية للديموقراطية رغم مناداته بحرية الانتخابات من أجل الوصول للسلطة. هذا ليس معناه أنه لا تنسيق معه، لكن اليــسار أصــبح مطالــباً فــى الجانب الثقافى وفى الجانب السياسى بالبروز كتيار واضــح. بلورة تيار واضح لليسار وتيار وطنى ديموقراطى فى مواجهة الحكم وفى مــواجهة تيار الإسلام السياسى. لأن من الخطر الشديد عدم تبيان هذا ونعمل خطوة واحــدة المهم يحدث هز للنظام أو بعد ذلك ندخل فى تناقض ممكن جداً لو لم ننتبه مــنذ اللحظـــة الأولــى ستركب هذه الموجة قوى معادية للديمقراطية، ثم بعد ذلك تحدث كوارث كثيرة.

فاروق العشرى: أقــدر واتفــق تماماً مع أستاذنا د. إبراهيم فى طرحه الذى ورد فــى الــورقة. وأريد أن أؤكد على أن المشكلة الآن فى مصر أو المعضلة من

بين المعضلات الأربعة التى عرضها تبلورت الآن فى أزمة سياسية ولا يوجد أمل فى الإصلاح ولا بديل سوى التغيير هذا مدخل رئيسى.

وأسـف لم أحضر الحوار منذ بدئه. لكن هذه رؤيتى ولعل آخرن يكونوا أبدوا فـيها رأى. رأيــى أن الدكتور كان دكتوراً بارعاً فى التشخيص الدقيق للداء. لكن للـدواء حقـيقة فى رأيى يحتاج جهد أكبر. لماذا؟ لأن البديل غير واضح وبالذات اقتـصادياً. بلـورة مشروع وطنى للتنمية أريد أن أقول ورقة تعطى أمام كل القوى الوطنـية رؤيــة اليسار أو رؤية وطنية فى كيفية معالجة المعضلة الاقتصادية لأن حـضرتك ذكـرت فى ورقتك وتدرك حجم الدين الخارجى ديون نادى باريس التى تجـدد من سنة إلى أخرى كم؟ الدين الداخلى كم؟ الذى تجاوز الناتج القومى تماماً. أيـضاً أريـد أن أقـول لحـضراتكم إنه فى خلال أربعة شعور من حياة الحكومة الحالـية، إصـدرت سـندات حكومية وأذون خزانة أربعين مليار جنيه. وابتدعت الحكـومة لأول مرة فى تاريخ مصر الاقتصادى مثلما درست أو عرفت أو عملت فـى البنك ابتدعت طريقة أنه سندات بالمزاد العلنى للمكتبين هم الذين يحددوا سعر الفائدة فيها ويحصل عليها....... وتدس على الأقل سعر فائدة فى الطرح المطلوب بواسـطة المكتـتب الـذى يحدده فى طلبه إلى أن يصلوا للمبلغ الذى يريدوه أربعة مليار، ثلاثة مليار يقضوا. والمعدل وصل حالياً إلى (١١,٦٥%) المتوسط العام فى آخـر اكتـتاب وأعلن فى الصحف وليس سراً، أقول إلى أين تسير الأمور. إذا كنا نـشكى حكـومة عبـيد وكان بيان الحكومة والدين العام كارثة فما بالك فى أربعة شهور أربعين مليار يضافوا للمديونية.

فـى جـزئية قـوى الإنـتاج وعلاقات الإنتاج، أرى فعلاً أن علاقات الإنتاج أصبحت قيداً على قوى الإنتاج بالمفهوم الماركسى أو الاشتراكى. لكن فقط أريد أن أقول إننى حتى مع رأسمالية الدولة وأريد أن أقول إن المرحلة الناصرية إذا لم تكن قـد اسـتطاعت أن تحـل تماماً فى علاقات الإنتاج وفى ديموقراطية الإدارة بالقدر الكافـى وإن كانـت حاولـت خطوات إلا أنها بلا شك وبلا خلاف من اليسار كله أضـافت لقـوى الإنـتاج مرحلة التصنيع فى مصر، حتى وإن أطلق عليها البعض رأسـمالية الدولـة فـأين نحن منها الآن؟ وأطالب الآن بدور للدولة تشكل به فعلاً رأسمالية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

نقطـة ثالثة رأيى وأتفق فيه مع رؤية أستاذنا، د.إبراهيم تماماً وأنادى به. لكن يخـتلف معـى كثيـر من الرفاق فى اليسار فى حواراتهم. وهو توافق حول رؤية

للإصلاح الدستورى والديموقراطى، وبالذات فى جزئية رئيس الجمهورية واستبدال الاســتفتاء لأسلوب الانتخاب. رأيى نحاول أن نصل لتوافق بين اليمين واليسار ولا نــتفق مع الذى يقول الطرح الكامل والبرنامج كله والسقف كله إما المسائل لا تنفع. مــاذا سنكسب؟ هل نحن استطعنا الحصول على شئ نحن بالكاد نشكل تياراً تقدمياً بعض الشئ أو نغير فى البعد السياسى ونبدأ ننظر للأبعاد الأخرى.

رأيــى فــى هذه المرحلة الحرجة -قوى اليسار مهما قالت نحن نحتاج لقوى الــشعب كلــه. الــشعب كله،أتمنى أن يخرج فى ثورة عارمة، ويساعد فى إحداث عملية تغيير أساسى ورئيسى- أية قوى عاجزة عنه.

ومن هنا أتفق مع الدكتور أن التيار الإسلامى فى هذه القضية وإن كان توافق وكــنت عــندهم فــى نــدوات وتكلمــت ويرفضون الحوار وكنت أحد المتحدثين والأمــريكان ولعــنة على الأمريكان والصهاينة وكل هذا الكلام وبالمناسبة ينظموا ندوة اليوم فى دار الحكمة (كلنا مقاومة) عنوانها (كلنا مقاومة) ومطلوب أن أشارك فــيها. وســوف أقــول كــل ما أعتقد أنه صحيح تماماً سواء بالمنطلق الوطنى أو بالمــنطلق الدينــى البسيط بقدر استيعابى فى هذا الجانب، إذن هذه الجزئية نريد أن نــضعها تحــت الميكروســكوب بعــض الشئ. أيهما أجدى فى القدرة على الفعل والتأثير؟ ليس تحالفاً وليس جبهة وإنما توافق حول رؤية لقضية الإصلاح السياسى والديموقراطى إلى هذا المدى ولا نتكلم أكثر من هذا.

ورقــة أ.د. إبراهيم أشارت عرضاً إلى ملمح إلى أن البعد العربى أو الإطار العربــى هــو أحــد وســائل الخــروج من الأزمة فى التكامل والبديل عن الاتجاه الأمريكى الصهيونى. هذا رأيى فيه أيضاً أن هذا الإطار يجب أن يأخذ حقه -كيف يمكــن إعمالــه علــى أرض الواقــع لأن هذا حلم عشنا فيه منذ ١٩٥٩ حتى الآن ١٩٦٤. هــم يقــيمون المنطقة الحرة وغيرها مفروض من أول مايو ستطبق على المنقطة العربية بإلغاء الجمارك وهذا الكلام. هل هذا فيه أمل، أم حلم ونستبعده من حــساباتنا؟ وأيــضاً القطاع التعاونى دول بأكملها قامت على القطاع التعاونى وبنت نهــضتها هل هذا ميت لا أمل فيه؟ كيف السبيل؟ ولماذا لا يستطيع اليسار أن يتبناه وغيــر اليــسار؟ وتــصبح قضية وطنية حتى لمن يريد أن يتاجر بأسلوب تعاونى، بــربح معقــول ويــشترك فى الإدارة. التعاونى الأصيل وليس إشراف الدولة ومن خلال الدولة. هذا بعد آخر.

أنهـــى كلامى أن اليسار الآن مطالب بإعلان موقف عملى من قضيتين أثيرتا فـــى تعقـــيب أ.د.إبراهيم وهما الموقف من استمرار الحوار وأرى الرفض تماماً. النقطة الثانية هى نقطة حرجة جداً وأصبحت حساسة، ويجب منذ الآن أن نعلن عن الموقـــف مـــن إعـــلان ترشيح رئيس الجمهورية الذى سيبدأ فى مايو القادم وجبهة الـــتوافق بـــين الأحـــزاب ما رأيها فى ذلك؟ لأن الكل يبدأ من أنه انتهى. الاستفتاء يجـــوز غـــرره مـــثل البيان الذى ورد إلينا من مثل الورقة المطروحة على أحزاب الـــتوافق والتـــى جاءت لنا منها موجهة لدكتور رفعت كمتحدث باسم التوافق وليس كأمـــين للـــتجمع. يقترح فكرة أن نتقدم بورقة لرئيس الجمهورية، ونقول له أوعدنا إنـــك ســـتجرى إصـــلاحات دســـتورية -بإذن الله فى القريب العاجل- ليس إجراء الإصـــلاحات قبل مايو، إعلان إنك ستجرى إصلاحات رأيى نترك الأحزاب وغير الأحزاب وموقف الجبهة. نحن الآن فى قمة المناضلين -فى رأيى- الذين يشعرون بالـــبعد الحقيقى تماماً رأيى يجب الإعلان بشتى وسائل رؤيتنا رفض الاستمرار فى الحوار.

الإعـــلان لـــرفض ترشيح رئيس الجمهورية، إلا إذا كانت المصالح الخاصة والمجـــالس وبـــيوتها هـــى التى ستغلب، وبالتالى الموقف يكون حرجاً بالنسبة لنا جمـــيعاً. كواحد فى حزب وحضراتكم كثيرين فى أحزاب، لكن هذه كلمة الحق التى يجب أن تقال من وجهة نظرى فى إطار الرؤية للأبعاد الأربعة التى ذكرها أستاذنا د.إبراهيم.

د.زهدى الشامى: أحيـــى الورقة التى قدمها د.إبراهيم العيسوى والمداخلة غيـــر المكـــتوبة التـــى قدمها الزميل صلاح العمروسى وأعتقد هما الاثنين لا يوجد تـــناقض بينهما. بالعكس هناك نوع من التكامل بين المداخلتين. د.إبراهيم العيسوى شـــخص الأزمـــة بمخـــتلف أبعادها. وأعتقد أن مداخلة أ.صلاح العمروسى أكملت الموضـــوع مـــن زاويتـــين من زاوية إعطائه بعدا تاريخيا ومضمونا تاريخيا. ومن زاويـــة ربطـــه بـــشكل أكبـــر بالحركة الاجتماعية وحركة الطبقات الاجتماعية فى مصر. وهذا يبقى موضوعا مهما.

الظـــرف الحالـــى أعـــتقد أننا نواجه مثلما أشار عدد من المتحدثين موضوع التفكـــيك الاجتماعى فى الداخل. موضوع هيمنة الليبرالية الجديدة عالمياً. وبالتالى فـــى ظـــل هذين الوضعين هناك فقدان وافتقاد للمبادرة؛ المبادرة بمشروع وطنى أو

قومـــى فـــى مصر. وبالتالى المبادرات تأتى من الخارج. الوضع القومى هو مجرد فـــى الأطـــروحات السابقة التى آخرها مشروع الشرق الأوسط الجديد، ويبقى مهما الإشـــكالية الرئيـــسية فـــى افـــتقادنا فى اللحظة الراهنة لحركات اجتماعية واسعة وملموســـة للطـــبقات الـــشعبية فى مصر. وأكاد هنا أتفق فى الرأى مع ما أشار له أ.صـــلاح العمروســـى، مـــن أنـــنا لا نستطيع خلق حركة عفوية. لا نستطيع خلق حـــركات اجتماعية فلاحين وعمال هذه مسائل يمكن أن نشتبك معها ونتفاعل معها- لكـــن المـــؤكد أنه فى ظل هذا التفكيك الاجتماعى الحاصل أحد الإشكاليات أن هذه الحـــركات ليـــست موجودة إلى الآن على نطاق واسع أو ملحوظ. توجد بدايات لها فـــى مسألة الفلاحين فى عملية المستأجرين. حدثت متأخرة لكن فى النهاية نحن لا زلـــنا أمـــام حركة فلاحية واسعة ولا حركة عمالية واسعة بهذا المعنى. تكون هذه أحد المحددات فى الوقت الراهن فى تفكيرنا.

الـــنقطة الأخـــرى التـــى اريد أن أشير لها بسرعة ما أشار له وأكاد اتفق مع اخـــتلاف فى الألفاظ مع ما أشار له أ.بهيج نصار حول فكرة الإصلاح السياسى أو النـــضال الديموقراطى بالمعنى الاقتصادى والاجتماعى. لأنى أعتقد أن هذه النقطة تظـــل نقطة هامة ويثيرها البعض، وقد يتكرر فى كلام أغلبية المتحدثين حتى عندنا فـــى الحـــزب فكـــرة أولوية النضال السياسى أولوية الإصلاح السياسى وأعتقد أننا نحتاج فعلاً أن نسير على ساقين وليس على ساق واحدة.

إذا حـــصرنا الموضوع فقط فى الأولوية للإصلاح السياسى والأولوية للتغيير الـــسياسى، نـــتفق كثيراً جداً مع ربط الموضوع بالمطالب الاقتصادية والاجتماعية للجماهيـــر التى فعلاً أصبحت عملية ضاغطة جداً على شرائح الغالبية الساحقة من الـــشعب. أعتقد إننا نحتاج لهذه المجموعات البشرية معنا وإلا يظل مطلب الإصلاح الـــسياسى مطلـــبا نخـــبويا أكثر منه مطلبا جماهيريا واسعا. النقطة التالية الخاصة بتعليقى على بعض الأفكار التى قيلت أيضاً فكرة الحوار ندخل الحوار أو لا ندخل. رأيى أن القضية الرئيسية فى المسألة هى كيف نتحاور. وأتذكر شخصياً فى بدايات الـــتجمع ١٩٧٦ كانـــت هناك حوارات وقت أن كان جمال العطيفى وزيراً للإعلام وأقـــيل بسببها وكان وقتها أ.لطفى الخولى هو المتصدر للحوار وتغلب على رجال حـــزب مـــصر وأقيل بسببها جمال العطيفى. وأكاد أتصور أيضاً أن الحكومة غير راغـــبة فى الحوار أصلا. حوار علنى بهذا المعنى أيا كانت نتائجه أمام الرأى العام

وأشــياء كهــذه الواضح أنها تتهرب منه. فالقضية ليست نعم أم لا؟ أتخيل القضية كيف؟ كيف نقيم حواراً؟

قــضية مقاطعــة الانــتخابات قضية أخرى لأن رأيى من الخطأ على أحزاب المعارضـــة أن تطالب بالإصلاحات السياسية والديموقراطية وقبل الانتخابات أو ان تكــون هناك أى شروط، بدون أى تغيير فى أى قواعد فى هذه العملية. هنا إعلان مــسبق كما لو كانت فى الحقيقة ليست متمسكة بمطالب التغيير الديموقراطى، ولو فــى حــدها الأدنــى، حد أدنى حتى من هذه المطالب. لكن أعتقد أن إمكانية نجاح الــتلويح بمقاطعة الانتخابات فى إحداث ضغط هى رهن بأن مجموعة من الأحزاب الأساســية الرئيــسية تــشترك فــى هذا المطلب يعنى لو انفرد به حزب من هذه الأحــزاب، لن يكون له قيمة بشكل خاص. أعتقد لابد يكون هذا فى تفكيره التجمع مــع الحزب الناصرى وعلى الأقل معها حزب مثل الوفد أو الأحزاب الأخرى لكن كسر هذه الفكرة من الأحزاب الرئيسية أعتقد أنه سيعرضها للفشل فى هذه اللحظة.

أريــد أن أشــير فقط إلى أنه يبقى من المهم جداً فكرة البدائل. والبديل يمكن فكــرة وردت علــى لــسان أكثر من زميل. آخرهم عادل المشد، نحن لن نستطيع بلــورة الــبديل نظــرياً وحدنا. يعنى نحن نتناقش الآن فى ظل الاقتصاد ولحركات اجتماعــية واســعة، بنوع من الجدل المتبادل معها يعنى ليس بالضرورة إنها التى ســتبلور وحدها ولا الحركات الاجتماعية ستبلور وحدها ولا نستطيع نبلور وحدها. اتفــق هنا مع أ.بهيج أنه حتى المسائل الموجودة فى شئ مثل المنتديات الاجتماعية العالمــية الواضــح فــيها أنهــا تفكــر فى البدائل، لكن لم تبلور بعد بدائل حقيقية ومتماســكة. هــى لا زالت حركات كل واحد يفكر فى نطاقه، فى محيط اهتماماته. لكــن هــذه العملــية تحتاج مزيدا من البلورة من خلال الممارسة العملية والنضالية داخــل كــل قطر وعلى صعيد هذه الحركات وبالاشتباك فى مجالات النصب على صعيد منتدى عالمى.

أحمد كامل: أحيى د. إبراهيم على الشجاعة التى أبداها فى فقرة كاملة من المداخلة المكتوبة، حينما تحدث عن فترة لقوى المعارضة وقوى اليسار، وأشار لما يمكن تسميته (قبول الصفقات). طبعا هذه التحية تبدو فى وقت تبدو فيه الشجاعة والاستقامة شئ عزيز.

أتناول من مداخلتى ملاحظتين؛ الأولى تتعلق بمسألة الأزمة والملاحظة الثانية تتعلق بمسألة اليسار لأن المداخلة المكتوبة والمناقشات المرتجلة التى تمت كلها عرجت على موضوع اليسار. الملاحظة الأولى أشار أنيس البياع وأيضا د. زهدى الشامى لما جاء بمداخلة أ. صلاح العمروسى حول مسألة الأزمة. كيف يمكن تصورها مركبة؟

فى الحقيقة، ما سمى بالتفكيك الطبقى يتضمن أهمية بالغة لاعتبار أن هذا هو حجز الزاوية فى فهم أزمة التشكيلة الاجتماعية والاقتصادية فى مصر. حجر الزاوية بهذا المعنى بمعنى أنه كانت هناك دولة متداخلة لها دور وكان يجرى بناء نوع من التراتب الطبقى وفقا لهذا الدور. دور الإصلاح من أعلى. كانت هناك أيديولوجية سائدة منذ هزيمة السابع والستين وما لحقتها من تتابعات. يمكن النظر لهذا الأمر على أن هذا التراتب الطبقى السابق قد اختفى مواقع الطبقات الحليفة والسند إلى آخره. والطبقة السائدة إلى آخره. وتبدأ الأزمة، كما قيل من قبل فى هذا النقاش، تبدأ باعتبارها أزمة ثقافية نسميها أزمة الأيديولوجية السائدة بمعنى لأمر ليس فى مصر فى بلادنا يعنى أنه مثلا لو قلنا يوغوسلافيا وتيتو. رابطة الشيوعيين التى كانت متمحورة على دور الدولة اسمه التخريب الوطنى القائم على تتابعات ما بعد الحرب الثانية اليوم نحن أمام يوغوسلافيا جديدة أمام الانضمام الاثنى العرقى. كذا فى مصر عند ما دار الحديث من الزملاء حول. فلننظر إلى ثقافة المهمشين فلننظر إلى ثقافة التعصب الدينى وشيوع التبرير الدينى للسياسة فى خلال ثلاثين سنة مضت. نحن أمام أيديولوجيا انهارت وتراتب طبقى تفكك لم يأت الأمر بدايات الأحداث لم تأتى يمكن فهم الأزمة المركبة بهذا المعنى وطبعا لم أحضر مداخلة أ. صلاح لكن تفهمت عموما من كلام أ. أنيس ود. زهدى هذا الكلام.

الموضوع الآخر أضاف قليلا أن تتسلط علينا تعليمات ما فيها يتعلق بموضوع اليسار ووضع خريطة ورسم خريطة بحدود واضحة وكلامى لأستاذ عماد عطية فكرة أن هناك خطابين لليسار، وبالتالى هناك موقفين لليسار. وسمعت نفس الكلام فى الورشة السابقة بمعنى أن هناك يسارا ليبراليا ويسارا قوميا إسلاميا.

لـــست مع التعميمات المتعددة هذه وأنا من فريق د. إبراهيم العيسوى وهو بالمناسبة الفـــريق الأغلـــب فـــى اليسار ما زال هذا الفريق يقاوم بشدة الهجوم الأيديولوجي الكاســـح لأيديولوجـــية الـــسوق. يعنـــى عندما نعود لميتشل فى كتابه عن الخطاب الأمريكـــى؛ هـــذه هى الديمقراطية هم يهاجمون الآن موقعنا نحن باعتبارنا دوليين مؤمنـــين بدور الدولة ويتدخل الدولة إلى آخره. وأصبح بنائية المجتمع المدنى لهذه الدولـــة ثنائية رائجة وشائعة. وأعتقد أن هذا الهجوم الكاسح لا يقف عند حدود دور الدولـــة المقـــبلة دولـــة المـــستقبل التى يحلم بها مقهورون أو المطروحة حتى فى طـــوباويات اليـــسار يعنى أعتقد الانفصال الشائع أيضا ما بين الحقوق الاقتصادية والاجتماعـــية مـــن ناحـــية والحقـــوق المدنـــية مـــن ناحية. الانفصال الشائع بين الديمقـــراطية وحـــق الطبقات البعيدة عن السلطة والثروة فى أنها تكون صاحبة هذه الدولـــة. المهم، أريد أن أقول لست مع وجود خطابين داخل اليسار ولا معسكرين. هـــناك فعلا هجوم كاسح نتعرض له خلال سنوات، وأنا مع الفريق الذى على رأسه فى هذا النطاق د. إبراهيم العيسوى.

مصطفى مجدى الجمال: نشكر د. إبراهيم العيسوى لأن ورقته فعلا فيها تكثـــيف، وفـــى نفس الوقت فيها اتساع وتشتمل معظم القضايا. لكن أريد أن أتحدث حديـــثا مـــن القلب لا أريد أن أتكلم كلاما كثيرا فى النظرية أو فى الرؤية أريد أن أتكلـــم بطريقة أخرى بمعنى إنى فى حياتى جلست مثل هذه الجلسات مرات عديدة وفـــى فتـــرات زمنـــية متفاوتة مرة المتغيرات الدولية فى ١٩٧٢ واليسار يبدأ يعيد أولـــوياته ومـــرة أخـــرى البيرويسترويكا ومرة ثالثة العولمة ومرة رابعة الأمركة والعـــولمة المتوحـــشة. واليـــسار دائما يعيد ترتيب أجندته ويصوغ رؤاه وفى نفس الـــوقت كلمـــا انتهـــى تكون الأمور قد تغيرت تغيرا كبيرا جدا وهو لا يستطيع أن يدركها فأزعم أن العيب فى الحوار. فى طريقة الحوار أزعم أنه إذا كنا بصدد بناء حـــزب موحد لليسار فى مصر. فقد يبدو من المفهوم أن نتناقش فى الرؤى والتحليل الطبقـــى ونمـــوذج الدولـــة وو..... أما إذا كنا بصدد بناء تحالف لقوى اليسار فى مـــصر، فبالتالـــى يكون مهمة الحوار الأيديولوجى بيننا هو تسهيل وتأهيل حوارنا الـــسياسي. فـــأرى أن نقطة البداية الحقيقية حتى لا نتحول مثل المثل الشعبى الذى يقـــول (نعبـــى فـــى المتعبى). لأن هناك كما هائلا من الكلام الذى قيل في القائمة. ورؤى أخـــرى ممكـــن لـــم تقال فى هذه القائمة أو فى غيرها، موجودة فى الكتب

وموجـودة فـى صـدور نـاس كثيرين. المشكلة الحقيقية ليست فى نقص الرؤى والاحتـياجات النظـرية والقرارات الجزئية وفى الخريطة الاجتماعية وو... وكل الـذى طلب اليوم. رأيي هناك اجتهادات كثيرة جدا ولكن النقص الحقيقى أننا لا نبدأ من نقطة إننا نقيم حوارا سياسيا مشفوعا بمبادرات تنظيمية معنية لتوحيد ذلك.

نقطة البداية الحقيقية التى أراها أن نعيد تقدير موقف لواقع اليسار المصرى. نقـدر اليسار المصرى ما موقفه؟ وما شكله؟ قبل أن نضع له رؤى.. أنا واحد من آحـاد الـناس.. أعمـل فى مركز بحوث أجتهد فى جزء من الأجزاء لكن أنا أرى وغيـرى ممكـن نـتفاعل مع بعض سواء أفراد أو جماعات أو قوى من أجل بناء تحالـف حقيقـى لليسار فى مصر. وهذا التحالف من خلال أنه يضع أكتاف الناس بجـوار بعـضها فـى معارك مباشرة، وفى مبادرات سياسية تأخذ أشكالا تنظيمية مباشـرة_ ممكـن ينـتعش الحوار الأيديولوجى والفكرى بينها، ويحدث تقارب بين البرامج السياسية المختلفة للتيارات المختلفة. هذه الملاحظة الأولى.

الملاحظـة الثانية أن الظروف الموضوعية منذ منتصف الثمانينات فى العالم أدت إلى تراجع لكل قوى اليسار فى العالم. وهذا التراجع ملاحظتى عليه فى مصر رغـم أنـه جزء من هذا السياق أن التراجع فى ظروف اليسار المصرى أكثر مما توجـبه أو مما يوجبه التراجع على مستوى موازين القوى العالمية؛ يعنى كان يمكن ألا يحـدث تـراجع فـى وضع اليسار المصرى بمثل هذا القدر. كان ممكن يكون التـراجع الأقل أفضل من هذا بصراحة فلنواجه أنفسنا أحزاب. أو حزبين يساريين كـبار فـى مصر حزب التجمع والحزب الناصرى أزعم أن مقراتهما فارغة، على الأقـل في المحافظات، من الجمهور. أزعم أيضا أن فعالية هذه الأحزاب فى الحياة الـسياسية لو كانت عنده أى رؤية لكن لا توجد أية فعالية لا قيادات نقابية ولا يوجد تـواجد حقيقى فى المجتمع المدنى بما فيه حتى المنظمات الدفاعية؛ لأن الناس الذين ذهـبوا لهـذه المـنظمات الدفاعية هم أنفسهم حدثت لهم تغييرات كبيرة جدا. وليس هـناك تواجد على مستوى الشارع والحركات الجماهيرية. وليس هناك تواجد على مـستوى الحياة القاعدية فى المجتمع. أزعم- وهنا لا أمارس السادية على أحد ولا الماسوشية على نفسى- أزعم أن ننطلق من هذا التقرير للموقف لنعرف حدودنا فى المسألة التى نعمل عليها.

هناك ظاهرتان أو نقطتان فى منتهى الأهمية أعيد التنبيه إليهما. أولا لنبدأ من الخاص للعام مادمنا بصدد بناء تحالف فلنبدأ من مناقشة القضايا الخاصة إلى قضايا

عامـــة، وليس مناقشة نماذج تنمية أو أيديولوجيات أو توصيف أو خرائط طبيعية أو غيره.

الـــنقطة الثانية التى أريد أن أنبه لها هى أن هناك ظاهرة فى النخب السياسية والثقافـــية فى العالم العربى أو الوطن العربى هي اتجاه نحو المقايضة بين القضايا النـــضالية المختلفة. بمعنى أن قوى يسارية مثلا فى العراق تقبل أن تتعامل وتتواطأ مـــع المحـــتل، وقوى يفترض إنها ليست من قوى معسكر الحضارة إلا أنها تواجه المحتل. وكم كان يسعدنى أن اليسار فى العراق هو الذى يقاوم المحتل. ولكن هناك مقايـــضة فـــى القـــضايا بمعنى أن بعض القوى اليسارية ترى أن النضال من أجل الديمقراطية يعفيها ولتحقيق مكاسب ديمقراطية يعطيها الحق فى أن تفرط فى قضايا وطنية أو قضايا اقتصادية واجتماعية وطبقية.

تعقيب د. إبراهيم العيسوى

هذا لقاء لنا جميعا وليس مهما أن أكون موجودا. الورقة كانت لفتح النقاش وبالتالى ليس مهما رد فعلى فى هذا.

ســـوف أقـــول بعض انطباعات سريعة. طبعا هناك أسئلة وقضايا مهمة جدا أثيرت أثناء هذا النقاش أنتقى منها بعض أشياء.

مـــا اقتـــرح بـــشأن أنـــه مهـــم الوقـــوف على حقيقة الخريطة الطبقية اليوم والـــتوزيعات الطبقية والكلام على تفكيك الهيكل الطبقى وغيره. هذا كلام طبعا مهم جـــدا أن يـــدرس وما ذكر أيضا من أنواع الخطاب اليسارى أعتقد أنه مهم أن يدقق ويوثـــق بحـــيث يكـــتب بشكل واضح وتوضع الأسماء على المسميات بحيث يكون معروفا من نصف تحت أى لافتة ليبدأ الحوار بشكل صريح ونتقدم به.

وأيـــضا طـــرح ســـؤال مهم حول كيف يتواجد اليسار فى المجتمع المصرى وكـــيف يتحول إلى قوة جماهيرية. وأظن النقطة التى ذكرها أ. حلمى شعراوى أنه قـــضية كيف تتعامل مع غير المنظم وهى القوى التى لا هى فى فقرات أو كذا حتى مـــع النقابات لا نستطيع التحرك. فهناك مشاكل لكن السؤال الذى أطرحه عليكم أنه مـــن يعمل هذا؟ عندما نقول نريد ندرس كذا ونريد ندرس كذا.. هل هذا الملتقى هو الـــذى سيدرسه؟ أم نفكر فى مشاريع بحثية نقوم بعملها فيما بيننا أم المراكز الممثلة هـــنا ممكـــن تقـــوم بها. هناك أشياء تحتاج مجهودا يعنى الخريطة الطبقية نحن فى مشروع مصر ٢٠٢٠ أصدرنا كتاب (الطبقات) الصادر من دار ميريت. ولا اعتقد

أنـــه أخذ حقه من النقاش فى المجتمع المصرى حتى الآن ولا من قوى اليسار مرة أقـيمت نـدوة مـرة كـذا. لكن هذه نقطة انطلاق جاهزة، جهد كبير تم. ويحتاج لمناقـشة ولـيس لـه فترة طويلة صدر سنة ٢٠٠٢ أو ٢٠٠٣- لم يمر عليه وقت طويل فأعتقد هذا ممكن فى إحدى اللقاءات. د. عبد الباسط عبد المعطى يدعى وهو كـان رئيس الفريق الذى قام بهذه الدراسة. ويعد مناقشة كما فعلنا. إن الناس عندما تقـرأ وتناقش يمكن أن نتقدم خطوة بعض الشيء. لكن يظل السؤال أننا نريد عندما نطرح أفكارا نحاول أن نتخيل من ينفذ هذه الأفكار. وما هى الآليات؟

الـنقطة الثانـية طرح قضايا فيها خلاف بعض الشئ؛ هل اليسار أولا يجمع نفـسه ثم يتجه للقوى الأخرى أم يمكن أن يفعل الشيئين فى نفس الوقت؟ وهل يهتم فكـريا بـأن يبلور رؤية مشتركة، وبعد ذلك يتفاهم ويتحرك أم التحرك مطلوب مع التفكير؟

عـتقد هذه أسئلة هامة جدا، لكن أخشى أن اليسار إذا ظل يتحاور مع نفسه لن يـصل لـشئ مشترك. ستسبقه الأحداث ولن يعمل شيئا. أقصد مهاما يمكن التحرك فـيها على التوازى؛ مهام فكرية نحاول ننسى بعض الشئ لكن لا ندع هذا الانشغال الفكرى يلهينا عن حركة الجماهير، فننعزل أكثر عن الجماهير. نحاول أن نسير فى الاثنين.

ثـم أتخـيل فـى مناقشة قوى اليسار مع بعضها ذات الرؤى المتعددة بالطبع. وكما قيل إن التعدد فى الرؤى لا يجب أن يكون سببا للفرقة وعدم العمل المشترك. أتمنـى التفكيـر بـشكل مرحلـى؛ أي أنـه يمكن لا يكون هنا ما يسمى المشروع الاشـتراكى الذى هو الغاية التى نتمناها جميعا. لكن نحدد خطوات ممكن نبدأ نتفق علـى حـد أدنـى منها. نحدد الآن. ولو نجحنا فيه نأخذ شئ أوسع وهكذا، إلى أن نـصل للمـشروع النهائـى. لأن لـو جلـسنا نبلور المشروع النهائى وأننا نهزم الرأسـمالية، لـن تكـون العملية مواكبة للأحداث الراهنة واللحظة الراهنة. الشئ الأخيـر بمناسبة اللحظة الراهنة أتمنى أن ملتقى اليسار، وباعتباره ممثل فيه هيئات واتجاهات مختلفة أن تكون له كلمة فعلا فى القضايا الثلاث التى طرحت؛ موضوع الحـوار، موضـوع الاستفتاء موضوع الانتخابات. أعتقد يكون هذا بداية الموقف العملـى أن هـناك صـوت علمـى هـؤلاء الناس لا يتناقشوا فقط. ستكون هناك اخـتلافات. لكن ما هو الاتجاه الغالب أقول رأى ليس موضوع اتفاق داخل المكتب الـسياسى للتجمع. أقصد هذا رأى أقلية لكن دعونا نرى رأى اليسار الواسع هل مع

المـــشاركة أم عـــدم المشاركة فى الحوار أو المشاركة بشروط لكن أعتقد هنا نكون بـــدأنا نخاطب الشارع ونتحرك باتجاه عملى بعض الشئ إلى جانب أننا نستمر فى الحوار.

وأنـــا اســـتفدت من ملاحظات عديدة لكن فى تفكيرى طرحت أكثر من نقطة ولأن المجـــال لـــيس أننـــى قدمت ورقة. وسوف أعد لها وآتى لكم بها مرة أخرى فأشكركم على الملاحظات والتقدير الطيب للورقة.

نحو عقد اجتماعي سياسي جديد

د. محمد السعيد إدريس

أولاً أقدر الدور الذي يقوم به المركز في إعادة قراءة مستقبل اليسار في مصر. وهذه القراءة لاشك أنها ستأخذ في اعتبارها أمرين، الأول هو إعادة قراءة الإطار الفكري والسياسي أو الإيديولوجي للحركة السياسية المصرية وبالذات لليسار المصري، والأمر الثاني هو الإطار التنظيمي لليسار المصري بعد أن تعثر على مستويين؛ التنظيري والحركي. وهو ما ثبت حقيقة في ظل الانتخابات الأخيرة؛ حيث لم يستطع اليسار المصري أن يكون له دور فاعل، رغم المعاناة التي تعرض لها، والمعاناة كانت شاملة للجميع، لكن وجدت أطراف أخرى استطاعت أن تحقق إنجازات ملموسة، ولم يستطع اليسار المصري أن يحقق مثلها. ولكن رغم ذلك فإن القضية الإيديولوجية هي الأهم، فمنذ سقوط الاتحاد السوفيتي واليسار في العالم بشكل عام واليسار المصري بشكل خاص واجه شبه ضربة قوية، البعض استطاع أن يصمد أمامها وأن يراجع أفكاره بجدية وأن يطور نفسه. والبعض الأخر حدثت له حالة انهيار كاملة. ونشهد للأسف عددا كبيرا من الرموز كانت يسارية في وقت من الأوقات، ولكن تحولت إلى الاتجاه المضاد تمامًا وأصبحت إحدى أدوات العولمة المتوحشة، وإحدى أدوات ما يسمى "الليبرالية الجديدة" التي تؤكد وتكرس التبعية للولايات المتحدة الأمريكية تحت راية الشراكة في المشروع الديمقراطي.

وأتصور أن أهم درس يمكن للمرء أن يستفيد به من التجربة السابقة هو خصوصية التجربة الوطنية. بمعنى أنه يستحيل أن يكون هناك تجربة شاملة يمكن تعميمها، هذا الاستنتاج ليس جديدًا، أو ابتكارا، ولكن الوعي به والتمسك به هو الأهم الآن، فالمهم جدًا استنباط الدروس والأفكار الأساسية التي يمكن من خلالها أن نعبر عن المضمون الحقيقي، المضمون الحقيقي في الفكر الاشتراكي بشكل أساس، وقد قام الفكر الاشتراكي على المساواة والعدل، المساواة أولاً. ولكن مبدأ المساواة عندما واجه تحديات أمام مبدأ الحرية، لم يستطع أن يصمد أمامها ضمن معركة عالمية، لم يكن على المستوى الكفء لها، من ناحية البناء التنظيمي، وبناء الاتحاد السوفيتي في فترة طويلة من الصراع في الحرب الباردة، ولكن أعتقد الآن

في ظل شيوع طرح انتصار فكرة الرأسمالية، وفكرة نهاية التاريخ، أن مسألة نهاية التاريخ التي طرحها فوكوياما كانت فكرة هزلية بدليل المعاناة الشديدة التي تواجهها الرأسمالية الآن، والرأسمالية ليست في صعود كما يتصور البعض، وإذا كانت الاشتراكية قد هزمت في معركة من المعارك، فإن الرأسمالية يمكن أن تهزم في معارك أخرى. ولكن تبقى المبادئ الأساسية التي يمكن من خلالها أن تستنبط كل دولة من الدول، أو كل مجتمع من المجتمعات قوانين جديدة لإدارة هذا المجتمع.

وفي تصوري أن فكرة إقامة مجتمع العدل والحرية كما اجتهدنا فيها في حركة كفاية، حاولنا أن نطرح رؤية للتغيير الديمقراطي دون تفريط في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب المصري. وتصورنا أن الانتكاسة التي واجهت حركة التحرر العربية بشكل خاص والعالمية بشكل عام هي فشل التجارب الثورية التي قامت في عقد الخمسينيات والستينيات في مجتمعات العالم الثالث، أنها لم تستطع أن تُنشئ مجتمعات في الحكم الصالح، استطاعت أن تحقق قدرا ما من الاستقلال السياسي، لكنها لم تستطع أن تفك إطار التبعية الاقتصادية والتكنولوجية، ولم تستطع أن تنشئ مجتمعات خالية من الفساد. ولكن للأسف، الحركة الشمولية وسيطرة الأجهزة البيروقراطية على تجربة الحكم في دول العالم الثالث، والدول العربية بوجه أساسي أهدرت فرصة تحقيق مجتمع صالح أو حكم صالح في تلك الدول. وأتصور أن إعادة الحديث عن الحكم الصالح هو مطلب أساسي الآن، أو يجب أن يكون المطلب الأساسي الآن لحركة التغيير في المجتمع المصري، و السمة الأساسية للحكم الصالح الذي نريده هو بناء مجتمع العدل والحرية.

إن مجتمع العدل الذى يحقق الحكم الصالح هو أولاً مجتمع حكم القانون القائم على قاعدتين: السيادة للقانون وحده وليس لغيره من الاعتبارات، والمساواة بين المواطنين دون تمييز لأى سبب من الأسباب؛ أى المساواة القائمة على قاعدة المواطنة. وهو ثانياً مجتمع العدالة التوزيعية، أى عدالة توزيع الثروة الوطنية. وهو ثالثاً مجتمع تمكين المواطنين من حقوقهم الأساسية وفى مقدمتها: الحق فى الاختيار الحر للحكام. باعتبار الحكم والسلطة ملكاً وطنياً وليس حكراً على حزب أو فئة أو عائلة، والحق فى العمل، والحق فى التعليم المجانى، والحق فى العلاج المجانى، والحق فى السكن، والحق فى الحياة الحرة الكريمة.

ومجتمع الحرية الذى يحقق الحكم الصالح يعنى: تأمين حرية الفرد وحرية المجتمع وحرية الوطن. ويكون تأمين حرية الفرد بكفالة حرياته المدنية والإنسانية

وفـــى مقدمـــتها حـــرية الاختيار، وحرية الفكر، وحرية تبادل المعلومات، وحرية التنظـــيم، وحـــرية التعبير، وحرية التظاهر السلمى، والقضاء على كل أشكال القهر والاســـتبداد والتسلط السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى، وتأمين قاعدة المواطنة المتـــساوية فى الحقوق والواجبات دون تمييز بين كافة المواطنين فى المجتمع. أما حـــرية الـــوطن فهى تستلزم تأمين استقلاله وسيادته الوطنية وإكسابه القوة والمنعة والاستعـــصاء ضـــد كـــل محـــاولات فرض الهيمنة والتبعية، وتأمين حرية القرار الوطنـــى مـــن أيـــة ضغوط أو إملاءات خارجية، ورفض أية سياسات تنتقص من اســـتقلالية وسيادة القرار الوطنى التى هى التعبير المباشر عن حرية وسيادة الوطن ومصالحه الاستراتيجية.

إن إقامـــة الحكم الصالح القادر على بناء مجتمع العدل والحرية يستلزم إنهاء كـــل احـــتكار مفـــروض للثـــروة وللسلطة فى مصر. وإنهاء كل أشكال الاستبداد والتـــسلط الـــسياسى والاقتصادى والاجتماعى. وهذا يتحقق من خلال البدء الفورى فى اتخاذ الإجراءات المرحلية التالية كمقدمة ضرورية للتغيير المنشود وبالتحديد:

١-**إعـــادة تكيـــيف مؤسسة رئاسة الجمهورية**، بضرورة التحول عن دولة الـــرجل الـــواحد، بحـــيث يـــتم تـــداول السلطة دستورياً، وتحديد مدة ولاية رئيس الجمهـــورية مـــع انـــتخابه انـــتخاباً حراً مباشراً من قبل الشعب من بين مرشحين مـــتعددين، وتحديـــد سلطات رئيس الجمهورية، ثم تخليه بمجرد انتخابه عن انتمائه الحزبـــى، وأن يكـــون قابلاً للخضوع للمساءلة والمراجعة من مؤسسات دستورية، وينطـــبق ذلك أيضاً على منصب نائب الرئيس، الذى يجب أن يتم انتخابه فى قائمة واحدة مع الرئيس وأن يخلفه فى حالة الوفاة.

٢-**ضـــبط الوضـــع القانونـــى والقـــضائى فى مصر**، بإلغاء حالة الطوارئ، وقانـــونها، وإلغاء التشريعات الاستثنائية وكافة صور القضاء الاستثنائى (كالمحاكم العـــسكرية)، وضرورة أن يتمتع المواطن بحق المحاكمة أمام قاضيه الطبيعى، وأن يكْفَـــلَ للقضاء استقلاله الكامل عن تدخلات السلطة التنفيذية (ممثلة فى وزارة العدل والتفتـــيش القـــضائى)، وأن تكـــون ميزانية السلطة القضائية تابعة للمجلس الأعلى للقـــضاء، وكـــذلك التـــرقيات والعـــزل بما فى ذلك اختيار القضاء للإشراف على العملـــيات السياسية كالانتخابات والاستفتاءات، وإصدار قانون الهيئة القضائية الذى

يؤمن لها استقلاليتها وأداء دورها الوطنى ومن ضمنه الإشراف الكامل على كل العمليات الانتخابية التى تُجرى فى مصر.

٣-**ضمان الفصل بين السلطات**، ومنع تغول السلطة التنفيذية وخاصة الذراع الأمنى فى شئون السلطتين التشريعية والتنفيذية، ومنح السلطة التشريعية الصلاحيات التى تمكنها من الرقابة الفعلية على أعمال السلطة التنفيذية، وإعادة النظر فيما يسمى بـ "لجنة المكتب" التى تتخذ القرارات نيابة عن مجلس الشعب إبان عطلته، و"لائحة العشرين عضواً"، التى يمكن أن تستغل لشل العملية النيابية داخل المجلس، وتعديل أساليب مراجعة أوراق المرشحين لمنع تكرار قضية نواب القرض ونواب التجنيد وغير ذلك.

٤-**إطلاق الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات**، كما يكفلها الدستور وتفرضها النظرية الديمقراطية فى العالم كله. ومنها:

-حرية الصحافة تأسيساً وإصداراً وتحريراً ونشراً، ورفع قيود التخويف عن الصحافة التى تتابع المسئولين، وإلغاء الحبس فى قضايا النشر.

-حرية الاجتماع والتظاهر السلمى والإضراب السلمى والاعتصام السلمى ونشر البيانات.

-حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات النقابية والأهلية ومنظمات المجتمع المدنى وإلغاء المعوقات من قبيل "لجنة الأحزاب"، و"قانون تأسيس الأحزاب"، والاعتراف بشرعية التيارات القوية المؤثرة فى المجتمع.

-إرساء قاعدة المواطنة والمساواة بين المواطنين دون تمييز ودون إقصاء لأى قوة سياسية أو اجتماعية عن المشاركة المتساوية والفرص المتساوية بين الأفراد والجماعات والمنظمات والأحزاب والتيارات السياسية.

-إصلاح العملية الانتخابية، بكفالة إشراف الهيئات القضائية على كافة العمليات الانتخابية بكل مراحلها ابتداءً من عملية اعتماد الجداول الانتخابية، بعد مراجعتها والتأكد من صحة الأسماء فيها، مروراً بعمليات مراقبة الاقتراع ونقل الصناديق، وتفريغ وإحصاء الأصوات واعتماد النتائج، وقبل هذا كله نزع سطوة الأجهزة الأمنية على العمليات الانتخابية وتمكين المواطن من الإدلاء بصوته

بحـــرية كاملـــة دون تهديـــد أو إجـــبار أو اعتداء بما يؤمن المشاركة الشعبية لكل المواطنين.

هـــذه الإجـــراءات المـــرحلية هـــى مجـــرد مقـــدمات للتغيير الجذرى سلمياً وديمقـــراطياً فـــى الأفكار والمؤسسات والسياسات، وعلى كافة المستويات السياسية والاقتـــصادية والاجتماعـــية بما يحقق الحرية والمساواة والعدل لجميع المواطنين، ويقـــيم المجتمع الصالح الذى نريده من خلال الانتقال من نمط الحكم الاستبدادى أو التـــسلطى المفـــروض الآن على البلاد إلى نمط ديمقراطى بديل تتوزع فيه السلطة الـــسياسية، ويـــسهل تـــداولها ســـلمياً بـــضوابط قانونية عن طريق مؤسسات حكم ديمقـــراطية محكـــومة الأداء بقـــيم ومبادىء تعلى من شأن الحرية كقيمة عليا، مع تأمـــين العدالـــة والمـــساواة كمـــبادئ أساسية للمجتمع السياسى الذى نريده وللحكم الصالح الذى نبتغيه.

إن تحقيق ذلك يستلزم القيام بعمليتين مترابطتين: **الأولى**: هى وضع مرتكزات للحكـــم الديمقراطـــى؛ وخاصة الدستور الديمقراطى ومؤسسات الحكم الديمقراطى، **والثانـــية**، هـــى وضـــع ضوابط حكمة للبناء الديمقراطى من خلال تأمين الحقوق والحـــريات العامـــة والشفافية والمحاسبة والمساءلة، من خلال اقتران الديمقراطية بالعدالـــة القانونـــية والاجتماعـــية والمساواة والمشاركة السياسية، بما يؤمن ترشيد السلطة وزيادة فعالية النظام السياسى.

أولاً: مرتكزات الديمقراطية

١-الدستور الديمقراطى

يعتبر الدستور الديمقراطى هو الحد الفاصل بين الديمقراطية وغيرها من نظم الحكـــم، ويكون الدستور ديمقراطياً فى طريقة وضعه وفى طريقة إلغائه أو تعديله، ويكون ديمقراطياً فى محتواه.

فالدســـتور لا يكـــون ديمقـــراطياً إلا إذا وضـــعته جمعـــية تأسيـــسية منتخبة ديمقراطيًا، ويكون بمثابة عقد اجتماعى سياسى بين الحاكمين والمحكومين، ويعكس توازن القوى الوطنية ويحظى بالقبول والتوافق الشعبى.

والدستور لا يكون ديمقراطياً يجب أن يصدر عن الشعب، وهو ليس منحة أو إعطـــاء مـــن الحـــاكم يعطـــى مـــا يريد ويحجب ما يريد، لكنه يمثل إرادة شعبية ديمقـــراطية، ولـــيس للحـــاكم الحق فى إلغائه أو تعديله إلا بالإرادة الشعبية التى لا

تعكـس فقط الأغلبية ولا تركن إلى ديكتاتورية الأغلبية بل يجب أن تحترم التعددية والتوافقـية بـين كافـة القـوى الوطنية دون أن تجور على حقوق الأقليات الدينية والطائفـية والعـرقية. ولكـى يكـون الدستور ديمقراطياً يجب أن يتضمن المبادئ الآتية:

الأول: أن تكـون الـسيادة للشعب والحاكمية للشعب وليس لحاكم أو فقيه أو غيره، والشعب هو مصدر السلطات يفوضها بإرادته ويستبدلها بإرادته.

الثانـى: المواطـنة المتـساوية بـين المواطنين: دون تمييز وهناك شروط لـضمان هـذا الحـق فى المواطنة المتساوية أهمها شرطان: الأول: زوال وجود مظاهـر حكم الفرد أو الأقلية، وتحرير الدولة من التبعية للحكام، وذلك باعتبار أن الـشعب هو مصدر السلطات وفق شرعية دستور ديمقراطى، ومن خلال ضمانات مـبادئه ومؤسـساته وآلـياته الديمقراطية على أرض الواقع. والثانى اعتبار جميع الـسكان الـذين يتمتعون بجنسية الدولة مواطنين متساويين فى الحقوق والواجبات يتمـتع كل فرد منهم بحقوق والتزامات مدنية وقانونية متساوية، كما تتوفر ضمانات وإمكانـيات ممارسـة كل مواطن لحق المشاركة السياسية الفعالة وتولى المناصب العامـة دون تمييـز, وكـذلك مجمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية حتى يتمكن المـواطن من ممارسة مواطنته، وحتى تكون للمواطنة معناها الذى يتحقق بموجبه انـتماء المـواطن وولاؤه لوطـنه وتفاعله الإيجابى مع المواطنين الآخرين نتيجة امتلاكه القدرة على المشاركة الفعلية والشعور بالإنصاف. فالمواطنة حق وأداء، إذا لم يتوافر الحق لن يتحقق الأداء.

الـثالث: سـيطرة أحكـام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز، أى مـرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقاً من حقوق الإنسان بـشكل أساسـى؛ وبالـذات حق المواطنة المتساوية. والقانون يجب أن يكون عاماً ومجـرداً لا يعرف المحاباة ولا يقر استثناءات ولا يسمح بتجاوزات، والقانون يجب أن يكـون الإطـار الذى ينظم العلاقة بين المواطنين فيما بينهم، وبينهم وبين الدولة ومؤسـساتها مـن جهة أخرى، كما ينظم العلاقة بين المؤسسات بما يؤمن القواعد الحقوقـية للعدالـة والمـساواة والفـصل بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقـضائية ومـنع أى تعـد مـن جانب السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقـضائية، وتمكـين هاتين السلطتين من أداء وظائفهما الدستورية، ومنع أى جمع

بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بما يؤدى إلى تبعية السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية.

الرابع: تداول السلطة، هذا التداول السلمى للسلطة بين القوى السياسية هو الحد الفاصل بين كون الحكم ديمقراطياً أم احتكارياً (سلطوياً أو شمولياً). وعندما يغيب مبدأ تداول السلطة سلمياً فإن ما يحدث هو أحد أمرين: إما توريث السلطة داخل العائلة أو داخل الحزب الحاكم، وإما التداول القسرى والعنيف عبر الانقلابات سواء أكانت انقلابات قصر على مستوى النخبة الحاكمة، أم انقلابات عنيفة تفرض تداول السلطة قسرياً مع كل ما يواجه الأمن الوطنى والاستقرار السياسى فى مثل هذه الحالة من تهديدات.

غياب أى من هذه المبادئ الأربعة يؤثر على ديمقراطية الدستور ويشوه الدعوة الإصلاحية.

٢-مؤسسات الحكم الديمقراطى

تقوم هذه المؤسسات بدور الوعاء الذى يتم داخله تحويل الديمقراطية من قيمة سياسية عليا إلى عملية يجرى تنفيذها عبر ممارسات الحكم والتفاعلات السياسية المختلفة. فعبر هذه المؤسسات تتحول نصوص الدستور الديمقراطى إلى حركة سياسية وممارسات وتفاعل تعبر عن جوهر المبادئ التى نص عليها الدستور الديمقراطى، حيث تتم ممارسة الحكم وفق الالتزام بتلك المبادئ كما تتم عملية تداول السلطة سلمياً دون تهديد للاستقرار الأمنى أو السياسى، بتأمين قدر لا بأس به من التوافق بين الأطراف السياسية والقوى الاجتماعية – السياسية على قواعد التنافس السلمى، بما يؤدى إلى تنظيم الحياة السياسية على أسس تنافسية سلمية بين كافة الأحزاب والقوى السياسية، وتحكمها الانتخابات الدورية والاستفتاءات الشعبية، وبما يمكن المؤسسات التشريعية من القيام بأدوارها فى التشريع والرقابة على السلطة التنفيذية والمؤسسات السياسية بكفاءة وفعالية، وبما يؤمن للقانون سيادته ويحمى للسلطة القضائية حريتها ونزاهتها واستقلالها. وتشمل هذه المؤسسات الديمقراطية الهيئات التشريعية والهيئات القضائية والسلطة التنفيذية، والأحزاب السياسية والانتخابات الدورية ومجمل منظمات المشاركة السياسية وتفعيل الحياة السياسية الأخرى وبالذات النقابات والمنظمات غير الحكومية.

(أ)المؤسسات التشريعية

تــتحدد كفــاءة هــذه المؤســسات التشريعية فى القيام بوظيفتيها الرئيسيتين: التــشريع والــرقابة، بقــدر اســتقلاليتها عن السلطة التنفيذية، وبقدر نزاهة وحرية الانــتخابات التــى يــتم عن طريقها اختيار النواب، وبقدر ثقة المواطنين فى عملية التمثــيل الانتخابى بصفة عامة، إضافة إلى كفاءة النواب، وجدية التعددية السياسية داخــل هذه الهيئات التشريعية. وبشكل عام تقوم هذه الهيئات بدعم ديمقراطية النظام **السياسى عن طريق ممارساتها المختلفة ومن أهمها:**

-زيادة فرص التعبير عن المطالب الشعبية، وتحسين نوعية الحوارات السياسية، عن طريق تمكين النواب من التعبير عن الحالة الشعبية العامة سواء كانت حالة الرضا أم حالة الاستياء والسخط من النظام السياسى.

-إشباع المطالب الشعبية والتعبير عنها، عن طريق تقديم مشروعات القوانين والدفاع عنها، ومناقشة الميزانية العامة للدولة وتعديلها وقبولها أو رفضها، وتقديم الخدمات للدوائر الانتخابية.

-إعطاء الشرعية للقرارات الحكومية بما يسهل تنفيذها.

-القيام بوظائف الرقابة والمحاسبة والمساءلة للمسئولين فى الحكومة والمؤسسات المختلفة.

-وهى أيضاً منتدى لإدارة وحل الصراعات والمنافسات السياسية داخل المجتمع، والحيلولة دون وصولها إلى انقسامات سياسية تهدد التوازن والاستقرار السياسى.

(ب)الهيئات القضائية

يعتبر القضاء الحر والنزيه هو معيار الحكم على ديمقراطية النظام السياسى، فلا ديمقراطية بدون قضاء نزيه ومستقل. وتتأكد فعالية الهيئة القضائية وديمقراطيتها بقدرتها على ممارسة دورها الإيجابى فى ضمان دستورية القوانين، والتطبيق الفعلى لمبدأ سيادة القانون وتحقيق المساواة العادلة بين المواطنين.

وكما تقوم الهيئات القضائية بحماية الدستور والقوانين، تقوم أيضاً بتأمين حرية ونزاهة العمليات الانتخابية فى كافة صورها (الرئاسية والتشريعية والمحلية) وتكون هذه الهيئات متمتعة بالديمقراطية بقدر تحررها من ضغوط وهيمنة السلطة التنفيذية. ففى النظام الديمقراطى لا قوانين استثنائية ولا محاكم استثنائية ولا سلطة

للحاكم على القضاء سواء التعيين أو الترقية أو الإبعاد عن الوظيفة. يجب أن تكون السلطة القضائية متمتعة بالاستقلالية الكاملة عن السلطة التنفيذية كى تتمكن من الحفاظ على ديمقراطية النظام وإخضاعه لحكم وسيادة القانون.

ج-الأحزاب السياسية

تعتبـر الأحـزاب السـياسية بحق مؤسسات المشاركة السياسية الشعبية وأداة تفعـيل الحياة السياسية عن طريق المنافسة الحرة السلمية. فالأحزاب هى التى تقوم بتنظـيم المـشاركة الشعبية فى الحياة السياسية، ومنها تتولد أهم القيادات والكوادر السـياسية التـى يقع على عاتقها عبء تفعيل وتطوير العملية السياسية. وهى التى تخـوض الانتخابات وتمارس مجمل الأنشطة السياسية داخل البرلمانات من تشريع ومحاسـبة ومناقـشة للحكـومة وسياساتها، ومن رقابة على أدائها، ومن تعبير عن المطالب الشعبية واتجاهات الرأى العام داخل الهيئات التشريعية.

وبقـدر تأمـين حرية تكوين الأحزاب بما يحقق تعدديتها، وبقدر انتفاء سطوة وهيمـنة السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية بصفة خاصة، بقدر ما تكتسب الأحزاب السياسة كفاءتها وتقوم بأدوارها السياسية. ولكن تبقى هذه الأحزاب تعانى من أزمة الـشرعية نتيجة سيطرة هاجس الاستمرارية والاستقرار. فالنظام الحاكم فى مصر عمـل من أجل أن يستأثر بالسلطة ويحتكرها على فرض ما يسمى بـ "الحفاظ على الاسـتمرارية"، واعتبـر أن هذه الاستمرارية أساس الاستقرار، ومن ثم فقد اعتمد سياسـة إقـصاء القـوى الـسياسية عـن منافسته على السلطة التى يحرص على احـتكارها. كما أنه يريد هذا الإقصاء للحيلولة دون تمكين المعارضة السياسية من رقابة السلطة السياسية وأجهزتها ومحاسبتها.

هـذه القيود الحكومية المفروضة على الأحزاب السياسية توازيها قيود أخرى داخل الأحزاب تحد من كفاءتها وفعاليتها؛ أهمها أزمة غياب الديمقراطية داخل هذه الأحـزاب أو ما يسمى بغياب "الحراك النخبوى"؛ مما أدى إلى جمود حركة تدوير النخب داخل الأحزاب ومن ثم فى مجمل الحركة الوطنية، كما أنها تعانى أيضاً من أزمـة المـوارد، التى تفرض عليها عادة الاضطرار إلى اللجوء للسلطة طلباً للدعم بما يعنيه ذلك من خضوع طوعى لمطالب السلطة وضغوطها ويحولها إلى واجهات مزيفة للديمقراطية.

لكـــن التحدى الأهم يبقى فى حرية الانتخابات. فبدون حرية تأسيس الأحزاب بمـــا يـــضمن الـــتعددية والتنافـــسية وبدون حرية الانتخابات ونزاهتها تبقى حركة الأحزاب شكلية ويبقى دورها هامشياً فى الحياة السياسية.

د-منظمات المجتمع المدنى

تقوم المنظمات الأهلية غير الحكومية والنقابات المهنية والعمالية بدور مهم فى دعم الديمقراطية باعتبارها منظمات للمجتمع المدنى الذى يضم جمعيات، ومنظمات، وأندية، واتحادات تعمل كلها كمنظمات وسيطة بين المواطن والدولة. وهى تؤمن للأفراد فرص المشاركة والتعبير عن المطالب، وتساهم بدور كبير فى تطوير وتسريع التحول الديمقراطى.

هـــذه المـــنظمات لا تـــساهم فقط فى تفعيل الحياة السياسية بل وأيضاً الحياة الثقافـــية والاجتماعية بما يزيد من حيوية الحياة السياسية والثقافية ويؤمن الدفاع عن مطالـــب وأدوار قوى سياسية واجتماعية مختلفة بما يعمق المشاركة السياسية ويدعم التحول الديمقراطى.

ثانياً: الضوابط الحاكمة للبناء الديمقراطى

إن ضبط عملية البناء الديمقراطى المطلوبة يستلزم ضرورة تأمين الإجراءات والخطوات التالية فى تزامن غير مُخل مع عملية البناء الديمقراطى.

١-**الحقوق والحريات العامة**: حرية الفكر، وحرية تداول المعلومات، وحرية التنظيم، وحرية التظاهر، وحرية الانتخابات.

فالحـــرية بالنسبة للصحافة والإعلام تشمل حرية تأسيس الصحف والمحطات التليفـــزيونية دون احـــتكار حكومى ودون معوقات من الأجهزة الحكومية والأمنية بـــصفة خاصة. ولكى تتحقق الصحافة ولكى تؤدى دورها الإيجابى فى إطار النظام الديمقراطـــى يفتـــرض أن تقوم على الاستقلالية فى الملكية والشفافية فى التمويل. وقدرة الجماعة الصحفية على أن تنظم نفسها بدون تدخل خارجى. والحرية بالنسبة للـــصحافة والمؤســـسات الإعلامـــية أيـــضاً يجـــب أن تتحقق فى العمل الصحفى والإعلامـــى دون رقابـــة أو تـــدخل أو قـــيود حكومية، ولكن مع الخضوع للقانون والمسئولية والالتزام بالأخلاقيات ومواثيق الشرف التى تحكم عمل تلك المؤسسات.

والحـــرية بالنـــسبة للأحزاب ومنظمات المجتمع المدنى تشمل حرية التأسيس وحرية الممارسة، وأن يتم الاعتراف بقوى المعارضة وأحزابها ومنظمات المجتمع المدنـــى باعتـــبارها جزءًا أصيلاً من النظام السياسى وليست معادية أو خارجة عن الـــنظام وهـــذا يعنـــى ألا تكـــون هناك ملاحقة من أجهزة الأمن للأفراد المنضمين لأحـــزاب المعارضـــة، وألا يخـــضع هـــؤلاء لمعاملات تمييزية تنال من حرياتهم وحقوقهم وتؤثر على أوضاعهم الوظيفية والمعيشية.

والحـــرية بالنـــسبة للانـــتخابات هى أساس متين وركن هام من أركان الحكم الديمقراطـــى. فالقـــضية ليـــست فى وجود الانتخابات أم عدمها، ولكن فى حريتها ونـــزاهتها؛ فالانـــتخابات غيـــر الحـــرة وغيـــر النزيهة تفوق فى أخطارها غياب الانـــتخابات كلية، لأن الانتخابات المزيفة وغير النزيهة تؤدى إلى تشويه مصداقية العملـــية الـــسياسية كلها، والتشكيك فى جدوى المشاركة السياسية، وشيوع مشاعر الإحـــباط واليأس من العمل العام، بما يهدد التجربة الديمقراطية ويحول دون تحقيق الأهداف المرجوة منها.

ولكـــى تكون الانتخابات نزيهة يجب أن يملك الفرد حق التصويت الحر دون عوائـــق أمنية أو وظيفية، وأن يكون للفرد حق الاختيار بين المرشحين والأحزاب، وأن تكـــون هذه الحرية كاملة دون إكراه أو تسلط، ويجب أن تتاح الفرصة الكاملة للفـــرد لأن يـــصل إلـــى مقره الانتخابى وأن يختار بحرية كاملة، كما يفترض لكى تكـــون الانـــتخابات حـــرة ونـــزيهة أن يتم الاستبعاد الكامل لأجهزة الأمن عن أى مشاركة فى العملية الانتخابية التى يجب أن تخضع خضوعاً كاملاً للقضاء أو لهيئة مـــستقلة تـــؤمن لها النزاهة الكاملة، دون استبعاد لمشاركة منظمات المجتمع المدنى والهيئات الدولية لتأكيد الثقة فى حرية ونزاهة تلك الانتخابات.

هـــذه الحـــريات العامة التى يجب أن تتاح للمؤسسات الديمقراطية تتكامل مع ضـــرورة تأمـــين الحريات الخاصة للأفراد: حرية الفكر، وحرية الاعتقاد، وحرية الاختـــيار، وحـــرية الوصـــول إلى المعلومات، وحرية الانتماء الحزبى والاختيار الـــسياسى، وحرية التظاهر. هذه الحقوق والحريات العامة والخاصة هى التى تعمق التحول الديمقراطى وتحقق الإصلاح اللازم فى مصر والدول العربية.

٢-الشفافية

وتعنـــى توفـــر المعلـــومات الدقيقة فى مواقيتها، وإفساح المجال أمام الجميع للإطـــلاع علـــى المعلـــومات الضرورية والموثقة، مما يساعد فى اتخاذ القرارات

الصالحة في مجال السياسات العامة. وتبرز أهمية توفر المعلومات الإحصائية والبيانية عن السياسات المالية والنقدية والاقتصادية بشكل عام في تصويب السياسات الاقتصادية والمالية وتعتبر الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة، مثل البنوك، المصدر الرئيسي لهذه المعلومات، ويجب أن تنشرها بطريقة علنية ودورية من أجل توسيع دائرة المشاركة الشعبية في مراقبة الأداء الحكومي وأداء المؤسسات الخاصة والعامة في الدولة.

٣-المحاسبة والمساءلة

وتعني وجود قواعد وضوابط قانونية تتيح الحق الكامل والحرية الكاملة في المحاسبة والمساءلة السياسية والإدارية للمسئولين في وظائفهم العامة، ولمؤسسات المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، والحق الكامل دون قيود أو ضغوط في محاسبة ومساءلة كبار المسئولين عن اختياراتهم السياسة وقراراتهم وإدارتهم للموارد العامة، والحرص على فصل الشأن العام عن الشأن الخاص، وحماية الصالح العام من تعسف واستغلال السياسيين.

فبغياب الشفافية الكاملة في إظهار المعلومات والحقائق حول الموارد العامة والإنفاق العام والسياسات الاقتصادية، وممارسات السلطة وبغياب حق المجتمع بمؤسسات الديمقراطية في ممارسة المحاسبة والمساءلة الكاملة للنخب الحاكمة وللمؤسسات السياسية والأمنية والاقتصادية وكل مؤسسات السلطة وأجهزتها تكون النتيجة المؤكدة هي الفساد السياسي والمالي وشيوع المحسوبية والرشوة وتخريب الحياة السياسية والاقتصادية وتشويه العملية الديمقراطية. فإذا لم تكن هناك ثقة كاملة لدى المواطن في نزاهة النخب الحاكمة والمؤسسات، ولم تكن لديه القدرة والحق في التمكين من محاسبتهم أيا كانت مواقعهم وأيا كانت شخوصهم لن تكون هناك ثقة في النظام السياسي الذي سيبقى متهما بالفساد والتخريب يهدد شرعية نظام الحكم ويشجع على الخروج عن النظام وتهديد الاستقرار.

٤-اقتران الديمقراطية بالعدالة القانونية والاجتماعية

غياب العدالة القانونية والعدالة الاجتماعية يؤدي إلى انحراف عملية التحول الديمقراطي. خصوصا إذا كان التركيز يتم حول أولوية الليبرالية الاقتصادية دون الليبرالية السياسية. مثل هذا الانحراف يؤدي إلى تقويض كل محاولات الإصلاح السياسي. ولذلك فإن التوسع في العملية الديمقراطية والليبرالية يجب أن يقترن بتوسيع في مفهوم العدالة وفي ممارسة العدالة. فالعدالة يجب ألا تقتصر على فض

المنازعات بواسطة الاحتكام إلى القانون دون تمييز بل يجب أن ترتكز على مبدأ التكافل الاجتماعى؛ فيصبح من واجب النظام الحاكم تأمين قضايا الاحتكام المنصف للقانون وتأمين الحاجات الاجتماعية للمواطنين؛ أى تحقيق العدالة الاجتماعية بالحد من التفاوت الاجتماعى من ناحية وزيادة فرص المشاركة العادلة فى الثروة الوطنية من ناحية ثانية، والحرص على تحقيق الفرص المتكافئة للمواطنين من ناحية ثالثة.

٥-اقتران الديمقراطية بالمساواة والمشاركة السياسية

غياب المساواة عن الديمقراطية يجهض عملية البناء الديمقراطى الجديدة والمساواة المطلوبة هى المساواة العادلة تماما مثلما أن الحرية المطلوبة هى الحرية العادلة، وهنا يكتسب الإصلاح السياسى الكامل مفهومه الحقيقى فالديمقراطية الحقيقية لا تعرف التمييز بين الأشخاص. وتقتضى المساواة أن تصبح القوانين عامة وأن تطبق على الجميع على أساس الكفاءة الشخصية لا على معايير المحاباة التقليدية، لذلك يتجه بعض الباحثين إلى اعتبار المساواة القيمة السياسية المناظرة للمدنية وأن السعى من أجلها ومن أجل تحقيقها هو جوهر سياسات الإصلاح.

كما يستلزم البناء الديمقراطى الجديد تعميق وتأصيل المشاركة السياسية لكافة القوى والاتجاهات السياسية ووجود مؤسسات سياسية جديدة مثل الأحزاب السياسية والنقابات وجماعات الضغط لتنظيم تلك المشاركة.

فالمشاركة السياسية التى تعنى بوضوح تنظيم جهود المواطنين لاختيار قياداتهم والتأثير فى صنع وترشيد السياسة العامة تختلف عن عملية "التعبئة" التى تقوم بها النخب الحاكمة، وغياب المشاركة السياسية يفقد المجتمع فرصة كبيرة لتوسيع وتأكيد الولاء الوطنى واستيعاب المواطنين ضمن مؤسسات النظام السياسى وتحقيق الاستقرار وترجع أهمية تعميق المشاركة الجماهيرية الفعالة فى النشاط السياسى إلى أنها الوسيلة الأساسية لتحقيق المساواة كقيمة سياسية عليا فى المجتمع.

٦-ترشيد السلطة

بمعنى إحلال سلطة سياسية واحدة مدنية وقومية محل العديد من السلطات التقليدية والدينية والعائلية والعرقية. وهذا يعنى أن الحكومة يجب أن ينظر إليها كنتاج بشرى كما أن إيجاد مثل هذه السلطة يستلزم أولا أن يكون الإنسان هو المصدر الأساسى للسلطة العليا، ويستلزم ثانيا أن تكون الطاعة للقانون الذى ينبغى أن تكون له الأولوية فى الإلزام على غيره من أية مصادر إلزامية أخرى.

ترشيد السلطة يعنى أيضا تأكيد السيادة الوطنية للدولة فى مواجهة أى نفوذ خارجى أى إلغاء كل مظاهر وأسباب التبعية للخارج، وفى مواجهة أى قوى أو فئات داخلية لها علاقات أو ارتباطات بالخارج وبالتحديد التى تعتبر بمثابة الأدوات الاجتماعية للتبعية. كما يعنى كذلك تحقيق التكامل الوطنى بكافة أبعاده وتركيز السلطة فى أيدى الهيئات والمؤسسات السياسية الوطنية دون غيرها من المؤسسات الفرعية التقليدية.

إن هذه الضوابط الست كفيلة بتأمين عملية البناء الديمقراطى المطلوبة الآن فى مصر، والتى يمكن عن طريقها بناء المجتمع الصالح الذى نريده، مجتمع العدل والحرية الذى يعد بمثابة "عقد اجتماعى سياسى" جديد لتنظيم العلاقة بين الحاكم والمحكوم تتحدد من خلاله الحقوق والواجبات للحاكمين والمحكومين دون تجاوز أو طغيان ضمن عملية تحديث شاملة للمجتمع والدولة فى مصر قادرة على الانتقال بها من عهود التخلف والاستبداد والتبعية إلى مستقبل مفعم بالحرية والعدالة والجدارة فى تبوء مكانة متقدمة بين الأمم والشعوب.

مشروع

حول المرحلة الانتقالية وبرنامجها
والانتخابات الرئاسية والانتخابات التشريعية
فى ظل المعطيات الراهنة

أ-ورقة حول مشروع المرحلة الانتقالية

رغم أن التعديل الدستورى المشوه والمزور والجزئى (المادة ٧٦) الذى اصطنعه النظام بهدف الالتفاف على مطالب الشعب فى الحرية والديمقراطية ألغى وأغلق عمليا باب الترشيح والمنافسة الحقيقية على منصب الرئيس؛ ومن ثم صادر أى إمكانية لانتخابات رئاسية تتوافر فيها أدنى وأبسط شروط ومعايير التعددية والنزاهة، ورغم أن هذا التعديل والتشريعات والقوانين التى مررت بعدة (مباشرة الحقوق السياسية وقانون الأحزاب) فضلا عن رفض الاستجابة لمطالب قضاة مصر سواء فيما يتعلق بإقرار تشريع جديد للسلطة القضائية يكفل ضمانات استقلالية أو إدخال تعديلات على قوانين الانتخاب تتيح إشرافا قضائيا حقيقيا وفاعلا على كافة مراحل العملية الانتخابية ما يؤكد عناد وإصرار نظام الرئيس حسنى مبارك على إبقاء حالة اغتصاب السلطة والسطو على الدولة والغرق فى أوهام إمكانية تأسيس نظام حكم ديكتاتورى عائلى ينحصر فى أسرة مبارك.

على رغم ذلك كله فإن الحركة المصرية من أجل التغيير- بصفتها فاعل رئيسى الآن فى المعركة من أجل الديمقراطية فى البلاد- ليس بوسعها التغاضى وعدم الاستعداد لسيناريو محتمل قد تفرزه أوضاع الاحتقان الراهنة والتأزيم السياسى المتزايد الناجم عن الاندفاع المتهور لجماعة الحكم فى الاتجاه المعاكس للمطالب الشعبية أى احتمال أن تتقدم قوى فى المجتمع أ الدول لمحاولة إنقاذ الوضع والتدخل فى سياق الحوادث "بصيغة" مرحلة حكم انتقالى بدعوى تمهيد الطريق وتوفير البنية المناسبة للتغيير والتطوير الديمقراطى فى البلاد.

وللتفاعل مع احتمال سيناريو من هذا النوع فإن الحركة لابد أن تنخرط على نحو عاجل فى حوار وطنى حول شروط ومطالب أربعة ترسم من البداية ملامح هذه المرحلة الانتقالية، وتضمن تحقيق أهدافها وهى:

الشرط الأول: سقف زمنى محدود لهذه المرحلة (قد يكون عاما أو عامين) وفى كل الأحوال لا يجب أن تصل إلى مدة الولاية الرئاسية المعمول بها حاليا (٦ سنوات).

الشرط الثانى: الإلغاء الفورى لحالة الطوارئ وإطلاق كل المعتقلين والمساجين السياسيين (فى غير قضايا العنف التى صدرت فيها أحكام من المحاكم العادية).

الشرط الثالث: تشكيل حكومة ائتلاف وطنى تتولى رئاستها شخصية وطنية مستقلة. وتضم شخصيات تعكس تنوع الطيف السياسى والفكرى فى المجتمع على أن يتضمن خطاب تكليفهم نصا صريحا يؤكد أن مهمتها الأساسية توفير البنية المناسبة لانتخابات (تشريعية أو جمعية تأسيسية) نزيهة وشفافية. وهي ما يتطلب الآتى:

أ-فك ارتباط الدولة وأجهزتها ومؤسساتها المختلفة بالحزب الحاكم وجماعة الحكم الحالية، واتخاذ ما يكفى من إجراءات لضمان حيادها تجاه المرشحين جميعا مهما كانت انتماءاتهم السياسية.

ب- إدارة إعلام الدولة (صحافة وإذاعة مرئية ومسموعة) بما يكفل موضوعيتها وحيادها، و تكافؤ فرص الدعاية السياسية عبرها لكافة المرشحين.

ج-العمل (إجرائيا وتشريعيا) على كفالة الإشراف القضائى الكامل على كل مراحل العملية الانتخابية وفقا للآلية إلى قررها قضاه مصر فى جمعيتهم العمومية الطارئة التى عقدت فى ٢٠٠٥/٥/١٣، بما فى ذلك تعديل قانون السلطة القضائية القائم (بمراسيم رئاسية تعرض ذلك على الهيئة التشريعية المنتخب فى حالة عدم وجود برلمان غير مطعون في شرعية انتخابه)، وعلى هذا الصعيد تعمل حكومة الائتلاف الوطنى المؤقتة على تنظيم نوع من الرقابة والملاحظة العالمية للانتخابات، وتوفير آلية تسمع باستقبال فرق مراقبين تابعين لمنظمات غير حكومية أو منظمات إقليمية أو فرق تابعة للأمم المتحدة.

ب-الملامح الرئيسية لبرنامج المرحلة الانتقالية

أولا: إلغاء كافة التشريعات المقيدة للحريات العامة بما يكفل لكافة فئات وطبقات الشعب التمتع بحرياته وحقوقه كاملة دون مصادرة أو قيود، بما فى حق التنظيم والاجتماع والتظاهر السلمى والإضراب وإنشاء الجمعيات والمؤسسات الأهلية وإطلاق حرية التنظيمات النقابية المستقلة المهنية والعمالية والاتحادات

الطلابية ونوادى هيئات التدريس فى الجامعات وتحصينها جميعا ضد كافة صور الهيمنة والتدخلات الحكومية والأمنية.

ثانيا: إطلاق حرية تأسيس الأحزاب السياسية بغير قيود إلا ما يتعارض مع مبدأ سلمية العمل السياسى ومبادئ المساواة وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الجنس أو العقيدة أو الدين أو العرق، وقصر الرقابة على التزام هذه المبادئ على القضاء الطبيعى.

ثالثا: تعديل شامل لقوانين الانتخابات مباشرة الحقوق السياسية لسد كل التغيرات التى ينفذ منها المزورون لإرادة الشعب.

رابعا: كفالة كل حريات التعبير وإزالة القيود التشريعية الإجراءات المختلفة التى تكبلها وتحصينها من أى عدوان عليها. وكذلك إطلاق حرية الصحافة وضمان نموها وازدهار وإلغاء ترسانة التشريعات الشاذة التى تحاصرها بما فى ذلك القيود على حرية إصدار الصحف.

خامسا: فك ارتباطك الدولة وأجهزتها المختلفة بما فيها الإعلام الرسمى (الصحافة والإذاعة المرئية والمسموعة) بأى جماعة سياسية فى الحكم أو خارجه وإرساء دعائم حيادها واستقلالها وموضوعيتها.

سادسا: كفالة الاستقلال الكامل للسلطة القضائية وإقرار التشريع الذى أعده القضاة بواسطة ناديهم.

سابعا: كفالة استقلال الجامعات ومراكز البحث العالمى، وإنهاء كافة صور التدخل الأمنى والحكومى فى شئونها، وإعادة العمل بقواعد انتخاب الأساتذة لرؤساء الجامعات وعمداء الكليات ورؤساء الأقسام العلمية.

ثامنا: إنهاء السيطرة الأمنية والحكومية على المحليات ومجالسها المنتخبة والتي جعلت منها قاعدة لمؤسسة الفساد التى توحشت وتوغلت فى الدولة والمجتمع والعودة لنظام انتخاب العمد ومشايخ القرى والنواحى بالاقتراع السرى المباشر.

تاسعا: الدعوة لانتخاب جمعية تأسيسية تتولى صياغة دستور جديد للبلاد، يرسى دعائم دولة القانون وإقرار الحريات العامة والفردية وكفالة حمايتها ويؤكد مبادئ المساواة فى حقوق المواطنة بغير تمييز، ويقنن المكتسبات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية ألتى استقرت فى ضمير الشعب المصرى عبر مراحل نضاله الطويل.

ولا شك أن الإنجازات الناجح لهذه الخطوات على طريق الحرية والنهوض الديمقراطى سوف تكسب مصر حصانة وقوة تستمدها من إدخال الثقل الشعبى فى المعادلة، الأمر الذى سيمكنها من إعادة تأهيل وترميم دورها القيادى والرائد فى محيط أمتها والإزالة التدريجية لآثار عهد الانحطاط الطويل الذى أزاح مصر وشعبها عن كل تأثير ايجابى فى قضايا الأمة، وهمش دورها وغيبه تماما عن الخارطة الإقليمية والدولية.

مناقشات

سيد عبد الراضي: أحيي د. محمد، ولكن لم تحدث مطلقا عن الدين مع أنه اللاعب الرئيس اليوم في الساحة، ومن وجهة نظري الإمبريالية الأمريكية تقتطف الإسلام. والإخوان المسلمين يقاتلون في العراق الاستعمار الأمريكي، والإخوان المسلمين في سوريا يصطفون خلف عبد الحميد خدام في مواجهة الديكتاتور الذي هناك، وليس من أجل الديمقراطية. ونداءات الإخوان بعد النجاح في مصر للغرب أنه "لا تخاف"، تسير على نفس النهج، وتكوين منظمة ديمقراطية بالاشتراك بين عصام العريان، وسعد الدين إبراهيم تثير علامة استفهام.

مصطفي مجدي الجمال: في البداية لدى ملاحظة شكلية وهي فكرة الحكم الصالح لأن تعبير الحكم الصالح الذي صكه البنك الدولي، بمواصفات معينة، لذا نحن نسميه الحكم الديمقراطي، لأن للأسف الترجمات لكلمة Governance في خطاب البنك الدولي معناه الحكم الصالح، فأصبح أي قارئ متوسط يذهب ذهنه عندما يسمع كلمة الحكم الصالح إلى مفهوم البنك الدولي في حين أنه مختلف تمامًا عن مفهومك.

طبعًا أنت قدمت مشروعًا متكاملاً لعقد اجتماعي سياسي، ولكن هذا المشروع لا يجرى في فراغ، هناك خطرين حقيقيين يحيقا بأي مشروع ديمقراطي في مجتمعاتنا، الخطر الأول احتمال أن توجد دولة دينية، الثاني يوجد حكم عسكري، والتجارب هي التي تؤكد ذلك.

نحن أمام معضلة أو تناقض بين أن ندعو كل التيارات أن تعبر وتحكم وبين أن يصل ذلك إلى دولة دينية. بمعنى أن من حق الإخوان المسلمين أن يحصلوا على ما يشاءون من أصوات وأن يعملوا ويتحركوا في المجتمع، ولكن يكون هناك عقد اجتماعي ما يحول دون قيام دولة دينية، بمعنى أن أحد أطراف اللعبة إذا تمكن من خلال فاعليات هذه اللعبة أن يقبل اللعبة كلها، لا؟؟يكون مسموحا له في المجتمع أن يعمل.

الخطر الآخر المؤسسة العسكرية المصرية، لأن دائمًا أي ديمقراطية يجب أن تقوم على أن المؤسسة العسكرية تصبح مؤسسة مهنية لها دورها المهني، وأيضًا واجبها الدستوري هو حماية النظام الديمقراطي الذي يقوم عليه.

طه طنطاوي: أشــرت إلى الجانب الاجتماعي، وهذه إشارة لم تجئ بالحجم الــذي يمكــن أن يتــصور أن تأخــذ حيــز الإصلاح الاجتماعي بجانب الإصلاح الــسياسي. الإصلاح السياسي كما ذكر أ. مصطفي في معظمه خطاب عولمي، أي الإصـــلاح السياسي والديمقراطي..إلخ. فعندما تشير إلى ضرورة امتزاج الإصلاح الديمقراطــي بالإصــلاح الاجتماعــي.. كــيف؟ يعنــى تطلــع من مجرد الآليات الديمقراطية إذا كانت هي التي ستحقق حالة الإصلاح الاجتماعي أم أن هناك آليات ضروري أن تتم لعملية المزج الاجتماعي بالمزج السياسي.

خالد حمزة: أرجــو في المحاضرات السابقة أن يكون معنا عمال وفلاحين وبائعــين وتجــار وحرفيين...إلخ، أي المعنيين، أدواتنا التي ستنفذ لنا أي مشروع تقدمي.

وفي رأيي أن في دعوتك للمساواة والعدالة دعوة عامة، على أي أساس سوف نعمــل مــساواة؟ علــى أي نظــرية؟ يظل هذا المعنى غامض ما لم نضع الأسس والنظــرية التــي ستحقق لنا هذه المساواة. وفي تصوري أن المساواة الحقيقية في الاشــتراكية العلمــية، ويجــب أن نكون واضحين إذا كنا فعلاً رواد مساواة وعدل فطــريقنا هــو الاشــتراكية العلمية، وإن كنا نحن الآن ما زالت بيننا وبينها مسافة. وحجــر الزاوية في تنفيذ أي مشروع نتفق عليه هو تنظيم الشعب المصري، الشعب المــصري غيــر مــنظم، وفشلت النخبة السياسية في تنظيمه، فهو ليس له أحزاب حقيقــية، لا يــوجد حزب يعبر حقيقة عن طبقة شعبية أو له علاقة بطبقة شعبية أو قــادر علــى إقناع وتحريك الشارع، وطالما هذا العجز موجود فأي مشرع أيا كان سيكون شيئًا غير قابل للتنفيذ.

تكلم د.محمد بسرعة عن كفاية، وكفاية تركز على الجانب السياسي (وأنا أحد أعــضائها والناشــطين فيها)، ومهملة بعض الشئ الجانب المعيشي للجماهير، وهذا هــو الــذي سـيحرك الناس، وبالنسبة للدستور الجديد لابد أن تراه جمعية تأسيسية منتخــبة، ولكــي تكــون هــذه الجمعية قادرة على الوجود لابد أن يحصل الشعب المصري على حقوقه المنهوبة السياسية والديمقراطية، وإن المعركة طويلة، وليست معركة آنية.

تعقيب د.محمد السعيد إدريس

كنت قد تعمدت الاختصار في حديثي حفاظًا على الوقت، وطمعًا في مزيد من المناقشات، لأن في تصوري أن الفكر في حاجة إلى المزيد من الإثراء والمناقشة.

الجزء الخاص من الموقف من الدين، وعلاقة الدين والدولة، المفروض أن تكون منظمة وفق ما نتحدث عنه في إطار التجربة الديمقراطية الحقيقية لأننا عندما نتكلم عن التحول الديمقراطي، هناك سلبيات له، وعشق المجتمع المصري الآن وتطلعه إلى الحرية. يجب أن نكون واعين تمامًا أن الحرية انتكست في مجتمعات ظهرت فيها هذه التجربة، وما يحدث هناك في الولايات المتحدة الأمريكية من ارتداد وانتكاسة للتجربة الديمقراطية يجب أن يقنعنا أنه لابد أن يكون هناك ضوابط للحرية وهذا ما أكدته في حديثي عن الحرية العادلة. الحرية لا يمكن أن تكون حرية مطلقة. ومفهوم الحرية العادلة واضح ومحدد في الورقة التي أعددتها، وبالتالي أحد الضمانات المهمة في مجتمع الحرية العادلة، هو الحرية الدينية بمعنى أن كل إنسان حر في معتقده الديني، ولكن الأهم من هذا، ضمان الضوابط، نتكلم عن رقابة ومساءلة وشفافية؛ ألا تتحول الدولة إلى دولة دينية، هناك فرق بين أن أكون رجلا متدينا، وأن أحول الدولة إلى دولة دينية. يمكن أن يكون هناك حزب له مرجعية دينية، وهناك أحزاب لها مرجعية سياسية اشتراكية، أو مرجعية سياسية ليبرالية، كل هذا حق من الحقوق، بشرط ألا يتحول إلى مجتمع ديني.

بالطبع أنا تعمدت عدم التعرض لمسائل ممارسات علاقة الإخوان بتيارات أخرى، لأني منحاز جدًا لأن من حق الإخوان إذا أرادوا أن يكونوا حزبًا سياسيًا له مرجعية سياسية، هذا حق متاح لهم شرط ألا يكون هناك تمييز داخل هذا الحزب على أساس الدين، بمعنى أن يكون الحزب مفتوحًا لكل المواطنين المصريين دون تمييز بين المسلم وغير المسلم في المجتمع المصري.

أما مفهوم الحكم الصالح، فكثير من المصطلحات افتقدت مدلولها ومعناها، ونحن نستطيع أن نتحدث عن مفهومنا لما نريد، أنا لا أتحدث عن حكم ديمقراطي، لأني لا أريد فقط حكما ديمقراطيا، إذا كانت الآن هي موجة الديمقراطية، فهناك موجة الحقوق الاجتماعية التي يجب أن تنشأ، ويجب أن تستعيد مكانتها في المجتمع المصري، مجتمع ديمقراطي كما هو موجود الآن، وإصلاح سياسي، لا يمكن بأي حال من الأحوال، أن تكون له إيجابية حقيقية دون أن يكون مجتمعا يؤمّن الحقوق الاجتماعية للمواطن المصري، وبالتالي أنا لا أريد فقط مجتمعا ديمقراطيا، وإلا

أكون قد تحولت من معسكري، من معتقدي، كقوة يسار إلى أني ارتديت عن المفاهيم والمبادئ الحقيقية التي أعتقد أنها مُثلى بالنسبة للمجتمع المصري. وتصوري أن القناعة الأساسية الآن من خلال تجربة قرن كامل من الممارسة السياسية في المجتمع المصري، لم يعد ممكنًا بأي حال من الأحوال الاكتفاء بالحريات الديمقراطية لبناء مجتمع حقيقي في مصر، ولا يمكن إهدار الحريات الديمقراطية لحساب مجتمع عدالة أو مساواة، لابد من تحقيق الركيزتين الأساسيتين، مجتمع العدل و مجتمع الحرية. وتعبير "صالح"، هو الإنسان الصالح، والمجتمع الصالح هو الذي تتوفر فيه كل المقومات الخلقية، التي تحقق كل القيم العليا، كلمة "صالح" بالنسبة لي هو "المثالي"، وليس التعبير الدارج عند البنك الدولي.

أما فيما يتعلق بالمساواة والاشتراكية العلمية، أتفق معك في أن الاشتراكية العلمية تحقق المساواة، لكنها تحقق المساواة العادلة من وجهة نظري. وتجربتي الفكرية مع المساواة العادلة وليست مع المساواة الواردة في الفكر الاشتراكي العلمي. وتجربة قرنين أو ثلاثة قرون من العمل السياسي والتطورات تؤكد أمرين؛ الأول هو أن الرأسمالية التقليدية لم تعد قائمة، ولا يمكن أن تستمر كما هي، وهناك تطوير فيها وأعتقد أن الفكر الكينزى وغيره كان تطعيما مهما جدًا للفكر الرأسمالي التقليدي، والآن نحن أمام تجارب، ربما تكون انتكاسات، فالليبرالية الجديدة ربما تكون انتكاسة لفكرة الليبرالية، هو اقتران الليبرالية بالولاء للولايات المتحدة الأمريكية، وعسكرة الديمقراطية كما هو موجود الآن، أيضًا بالنسبة للاشتراكية، الاشتراكية العلمية الكلاسيكية كما هي واردة في مؤلفات عظيمة. لكن التجربة العلمية أكدت أن هذه التجربة لا يمكن أن تحقق كل مقومات المجتمع الصالح الذي يمكن أن يسعى الإنسان، وبالتالي فإن من يسعى للتجربة الديمقراطية مقترنة بالتجربة الاشتراكية أو بتجربة العدالة يجب أن يكون واعيًا بالممارسة العملية. التجربة الأفضل الآن التي تأكدت إمكانية تحقيقها هي ضرورة الموازنة بين الفكر الديمقراطي الليبرالي وبين الفكر الاشتراكي في مجتمع العدل والحرية.

ولتحقيق مجتمع المساواة العادلة، أنا طرحت ضوابط محددة، ولكن مؤكد هناك ضوابط أهم. وعندما تكلمت عن مجتمع المساواة العادلة وهي المساواة القانونية، وتمكين المجتمع من تحقيقها بشكل يحقق التوازن للمجتمع السياسي في مصر وهو غير موجود الآن. الأمر الثاني هي العدالة التوزيعية، أي أن الثروة

الوطنــية لا تكــون حكرًا على فئة من الفئات، ولكن يجب أن تكون هناك مجموعة مــن القوانــين تفــرزها التجــربة العملية، وتؤدى إلى تحقيق العدالة التوزيعية بين المواطنــين بمــا يحقــق المــساواة العادلة دون أن يكون هناك مستويات عالية من الــدخل، ومــستويات إفقــار. وأن يكــون توجه المجتمع وسياساته نحو كل الفئات الاجتماعــية دون تمييــز. ولكن ما نراه الآن هو مجتمع منحاز لطبقة الأغنياء دون الفقــراء واخــتفاء الطبقة الوسطى، الآن تفاقمت الفجوة وتعمقت بين الأغنياء الذين ازدادوا غنــىً وعــددًا والفقراء الذين ازدادوا فقرًا وعددًا، وبالتالي لابد من وضع قوانــين تــضبط العدالــة التوزيعية، بحيث يكون هناك حد أدنى للدخل وحد أعلى، الحدود تؤدى إلى ما سمى في تجربة عبد الناصر بتذويب الفوارق بين الطبقات.

أمــا فيما يتعلق بتجربة حركة "كفاية"، أعتقد أن كفاية عمرها لم يتجاوز العام والنــصف، واستطاعت أن تكون صوتًا جديدًا في المجتمع المصري، والآن هي في مــرحلة إعــادة بناء لنفسها، ويقومون بإعداد مؤتمر تأسيسي حقيقي للحركة يستفيد مــن تجــربة الأداء الانتخابــي لأحــزاب المعارضــة، يستفيد من الدروس التي استخلــصت مــن تجــربة "الجــبهة الوطنية للتغيير"، ومواقف أحزاب المعارضة، وصــراعاتها داخل هذه الجبهة. هناك قناعات تراها "كفاية" أن التغيير لن يتم بشكل كلاســيكي، كمــا هو موجود الآن في تجربة الانتخابات ضمن استمرار الأوضاع علــى مــا هي عليه، لكن التغيير يتم وفق البرنامج الذي تحدثت عنه، أولاً: البداية الحقيقــية أن يكــون هناك مجموعة من القواعد الإجرائية تهيئ المجتمع المصري للدخــول إلــى مجــتمع الديمقراطية الحقيقية بضوابطها منها إلغاء حالة الطوارئ، ووضــع قــيود على مؤسسة الرئاسة، تهيئة الأوضاع بالنسبة للجهاز القضائي في مــصر، ثم البدء في التجربة الحقيقية للتحول الديمقراطي التي تبدأ بالدستور، وهو يعنــى تــشكيل حكومة محايدة تكنوقراطية تؤدي إلى انتخابات لجمعية وطنية تضع دســتورًا ديمقــراطيًا حقيقيًا ثم تشرف هذه الحكومة المحايدة على إجراء انتخابات نــزيهة، وتــضع مجمــوعة مــن القوانــين منها قانون الانتخابات بما يكفل تمكين المــواطن المــصري مــن اختــيار من يحكمه بحرية وديمقراطية، وتؤمن الانتقال الــسلمي للــسلطة وتداول السلطة بين القوى السياسية المصرية المختلفة، ثم يتولى الحكــم القوى السياسية التي تحقق المقاعد الكبيرة؛ على أن يكون في الدستور الذي نريده كل الضمانات التي تحدثت عنها، وأن يكون هناك ضوابط فيما يتعلق بتحقيق العدالــة الاجتماعية والعدالة القانونية دون الاقتصار على تجربة الحكم الديمقراطي

أو الليبرالي فقط.

د.عبد المنعم عبيد: هناك في نظري أشكال من الشلل السياسي تم بمقتضاها تفكيك الحركة النقابية والعمالية،وتحول المجتمع المدني كبديل للعمل السياسي بحيث المسألة أصبحت كموائد الرحمن، وأيضًا هناك سياسيات الرحمن حول العمل الخيري، والمجتمع المصري يريد جمعيات خيرية أكثر من منظمات سياسية، وهذا الوضع الخطير أدى إلى إشكالية كبيرة في المجتمع المصري فماذا سنفعل لكي نفعل هذا؟

النقطة الثانية: أنه لا يكفي الكلام على أن أسمح بأن يكون الإنسان متدينا، لكن لا أسمح بتكوين دولة دينية، الإشكالية الإسلامية، كل الإسلام السياسي الموجود في المنطقة العربية هو الحاكمية وعملية الحاكمية، وفي الحقيقة لم أجد جهودا للتخلص منها بصورة كاملة بحيث أن يكون الإسلام السياسي فيه نوع من الديمقراطية التي تسمح له بتداول السلطة، وللأسف ليس هناك آليات في هذا الاتجاه.

النقطة الثالثة: أن تجربة الاشتراكية العلمية فيها جزئية أخرى تتعلق من جانب بمواجهة ديكتاتورية البرجوازية، وهذه مرحلة انتهت، لكن تظل فكرة الاشتراكية العلمية مهمة ولا أرى فروقا بينها وبين فكرة المساواة التي تحدثتم عنها. وأرجو أن تعيد النظر في التفرقة المفتعلة ما بين الكلام عن المساواة العادلة وبين تجربة الاشتراكية العلمية، فلست مقتنعا بما قدمته من فروق. ومستعد أن أتكلم فيها فيما بعد.

د.سيد سالم: إن كلمة الديمقراطية قد استخدمت إلى درجة......، وقد استخدمت مع سيطرة اليد الأمريكية، وكأنهم يعلموننا هذه الديمقراطية، مع أني أتصور أن الشعار الذي يجب أن يرفعه اليسار هو كلمة العدالة الاجتماعية، وهي قد تتحمل في جوهرها العدل الاجتماعي والديمقراطية الحقيقية.

د.محمد السعيد إدريس: أنا متفق مع حضرتك أنه توجد حالة انتكاسة حقيقية وهروب من الواجبات التي يجب أن نقوم بها فيما يتعلق بالأحزاب السياسية، لأن الأحزاب قائمة على فكرة السلطة. وهذا ما يميز بين الحزب السياسي والنقابة، فالحزب السياسي يجب أن يسعى إلى السلطة، لكن منظمات

المجـــتمع المدنــــي أو المجــــتمع الأهلي وبالذات الجمعيات الخيرية قامت ليس فقط للعمــل الــسياسي، ولكن للإحلال محل الدولة في وظائف الدولة. فأنت لديك دولة تـــتحول إلـــى الهـــروب مـــن كل وظائفها، وترتكن إلى مؤسسات بديلة تقوم بهذه الوظائــف، فمـــثلاً على مستوى العلاج هو مع مؤسسات أهلية ويتيح المجال للبديل حتـــى لـــو كـــان هـــذا يـــؤدى إلى سلبيات سياسية من منظور آخر هو يدفع ثمنها والمجــتمع يدفــع ثمنها، فالسلطة مثلاً كانت سعيدة بالدور الخيري للجمعيات الدينية فــيما يتعلق بالمستوصفات أو العلاج والخدمات التي تقدم. وفي النهاية ثبت أن هذه المـــساعدات تخلق شرعية سياسية، وولاءً سياسيا دفع الحزب الوطني ثمنه قبل أي قـــوى سياســـية أخــــرى. والدولة تهرب من مسئوليتها التعليمية، على مستوى كافة الخـــدمات، فكـــل الحقوق الاجتماعية للمواطن المصري التي تحققت له فترة زمنية معيــنة بدرجـــة أو بأخرى وكان يسعى لتطوير هذه الحقوق، تم هدر هذه الحقوق، حتـــى الوظـــيفة الأمنـــية، المجتمع المصري يعاني من خلل، لأن الوظيفة الأمنية تحولت إلى أمن سياسي للطبقة الحاكمة ليس إلا؛ أما أمن المواطن فلم يعد موجودًا، ومـــن يريد أن يؤمن نفسه، فليسعى إلى شركات الأمن الموجودة. غياب دور الدولة يؤدى إلى ظهور قوى سياسية تحل محلها، وهذا هو التطور الخطير الذي يجب أن تكـــون أمامه وقفة مهمة عن طريق تفعيل القوى السياسية أو تفعيل العملية السياسية داخـــل المجـــتمع. وهـــذا لـــن يتم إلا بخلق بيئة مواتية للعمل السياسي الديمقراطي الحقيقي. وهذا يتطلب أولاً، كما ذكرت، إلغاء حالة الطوارئ، إتاحة الفرصة لحرية التعبيـــر، تأســـيس الأحزاب السياسية بقانون أحزاب جديد، وهناك أكثر من اجتهاد مـــتعلق بقانـــون الأحـــزاب، إلغاء لجنة الأحزاب أولاً، وأن يكون تأسيس الحزب بالإخطـــار، وألا يكـــون حـــزبًا عسكريًا، أو طائفيًا، أو دينيًا ما عدا ذلك هو حزب مطـــروح. ويجـــب أن تكـــون هـــناك جهة قضائية سريعة هي التي تفصل، وليس الحزب الحاكم هو الذي لديه هذه الشرعية.

أما ما يتعلق بمسألة المساواة العادلة والمساواة الواردة في الاشتراكية العلمية، فـــي تصوري هناك فرق كبير، فمجتمع الفكر الاشتراكي العلمي يقوم على التمييز، فهـــو مجـــتمع يقوم على ديكتاتورية البروليتاريا، ولكن القوى الطبقية الأخرى أين هي؟ أين عدالة القوى الاجتماعية الأخرى؟ أعتقد أن هناك اجتهادات داخل المدرسة الاشـــتراكية واردة وأنـــا أحترمها احترامًا شديدًا، ولكن تصوري أننا نحن الآن في حاجة إبداع وطني يستفيد من كل التجارب الفكرية، الاشتراكية والليبرالية، ويؤسس

مفهوما وطنيا، وعيًا بالمبادئ، والتزاماً بالمبادئ ولكن اجتهاداً في تأسيس للشكل، يعني أنا ملتزم بفكرة العدالة والمساواة والحرية ولكن يجب أن أطبقها بما يؤمن المجتمع المصري نحو انتقال وتحريك المجتمع بما يؤمِّن العدل القانوني والاجتماعي الذي نفتقده، ويؤمِّن أيضًا مجتمع الحريات.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن نسمح أو نقبل كاشتراكيين أن يكون موقفنا مجرد دعوة إلى التجربة الإصلاحية على منظور سياسي ديمقراطي، مع تجاهل البعد الحقيقي لتأمين المجتمع وتأمين تطوره وتقدمه هو العدل الاجتماعي والقانوني.

حلمي شعراوي: يجب أن نفكر بعد هذا الكلام في أننا بصدد الحديث دائمًا عن مشروع وعن فكرة بديل كبير لهذا المجتمع، ومن ثم نريد أن نطرح سويًا كل الأساسيات المفروضة، يعنى أنا مثلاً أبداً بتصور أن لا أحد يعالج فكرة بديل أو عقد اجتماعي جديد بدون تصور طبيعة المشروع السياسي، الذي نسميه المشروع الوطني بمعنى للوطن حتى وليس لـ Nationalist، نحن أمام مشروع هذا المشروع الآن في منطقة. وهذه دائمًا مشكلتنا حتى من "كفاية" للأحزاب للانتخابات الأخيرة، لا يوجد تصور للعالم الخارجي أو للمنطقة هل هي عربية أم عالم ثالثية، أو جنوب جنوب......، في هذا الإطار كل عنصر في هذه المنطقة- إذا تصورنا العالم الخارجي جيدًا- فكل عنصر فيها له مشروع وهو المشروع الوطني أو القومي، وهذا المشروع الوطني يريد تصور للعالم، المنطقة العربية تحديدًا دون غيرها تمر مرة أخرى بمرحلة شبه كولونيالية، أو سمها أمبريالية، لأن أمامنا احتلالا أجنبيا مباشرا، وأمامنا استعمار استيطاني مباشر، وأمامنا هيمنة إمبريالية، بالمعنى الجرامشي، والمعنى الكامل، إعلام وثقافة...إلخ، وإذا كان أمامنا هذا بصيغة إمبريالية، فنحن في البدء أمام مشروع وطني، أو لهذا الوطن، وأقصد أيضًا وطني بالمعنى الناصري، بالمعنى النكرومي، بمعنى كابرال، كما تريدون. فإزاء هذا أتصور أن على "القوى الوطنية" أن تحدد نفسها أولاً، بمعنى أنها وطنية، وإذا هي وطنية لابد ستجد نفسها أمام ارتباكات في المفاهيم، اليوم ليست كل القوى ترى أن العلاقة بالخارج علاقة استعمارية، ولا السيطرة الأجنبية لها المعنى الإمبريالي..... والكلام الذي يوصف بأنه ديناصورى........إلخ.

أنا مع تصور للعالم على أساس إمبريالية عالمية، وأننا في مواجهة الإمبريالية

العالمـــية كقـــوى وطنـــية. في هذه المواجهة أحدد عناصر لهذا المشروع يستهدف أساسًـــا الاستقلالية، استقلال الوطن للمشروع المصري أو السوري، وكلهم يجرون وراء هـــذا الاستقلال إما استقلال اقتصادهم، أو استقلالية في القرار..إلخ. وتحالفات جنوبـــية جنوبـــية تسند هذه العملية الوطنية، لأن مدرسة ما بعد الاستعمار، وما بعد الحداثـــة، التفكيك والتركيب، كلها بالإضافة لتكيف هيكلي، وتكيف سياسي وإصلاح سياسي كلها تصب في مجرى الوجود الإمبريالي، وبالتالي أقصد، كنقطة أولى، أن المـــتحدث عن البديل أو المشروع الوطني يبدأ بتحديد نفسه كيف يقبل هذه المفاهيم جميعًا.

الـــنقطة الثانـــية: بالنـــسبة لمشروع العدل الاجتماعي، أرى أن الصورة التي وضعتها يكاد يكون معظمنا متفقين على طبيعتها كمشروع سياسي، وأنا طبعًا مع أ. مـــصطفي مجـــدي فـــي التحفظ على الحكم الصالح لأن الكلمة أصبحت صكا سيئا الـــسمعة، كلمـــة البنك الدولي، فمهما كان مفهومك يجب ألا تضع نفسك في مشكل وتـــشرحه. لكـــن حتى عندما حاولت أن تشرحه لنا، ما زال مفهومك أخلاقيا بعض الـــشئ فـــي الـــسياسة، لأن حاكم صالح يعنى رجلاً طيبًا، زعامة طيبة أو مخلصة بعـــض الـــشئ للوطن. ولو دخلنا في تفاصيل سنقول أن الإدارة المحلية في مصر كمـــنفذ لـــسلطة الجيش والبوليس في مصر تكون مشكلة، ولا يمكن أن يكون الحكم الصالح هو الحكم المحلى بهذا الشكل في مصر.

وســـأتكلم عن الحكم في مصر وعلاقته بالاحتكارات الكبرى، ليست كشركات بالإضافة طبعًا لفكرة الرأسمال العالمي هذا، ولكن أقول إنه يوجد احتكار في الحياة الاقتـــصادية للثروة، وأسميه احتكار الثروات في مصر، وتعريفي للثروات يتضمن الثـــروة الاقتـــصادية، والثـــروة الاجتماعـــية البـــشرية، والثروة الروحية. الثروة الاقتـــصادية كلـــنا مسلمين أنها مركزة في الـــ ٢٠% في أحسن الحالات، إذًا أمام قـــوى اجتماعـــية كـــاملـــة هـــي الــــ ٨٠% وبالتالي نريد فلسفة كاملة لليسار، والوطنيـــين، وللاستقلال الوطني لحماية الـــ ٨٠%، قوانين الاشتراكية العلمية لابد أن نتوسع في فهمها. وملاحظتي دائمًا أن الماركسية قامت في ظـــرف تحليل فئات منـــتظمة، كعملية إنتاجية منتظمـــــة. والعملية الإنتاجية اليوم أصبح فيها مهمشين ٥٠% خارج الصناعة، و٥٠% بطالة، ٥٠% معوقين(٧ مليون في مصر)..إلخ.، وأقـــصد أن الــــ ٨٠% تـــوزيعهم لـــيس طبقيًا بالمهني الحرفي، ومع ذلك أنا في الاشـــتراكية العلمـــية ملتزم بالجدل الاجتماعي أين منشأ الصراع؟ ممكن يظهر في

غياب الصناعة في مصر أو غياب الزراعة، فلا يعقل لمجتمع مثل مصر الذي أنشأ الزراعة تاريخيًا وتقدم في الصناعة في التاريخ الحديث، كل هذا غائب عنه، وبالتالي غائب على تشكيل القوى الاجتماعية. فإلى أي حد في مشروعك يمكن البحث عن حملة المشروع الوطني؟ هل من عمال وفلاحين كما كنا نقول، أم جماهير مهمشة، أم جماهير في السلطة المحلية..إلخ؟

نحن في مجتمع تصل به الظروف لاحتكار الثروة من قبل ٢٠%، وفي أمريكا أقل من ٢٠% بكثير، لكن هذه عملية رأسمالية حقيقية، ونحن ثروتنا في أيدي بيزنس، أي رجال أعمال يبيعونا، هدفهم البحث عن أسواق لبيع المصريين إلى العالم الخارجي، فنحن إذًا لسنا أمام رأسمال حقيقي، فأرجو أن نكون واضحين بالنسبة لموضوع الثروة، أين الثروة الوطنية ومن حملتها الذين نتفاوض معهم أو نتصارع في الجدل الاجتماعي معهم؟

والثروة الأخرى هي الاجتماعية البشرية، فمثلاً احتكار الذكور للسلطة في المجتمع. ويجب أن نطالب بحق النساء، احتكار الكبار، العواجيز الذين يهيمنون على كل الأحزاب والحكومة، الذين فوق الـ ٦٠%، فطالب بحق الشباب...... وهكذا.

والثالثة مهمة جدًا وهي احتكار الثروة الروحية، من قال إن الثروة الروحية تعنى الدين، لا، الثروة الروحية تعنى القيم الاجتماعية الإيجابية، تعنى التزام المثقف، تعنى الالتزام بخطة اجتماعية..إلخ. وقد كان هذا جدلاً منذ الميثاق الوطني، قال التراث الروحي قبل التراث الديني، وكلمة تراث في مصر يعنى الكتب الصفراء، والتراث الديني، يعنى تاريخ الأمويين والعباسيين، في حين الإخوان اليوم يرفضون تاريخ الأمويين والعباسيين، وعمرو خالد وحسن الترابي استنكروا استنكارًا شديدًا تاريخ الأربعة عشر قرنا لأنه تاريخ استبداد وفساد وانحطاط ونحن نريد أن نرجع إلى الأصول.

الفكرة التي طرحتها عن مشكلة التسييس والمملكة السياسية، رأيي أن الحركات الاجتماعية نفسها والمجتمع المدني بدون تسييس وبدون التزام سياسي، لن يحقق إلا مطالب جزئية، أي أننا ما لم نعتن بالتحالف السياسي كقوى اجتماعية وحركات اجتماعية سنفقد التعبير عن أنفسنا تعبيرا حقيقيا، ولذا أنا أرى أنه لابد من نداء جديد للمثقفين والنخب الاجتماعية لكي تراجع موقفها من عملية التسييس ومن الحركة السياسية في بلادنا، أنه شائع بيننا استنكار الأحزاب وكأننا في الواقع

نستنكر السياسة. أرجو أن تكون الصيغة السياسية للمجتمع المدني تكون واضحة.

عبد الغفار شكر: عندما اقترحت دعوة د. محمد إدريس لهذه المناقشة، كان ذلك بعد أن قرأت هذه الورقة منذ فترة، وأعجبني جدًا أنه يطرح إطارا عاما لمجتمع جديد قائم على فكرتين؛ الحرية والعدل، هذه الفكرة قلت لماذا لا يأتي د. محمد يطرحها ونرى ردود الأفعال عليها لأن النقاش سوف يغنيها، ونحن لسنا بصدد محاكمة الطرح الذي قاله بقدر ما نحن بصدد الاشتباك معه. فهذه الوثيقة في يوم من الأيام سوف تتطور وتطرح دائرة واسعة من الناس لمستقبل مصر، فما هو رد الفعل؟ هل فكرة مجتمع العدل والحرية فكرة صحيحة، الذي يطرح تحت عنوان الحرية الفرد والمجتمع والوطن سليمة أم غير كافية؟

النقطة الثانية: رأيي أن د. محمد كلامه يعمل التباس، لكن أنا أوافقه، هو رأيه أن التطبيقات الاشتراكية التي زعمت أنها تطبق الاشتراكية العلمية فشلت لأنها أهملت قضية الحرية، لذلك هو يتكلم عن المساواة العادلة، من المحتمل أن التعبير يحتاج ضبطًا، وهو يريد ألا تقوم المساواة فقط على جانب اجتماعي ولكن أيضًا معها الجانب المتعلق بالحرية.

والجانب الآخر الذي يمكن أن يطرح هو أن الفكر الاشتراكي الذي صيغ لأوروبا في القرن التاسع عشر يحتاج اليوم أن يعاد النظر فيه في ضوء كل التطورات الجارية، جزء منه يبقى، القوانين الأكثر عمومية المتعلقة بتطور المجتمع، جزء منه يتغير، ويتضمن حاجات متعلقة بخصوصية المجتمعات في زمن معين ومكان معين، فهذه تضاف لأنها متعلقة بمستجدات.

خالد حمزة: الاشتراكية العلمية هي علم، معمل الاشتراكية المجتمع الذي ستنبت فيه، فعليها أن تكون علما حقيقيا، بحيث أنها تتجاوب وتعرف بالضبط المجتمع الذي تريد أن تنبت فيه.

وأنا مطمئن تمامًا لقصدك من المساواة والعدل، ولكن هذا المنطق وهذا المصطلح يستعمله كثيرون، ولكي أميز قصدك الطيب من القصد الآخر غير الطيب، أنا أطلب من حضرتك، بما أن المساواة والعدل، هي مساواة في المنتج الإنساني، سواء هذا المنتج صناعي أو زراعي أو تجاري أو ثقافي..فلابد من نظرية اقتصادية، كيف ستوزع هذا المنتج، كيف ستكون عادلاً؟ ليس بنيتك أو

بقـــصدك أو حـــسن أخلاقك، بل بقوانين، بآليات لتحقيق العدالة لهذا المنتج، نظرية ولها آليات لكي أطمئن لاستقبال هذا الفكر، ولكي أستطيع أن أناقشه بتفصيل.

مصطفى الجمـال: أرى أن العقد الاجتماعي المطروح يجب أن يوافق عليه كل الأطراف، وإلا سيكون عقد إذعان، وإذا تكلمنا عن العدالة بالتأكيد سيكون هناك قطاعات في المجتمع، قليلة العدد ولكنها كبيرة النفوذ على كافة المستويات، لن تقبل بمفهـــوم العدالـــة المطروح في هذه الورقة، فبالتالي لن يتم هذا التعاقد، والعقد دائمًا يكـــون حسب موازين القوى. والعقد لن يتم مرة واحدة، ويمكن على فترات تاريخية أن يكـــون هناك أكثر من عقد اجتماعي، لأنه لا يوجد تصور نهائي لعقد اجتماعي مثالـــي، وبالتالـــي سيكون لكل مرحلة، مرحلة تاريخية قد تكون طويلة بعض الشئ عقدها الاجتماعي الخاص به.

وأرى أن فـــي هـــذه المرحلة، وفي الفترة الزمنية ونقول ٢٠سنة لن ينفع أن يحـــصل هـــذا العقد الاجتماعي على توافق جميع الأطراف في المجتمع، وكل الذي أحـــصل علـــيه، يكـــون علـــى مستوى تغيير قضية الحرية. وهذا هو الحد الأدنى المطـــروح في هذه الورقة. وفي قضية العدالة، على الأقل يوجد التزام من الطبقات المالكـــة أو الغنـــية فـــي أن تحـــصل الجماهير الشعبية على الاحتياجات الأساسية والضرورية لحياتها. وهذا هو الحد الأقصى الذي تستطيع أن تأخذه في فترة زمنية قريبة.

وأريـــد أن أتكلـــم عن نقطة أخرى وهي المؤسسة الدينية في مصر، بما فيها الصوفية، فهذه المؤسسة ستحسم خيارها لصالح خيار الدولة الدينية بمجرد أن يلوح فـــي الأفـــق الإخـــوان المـــسلمين أو أي تيار ديني. وهذا عامل لا نأخذ بالنا منه، متـــصورين أن المؤســـسة الدينية ستكون مع الفكر الحاكم الآن، بالعكس إذا اختلت مـــوازين القوى، المؤسسة الدينية ستقلب، وأيضًا قطاع كبير من المؤسسة العسكرية فـــي مـــصر ســـوف ينضم لها، وبالتالي نحن أمام خطر تحالف بين الإخوان وبين قطـــاع مـــن المؤســـسة العسكرية وبين الأثرياء الجدد الصاعدين في المجتمع، ولن نستطيع أن نعمل عقدا اجتماعيا جديدا بالمفهوم الذي نريده.

د.سيد سالم: كـــنت أقـــصد أن نـــتجاوز عن كلمة جودة التوزيع أو توزيع الثـــروة، وقد قرأت في كتاب "الانهيار الاقتصادي في عهد مبارك" لـــ د. جمال، أن

الحـــد الأعلى لـــ ٢٠% ضرائب هو ٤٠ ألف. وهذا تساوى مع الذي يأخذ ٥ آلاف فـــي السنة، فبالتالي لماذا لا نجرب تجارب الضرائب التصاعدية للحد من هذه الفئة العلـــيا، ورفـــع المستوى الاجتماعي للفقراء، وبهذا الشكل يكون خطوة في البرنامج الـــذي نـــريد أن نعملـــه، وهذه الضرائب التصاعدية يمكن أن تكون أداة من العدالة الاجتماعية.

عبد الغفار شكر: هـــناك فكرة قد طرحها أ. مصطفي وهي مرحلية السعي نحـــو عقد اجتماعي سياسي جديد، والفكرة التي اشتبكت معه فيها هي أن الرأسمالية الأوروبـــية قـــدمت تـــنازلات عبـــر الصراع الذي كان يجري، فمرة قبلت تجاوب الـــسلطة مع القوى الأخرى، ومرة أخرى طرحت فكرة الرفاهية، وهي كانت عقدا اجتماعـــيا سياســـيا جديـــدا، إدراكـــا منها أن مصالحها في خطر وما لم تفعل هذا سيعـــصف بها. وهذا الكلام سيحدث عندما تصبح الحركة الشعبية قوية إلى الدرجة التـــي تهـــددها بالخطر، نحن نتكلم في شئ لم يحدث، لكن في النهاية من حقنا نحلم ونفكر ونطرح مشروعًا.

د. عبد المنعم عبيد: أخـــشى فقط أن الوضع النظري يغلب على الوضع العملـــي والـــذي يـــؤدى إلـــى وضع نظري أفضل، بدلاً من أن أقول نظريات عن المـــساواة العادلـــة أو المساواة غير العادلة وغيرها، أفضل لنا أن نرتبط بالجماهير فـــي قـــضايا، لأن هذه هي التي ستفرز وتشكل كيفية بحثنا عن العدالة في المراحل المخـــتلفة التـــي نأمل أن تزيد في الأعداد. فأنا ألاحظ أننا حتى الآن خائفون من أن نتـــشارك الأحـــزاب الاشـــتراكية فـــي تهمتها، فنريد أن نتمايز وغير ذلك، لذا في تقديـــري أنـــنا نحتاج إلى موقف عملي من قضايا الصحة، والتعليم، والمساواة في مخـــتلف الوظائـــف، وكـــل واحدة نقف لها على باب كل مؤسسة ونراقبها، وندعو الـــناس أن تنـــضم إلـــى برنامج أحسن. وهكذا، فالموقف العملي في الغالب سيلعب دورًا.

والنقطة الأخيرة تتعلق بـــهل نحتاج إلى عقد اجتماعي بين القوى التقدمية؟

طه طنطاوي: فـــي إطـــار الجانب الاجتماعي الذي أشرت له، إذا كان هذا مـــشروعا فإنه يحتاج للتفصيل بعض الشئ، ما معنى مضمون الجانب الاجتماعي،

العقد الاجتماعي لكل القوى التقدمية أولاً، ثم هل لابد لكي يطرح عقد اجتماعي أن يكون لكل القوى؟ فقد يكون هناك توافق لدرجة عالية بين مجموعة من القوى، وهناك قوى أخرى ولتكن القوى الرأسمالية ليست متوافقة مع هذا، لذلك ليس بالضرورة كل القوى في العقد الاجتماعي.

تدخل من عبد الغفار شكر: المقصود بالعقد الاجتماعي هو رضاء عام في المجتمع على أسس وقواعد تحكم العملية كلها، ويجب أن يكون الكل طرفًا فيه.

د. محمد السعيد إدريس: ما ذكره أ. عبد الغفار هو الهدف الأساسي، فأنا طرحت أفكار للمناقشة، وليس حقيقة. وحضرت للدفاع عنها، أنا اقترح فكر. وأريد أن نطوره، وفي تصوري عندما طرحت هذا الكلام كنت أحاول أن نطرح ما يسمى "بالخيار الثالث"، فلدى حزب مهيمن وقوى متحالفة معه احتكرت الثروة والسلطة، وفي مرحلة معينة من تاريخ مصر كان قانون ماركس فارضا نفسه بجدية، "من يملك يحكم"، ولكن عن طريق هذا النظام والقوانين الاستبدادية وتجربته صيغ قانون يفوق قانون ماركس، وهو "من يحكم يملك". نفكر في ذلك أم لا؟، فالآن في مجتمعنا أي هلفوت يدخل الحزب الوطني ويلعب بقوانين الفساد، ويرتقي في سلم السلطة، يستطيع أن يضع يده على الثروة ويبيع ويشترى في البلد ويتحول إلى احتكار. وبالتالي أصبحت السلطة أداة لامتلاك الثروة، وهكذا دخلنا في عملية جدلية، دائرة مفرغة كاملة من احتكار السلطة واحتكار الثروة. فاحتكار السلطة أدى إلى احتكار الثروة، واحتكار الثروة يؤدى إلى مزيد من احتكار السلطة. واستمرارنا على ما هو عليه، معناه خنق المجتمع المصري، والاستبداد المتزايد والاحتكار المتزايد للسلطة المقترن بالفساد عندنا ظاهرتي الفساد والاستبداد، وكل منهما يغذى الآخر. هذا جانب الحزب الوطني ومؤسساته. الجانب الثاني هو أحزاب المعارضة، فكل حزب كان يمثل فئة أو طائفة أو فكرة سياسية معينة، وكل واحد منهم شغل نفسه في إطاره، اليسار الماركسي وغير الماركسي أصبح ضمن هذه الفكرة مع الناس المقتنعة بهذه الفكرة، إطار أناس ليبراليين لهم فئاتهم. أصبح لدي مجموعة من الجزر التي تطرح أفكارا متنافرة مع بعضها، غير قادرة في مجملها أن ترتقي، وغير قادرة على مواجهة ذلك الطرف المهيمن على السلطة وعلى الثروة، وبالتالي جاءت الفكرة الثالثة، أن يطرح حوار وطني، وكلمة العقد

الاجتماعـــي هـــي كلمة افتراضية، لسنا نتجمع ونقول سوف نعمل جمعية عمومية وهـــيا نـــتفق، ولكـــن المسألة افتراضية تجريبية، أن المجتمع في لحظة تاريخية ما يـــتجه إلـــى اعتناق مجموعة من الرؤى والأفكار يكون فيها الخلاص، وأن هذا هو طـــريقنا العـــام. وفكرة المشروع الثالث الذي أطرحه باسم كفاية هو مشروع لوطن بـــات مهـــددًا، ولم يعد في مقدور فصيل سياسي مصري واحد أن ينقذ مصر، وهنا فكـــرة الـــتوافق، والفكرة التي أسسنا عليها كفاية كأربع تيارات سياسية، التقت هذه المجمـــوعة بممثلـــيها عبر سنة كاملة من الحوار دون أن يدري بهم أحد، فقد كان حوارً ضيقًا للغاية، قوميين، ناصريين، يسار ماركسي، ليبراليين، إسلاميين(إخوان ووسط إسلامي). قناعة بأن فصيلاً واحدًا لن ينقذ مصر. علينا أن نجتمع على كلمة ســـواء، ونجـــتمع علـــى التلاقـــي حول ما يمكن إنقاذ مصر به. بمعنى أنا كممثل للاشـــتراكيين لدى استعداد، في سبيل تحقيق نسبة ٤٠% أو ٥٠% من قناعاتي، أن أقـــبل رؤى هـــذا ورؤى هـــذا، والآخر يقدم تنازلاً ويأخذ مكسبًا، يقدم تنازلاً ويأخذ مكـــسبًا، نـــستطيع فـــي المحصلة أن نعمل عملية وطنية جديدة، ولدينا منظورين، مـــنظور أ. حلمي وهو أن ننتقل من الكل للجزء، ومفهوم الدكتور هو أن أنتقل من الجزء إلى صياغة الكل، أ. حلمي طرح كلامًا مهمًا جدًا، هو تحديد من نحن وماذا نريد؟ إيه مشاكلنا؟ ما التحديات التي تواجهنا؟ لدينا تحديات داخلية على مستوى كل قطـــر، وتحـــديات على مستوى العلاقات العربية المشتركة (نفطيين وغير نفطيين، فقـــراء وغيـــر فقـــراء)، لدينا من هم أكثر اغترابًا من دول الجوار الجغرافي عن اقتـــرابهم مع دول عربية شقيقة، لدينا دول الهامش مشدودة ودول القلب تتمزق، ثم لديـــنا علاقتنا مع دول الجوار وعلاقتنا مع القوى الدولية. أُعني بهذا كله ثم أبدأ من داخـــل الـــوطن المـــصري مشروعي الذي أعتبره مشروعًا قياديًا، يمكن أن يتسع ويطبق على مستوى المجتمعات الأخرى.

وفـــي مـــصر في فترة من الفترات انشغلنا بالنضال ضد المشروع الأمريكي الـــصهيوني، وعملنا مظاهرات من أجل فلسطين، وجمعيات للمقاطعة، ثم قمنا بدور نـــضالي ضد الاحتلال الأمريكي للعراق، وفي كل هذه النضالات اكتشفنا أن النظام يتـــسم بمكـــر وخـــداع. إننا نفجر كل طاقتنا في قضايانا القومية دون أن ندرى أن التغييـــر الحقيقـــي والعـــلاج الحقيقـــي لهذه القضايا القومية ينبع من تحرير الإرادة المـــصرية من الداخل، وأن البداية الحقيقية يجب أن تكون بداية وطنية مصرية، إذا حـــررنا القـــرار الوطنـــي نـــستطيع أن ندعم العراق وفلسطين. فأنا ألاحظ وأكيد

حـضراتكم تلاحظـون أن الـنظام يقدم المزيد من التنازلات من أجل البقاء ويقبل بـتقديم تـنازلات فـي القضية العربية الفلسطينية والعراقية، والثمن المقبوض هو الـبقاء. وهم يربطون بين الاستمرار والاستقرار، وجوهر التحدي الذي نواجهه أن يطلـع علينـا رجـال النظام يربطون بين الاستقرار والاستمرار، فأي تغيير معناه انهـيار مصر، وأي تعديل في القوانين معناه أن الإخوان سوف يحكمونا، والفوضى الـشاملة ستعم، الفوضى هي قرينة دعوة التغيير والإصلاح، إن المفهوم الذي ندعو لـه أن نجتمع، كقوى حية في المجتمع المصري، ويكون هناك إدراك من كل قوى، وكل فصيل أن عليه أن يلتقي مع بعضه وهذه هي البداية، وبداية التعاقد الحقيقي أن نجـتمع كقوى وطنية مجتمعة، فهذه التيارات الأربعة التي شكلت الحركة عليها أن تلتقـي مـع مستوى أعلى من التنسيق حول قضايا عامة، فبناء مشروع وطني هو الـتوافق الوطني. دون توافق وطني، ودون رضا على قبول كل منا للآخر لن ننقذ مصر.

ففـي فترة من الفترات في ظل اهتمامي بالشئون العربية، وبصفتي مصري، كـنت أعـتقد أن اللقـاء بين الإسلاميين والقوميين ضرورة، أن على القوميين أن يـزدادوا إسلامًا وعلى الإسلاميين أن يزدادوا عروبة، ثم الاقتراح بين الاشتراكيين والليبـراليين، فالليبرالـي لابد أن يدرك أن الليبرالية التقليدية ليس لها وجود، وهنا مـسألة أن يتنازل الليبرالي عن جزء حتى يحفظ لقيمة الحرية معناها الحقيقي، لأنها لـو اسـتمرت بقوانينها التقليدية لا مستقبل لها على أرض المجتمع المصري، لأنها أدت إلـى الاحـتكار، إلى تدمير وطن، وبيعه في السمسرة، فمصر في ظل قوانين هـذه الحـرية، أو هذه الرأسمالية سداح مداح بيعت جزءا جزءا للخارج، والثروة الوطنـية نهبت. وأيضًا على الاشتراكي أن يكون على يقين أن يقبل فكرة الحرية، والـتعددية الديمقـراطية، وحق كل القوى الوطنية في التعبير، وليس فكرة الحزب الواحد التي انتهت.

ومجمـل هـذه الأفكار هي التي وضعت قاعدتي المزج بين العدالة والحرية. وعليـنا أن نتجه جميعًا إلى وضع وصياغة الآليات، والقواعد والضوابط. وهذا هو الحـوار الحقيقـي. ونحن في كفاية قررنا عمل مجموعة من الورش المتلاقية حول بعـضها بحـيث يمكـن الدخول على مؤتمر معدة أوراقه، وأفكاره أكثر وضوحًا. وأعتبر مثل هذه الورقة صيغت في محاولة لتعميق الحوار.

وأشـكر أ. عـبد الغفار الذي ما زال على دوره الذي يؤديه منذ سنوات، وهو

مفجـر الإبـداعات، وأسـتاذ في صياغة انتزاع الأفكار من الناس وإدارة الحوار. وأتمنـى أن يتـصل الحـوار ويتسع، وفكرة الالتقاء والوفاق الوطني على مستوى الـصياغات الـسياسية وعلـى مستوى قبول الآخر بجدية، ويكون على علم أنه لن يـستطيع وحـده أن ينجو من السفينة التي تغرق. وأن وضع المصريين أيديهم في أيـدي بعض هو المنقذ الحقيقي لهذا المجتمع، وعلينا أن نبني وفقًا للكلام الموضوع حـول صـياغة دسـتور مصري حقيقي، أن نطلق الحريات الحقيقية، وأن نؤسس مـنظمات وأحـزابا سياسـية حقيقـية، ثم أن نمارس الخلاف السياسي على أسس ديمقـراطية وأسـس بـرامج خاصة، أنا لا أطلب من الاشتراكي أو الماركسي أن يتـنازل عـن برنامجه أو قناعاته بأي حال من الأحوال، ولكن أن نكون في مرحلة تحـول وطنـي، مـثل مـرحلة التحـرر الوطني، فمصر كان لديها مشروعًا في الخمـسينات، ومن بعد الحرب العالمية الأولى حتى ثورة ١٩٥٢، أجمعت الحركة الوطنـية المصرية على الحفاظ على دستور ٢٣، رغم كل سلبياته ومساوئه، وعلى فكـرة الحـرية للوطن. نحن الآن أما دعوة هي أنه لا يمكن أبدًا الفصل بين حرية المواطن وحرية المجتمع وحرية الوطن، مشروع الاستقلال الوطني يجب أن يكون مقتـرنًا بفكـرة الحـرية والديمقـراطية الداخلـية، وحرية المجتمع هي المواطنة والمساواة الحقيقية في الحقوق والواجبات بين كل القوى المكونة للمجتمع، ثم حرية الـوطن، استقلالية الوطن واستقلالية إرادته وقراره الوطني، ولن يكون مستقلًا في مـواجهة الطـرف الآخـر المهـيمن إلا إذا امتلك مقادير القوة الحقيقة، قدرة على الـصمود الاقتصادي، قدرة عسكرية متطورة، فلدينا غزو عسكري حقيقي، وهيمنة وتبعـية سياسـية واقتصادية وتكنولوجية، لدينا مجتمع عربي يتم تفكيكه، لدينا فكرة طـرح الديمقراطية الأمريكية المطروحة الآن في العراق ديمقراطية تقسيمية؛ قائمة على بناء مجتمع في العراق منذ اللحظة الأولى قائم على التعددية العرقية، وتحويل الـتعددية إلـى فيدراليات مستقلة كل منها عن الأخرى، ومسخ عروبة العراق في دسـتور مكـتوب ينفـي عروبة العراق. والمشروع الأمريكي الشرق أوسطي هو مشروع يمضي قدما وينسجم مع التطور في المشروع الصهيوني، و هذا المشروع يـتحول مـن إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى المهيمنة، وهذا ما أكده رئيس الحكـومة الإسـرائيلية عندما تكلم عن حدود الدولة الصهيونية. وإسرائيل لن تكون قـوى عظمى إقليمية إلا إذا تم تفكيك الـــ ٢٢ دولة العربية إلى ٦٠ أو ٧٠ دولة قائمة على أسس إما عرقية أو طائفية أو الاثنين معا.

نحـــن الـــيوم أمـــام تحديات من هذا النوع، أمام دعوة مجتمع صراع إسلامي قبطـــي. أين أنا منها؟ أمام دعوة تمييزية، وإذا لم أسرع في خلق الوفاق الاجتماعي أو الـــتوافق الوطني الحقيقي على مجموعة من الالتزامات وعلى قواعد مقبولة من الجمـــيع. ولـــيس شـــرطًا أن أطرح كل ما أريده وأفرضه على الآخر، لأن هذا لن يتحقق، ولكن العبقرية الحقيقية ستأتي في صياغة سبيكة وطنية من الرؤى والأفكار تعبـــر بجديـــة عن المجتمع المصري في هذه اللحظة. وهذا بداية تفكير وفي حاجة إلـــى مـــزيد من التعمق والدراسة وأتمنى أن تكون هناك أكثر من رؤية للحوار مع قوى أخرى متنوعة لعلنا نصل إلى قاسم مشترك أعظم ننقذ به الناس.

اليسار وأزمة المجتمع المصرى*

عماد عطية*

فليبق قادتنا مخلصين للطبقة العاملة وللمثل الأعلى الاشتراكي!
فلتبق المساواة مثلنا الأعلى!
ربما دولة العمال فقيرة جدا بحيث لا يمكن لهذا الحلم بالمساواة أن يتحقق، ولكن عسى ألا يجري تحويل الحلم إلى مسخرة على الأقل!"
زالوتسكي،
عامل من لينتجراد سنة ١٩٢٥

معرفة وفهم الواقع -من أجل تغييره- هو مهمة الاشتراكيين في كل مكان وزمان، ومن هنا تكمن أهمية النقاش الدائر حول رؤية اليسار لأزمة المجتمع المصري في اللحظة الراهنة، وخصوصيتها في إطار الصورة العامة لصراع شعوبنا مع الإمبريالية. فعلى أساس من هذه الرؤية تتحدد المهام والبرامج وأساليب الممارسة السياسية، مما ينعكس على المسار الذي يمكن أن تتخذه الحركة ونتائجها.

نقطة البداية هي الاعتراف بتنوع الرؤى النابعة من أوساط اليسار المصري لهذه الأزمة، وبالأسباب الموضوعية لهذا التنوع في ظل المتغيرات العميقة في العالم من حولنا، وحالة المراجعة - المبررة تماما- للكثير من الأفكار والممارسات خصوصا بعد سقوط النظام السوفيتي، وما كشف عنه فشل التجربة الأولى في التاريخ للانتقال للاشتراكية من نواحي القصور والأخطاء الفادحة في الحركة الاشتراكية، سواء من الناحية الفكرية أم من ناحية الخلل في علاقة هذه الحركة بالجماهير التي تدعي تمثيلها أم من ناحية جمود الأشكال التنظيمية التي اتخذتها.

يتيح هذا الاعتراف بالأسباب الموضوعية للتنوع والاختلاف،

---

*مقال نشر بالعدد الرابع من مجلة آفاق اشتراكية.

***مهندس وعضو في "الحملة الشعبية من أجل التغيير"، وعضو مؤسس في "جماعة المهندسين الديموقراطيين".**

ممارسة النقد لبعض الأفكار والممارسات السائدة في صفوفنا، دون ادعاء بامتلاك الحقيقة وما ينتج عنه من توزيع الاتهامات على الآخرين، باعتباره الطريق الوحيد لبناء وحدة عمل على أسس موضوعية بين كل القوى الاشتراكية، فالسعي لطمس الخلافات وصولا لصيغ توفيقية لا يمكنه أن يؤدي إلا لتكرار الأخطاء القديمة.

رغم التنوع الكبير للرؤى وبالتالي الخطابات السائدة في صفوفنا، يمكننا أن نلمس ميلين رئيسيين يتقاطعان أحيانا، فينتج عن هذا التقاطع ميولا أخرى هي تركيب بشكل أو بآخر لهذين الميلين الذين أصبح من الشائع أن يطلق عليهما، الميل اليساري / الليبرالي والميل اليساري / القومي–إسلامي تعبيرا عن السمة الغالبة في كل منهم.

الميل اليساري / الليبرالي:

يبدو هذا الميل وكأنه رد فعل على غياب الديموقراطية في النظام البيروقراطي التسلطي الذي انتهت إليه الدولة السوفيتية في عهد ستالين، والذي جرى تعميمه –عبر الأممية الثالثة (الكومنترن)– ليس فقط في أوروبا الشرقية والتجارب الاشتراكية الآسيوية، بل وكذلك في جميع الأحزاب الشيوعية بما فيها أحزاب بلدان ديموقراطية عريقة كما هو الحال في أوروبا الغربية. وكرد فعل أيضا على فشل وانتكاس ثورات التحرر الوطني في بلادنا تحت قيادتها القومية الشعبوية والتي تحالف معها الشيوعيون – تحالفا ذيليا – سواء في جبهات وطنية تقدمية(؟) أو من خلال الحزب الوحيد الذي أقامته. هذه التجارب التي صادرت كل الحريات الديموقراطية تحت شعارات محاربة الاستعمار والصهيونية (لا صوت يعلو فوق صوت المعركة!)، في نفس الوقت الذي حاولت فيه نقل النموذج الرأسمالي في التنمية تحت شعار اللحاق بالغرب، وانتهى بها الحال جميعا إلى إعادة إنتاج التبعية في صور أشد عمقا، وفضلا عن استمرار احتلال فلسطين ثم احتلال العراق ودول الخليج أصبح ينتشر في أرجائها سبعة قواعد عسكرية أمريكية على الأقل، هذا مع استشراء الفساد والاستبداد السياسي وإضفاء طابع "إسلامي" على شعاراتها.

أنتج هذا، بالإضافة إلى صعود تيار الإسلام السياسي والمخاطر

الواقعية من سقوط بلادنا تحت حكم هذا التيار العصبوي المتخلف، خطابا يمجد الديموقراطية -البرجوازية الليبرالية تحديدا- مفرداته: تداول السلطة، المجتمع المدني، تمكين المرأة، التحديث، العلمانية، ...الخ، رافعا شعار الديموقراطية هدف وليست مجرد وسيلة. وذلك مع محاولة إضفاء طابع إصلاحي اجتماعي على هذا الخطاب على الطريقة الاشتراكية الديموقراطية الأوروبية، بعد أن أوشكت الأخيرة على الإفلاس في ظل انتقال سلطة اتخاذ القرار من البرلمانات التي أصبحت أكثر شكلية إلى الشركات والمؤسسات المالية العملاقة.

اقتصاديا، يمكن تمييز اتجاهين داخل هذا الميل. **الأول** ينطلق من أن البيروقراطية الحاكمة تعوق التطور الرأسمالي في البلاد، ويراهن على أن تحرير الرأسمالية من قبضة البيروقراطية سوف يتيح لها الفرص لاستكمال برنامج التحديث والتطوير الذي هو في الأصل برنامجها، ويدعو بالتالي للتحالف مع الليبراليين لاستكمال التحول لاقتصاد السوق والاندماج في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فالبديل - من وجهة نظر هذا التيار- هو الخروج من العالم، أي العزلة، ونتيجتها الوحيدة تعميق وتكريس التخلف.

أما **الاتجاه الثاني** -اقتصاديا-فيطرح دولة تدخلية على نمط الدولة الناصرية، فيدافع عن التنمية الوطنية المستقلة والتخطيط وتعظيم دور الدولة في الإنتاج والاستثمار وتقييد الواردات والتحكم في سعر صرف العملة. ويتميز خطابه بثنائيات من نوع: القطاع الخاص عاجز عن إحداث التنمية المطلوبة ولكن يجب أن نشجعه ولا نعاديه، والسوق الرأسمالي ضروري ولكنه غير كاف، ولابد من جذب الاستثمارات الأجنبية بشرط عدم الخضوع لشروطها، وهكذا.

التعارض بين الاتجاهين في المجال الاقتصادي ليس جوهريا كما يبدو للوهلة الأولى، فكلاهما ينطلق من أساس نظري واحد هو استحالة الانتقال للاشتراكية في بلد متخلف، وصولا إلى أن ما نحتاجه هو مزيد من الرأسمالية ولكن المرشدة، وكلاهما يراهن على التحديث من خلال الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي مع محاولة تحسين شروط هذا الاندماج.

السؤال الأول هنا هو: هل تملك الرأسمالية المصرية -الآن-مشروعا

وطنيا للتحديث والتطوير والمقومات والجرأة اللازمة لتنفيذ هذا المشروع، أم أن كل الشواهد التاريخية والحالية تقول أنها قد تخلت عن مشروعها الوطني التحديثي والى الأبد, وأن هذا ليس مجرد اختيارا لها بل أمر فرضته المتغيرات العميقة التي أحدثتها الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة وما نتج عنها من متغيرات؟ و إذا كانت الناصرية قد اعتمدت على توازن القوى الذي أعقب الحرب العالمية الثانية واستندت لدعم الاتحاد السوفيتي في محاولتها –القصيرة العمر والمحدودة النتائج–لبناء اقتصاد وطني مستقل نسبيا، فما هي مصادر القوة التي يمكننا الاعتماد عليها لتحسين شروط الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية؟ إذا أضفنا لهذه الأسئلة الوضع الخاص للمنطقة العربية ومصر خصوصا – بسبب طموحها الإقليمي– من حيث الثروة البترولية الهائلة ومن حيث وجود إسرائيل، المرشح الوحيد لدى الإمبريالية ليصبح "مركز" المنطقة والقوة الإقليمية السائدة فيها، يصبح السؤال هل يمكن لمشروع تحديثي جذري في مصر ألا يصطدم بالإمبريالية؟ وإذا كان الأمر كذلك هل يمكن للبرجوازية أن تشارك في قيادة هذا المشروع؟

التنمية من خلال الاندماج في السوق الرأسمالي العالمي لا يمكن أن تؤدي إلا لإعادة إنتاج آليات السيطرة، فهي تعني استمرار توجيه الإنتاج ناحية التصدير بدلا من توجيهه للسوق المحلي، كشرط لازم للحصول على موارد يتم بها تسديد فواتير التكنولوجيا المتقدمة ومتطلبات الإنتاج غير المتوفرة محليا. وإنتاج سلع للتصدير بأسعار تنافسية لأسواق خارجية والتنافس على جذب فرص الاستثمار الأجنبي، سيؤدي بالضرورة لاستمرار تدني الأجور والمرتبات وخفض مستويات الضمان الاجتماعي، مما يؤدي إلى العجز عن تنفيذ الجزء الاجتماعي من برنامج الإصلاح وبالنتيجة الجزء الديموقراطي، الذي يشترط درجة من التوافق بين طبقات المجتمع لا يمكن لها إلا أن تقوم على أساس من تلبية الحاجات الأساسية للطبقات المحرومة.

لا يمكن الحديث عن التنمية دون الحديث عن من يقود التنمية ولصالح من وما هي الأسس التي يجب أن تقوم عليها التنمية، أي الحديث عن سلطة شعبية للتدخل والتنظيم في مواجهة قوى السوق، وعن دمقرطة

الإدارة وليس فقط تحديثها، والأهم عن عدالة توزيع عائد التنمية. من المهم أيضا القطع التام مع أوهام اللحاق بالغرب أو إمكانية تقليد النموذج الغربي في الاستهلاك الذي لا يخدم إلا أقلية تتناقص ولا تتزايد وذلك على حساب استبعاد غالبية البشر من إمكانية إشباع حاجاتهم الأساسية (٥٥،١% من سكان العالم يعيشون في أمريكا الشمالية يملكون ٢٨،٨% من الثروة، أغنى أربعة أشخاص منهم يملكون ثروة تعادل صافي دخل ٤٢ دولة يفوق تعدادهم ٦٠٠ مليون مواطن!). نحن في حاجة لبلورة مشروع للتنمية يستمد قدرته على مواجهة الضغوط الناجمة عن التعامل مع السوق الرأسمالية العالمية -وليس الانعزال عنها- من التأييد الشعبي، ويوجه الإنتاج ناحية توسيع السوق المحلية وإشباع حاجات غالبية البشر والحد من عدم المساواة. هذا المشروع لابد وأن يكون جزءا من مشروع عالمي لتجاوز الرأسمالية، لا الخضوع لها، أي مشروع اشتراكي.

على صعيد الممارسة السياسية، هناك مخاطر حقيقية من أن يؤدي هذا الميل الليبرالي المقترن بالرعب من تصاعد نفوذ تيار الإسلام السياسي إلى مواقف ملتبسة، بالغة الضرر، ليس فقط من النظام الاستبدادي القائم بل وأيضا من المشاريع الإمبريالية للمنطقة المتسترة وراء شعارات الإصلاح الديموقراطي. ونجد مثالا على ذلك في النهج الذي اختارته قيادة حزب التجمع التي اصطفت بجوار السلطة في حربها ضد "الإرهاب" ولم يمنعها ذلك من التخلي عن شعار العلمانية بعد أن تخلت منذ سنوات طويلة عن شعار الاشتراكية.

الميل اليساري / القومي - إسلامي:

إذا كان الميل اليساري / الليبرالي ينطلق من استحالة بناء الاشتراكية في بلد متخلف وصولا إلى ضرورة استكمال التطوير والتحديث الرأسمالي -المرشد - عبر الاندماج في السوق الرأسمالية العالمية، فان الميل اليساري / القومي-إسلامي ينطلق من مفهوم التناقض الرئيسي مع الإمبريالية في علاقته بما يسمى بالتناقضات الثانوية، للوصول للنتيجة نفسها (التخلي عن النضال من أجل الاشتراكية)، ولكن عبر الدعوة للتحالف مع التيارات والقوى الإسلامية والقومية في جبهة معادية

للإمبـــريالية. والخلافـــات داخـــل هـــذا المـــيل بـــين مـــا يـــسمى خطاب الثورة الوطنـــية الديموقـــراطية (وأحـــيانا الـــشعبية) وخطاب الثورة الاشتراكية لا معنى لهـــا، فالمـــنطق الـــذي يـــؤدي إلـــيه حـــشد وتحالف كل القوى في مواجهة العدو الرئيـــسي، أي الإمبـــريالية والـــصهيونية والأنظمـــة المـــتحالفة أو العمـــيلة لهما، يجعل من الحديث عن ثورة اشتراكية مزايدة لا محل لها.

فـــتحت شـــعار "الاصـــطفاف الوطنـــي العـــام ضـــد العـــدو الأمريكـــي والـــصهيونـــــي"، يـــصبح المطلـــوب " إخـــضاع القـــوى الوطنـــية خلافاتهـــا وتناقـــضاتها لمـــصلحة التـــناقض مـــع العـــدو الرئيـــسي"، والمقصود إخضاع " التـــناقض بـــين الطـــبقة العاملـــة والفـــئات شـــبه العمالية في الريف والمدن من جهـــة والطـــبقة الرأســـمالية ككـــل مـــن جهـــة أخـــرى " لمتطلبات " التناقض الرئيـــسي بـــين الـــشعب مـــن جانـــب وبـــين الإمبـــريالية والـــصهيونية والقوى المحلـــية المـــرتبطة بهمـــا مـــن جانـــب آخـــــــر ". وكمـــثال على ذلك يجب " التمييـــز بـــين أصـــحاب الأعمـــال الـــذين يـــشاركون ويساندون النضال الوطني التحريري وبين أصحاب الأعمال المعادين له ".

هـــذا الفهـــم للتـــناقض الرئيـــسي مـــع الإمبـــريالية لـــيس جديدا، بل سبق تجـــربته والنـــتائج يعـــرفها الجمـــيع، وفـــي النهاية من تصفية الحركة الاشتراكية وتحـــويلها إلـــى ذيـــل لأنظمـــة الحكـــم القومية الشعبوية الاستبدادية التي لم تفلح أبـــدا فـــي مـــواجهة الإمبـــريالية والـــصهيونية، وتحـــولت إلـــى طغـــم عسكرية ديكـــتاتورية موالـــية للإمبـــريالية مـــشروعها الوحـــيد هو البقاء في مقاعد الحكم إلـــى الأبـــد ثـــم توريـــثه للأبـــناء والأحفـــاد كـــضمان وحيد لعدم محاسبتها على الجرائم التي ارتكبتها في حق شعوبها.

المطلـــوب مـــن الكادحـــين والمـــستغلين طـــبقا لهـــذا الفهـــم للاصـــطفاف الوطنـــي، إخـــضاع تناقـــضاتهم مـــع مـــن يـــستغلونهم وينهـــبونهم ويقمعـــونهم للتـــناقض الرئيـــسي مـــع الإمبـــريالية! وأن يميـــزوا بـــين الرأسماليين الوطنيين وغيـــر الوطنيـــين! أمـــا كـــيف يمكـــن تـــرجمة ذلـــك فـــي النضال اليومي فهو المـــستحيل بعيـــنه! إننـــي أتـــصور مناضـــل اشتراكي يتوجه لعمال الاسبستوس المـــضربين والمعتـــصمين مـــنذ شـــهور بهـــذا الفهـــم للتـــناقض الرئيـــسي مع الإمبـــريالية، وحـــيث أن الملياردير " لقمـــة" صـــاحب المـــصنع ينتمي للإخوان المـــسلمين فهـــــو بالطـــبـــع -طـــبقا لهذا الفهم - حليف في الجبهة المعادية

للإمبريالية، فما الذي يمكن بالضبط أن يقوله هذا المناضل الاشتراكي للعمال المضربين لإقناعهم بإخضاع نضالهم لمتطلبات الاصطفاف الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية، والأهم هل يساعد هذا حقا على تطوير وتعميق هذا النضال أم انه في الحقيقة يعوقه، بتصويره للإمبريالية كعدو خارجي مفصول تعسفيا عن الرأسمالية ولا يستند لأساس اجتماعي اقتصادي في المجتمع، وكأن " لقمة" وغيره من الرأسماليين ليسوا "الإمبريالية" التي يتعين على عمال الاسبستوس مواجهتها.

ليس غريبا أن يعجز هذا الفهم عن وضع مهام عملية واقعية للنضال اليومي، فتحت شعار "الاصطفاف الوطني العام ضد العدو الأمريكي والصهيوني"، يصبح واجب كل القوى الوطنية العربية هو "إظهار التأييد السياسي البين للمقاومة العراقية والفلسطينية (مهما كانت روافدها إسلامية أو قومية أو اشتراكية)". ولأن هذه المهمة – في الملموس–لن تتجاوز أبدا إصدار بيانات التأييد أو الشجب أو المظاهرات والاعتصامات الرمزية، فلا بأس من تطويرها لتصبح " تعميم مبدأ وخط المقاومة كملاذ وحيد وأسلوب المقاومة المسلحة باعتباره الأسلوب الرئيسي والحاسم لتحرير الأرض المحتلة ورد العدوان العسكري الأجنبي، وإعداد الشعوب في كافة الأقطار العربية للمقاومة المسلحة...".

الشيء الوحيد الذي يجمع بين مجرد إظهار التأييد إلى الاستعداد لحمل السلاح، هو العجز عن صياغة برنامج ومهام واقعية للحركة الجماهيرية، برنامج يستهدف توسيع وتعميق جميع حركات الاحتجاج والنضالات المطلبية وربطها في تيار واحد وصولا إلى تغيير النظام الحاكم، بسبب العجز عن النظر لهذه الاحتجاجات والنضالات باعتبارها المساهمة الفعالة من جانب كادحينا في النضال ضد الإمبريالية والصهيونية، وبالتالي باعتبارها دعما حقيقيا للمقاومة في فلسطين والعراق. فإذا كان من المتفق عليه، إن الكفاح الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية هو في جوهره صراع طبقي عالمي ومحلي في آن واحد ضد الرأسمالية. فليس من المفهوم مطالبة عمالنا بالكف عن النضال الطبقي ضد رأسماليينا بالذات لمصلحة النضال الوطني ضد الإمبريالية والصهيونية. وليس من المفهوم ولا المقبول دعم الأنظمة الديكتاتورية

التابعة والحكام المستبدين أمثال صدام والأسد ومبارك بحجة الاصطفاف الوطني العام ضد الامبريالية والصهيونية.

إن تأييد المقاومة ضد العدو الصهيوني في فلسطين المحتلة وضد الاحتلال الأمريكي في العراق، وتأييد الكفاح المسلح كأحد أساليب هذه المقاومة وكحق لا ينازع في مواجهة العنف الاستعماري، يتطلب منا، من ناحية أخرى، أن نضع خطا فاصلا بين المقاومة المشروعة تماما من جهة، وبين الأعمال الإجرامية التي تنسب نفسها زورا لهذه المقاومة من جهة أخرى. ومثال ذلك ذبح الرهائن بطريقة وحشية والسيارات المفخخة التي يذهب ضحيتها مئات الضحايا من المواطنين الأبرياء واستهداف الكنائس والرموز الدينية للشيعة ومساجدهم وغير ذلك من الأعمال التي لا يستفيد منها غير أعدائنا. كما أن الاشتراكيين لا يمكنهم تأييد قتل الأبرياء بشكل عشوائي في مدن وعواصم العالم (مثل أحداث الحادي عشر من سبتمبر أو قنبلة مترو مدريد)، والتي تجعل من مهمة القوى الديموقراطية في البلاد الإمبريالية في تأييد نضال شعوبنا مهمة بالغة الصعوبة. بل على العكس يرون من واجبهم فضح الأفكار العنصرية المتخلفة التي تقف وراء هذه الأعمال التي لا تعادي الإمبريالية بوصفها إمبريالية (نظام للاستعباد الطبقي والقومي)، ولكن بوصفها مسيحية أو يهودية أو غربية، ولا يمكننا هنا التحجج بعنصرية أعدائنا لتبرير هذه الأعمال الإجرامية لأن وسائلنا في المقاومة يجب أن تختلف عن وسائلهم في القمع والهيمنة بمقدار ما تختلف أهدافنا في الحرية والعدالة عن أهدافهم في النهب والاستعباد. إن الاندفاع لتأييد أي فعل موجه لليهود والأمريكيين بوصفهم كذلك، وليس موجها للعدوان الصهيوني أو الإمبريالي بوصفه كذلك، من شأنه أن يحول الاشتراكية إلى مجرد نزعة راديكالية "للمقاومة"، فالتغاضي عن الدوافع العنصرية لهذه الأعمال الإجرامية هو جذر الموقف الذيلي للإسلاميين والقوميين في المسألة الوطنية. كما أن تمجيد الكفاح المسلح على حساب الأشكال الأخرى للمقاومة، يعزل الجماهير الواسعة عن هذه المقاومة. هذه الجماهير التي قد لا تكون مؤهلة لحمل السلاح والعمليات الاستشهادية، ولكنها مؤهلة للتظاهر والإضراب وتنظيم أعمال المقاطعة؛ وغير ذلك من الوسائل التي تساعدها على تنظيم صفوفها في مواجهة أعدائها الطبقيين أيضا.

ينتج الميل اليساري / الليبرالي رغم ادعاءات "التجديد" خطابا إصلاحيا –اشتراكيا ديموقراطيا – عمره أكثر من مائة عام، رغم افتقاد

الظرف الموضوعي الذي نشأ على أساسه هذا الخطاب سواء من حيث التطور الرأسمالي أو من حيث تراكم الثروات من نهب المستعمرات الذي أتاح إمكانية الوصول لحالة من التوافق الاجتماعي أساسها تخلي الطبقة العاملة عن النضال من أجل الاشتراكية مقابل إصلاحات اجتماعية وسياسية جوهرية، رغم أن الحالة الراهنة تشهد تراجع الاشتراكية الديموقراطية أمام زحف النيوليبرالية. وينتج الميل اليساري / القومي- إسلامي رغم ادعاءات التشبث بالمبادئ والأسس والأفكار القديمة خطابا وطنيا شعبويا يزيح قضايا الصراع الطبقي جانبا لصالح "وحدة الأمة" أمام أعدائها "الخارجيين". والالتباس الذي يؤدي إليه تمادي أنصار الميل اليساري / الليبرالي إلى حد التورط في الاستقواء بالحكم على الإسلاميين، ليس أقل ولا أكثر خطرا من الالتباس الذي يؤدي إليه تمادي أنصار الميل اليساري/ القومي- إسلامي في تأييد مجرمين على شاكلة بن لادن وصدام حسين. والذي يصل في بعض الأحيان إلى حد معارضة النضال الديموقراطي في بلاد مثل مصر وسوريا بحجة أنه يصب في صالح المشاريع الامبريالية في المنطقة التي تستخدم هذا النضال الديموقراطي في الضغط على أنظمة الحكم العربية!

لا يظهر هذان الميلان بصورة نقية دائما فكثيرا ما يتم المزج بينهما، أما الميل الاشتراكي -أي الطبقي - فهو الغائب في معظم الأحوال، وإن ظهر أحيانا في صورة كاريكاتورية تتمثل المجتمعات الصناعية المتقدمة وتنقل عن بعض أجنحة اليسار الأوروبي والأمريكي أكثر أفكاره بعدا عن واقع مجتمعاتنا المتخلفة. مثال ذلك الدعوة إلى عدم الحاجة إلى التنمية استنادا إلى تراكم ثروات هائلة لا تحتاج إلا لعدالة التوزيع، وبسبب مشكلات أخرى لها علاقة بالمخاطر البيئية واستحالة "استدامة" التنمية من حيث معدلات استنزاف الثروات الطبيعية. فضلا عن نظريات حول عدم وجود شكل آخر من التنمية غير التنمية الرأسمالية حيث توضع علامة تساوي بين استمرار التنمية واستمرار الرأسمالية. تبدو هذه الأفكار في بلادنا حيث التأخر في القوى المنتجة والتخلف الثقافي وحيث الغالبية العظمى من البشر محرومة من إشباع حاجاتها الأساسية من غذاء وسكن وتعليم ورعاية صحية ومياه شرب نقية وغيرها؛ وكأنها واردة من كوكب

آخر.

العــزلة عــن الواقــع والعجــز عــن أن نــصبح جزءا من نسيج الحركات الاجتماعــية والــشعبية الموجــودة يــؤدي إلــى الــتوقف عــند الشعارات العامة وأحــيانا "اســتيراد" قــضايا للنــضال لا تمــت للواقــع بصلة، متجاهلين الفروق الجوهــرية بــين "المراكــز" الرأســمالية المــتقدمة والــبلاد المــتخلفة الــتابعة المحــرومة مــن اكــتمال تطــورها الرأســمالي بــسبب وضــعها فــي الــنظام الرأســمالي العالمــي، وبالتالــي الأشــكال التــي يتجلــى فيها الصراع الطبقي، ويــصل الأمــر عــند الــبعض لحــد إنكار حقائق تاريخية لا تحتمل الإنكار مثل الــدور الــذي لعــبه الــنهب الاســتعماري علــى مدى قرون في تمكين المراكز الرأســمالية المــتقدمة مــن تقــديم "الرشــاوي" لعمالهــا وفــئاتها الوسطى على حــساب كادحيــنا، ضــبطا للــصراع الطبقــي فــي هــذه الــبلدان، ممــا يبرئ الاستعمار من جرائمه في حق شعوبنا.

نحو رؤية لليسار لأزمة المجتمع المصري:

يعــيد الاشــتراكيون صــياغة المــسألة لتصبح أزمة المجتمع المصري في ظــل اســتمرار تعثــر محــاولات الــنمو الرأسمالي وعجز البرجوازية المصرية عــن تحــديث المجــتمع وزيــادة وتوســيع طاقاته الإنتاجية، وبالتالي عجزها عن عــلاج مــشكلاته الأساســية واســتمرار تدهــوره علــى كافة المستويات. وعلى الأخــص عجــزها عــن حــل معــضلة الخــروج من العملية التاريخية للتخلف الاقتــصادي الاجتماعــي، ونعنــي العملــية التاريخــية التــي أدت إلــى تحويل مــصر إلــى بلــد تابــع، أي مــتخلف، والتي بدأت في أوائل القرن ١٩ ومازالت مــستمرة حتــى الــيوم بأشــكال جديــدة، اقتــصاديا هــي عملية تحويل الهيكل الاقتــصادي للإنــتاج اســتجابة لاحتــياجات المراكــز الرأسمالية وتعبئة الفائض الاقتصادي نحو الخارج بشكل يعرقل من تطور المجتمع.

إن عجــز، ثــم تخلــي، البــرجوازية المــصرية عن مشروعها الوطني في الــتحديث، بعــد العديــد مــن الــتجارب المريــرة والمعارك، ليس مجرد اختيار للفــئة الحاكمــة، بــل أمــر فرضــته المتغيــرات العمــيقة التــي أحدثتها الثورة العلمــية التكنولوجــية الحديــثة والــتطورات الــسياسية التــي نجمــت عــنها خــصوصا بعــد انهــيار الاتحــاد الــسوفيتي والــدول الحلــيفة لــه. إلا أن هذه

المتغيرات التي تجري تحت عنوان "العولمة"، لا تعني انتهاء المسألة الوطنية، فبعيدا عن أوهام توحيد العالم -لأن ما يجري هو توحيد للسوق العالمي تحت هيمنة الشركات العملاقة- فإن الإمبريالية في شكلها "المعولم" الجديد لا تلغي المسألة القومية بل تطرحها في أشكال جديدة. ويصح هذا خصوصا على مصر والمنطقة العربية عموما، والتي تتعرض لأعنف أشكال القهر الوطني.

ما يميز اللحظة الراهنة في مصر ضمن الصورة العامة للصراع مع الإمبريالية، هو تضافر مجموعة من العوامل العالمية والإقليمية والداخلية أوصلت سلطة الرأسمالية التابعة في مصر إلى درجة من الضعف والعجز لم يسبق لها مثيل طوال العقود الخمسة الماضية، توحي بأن السنوات المقبلة سوف تكون شديدة الخصوصية. هناك أزمة سياسية متفجرة على أرضية تفاقم التناقضات التي أدت إليها السياسات الرأسمالية التابعة على مدى عقود : تفكك وتحلل طبقي -انهيار الطاقات الإنتاجية وتدهور الخدمات من تعليم ورعاية صحية وسكن وغيره-تفاقم ظواهر التهميش والعشوائيات -غياب القانون وتراخي سلطة الدولة في كل شئ عدا أمن الحكام- تفشي الفساد ووصوله إلي قمة جهاز الدولة، وبالنتيجة ازدياد معاناة البشر لدرجة غير محتملة. يترافق هذا مع ضغوط إمبريالية عاتية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ثم احتلال العراق. مثال ذلك التغيير الوزاري الأخير، ومضمونه انتقال القوى الطبقية الناهضة المتشابكة المصالح مع الشركات والمؤسسات الدولية (التي تمثلها لجنة السياسات) من مقاعد الاستشاريين ورجال الأعمال إلى مقاعد الوزراء التنفيذيين، مما أشعل الصراع بين هذه القوى الناهضة والقوى البيروقراطية التقليدية المسيطرة. الوزارة الجديدة من ناحيتها بادرت بتقديم بعض الرشاوى للفئات الوسطى، متمثلة في تخفيضات الضرائب والجمارك، مضحية ببضعة مليارات من إيرادات الدولة التي تعاني هي الأخرى عجز متفاقم وغير مسبوق، تتجه إلى تعويضه خصما من الدعم المخصص للطبقات الكادحة، مما يفاقم من معاناة الأخيرة ويمهد الأرض لتفجرات اجتماعية عفوية، تستعد لها السلطة منذ سنوات بمزيد من الإنفاق على توسيع وتسليح أجهزة الأمن وبناء المزيد من السجون والمعتقلات (تم

بناء ٢١ سجن جديد خلال السنوات العشرة الأخيرة تكلفت ٢ مليار جنيه!). ولكن السلطة في الوقت نفسه، تضطر تحت وطأة الضغوط الخارجية لغض الطرف عن العديد من أنشطة القوى السياسية ومنظمات المجتمع المدني -المفتقدة للقاعدة الجماهيرية- والتي صعدت بدورها من هجومها على النظام إلى حد المطالبة العلنية - ولأول مرة في الخمسة عقود الأخيرة- بضرورة تغيير ورفض التوريث.

إن انفراد القوى الإسلامية الظلامية المتخلفة بقيادة المواجهة مع الإمبريالية يلحق أفدح الضرر بشروط هذه المواجهة وينذر بأوخم العواقب، وكذلك استمرار الاستقطاب الحالي في المجتمع بين بيروقراطية فاسدة مستبدة مسئولة بشكل مباشر عن الأزمة الراهنة، وتيار سياسي إسلامي متخلف يقف على نفس الأرضية الطبقية للسلطة، يعد الإمبرياليين بالمزيد من فرص الاستثمار (فالإخوان المسلمين في مصر أقرب إلى النموذج التركي منهم لنموذج حزب الله أو الجهاد الإسلامي أو حتى حماس)، ويعد الكادحين بنصيب من الزكاة، والمرأة بالستر خلف الحجاب، والأقباط بالإعفاء من التجنيد مقابل دفع الجزية! بينما الجماهير والقوى الاشتراكية غائبة عن ساحة المعركة. انشغل جزء من هذه القوى بالبحث عن الجناح الإصلاحي المزعوم في السلطة الفاسدة واللهث وراء الحوار معها، وجزء آخر انشغل بمحاولة بناء الجبهة (من أعلى) مع الإسلاميين والقوميين قبل أن يبني تنظيمه الذي يشارك به في هذه الجبهة! هاتفا بحياة بن لادن وأبو مصعب الزرقاوي بدلا من إدانتهم كمجرمين!

إن العداء للإمبريالية، أي للرأسمالية، بوصفها نظام للاستغلال والاستعباد الطبقي والوطني، غير ممكن دون طرح البديل الاشتراكي بوصفه النقيض القائم على أسس التحرر والمساواة والعدالة والديموقراطية. ولا يتطلب ذلك بالضرورة الاتفاق على شكل أو نموذج للمجتمع الاشتراكي المقبل، هذا إذا افترضنا أصلا إمكانية وجود مثل هذا النموذج الذي أعتقد أنه منافي للعلم. ولكنه يتطلب بالضرورة وضع تصور برنامجي للخطوات التي يمكن اتخاذها، والآليات الواجب اتباعها، والضمانات الضرورية لأن يّسير المجتمع نحو المزيد من العدالة والديموقراطية، نحو مزيد من المشاركة في السلطة والثروة، عبر تجاوز

الديموقراطية البرجوازية الليبرالية التمثيلية إلى ديموقراطية شعبية تتنوع فيها أشكال المشاركة الجماعية المباشرة في اتخاذ القرارات وتحديد الاتجاهات. كما أن طرح البديل الاشتراكي لا يعني المصادرة على الاتجاهات والآراء المتنوعة حول طابع هذه الإجراءات الواجب اتخاذها في حال الوصول للحكم ومداها، وإلى أي حد يمكن أو يجب الحد من النشاط الرأسمالي أو تنظيمه وإخضاعه، وأشكال الصراع/ التعامل الممكنة مع المراكز الرأسمالية المتطورة والشركات والمؤسسات الدولية. فهذا هو نوع الأسئلة "المفتوحة" التي تحتاج لحوار معمق بين الاشتراكيين لن يحسم إلا على أرضية الممارسة التي تحكمها اعتبارات بالغة التنوع والتعقيد، ولا يمكن حصره في أسئلة تجاوزها الزمن حول ثورة ديموقراطية (وطنية/ برجوازية) أم ثورة اشتراكية.

الاشتراكيون لا يراهنون إلا على الجماهير وعلى الحركات الشعبية، والحركة الاشتراكية لا تنهض إلا بالاعتماد على تنظيم الجماهير ونضالها المباشر المستقل، وسواء اعتبر البعض اكتساب الديموقراطية هو الحلقة الرئيسية أو انطلق البعض الآخر من التناقض الرئيسي مع الامبريالية، يبقى الشرط الجوهري الذي لا غنى عنه هو جذب قطاعات أوسع فأوسع من الجماهير لحلبة الصراع الاجتماعي السياسي الدائر، والطريق الوحيد لذلك هو الارتباط والمشاركة في كل النضالات المطلبية والحركات الاحتجاجية لهذه الجماهير، فالنضال السياسي لا يمكن أن يقوم إلا على أرضية النضالات المطلبية، بينما الشعارات العامة التي لا تقوم على معرفة وثيقة بالواقع فلا تنتج إلا هذه الممارسات الانعزالية السائدة في صفوفنا في الوقت الراهن.

لا تمثل الملاحظات السابقة بالطبع رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصري، بل محاولة لنقد بعض الأفكار السائدة والمساهمة في وضع الأسس التي نراها ضرورية للوصول لوحدة عمل بين القوى الاشتراكية نراها لا غنى عنها إذا أردنا أن يصبح الاشتراكيون طرفا فاعلا في معادلة الصراع الاجتماعي السياسي في مصر في هذه اللحظات البالغة الخصوصية من تاريخنا.

هذه الوحدة نراها قابلة للتأسيس وفقط عبر الموقف الجذري من

النظام القائم، عبر الارتباط بالجماهير الشعبية ونضالاتها، وعبر النضال ضد كل أشكال العنف والسيطرة وعدم المساواة، وأيضا عبر التمايز والاستقلال الواضح عن التيارات الإسلامية والقومية.

ملحوظة:

معظم الاقتباسات التي استعنا بها لتوضيح الأفكار التي أردنا مناقشتها مأخوذة من "مشروع ورقة أولية حول تأسيس وبناء حزب الحركة المصرية الاجتماعية الديموقراطية (تحت التأسيس) – أبريل ٢٠٠٢، و"مبادئ تجديد المشروع الوطني – مايو ٢٠٠٣"، و "رؤية يسارية لأزمة المجتمع المصري – د. إبراهيم العيسوي- ديسمبر ٢٠٠٤"، و"اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية – من أجل الاصطفاف السياسي والجماهيري ضد العدو الأمريكي والصهيوني- المقاومة والتحرير أولا- عيداروس القصير 2-1-2004 " ولم نشأ أن نثقل النص باقتباسات ومراجع حيث أن الأفكار التي تمت مناقشتها يمكن الرجوع إليها في العديد من الأوراق الأخرى – وربما كان التعبير عنها أفضل في الأوراق المذكورة – والهدف كان ولا يزال مناقشة أفكار نراها شائعة في أوساط الحركة الاشتراكية المصرية وليس الرد على ورقة بعينها.

الفصل الثالث

●●●●●●●●●●●

تطورات اليسار العالمى

تطورات اليسار العالمى

د. سمير أمين

طُلــب منــى أن أتحدث فى التطورات الأخيرة التى تحدث حاليًا فى ما يسمى بالمنتدى الاجتماعى العالمى، أى هذا التجمع الأوسع من اليسار على صعيد عالمى. والمنــتدى الاجتماعى العالمى هو أيضًا منتدى إقليمى، وقطرى فى عدد من البلدان بمـــا فى ذلك مصر، ومنظمة أجيج هى منظمة تمثل محاولة شبيهة. وحصلت فعلاً تطــورات فــى المــرحلة الأخيــرة، فلنقل فى السنتين الأخيرتين، وانعكست هذه التطورات فى القرارات الأخيرة التى اتخذت فى جلسة باماكو ثم جلسة كركاس هذه الــسنة فــى يناير. وأرجو أن ترجعوا هذه الوثائق، والنص العربى موجود بالكامل الآن علــى مواقــع إنترنيت عديدة؛ منها موقع منتدى العالم الثالث، ومنتدى البدائل العالمــى، وهــذه الوثيقة تختلف عن الوثائق السابقة، و عنوانها نداء باماكو، ولكن نـــداء ليس بمعنى مجموعة أفكار عامة وبراقة، يوقع عليها الفرد، وفى اليوم التالى ينـــساها. فهــي مــشروع برنامج عمل مشترك سواء على صعيد عالمى فى بعض المــشاكل، أو علــى أصعدة إقليمية، والمفروض أنه موجه للجميع، بالمعنى الواسع أى لجميع القوى الاجتماعية والسياسية التى توافق على أهدافه الاستراتيجية؛ أقصد الحــركات الاجتماعــية والــنقابات، والمؤســسات الشعبية التقليدية الكبيرة خاصة اتحــادات الفلاحــين، واتحــادات النــساء لأن لــديها قاعدة شعبية حقيقية، وليست مجموعة صغيرة من المثقفات. إلى جانب الأحزاب السياسية أو التيارات السياسية؛ ممــثلة فــى أحــزاب أو خارج أحزاب فى بعض الأحيان. فهو نداء موجه للعمل المــشترك علــى أوسع ما يمكن من الأصعدة السياسية اليسارية. وهذا تطلب تحديد المعاييــر. مــثلاً، ما هو اليسار؟ وما هى الأهداف؟ظ وأريد أن أتكلم فى الأهداف، لأن بالفعــل مــا حــدث فــى السنوات الأخيرة هو تجذير بالمعنى الحقيقى، معظم المنــتدى، لا يوجد إجماع فى منظمة من هذا الصنف، ولا أحد يبحث عن الإجماع وإلا ســيكون الفصل المشترك ضعيف جدًا، لكن التيارات السائدة والأغلبية تقدمت بالفعــل فــى اتجــاه التجذير ليس فقط فى اتجاه المطالب وإنما الرؤية الإستراتيجية وقواعد العمل المشترك.

أعــتقد أنه من المفيد والضرورى أن نرجع بعض الشئ للمرحلة السابقة، أى

مـــرحلة مـــا بعد الحرب العالمية الثانية لكى نرى ما هو الجديد فى التحدى؟ وماهو الجديـــد أيـــضًا فـــى ردود الفعل فى مواجهة هذا التحدى من الحركات الاجتماعية والـــسياسية مـــن تـــيارات اليسار بحيث نستطيع على هذا الأساس أن نحدد معايير جديـــدة أو معايير تتمشى مع التحديات الجديدة لما هو اليسار وما هو خارج اليسار، لأن المعاييـــر القديمـــة، بالطبع، تفيد ولكنها كذلك قد لا تتماشى مع التطورات ومع الطابع الجديد للتحديات.

وقـــد اتـــسمت مـــرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية بتعايش، لفترة تاريخية طويلة حوالى أربعين سنة، ثلاثة أنماط من التنظيم الاجتماعى الاقتصادى السياسى؛ تنظـــيم من جميع الأوجه، النموذج الاشتراكى الديمقراطى الغرب الرأسمالى المتقدم بالأســـاس أوروبـــا الغـــربية، ونموذج الاشتراكية أو الشيوعية القائمة بالفعل سواء أكانـــت الـــنمط الـــسوفيتى أم النمط الصينى، أى نمط الأممية الثالثة. والنمط، الذى أســـميه الوطنـــية الشعبوية أو الشعبوية الوطنية التى سادت فى عدد كبير من بلدان الجـــنوب (آســـيا وأفـــريقيا أولاً وأيضًا أمريكا اللاتينية) فى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وهذه الأنماط دخلت فى صراعات فيما بينهما، الصراع بين الغرب والـــشرق، الـــصراع بـــين الغـــرب والجنوب، التحالفات، بالأساس تحالف الشرق بالجـــنوب جزئيًا على الأقل..إلخ. لكن أيضًا أنا أرى أنه بالرغم من هذه التناقضات والصراعات فإن هذه الأنماط الثلاثة كانت إلى حد كبير متكاملة؛ بمعنى أنها عملت فـــى إطـــار نـــوع من التعايش، أو أن كل واحد منها فرض على الآخر أن يعترف بوجـــوده، إلى حد ما، حتى في حال دخوله فى تناقضات وصراع معه. بالتالى كان هـــناك قاســـمًا مـــشتركًا بـــين النظم الثلاثة. وأرى أن هذا القاسم المشترك كان له ســـمتان؛١) أن جمـــيع الـــنظم كانت تسعى إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية، ليست اشتراكية، بمعنى أن البعد الاجتماعى كان بعدًا أساسيًا فى رسم النظرة العامة لهـــا، والـــنظم الـــثلاثة أنجـــزت بالفعل فى ظروف مختلفة تمامًا ظروف الغرب، والشرق والجنوب وظروف الجنوب تختلف من بلد لبلد، ومن مرحلة لمرحلة، لكن أنجـــزت الأنمـــاط الـــثلاثة تقـــدما اجتماعيا؛ بمعنى أن المرحلة اتسمت ليس فقط بمعـــدلات نمو اقتصادى مرتفعة أكثر مما كان الأمر عليه فى كل تاريخ الرأسمالية فـــيما سبق هذه المرحلة، وفى المرحلة التالية التى نحن فيها حاليًا، لكن أيضًا بنوع مـــن العدالـــة الاجتماعية، من خلال تدخل الدولة، الذى كان مأمولا من الثلاثة، من أجـــل تحقـــيق إعادة توزيع الدخل، وضمان العمالة شبه الشاملة، وضمان الخدمات

العامة الأساسية فى إطار شعبى، التعليم الصحة..إلخ. أنجزت ذلك، عندنا الليبرالية السائدة الآن تتحدث وتقول فشل الاشتراكية الديمقراطية، فشل الشيوعية، فشل الوطنية والقومية الشعبوية، هذا كلام فارغ، لأنها أهدافها التى كانت تتمثل في عدالة اجتماعية بشكل محدود، وبتناقضات وعيوب، قد تحققت بالفعل.

السمة الثانية المشتركة أن هذه النظم الثلاثة كانت تعمل فى إطار قائم على احترام البعض أو سيادة الشعوب، والسيادة الوطنية. بمعنى أن كل دولة مهما كانت حدودها، وذات جذور تاريخية واجتماعية قديمة لا يهم، لكن فى إطار الدولة، احترام مبدأ السيادة الوطنية، معناه احترام مبدأ حرية الخيار السياسى والاقتصادى سواء أكان نموذجًا يعجبني أم لا. من خلال وسائل ديمقراطية وغير ديمقراطية، ولكن احترام هذا المبدأ، وبالتالى، العولمة وهى كانت موجودة منذ أوائل تاريخ البشرية نفسه، وعلى الأقل منذ أوائل الرأسمالية الحديثة ولكن عولمة بشكل آخر، واتسمت بسمات خاصة لكل مرحلة، عولمة كانت قائمة على مبدأ المفاوضات. ومبدأ المفاوضات على خلاف العولمة المفروضة حاليًا، والمفروضة على الجميع من فوق، أى من القوي، المناطق الاستعمارية طبعًا. ومنطق واحد مفروض على الجميع دون إلغاء حقنا فى التأمين، وإلغاء حقنا فى حماية الصناعة المحلية، إلغاء كل شئ. وهذا مبدأ مختلف تمامًا عن مبدأ المفاوضات. وأكيد كان لهذه الأنماط عيوبها وحدودها وتناقضاتها الداخلية الخاصة لكل نمط، وكل مرحلة لم تكن نهاية التاريخ، لكن هذه الأنماط الثلاثة أنتجت هذا الإطار العام للتعايش لفترة تاريخية حتى دخلت فى مرحلة الأزمة؛ نتيجة النجاح وليس الفشل، النجاح هو الذى يؤدى إلى تغيير فى الظروف الموضوعية، والتساؤل يطرح مباشرة هل النظام كما هو قابل أن يواجه التحديات الجديدة الناتجة عن نجاحه وليس فشله أم لا؟ والتاريخ أثبت مرة أخرى، وأثبت ذلك أكثر من مرة، أن النظم لم تكن قادرة على التكيف من تلقاء نفسها مع التغير الناتج عن نجاحها، وبالتالى بالتدريج فقدت زخمها، ثم تآكلت ثم انهارت بشكل أو آخر بضجيج مثل انهيار الاتحاد السوفيتى أو بشكل آخر مثل التحول من الماوية إلى الطريق الجديد الصينى، أو التدهور للنظم الشعبوية الوطنية من جمال عبد الناصر إلى السادات، أو من البحث فى الأيام القديمة إلى النظم الاستبدادية للمرحلة الأخيرة..إلخ.

وبالتالى طويت هذه الصفحة، ودخلنا فى مرحلة أزمة، بالمعنى الكامل للأزمة لأن النظم الثلاثة التى سادت بعد الحرب العالمية الثانية فقدت شرعيتها

ومصداقيتها، وألفتُ النظر إلى أن الثلاثة كانت تسمى نفسها اشتراكية، ولا نريد أن نــدخل فيما إذا كانت اشتراكية أم لا، لكن مجرد أنها كانت تعلن نفسها اشتراكية له معنــى يدل على شيء ما، وبالتالى عندما فقدت الشرعية والمصداقية، فقدت الكلمة أيــضًا المــصداقية، سواء كانت الاشتراكية بشكل أو بآخر، بمعنى الاشتراكية واللا اشـــتراكية الروسية، الاشتراكية واللا اشتراكية الناصرية، والديمقراطية الغربية فى أوروبا الغربية. أصبحت الظروف مواتية لهجوم معاكس لرأس المال. ورأس المال اســتطاع أن يفــرض نفسه مرة أخرى بلا منافس فى المجال السياسى والاجتماعى والثقافــى أو الأيدلوجــي، بمعنــى سقوط الشرعية الاشتراكية أو الاشتراكيات بكل حدودها وتناقضاتها، وبكل ما اتسمت بها فى المرحلة السابقة.

أنــا لا أميــز بين الرأسمالية والاستعمار، الرأسمالية هى استعمار دائمًا، لأن منطق التوسع الرأسمالى على صعيد عالمي يؤدى بالضرورة بانتقاء نفسه إلى مزيد مــن الاســتقطاب، أى إلى مزيد من تعميق الفجوة بين مراكز الاستعمار أو مراكز المــنظومة العالمــية الرأسمالية الاستعمارية، والأطراف أى المناطق الأقل تقدمًا أو أضــعف لسبب آخر. وهذا النظام الجديد الليبرالى المعولم أنتج مجموعة أشياء فى مــرحلة قصيرة (١٠- ١٥ سنة)، وهى ليست شيئًا فى التاريخ، إذا اعتبرنا أنه بدأ فــى أوائل الثمانينيات؛ أنتج أولاً تدهورا اجتماعيا فى جميع أنحاء العالم. تجلى فى صــعود الــتفاوت الاجتماعــى بأشكال مختلفة، صعود البطالة والعمل غير الثابت، صــعود الأعمــال غيــر الرسمية، هذا من جانب، وبشكل سريع جدًا وعلى صعيد عالمــى، فــى فرنــسا، ألمانيا، الولايات المتحدة، مصر، بلغاريا، روسيا، الصين، الهــند، وتنزانيا، فى أى قطر من المنظومة العالمية فاشل أو ناجح من زاوية معينة، علــى الأقــل معــدلات النمو أو موقعه فى الهرم العالمى. هذا أنتج ذلك ولكن فى الــوقت نفــسه أنــتج أيــضًا سيادة طبقات جديدة أو مجددة، بمعنى أنه أنتج حلفاء اجتماعيــين له فى الجنوب بشكل عام، جميع بلاد الجنوب، ربما إلى حد ما استثناء الــصين، وطبعًا استثناء كوبا ولكن بلاد محدودة، فى جميع بلدان العالم أنتج ما لابد أن نــسميه بــرجوازية كمبــرادورية، أى أن هناك ناس استفادت وتستفيد من هذه المــرحلة، المليارديرات فى مصر ليسوا عددًا قليلاً، وهؤلاء الناس قاعدة اجتماعية للــنظام، وهــؤلاء الــناس أســميهم بــرجوازية كمبرادورية بمعنى أن مصالحهم الاقتــصادية مــرتبطة تمامًــا باستمرار النظام الرأسمالى الاستعمارى كما هو. هم حلفــاء الاســتعمار وأعداء الطبقات الشعبية فى بلادهم جميعًا. وهذه أصبحت قوة

قوية لم تكن موجودة، تكونت بأشكال مختلفة، بمعدلات سرعة مختلفة، تبلورت إلى قـوى أكبر أو أقل هنا أو هناك، هذه هى الصورة الجديدة. وفى هذا الإطار طبيعة الأشـياء أن مـثل هـذا الوضع ينتج من تلقاء نفسه حركات اجتماعية، ومصطلح حـركات بالجمـع معـناه أنهـا مائعة، بمعنى أنها ردود فعل من المجتمع أو من الطـبقات المختلفة للمجتمع، أولاً رد الفعل البسيط الطبيعى جعل الناس تبدأ في أن تفكر بعض الشيء وتنظم نفسها لكى تدافع عن نفسها، أى ردود دفاعية فى المرحلة الأولـى علـى الأقـل فـى مواجهة هجوم رأس المال، فى مواجهة الخصخصة، ولـسهولة التعلـيم والـصحة وخلافـه. وردود فعل بكل الألوان من بعض القوى السياسية التى تبدأ تنتقل من قبول النظام بزعم أنه لا يوجد بديل له، وهذا حدث فى المـرحلة الأولى وخاصة فى أوائل التسعينيات، أن حتى أحزاب اليسار، والأحزاب الـشيوعية الـسابقة، وحتـى الأحزاب الوطنية والتقدمية مثل حزب التجمع عندنا، وغيره، كل هذه الأحزاب بدرجات مختلفة قبلت أمرا واقعا حتى إن كانت لها بعض التحفظات، وقالت إنه لا يوجد بديل، ويجب أن نتكيف مع الظروف الجديدة العولمة الجديـدة..إلـخ. نتكـيف فى واقع الأمر مع ديكتاتورية رأس المال المهيمن عالميًا الاسـتعمارى، وديكـتاتورية الحلفاء لهذا النظام، أى البرجوازيات الكمبرادورية فى داخـل الأقطـار المخـتلفة، لكن فى الواقع مثل هذه الظروف، خاصة نتيجة انهيار مـصداقية الاشتراكية فى أشكالها المختلفة. وهو أمر أنتج ما يمكن أن نطلق فراغا إيديولوجيا سياسيا ثقافيا؛

فـراغ علـى صـعيد عالمى، وفى إطار هذه الظروف التى لا تنتج فقط ردود فعل إيجابـية مـن نـاس تريد أن تدافع عن مصالحها المهددة، لكن تنتج أيضًا حركات اجتماعـية سـلبية رجعية، ولابد أن نعترف بذلك، وليس كل حركة لأنها "شعبية"، بمعنـى أن لهـا صـدى فـى المجتمع، هي بالضرورة تقدمى، أبدًا أبدًا، فالنازية والفاشـستية حصلت فى التاريخ. وفى الظروف الراهنة نرى أنه إلى جانب ظهور حـركات عديدة فى جميع بلدان العالم بدرجات مختلفة وبإنجازات مختلفة ودرجات مخـتلفة فـى التبلور، لكن أيضًا ظهرت حركات رجعية. أولاً فى الولايات المتحدة نفـسها، يعنـى اليمين المسيحى المتطرف الذى ظهر كانت له جذور، وظهر كقوى سياسـية هامة، ربما تمثل الآن الأغلبية، أو جزءا كبيرا على الأقل من المساندة فى الانـتخابات لـصالح نمط بوش، نمط اليمين الحاكم حاليًا. وأقول فى هذه النقطة إن الإسلام السياسى ينتمى أيضًا لهذا النوع من رد الفعل الرجعى للتحدى. ونحن الآن

أمـــام نوعـــين مـــن الحركات، الحركات التقدمية، والرجعية. وأريد أن أضع معيار موضـــوعى لمعـــرفة مـــا هـــى الحركات الاجتماعية الرجعية؟ وما هى الحركات الاجتماعية التقدمية؟

وأنـــا أقترح المعيار الآتى، الحركات تكون تقدمية إذا كانت حركات تدخل فى المعـــركة مـــن أجـــل الـــدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية، بمعنى أنها تدخل فى مـــواجهة الرأســـمالية الليبـــرالية والاســـتعمار مباشرة. كأن ترفض الخصخصة، والـــتفاوت فـــى الـــتوزيع، وتطالب بتدخل الدولة لصالح الطبقات الشعبية..إلخ؛ أى تـــدخل فى معارك حقيقية. وممكن أن يكون الكلام الإضافى له، كلام شيوعى، كلام ماركـــسى، كـــلام اشتراكى ديمقراطى، كلام دينى. مهما كان ليس مهمًا طالما أنها حقـــيقة تـــدخل فـــى المعارك من أجل الدفاع عن المصالح الشعبية. وفى الظروف الـــراهنة الحـــركات التـــى تدخل بالفعل فى هذه المعارك عديدة، وموجودة فى كل العالم، أحيانًا ضعيفة جدًا، وأعتقد أنها ضعيفة عندنا للأسف، وأحيانًا أقوى، كما هو الأمـــر، علـــى الأقل، فى عدد من بلدان أمريكا اللاتينية، وأيضًا عدد من البلدان فى آســـيا. وآخـــذة فى التصاعد فى أوروبا الغربية على الأقل. وإلى جانب ذلك توجد الحـــركات الـــرجعية ومعـــيار الرجعية هو إذا تفادت الدخول فى المعركة من أجل الـــدفاع عـــن المصالح الشعبية، ونقلت أرضية الصراع إلى مجالات أخرى، سواء كانت المجالات التى أسميها "شبه دينية" فهى ليست دينية وإنما استغلال الدين بشكل مبـــتذل جـــدًا لـــصالح الـــدفاع عـــن النظام، وبالنسبة للجنوب، الدفاع عن الطبقة الكمبـــرادورية الحاكمـــة، أى أنهـــا تقبل بالمبادئ الرأسمالية والليبرالية، بل مبادئ الاســـتعمار. الـــرجعية تـــوجد عـــندما تتفادى الحركة التصدى بالتحديات الحقيقية وبالـــدفاع عـــن المصالح الحقيقية من خلالها، والأرضية المختارة قد تكون دينية أو شـــبه دينـــية أو مـــسيحية أو هندوسية.. إلخ، قد تكون عنصرية بحتة، أو عنصرية عـــرقية، أو قد تنزل حتى لمستوى القبائل، أو الطائفية بأشكالها المختلفة. هذه كلها رجعية. وهذا المعيار ليس فقط معيار سمير أمين إنما هو معيار المنتدى الاجتماعى العالمـــى، اخـــتاره مـــن البداية على أنه هو المعيار، وهو أن جميع الحركات التى تـــدخل فـــى المعارك من أجل الدفاع عن الطبقات الشعبية مرحب بها بدون تساؤل عن جذورها التاريخية، والتحاليل العلمية لما هو تحدى، والأخرى لا تقبل.

المنـــتدى فـــى المـــرحلة الأولـــى على الأقل، استبعد الأحزاب السياسية من الحـــركات المـــرحب بها، والسبب فى ذلك، أنه فى المرحلة الأولى، وأنا أعتقد أننا

بـدأنا نـتجاوز حدود هذه المرحلة الآن، الناس كانت خائفة، لأن الأحزاب "القديمة" التـي قادت الشعوب والدول في المرحلة السابقة فقدت شرعيتها ومصداقيتها، وهذه الأحـزاب تـصورت دائمًـا أنهـا نوع من القيادة الهرمية، وهي التي تمثل النواة الـصلبة، وتـصورت أن الباقـين حولها سواء أكانت أحزاب شيوعية، أم أحزاب وطنـية شـعبوية أم حتـى أحزاب ديمقراطية اشتراكية. وخاصة الأجيال الجديدة، والمـستقبل سوف يبنيه الأجيال الجديدة، لذا هي كانت خائفة وليست معترفة بالكلام عـن الطلـيعة وعـن دورنا وعن القيادات... الخ. وكانت إلى حد كبير تقبل نظرة أيديولوجـية أنـا لـم أقبلها ولكن كانت أمرا واقعا، أن السياسية في حد ذاتها شيء سـيء، والسلطة سبب الفساد بالضرورة، وهذا به شئ من الحقيقة. وانطلق المنتدى علـى هذه الأسس، وكان الفرد له الاختيار في قبول ذلك أو يرفضها وأنا من هؤلاء اللـذين قـبلوه ببعض التحفظات الكثيرة. وهذا أدى طبعًا جزئيًا إلى صراع داخلي حـول الحـدود، فمثلاً رأينا في إنجلترا عزم مجموعة من الناس جزء من الإسلام الـسياسي، وأيـضا صـراعات أو معـارك بالتـباس حول العلاقة بين الحركات الاجتماعية والسياسة بشكل عام، أو بأحزاب السياسة بشكل أدق في بعض الأحيان. وسوف أتكلم، فيما بعد، في المناقشة، بشكل أخص عن منطقتنا.

ومـا حـدث فـي هـذا الإطار هو تطور غير متكافئ للحركات الاجتماعية ودرجـة التجـزيل المصاحب لهذه الحركات. ففي بعض المناطق الحركات اتسعت وتعمقـت أكثـر مما هو الأمر عليه في مناطق أخرى، لا أريد أن أتكلم عن أمريكا اللاتينـية فهـي قارة واسعة وفيها اختلافات بين بلد وآخر، وكذلك لا أريد أن أتكلم عـن مـنطقة الـشرق الأوسـط أو الشرق العربي والإسلامي الأوسع الذي يشمل مجتمعات مختلفة إلى حد كبير، ولكن أرى، ولست الوحيد، أن بالفعل الحركة تقوت فـي أمـريكا اللاتينية للدرجة التي أدت إلى نتائج سياسية، انتصارات انتخابية، في البرازيل، فنزويلا، بوليفيا، وبدرجات يمكن أقل من الجذري في الأرجنتين وشيلي، وربمـا انتـصارات أخـرى فـي الآفاق في بلاد أخرى في الإكوادور، وحتى في المكـسيك. وبالتالـي عندما تنتصر المعارضة، حتى على هذا المستوى الانتخابي لرئاسـة الجمهوريات ليست شيئًا صغيرًا. ولكن قطعًا هذه الانتصارات ليست نهاية الـتاريخ، بمعنـى أنهـا انتصارات سياسية هامة جدًا ولكن دون أن يتغير المجتمع نفـسه. أي أن الطبقة الحاكمة في أمريكا اللاتينية، المسيطرة على الاقتصاد، بالتالي المسيطرة على أشياء أخرى، جزء كبير على الأقل من الإعلام، والتغلغل في جهاز

الدولــة نفــسها مــن الجيش وغيره......، وهكذا ليس هذا الانتصار نهائيًا أو شبه نهائي، فلم تحسم المعركة بعد، فمن الممكن أن يأتى تقدم أكثر أو تأتى ردات.

وأرى أيــضًا أن هــناك تقــدم، وأن لم يكن وصل لهذا المستوى، فى أوروبا الغــربية بدليل إسقاط مشروع الدستور الأوروبى على أرضيتين، على أرضية أنه مــشروع ليبرالــى، وعلى أرضية أنه مشروع يقبل سيادة الحلف الأطلنطى، سيادة الولايات المتحدة على السياسة الخارجية الأوروبية. ولو أن هذا الإسقاط شكليًا فهو إســقاط مــن خــلال الاستفتاء الفرنسى وهولندا، إلا أنه من المعروف الآن أن أى اســتفتاء مماثل فى ألمانيا أو إيطاليا وأسبانيا كان يؤدى وسيؤدى إلى نفس النتيجة. وأعتبــر أن هــذا أيضًا تحديًا جديدًا بالنسبة للشعوب الأوروبية، وهو بداية معارك جديــدة، لكــن معــارك أوضح مما كانت عليه فى المرحلة السابقة، عندما لم تكن الليبــرالية أو الأطلنطــية موضــع تــساؤل، فيما عدا الفئات الصغيرة من اليسار المتطرف.

وأرى أن هــناك مــا يشير إلى التقدم فى مناطق أخرى، بلاد لها أهمية كبرى مــثل الــصين والهــند فى ظروف مختلفة تمامًا، أو فى بلاد شرق جنوب آسيا، أو بعــض الــبلاد فــى أفريقيا جنوب الصحراء؛ منها جنوب أفريقيا بكل الحدود وكل المشاكل طبعًا. لكن أرى أن المنطقة التى لم يتحقق فيها تقدم ملحوظ على الأقل هى منطقتــنا. وهــنا تأتــى مــشكلة المسئوليات والمثقفين والقيادات والأحزاب أو شبه الأحــزاب الموجودة، وأريد أن ألفت النظر إلى أن الظواهر التى يتسم بها مجتمعنا حتــى الآن، التى يمكن أن أسميها "خيانة المثقفين"، أو "انسحاب التأسيس" أو "انهيار الفكــر العملى الجماهيرى"...الخ، هى ظواهر ليست خاصة بنا فقط بل موجودة فى العــالم كلــه. والذى حدث فى أمريكا اللاتينية هو صعود الحركة الشعبية الذى أنتج ظــروف جديدة وتبلور أحزاب، أو تيارات فى داخل أحزاب كانت موجودة، جديدة وقــوية. أى ليس السبب هو القيادات الجيدة التى تنزل للجماهير وتعبأها وفى نهاية الأمــر تخلــق الحــركة، الواقع هو العكس، الحركة هى التى تنتج القيادات، فيمكن نقــول إنـــه توجد جدلية بين القيادة والجماهير، بين النظرية والعمل...الخ، لكن هذه الجدلــية لابــد أن تــنطلق عادة وانطلقت فى هذه الظروف من القاعدة وليست من فــوق. وأعتقد أن لها أهمية بالنسبة لنا، فليس لدى ثقة كبيرة فى أنه ستتكون أحزاب جديــدة مــن فوق، وقيادات سليمة من فوق قائمة على تحليل علمى سليم، وبالتالى لابد أن ننظر إلى ما ينطلق من القاعدة.

وبالنسبة مضمون إعلان باماكو، أرى أن التجزيل فى اتجاهين أولاً الانتقال لعدد متصاعد من الحركات الاجتماعية والسياسية من نقد الليبرالية أى المتوحشة أو المتطرفة... إلى نقد الرأسمالية، هذه نقطة أساسية أدت إلى العودة إلى كلمة الاشتراكية وعودة مصداقية وشرعية استخدام هذه الكلمة، وهناك خطر ومشاكل، الخطر هو أن البعض سيفهم الاشتراكية على أنها العودة للماضى، وأعتقد أن فى التاريخ لا يوجد عودة للماضى، ثانيًا سيكون المفهوم مائعا، فكل واحد سيقول أنا اشتراكى، لكن عودة مصداقيتها يحتاج إلى برنامج نقاش، حوار، برنامج عمل، برنامج محاولة إعطاء مفهوم مضمون نظرى وعملى للهدف الاشتراكى وهو التقدم، وهذه نقلة كيفية فى داخل المنتدى، وهذه النقلة ناقشت فى باماكو وكركاس، وبشكل عام تم قبولها، ولكن لم نحاول أن ندخل فى تفاصيل، ولكن مجرد قبول أن التطلع للاشتراكية هو التطلع الطبيعى فى هذه الظروف. هذه نقلة كيفية، والنقلة الكيفية الأخرى على المستوى السياسى، هى أن المنتدى كان قد بدأ بمعاداة العسكرة، وخاصة فى العراق وفلسطين، وقد لعب دورًا، ليس هامشيًا على صعيد عالمى، فقد دخل من تلقاء نفسه إلى الجانب الفلسطينى والعراقى، ولم يقبل أن الاحتلال الأجنبى هو الذى يأتى بالديمقراطية، ويعلن أنه مع المقاومة دون الدخول فى حدود المقاومة وأشكالها ومشاكلها.....، ولا يقبل بأن هذا أمر واقع ويجب أن يتكيف معه. بالنسبة للشعب الفلسطينى فحقه أن يكون له دولة حقيقية مستقلة تمامًا، دون أن تناقش شرعية أو وجود إسرائيل، والأغلبية الكبرى فى المنتدى كانت على هذه الأرضية. وقد انتقلت الآن إلى مرحلة أكثر تقدمًا، إدراك فهم أن هذه العسكرة ليس ناتج مزاج الخواجة بوش وأخطاء المتطرفين اللذين معه، إنما ناتج منطق واحتياجات التوسع الاستعمارى كما هو فى المرحلة الراهنة. وهذا ينعكس فى برنامج العمل، وبالتالى سأعود لنفس الجملة الأولى من المحاضرة أن نداء باماكو ليس نداء نوقع عليه وخلاص؛ بل هو مشروع برنامج عمل مشترك، ومعناه أنه يمكن أن ينجح ويتقدم أو يفشل على حسب المنظمات المختلفة الاجتماعية والسياسية أن تأخذه فى الاعتبار بجدية، وتبدأ تدخل فى تنظيم كتل.

مناقشات

(دارت مناقشات حول حديث د. سمير أمين، لكن لم يتم تسجيلها بوضوح).

تعقيب د.سمير أمين على المناقشات

لكى نتقدم فى الحوار دون أن نصل طبعا إلى نهايته، بالتالى أنا مضطر أن أنهج منهجًا آخر، أتفادى فيه أى سؤال من الأسئلة المطروحة وأجمعها فى ثلاث مجموعات، وسوف أقول، ومعظمكم سيعتبره سطحيا وسريعا ومليئا بالتناقضات والنقض، وهذا صحيح.

مكان المنتدى فى اليسار العالمى، وإشكالية الديمقراطية بشكل عام، وإشكالية الإسلام السياسى. هل الإسلام السياسى الحل، أم هو المشكلة؟ وهذه هي المجموعة الأولى من الأسئلة.

أولاً: مكان المنتدى، قطعا لا أحد يقول إن المنتدى يمثل اليسار على صعيد عالمى، ولا يمثل حتى اليسار على صعيد أى قطر من الأقطار، لكنه يمثل مجموعة ليست صغيرة، وجديدة، فالتساؤل هو هل يمكن أن نستثمر بعض الجهود فى هذا الإطار أم لا داعي لذلك؟ الإطار الرئيسى هو خارج هذا المنتدى لكن أعتقد أنه عام، وأنه تقدم فى الاتجاه السليم نسبيًا، والمشاكل عديدة وسوف تستمر، والمنتدى غير متجانس، ولم أتحدث باسم المنتدى، لأنه لا يوجد لأحد هذا الحق، وكل منظمة أو تيار موجود فى المنتدى أو خارج المنتدى هو حر فى إعطاء رأيه، لكن أرى أن هناك نوعين من الظروف، كتبسيط للأمور، فى بعض البلاد نجد أن الحركات الاجتماعية والسياسية بما فيها الأحزاب السياسية، وأنا لا أميز ولا استثنى الأحزاب السياسية عن الحركات، فى الصعود وأتكلم عن اليسار دون أن أدخل فيما هو اليسار.

وفى هذه الظروف أن المنظمات الأخرى مثل NGOs بصفة خاصة، وهى المنظمات الصغيرة نسبيًا التى تكونت فى مرحلة تاريخية حديثة، وفى ظروف خاصة.... الخ. ظروف تدهور الأنماط القديمة، وظروف تدهور الحركة السياسية الكبرى وانسحاب التسييس بشكل عام، تفقد أهميتها بينما فى ظروف أخرى نجد هذه المنظمات- حيث تبدو الحركة أقل وليست غير موجودة أى ليست غائبة وإنما ليست فى الصعود أو القوة الواضحة الموجودة فى أماكن أخرى- تلعب دورًا أقوى بالجانب الإيجابى والسلبى له. هذا فيما يتعلق بالمنتدى، فلم أقل أبدًا أننى أمثل المنتدى.

وإشـــكالية الديمقراطية هى فى رأيى محورية ومرة أخرى، لتبسيط الأمور، ربمـــا العـــيب الأساســـى لليـــسار بشكل عام فى المراحل السابقة للتاريخ، خاصة المـــرحلة الأخيرة، هو على الأقل ما يمكن أن يقال ضعف البعد الديمقراطى إن لم يكن غيابه تمامًا.

الآن أعـــتقد أنـــه لابد أن ندرك أنه لن يكون هناك اشتراكية بدون ديمقراطية، وبالتالـــى الديمقراطية هى المحور الأساسى وأنا لست من هؤلاء اللذين يعتقدون أنه يوجد مثل هذا الكلام اليوم، لكن ربما فى بعض الأذهان ما زال هذا الفكر موجودا. ولكـــن على الأقل لا أحد من الحركات أو التيارات السياسية التى أعرفها تجرؤ أن تقول ذلك الآن. معنى ذلك أيضًا أن اليسار سواء كان على صعيد قطرى أو صعيد عالمـــى، بالقطـــع، لن يكون متجانسًا وسيكون مكونا من تيارات مختلفة ومنظمات ذات أصـــول مختلفة ذات النظرة المختلفة للمستقبل المطلوب والمرغوب فيه.. الخ. فهل هذا سيمنع تماما شيء من العمل المشترك بأهداف استراتيجية؟

لـــو حـــال دون أن يحقق ذلك الغرض لن يكون هناك يسار نهائيًا، ولن يكون هـــناك أي نجـــاح أو أى تقدم. لذا لابد أن نبذل مجهودًا لجمع المنظمات والحركات المختلفة الاجتماعية والسياسية حول أهداف استراتيجية.

وبالنسبة للديمقراطية الآن، لابد أن ندرك أنه لا اشتراكية بدون ديمقراطية ولا ديمقـــراطية بـــدون اشتراكية، دون التطلع للاشتراكية، معناه أن الديمقراطية إن لم تكـــن يـــصاحبها الـــتقدم الاجتماعـــى لن تكسب المصداقية والشرعية. إذن الحلول الليبـــرالية الديمقراطية البحتة، مجموعة الليبراليين الموجودين فى بلدنا والموجودين فـــى العالم كله اللذين يتجاهلوا تمامًا الأهداف الاجتماعية واللذين يقبلون تمامًا منطق الرأســـمالية فـــيما هـــو أساســـى فى هذا المنطق، أو لن يلعبوا أى دور فى تجزيل الديمقـــراطية، فى تقسيم الديمقراطية فى المجتمعات المعنية. وأعتقد أنه على الرغم مـــن الكلام عن العولمة، بالرغم من ذلك لأن العولمة أنتجت وستستمر تنتج التفاوت علـــى صعيد عالمى، ولن تنتج اللحاق والتقليل من التفاوت، والكلام على أننا ممكن نـــستفيد مـــن العـــولمة هذه العولمة الرأسمالية، فى رأيى كلام ضعيف جدًا، ولهذا الـــسبب بالـــذات، لابد أيضًا من مزيد من مقرطة المجتمعات من جانب ومزيد من الـــتقدم الاجتماعى من جانب آخر، يصاحبه مزيد من احترام سيادة الدول بمضمون أكثـــر تقـــدمًا، أى سيادة الشعوب بدلاً من سيادة الدول، هذه مشكلة معقدة. إشكالية

الديمقــراطية إذن جوهــرية، وتــشمل مــشكلة الحركة النسائية وغيرها، على أنها عنصر لا يمكن عزل هذا العنصر عن العناصر الأخرى فى مقرطة المجتمع وليس فقط السياسة فى المجتمع بل فى جميع أوجه الحياة الاجتماعية.

الموضــوع الثالث وهو الإسلام السياسى، قطعًا الإسلام السياسى متنوع، وكل حاجــة متنوعة الشيوعية، الاشتراكية، الليبرالية متنوعة، لكن هناك أرضية مشتركة لجمــيع تــيارات الإســلام السياسى، هذه الأرضية المشتركة هى قولهم إن الإسلام يتمــتع بخصوصية، وهذه الخصوصية أن لا فرق بين الدولة والدين، وأنه لا يوجد دولــة إلا الدولــة الدينية عندهم، فمن كتابات سيد قطب إلى جميع تيارات الإسلام الــسياسى فى مصر وفى غير مصر، المتطرف وغير المتطرف، والذى يقول عن نفــسه إنه ديمقراطى أو الذى لا يقول...كلهم متفقين على هذا المبدأ الأساسى، وهذا المــبدأ الأساسى كلام فارغ، وليس خاصا على الإطلاق نهائيًا، فعندما تقرأ ما كتبه "بونالد" المفكر الرجعى الفرنسى فى أعقاب الثورة الفرنسية قال إن أكبر جريمة فى الــثورة الفرنــسية هى أنها فصلت الدين عن الدولة لأن فى المسيحية الدين لا يميز عــن الدولــة. هــذا كــان الكلام السائد فى العالم كله. وليس كلامًا خاصًا، وليس خــصوصية إسلامية على الإطلاق، إنما هى خصوصية التخلف، خصوصية جميع المجــتمعات بمــا فيها المسيحية الأوروبية والبوذية وغيرها قبل الحداثة. فهل نحن نتــصور إمكانية مواجهة تحدى العصور الحديثة بالعودة إلى ما سبق الحداثة، هذه هــى المــشكلة، ولــذلك أعــتقد أن الإسلام السياسى لا يستطيع ولن يكون معادٍ لا للرأســمالية أو الاســتعمار بأى حال، لا يمكن، وأضف إلى ذلك أن هناك فى رأيي علاقــة عضوية وليست ظرفية بين الإخوان المسلمين فى مصر، لأنه إذا كان هناك فى يوم من الأيام حكم إسلام سياسي سيكون تيار الإخوان هو الممثل له وليس حكم المــنظمات الــصغيرة المتطرفة، لأن الإخوان سوف يصفوهم تمامًا، والعلاقة بينهم وبين البرجوازية الكمبرادورية، فى رأيى علاقة عضوية وقد أكون مخطئًا.

وإذا تحدثــنا عــن النظام لابد أن ننظر له، وربما هذا تقليد ماركسى، على ما هــى الطبقة أو تكتل الطبقات الذى يقيم على أساسه هذا النظام، وأقول إن النظام فى مــصر ليس مبارك وإنما البرجوازية الكمبرادورية، وهناك فئات مختلفة فى سباق للحكــم فــى خدمة نفس المصالح، توجد الفئة الناتجة عن الماضى، أى الناتجة عن البيروقــراطية التــى كانــت شــعبوية وطنــية فى عصور سابقة، وأصبحت الآن البيروقــراطية الكمبرادورية، وهناك الفئة التى تصل للحكم باسم الإسلام السياسى،

وتـوجد الفـئة التى تتصور أنها تستطيع بمساعدة الأمريكان أو غير الأمريكان أن تصل إلى الحكم باسم الديمقراطية واحترام الرأسمالية كما هى. والأمريكان يعجبهم الـثلاث فـئات تمامًـا من الناحية البرجماتية، ومستعدين أن يساعدوا الكل حسب الظـروف، وإذا جاء الإخوان المسلمين فى الحكم أنا أراهن أولاً أن يصفوا اليسار تمامًـا، مذبحة حقيقية، وسوف ينسوا كلام الديمقراطية وغير الديمقراطية فى اليوم التالـى، أو فـى الساعتين التين تلى الوصول للحكم، ثانيًا، سوف ينفذون البرنامج الأمريكـى ١٠٠%، ولـيس أقـل مـن النظام الراهن. ثالثًا أنهم سينفذون البرنامج الـصهيونى. وقـد نختلف فى ذلك. إذًا اعتبار الإخوان المسلمين والإسلام السياسى بـشكل عـام، فيما عدا بعض الناس أو مناظرات الصغيرة، دائمًا هناك استثناءات، معارضـة خطـأ، لأنهم جزء من النظام إذا اعتبرنا النظام ليس السيد الذى يجلس علـى الكرسـى فـى الرئاسة، لكن الطبقة التى تحكم من خلال هذا السيد أو ناس آخرين. وهناك إضافات ليست ضرورية، فتاريخ الإخوان المسلمين من البداية خلق الإخـوان هو النظام الملكى والإنجليز، والذى أعادهم فى مصر السادات وأرجعهم لكـى يكـسر حركة السبعينيات، التى كانت حركة علمانية تقدمية مصرية شيوعية معاديـة للاسـتعمار. ولكـى يكسرهم أحضرهم من السعودية بالتمويل السعودى، وبالمـساندة السياسية الأمريكية، هذا هو تاريخها الحقيقى. ولا أعتقد على الإطلاق أن قـوة الإخوان ناتجة عن تدين الشعب المصرى وتمسكه بالدين... الخ. اعتقد أن الكـلام عـن الـتدين مـبالغ فيه، والتدين ليس العنصر الحاسم فى الحياة اليومية والخـيارات الـسياسية إلا فـى ظروف معينة شاذة وعندما توجد قوة تستطيع أن تـستغله. السؤال الذى طرح عن لاهوت التحرير، عندما ننظر إلى أمريكا اللاتينية، أرى أن مجـتمع أمـريكا اللاتينـية هـو الآخـر مجتمع متدين، متدين على قدر المجـتمعات العـربية، وأقول أن الرقم الصحيح هو ٨٠%، وليس أكثر من ٨٠%، ولـيس الأرقـام المعلنة رسميًا، والذى حدث فى أمريكا اللاتينية هو ظهور لاهوت التحريـر، الـذى فصل الدين عن الدولة، قال لا يمكن أن نقبل استغلال أو استخدام الـدين لـصالح حماية مصالح الطبقات الحاكمة والغنية والمستغلة، وأى حركة من الجماهيـر الشعبية للدفاع عن مصالحها لا تدخل فى أى تناقض مع فهم الدين، وهذا هـو الموقف الرئيسى، طبعًا فيه جوانب لاهوتية، وهذا لم يحدث عندنا أن الإسلام الـسياسى ليس له علاقة بذلك، إنما له علاقة بالمفهوم المحافظ الرجعى لا أكثر من ذلـك؛ بدلـيل أنـه التـيار الوحيد الذى كان يعمل على احتمال أن يتحول إلى فقه

التحرير(محمد محمود طه). فهل الحركات الإسلامية فى أى بلد احتجت.....لا.

أما حماس وحزب الله هم استثناء بالمعنى الحقيقى لأنهم يواجهون العدو بشكل مباشـــر والعـــدو فى شكله الأكثر توحشا، أى المحتل العسكرى وكذلك الناس التى تـــدخل فـــى المقاومـــة فـــى العراق باسم الإسلام، لكن هذه حاجات شاذة، ليس لها مستقبل بمعنى أنها لن تحكم، النظام لن يسمح لهم أن يحكمون، على خلاف الإسلام الـــسياسى، هـــم مقاومة، وسنرى بعد ذلك أي نوع من الحكم الذى سيطلع فى نهاية الأمر فى فلسطين والعراق بالقطع.

أزمة اليسار المصرى فى السياق العالمى

حلمى شعراوى

المـنطقة العــربية أكثر المناطق الآن تعرضاً للإحساس بالأزمة، إزاء مضى الكثيـــرون فـــى مناطق أخرى إلى خيارات محددة للخلاص، وبقدر توفر التفاعلات الاجتماعــية والــشعبية فى مصر فإننا نضعها فى مقدمة من يعيشون أجواء الأزمة تطلعــاً لتحقــيق "مبادرة الانتقال" الجذرية، بوسائل سلمية قبل أن تتفجر أو تترسخ فيها اختيارات العنف.

تنـــشأ الأزمة من لحظة افتقاد أوسع الجماهير لرؤية أو خطة الحل المنظم، أو الانـــتقال الـــسلمى إلـــى حالة جديدة تقوم على القطيعة مع النظام القائم، ذلك النظام الـــذى يعتبر مسئولاً عن عزل نفسه، واختيار منفاه الذاتى، فى حياة الرفه الطبقى، أو التنظـــيم المافـــياوى أو الفـــساد المؤسسى، مستفيداً من وفرة تشابهاته مع النظم المحـــيطة، أو قدرته على ممارسة العنف أو خداع النفس بإعلام انتقائى عن النماذج المماثلـــة. فثمة تخلف ضارب فى المنطقة نتيجة الثروات البترولية، وانهيارات فى مجـــتمعات محـــتلة وشبه محتلة وقوى تمرد عشوائية تضرب فى الفوضى، وقوى أخـــرى ذات أرضية تقليدية تعزل نفسها والجماهير فى خيارات غامضة، ماضوية أو طائفـــية، أو مؤســـسات دينـــية تاريخية تخدّم على تجميد النظام والبيئة الشعبية نفسها.

واليـــسار فـــى مـــصر -النقيض التحديثى المستقبلى- لم يستطع بعد أن يضع صيغة لاختياره تجعل منه "القطب الثالث" الذى يتحدث عنه البعض، فيما بين يمينية الحكـــم المنفـــرد بالسلطة ويمينية القوى التقليدية دينية أو اجتماعية والتى تكاد تنفرد بآلية المعارضة الواسعة.

وفـــى الـــوقت الذى يعيش فيه اليسار على مستوى عالمى، وخاصة فى العالم الـــثالث، حالـــة شـــعبوية، تعبوية، فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا، نتيجة اختيار اليـــسار للـــبعد الاجتماعى المباشر ذى القاعدة الجماهيرية الأوسع، فإن اليسار فى مـــصر لـــم يـــتفق بعد على معنى لليسار العريض تجعله يصل لأوسع الجماهير، ويـــستهدف الـــتدرج نحـــو الوصول للسلطة وفق ظروف حركة هذه الجماهير في تنظيمات شعبية منظمة وتحركها لحماية مصالحها المنهوبة.

لــم نتفق بعد فى الوسط اليسارى على طبيعة تحالف اليسار المنطلق من حق الــشعب فى ثروته وسلطته وتنظيماته وصولاً لدولته الوطنية التنموية الديمقراطية، ومــا زال هناك ماركسيون أو ذووا أصول ماركسية لا يرون فى الناصرية أرضية شعبية واسعة لليسار تأسست بجهد وطنى ويسارى أساساً. وما زال ناصريون غير قــادرين علــى دفــع القضايا الاجتماعية إلى المقدمة المناسبة فى التحالف الشعبى الوطنــى كجــزء لا يتجــزأ من القضايا الوطنية والقومية. ولم نتفق نهائياً فى هذه الأزمــة علــى الارتــباط العــضوى بــين ما هو وطنى وقومى وما هو اجتماعى وديمقراطى، علماً بأن أى حركة تحرر وطنى لا معنى لها بدون بعدها الاجتماعى، ولا معنــى للسعى السياسى إلى السلطة أو شعار الديمقراطية دون برنامج اجتماعى لــصالح الجماهير، فمشروعات أمريكا وإسرائيل والشرق أوسطية، ليست بعيدة عن حقائــق احــتلال العــراق والاســتيطان الإســرائيلى ومــبادئ دافوس، وقرارات الخصخــصة، وتجاريــة الخدمات الاجتماعية والتأمينات والتشغيل... الخ. أى أنها ذات بعــد اجتماعى بدورها. ومعنى ذلك أن قضية اليسار هى وطنية واجتماعية فى آن وتــضم بالــضرورة الماركــسيين والناصــريين وكــل العناصر الديمقراطية الاجتماعــية مستقلة أو منظمة، والقضايا الاجتماعية والديمقراطية لن تقوم لها قائمة دون جماهيــرية حقيقية لا نخبوية ولن تتحرك الجماهير وفق كل تجاربنا معها دون اشــتعال وطنى يشمل التنظيمات السياسية والمنظمات الجماهيرية الاجتماعية على السواء.

والواقــع المــصرى للأســف لا يوحى بقيام أحزاب اليسار حتى الآن بالدور القائد فى هذا الصدد، على نحو "انتظام اليسار الأوربى الذى يؤطره نظام رأسمالى إنتاجــى معقلن، وإنما نحن بالضرورة وفى ظروف الترهل الاقتصادى والاجتماعى الحالــى أقرب إلى مفهوم اليسار الشعبوى السائد الآن فى مناطق من العالم الثالث، منتظماً لكل أطراف الرفض السياسى والاجتماعى للنظام القائم.

وفــى التاريخ الحديث يضم اليسار مختلف حركات التغيير الاجتماعى الشامل أو حتــى الجزئى الذى يقطع مع النظام الفئوى والطبقى القائم، ومن هنا ضم اليسار الحــركات الطلابية وحركات الخروج على السياق السائد عموماً ممثلة فى حركات الطلــبة بين ١٩٧٣/١٩٦٨، وحركات مواجهة الحروب الأمريكية فى الهند والصين وفيتنام، تطورت إلى حركات جيفارية وبؤر ثورية فى أمريكا اللاتينية، بل وامتدت إلــى حــركات بيــئوية مثل الخضر؛ أو نوعية مثل الحركات النسوية فى أوروبا.

وكلهـــا كانت خروجاً على سياق الحركة اليسارية الأممية، التقليدية، شيوعية كانت أم اشـــتراكية ديمقـــراطية بل وخروجاً على السياقات الحزبية الوطنية التقليدية التى أبـــدت عجزا ملحوظاً عن مسايرة حركات الطلاب والمثقفين بل ومتطلبات التحرر الوطنى الشامل فى بعض المناطق التابعة ومنظماتها اليسارية.

والآن تعـــود الحركة اليسارية شعبوية، تعبوية، جامعة فى منطقة مثل أمريكا اللاتينـــية، يلتقى فيها التحرر من التسلط الأمريكى، مع التطلع للسيطرة على الثروة الوطنـــية، بل وانتزاع جهاز الحكم من الرأسمالية التابعة أو العسكر.. الخ. وتتشكل جبهة اليسار العريض الصاعدة فى وجه النفوذ الأجنبى والتحكم الرأسمالى من قوى جماهيـــرية واســـعة تـــضم الطـــبقة الوسطى التى تتدهور أوضاعها، وتضم عمالاً وفلاحـــين معدمـــين وربات البيوت وروابط العاطلين فى المدن والريف، وإذا كانت الوطنـــية الـــشعبوية أوســـع نطاقـــاً فى أمريكا اللاتينية، فإن ذلك يتيح لها اقترابات شـــعبوية وتنظيمـــية فـــى أفـــريقيا وآسيا تتمثل فيما نراه من سعى قيادات البرازيل وفنـــزويلا وبوليفـــيا إلـــى القارات الثلاث دبلوماسياً وسياسياً أو فى أطر المنتديات الاجتماعية العالمية والإقليمية، تثبت تجاربها وتسعى إلى التضامن العالمى بصيغته الجديـــدة ولـــيس فـــى أطر الأمميات التقليدية القديمة، ولا ينفى ذلك فى حالة توفر تنظـــيمات يـــسارية راســـخة التقاليد الشعبية مثلما فى الهند أو جنوب أفريقيا وحتى الـــنموذج الـــصينى، أن تشملها جميعاً جبهة اليسار العريض. وفى المقابل تكتسب انتـــصارات قوى يسارية صريحة فى أوروبا مثلما حدث فى البرلمان الأوروبى ثم فى إيطاليا مؤخراً، وبعض بلاد أوروبا الشرقية، قوة فعلية لانتصار اليسار الحزبى فى منطقة واسعة من العالم، وإن كان اليسار الأوروبى ما زال مرجعه إلى عقلانية المجتمع الرأسمالى، وأزمته فى نفس الوقت.

كـــيف يتأمل اليسار المصرى هذه الوقائع، وما الذى يفتقده فى حركته الحالية نحـــو التحالف، أو تفتقده رؤيته المستقبلية ليصير قوة مجتمعية حقيقية فى المجتمع؟ أو لـــيخلق حالـــة يـــسارية لها هيمنتها الخاصة تدفع به -ولو تدريجياً- إلى واجهة المسرح السياسى والاجتماعى؟

ومـــا الذى يعوق الوصول إلى خلق هذا التحالف اليسارى العريض لكى نخلق "الحالـــة اليـــسارية" ذات الهيمنة فى المجتمع المصرى، متسقين مع الحالة اليسارية العالمـــية الـــسائدة حالياً على الصعيد الدولى؟ لابد أن يراجع الجميع بعض القضايا الهامة مثل:

١-مراجعة التحليل الطبقى التقليدى الذى جعل اليسار يبدو ملتزماً فقط بالقوى الاجتماعية المنتظمة فى عملية الإنتاج أو العمل والتشغيل عموماً. (عمال-مزارعين-نقابيين-جماعات اجتماعية منتظمة أخرى... الخ) ذلك أن أكثر من ٥٠% الآن من أفراد المجتمع أصبحوا على هامش هذا "الانتظام" الاقتصادى، تشملهم البطالة أو التهميش أو الهجرة أو القطاع غير الرسمى عموماً.

٢-مراجعة آثار تجاهل المسألة الفلاحية والزراعية لوقت طويل وهو ما أحدث غياباً قائماً عن المناطق الريفية وأقاليمها الجغرافية، وغيّب وجود الفلاحين فى المنظمات السياسية والاجتماعية (حتى التعاونيات) بينما المسألة الزراعية أصبحت على رأس جدول أعمال العالم الرأسمالى والنامى على السواء.

٣-إزاء الإغراق فى العموميات أصبحت القطاعات الاجتماعية النوعية خارج جدول الأعمال حول القضايا الحقوقية أو المطلبية الملحة ولا يتوجب هنا أن تحاصر قضايا المرأة فى تمثيلها السياسى كما يصيغها الإعلام ولكن فى مشاكل ربات البيوت والعنف والحرمان من التعليم ووضعها فى الشرائح المختلفة والتشكيلات الاجتماعية والاقتصادية على السواء، ومثل هذه القضايا أخرجت الملايين من النساء (فى سويتو بجنوب أفريقيا) إلى قلب الحركة الوطنية وقيادتها (١٩٧٦-٢٠٠٦) وأخرجت مظاهرات "الكاسارولا" النسائية فى فنزويلا لتحمى النظام التقدمى الجديد.

٤-يبدو أثر القطيعة بين السياسى والاجتماعى بارزاً فى مبالغة أطراف محسوبة على اليسار فى اتجاهها الليبرالى ومن ثم رضاهم بصيغ سياسية محدودة لا تتطلب تعبئة جماهيرية حقيقية. وأظن أن مصدر هذا الارتباك إنما ينشأ عن غياب آفاق التغيير الشامل عند قوى يسارية فى المجتمع من أجل دولة وطنية ديمقراطية ذات بنية اجتماعية جديدة.

وعند هذه النقطة يتأزم الموقف فى أوساط اليساريين حين يذهب البعض بعيداً فى تحالفات ليبرالية باسم التنظيم الرسمى لليسار تصل به إلى الالتقاء بأطراف النظام الحاكم أو الرأسمالية المحلية التابعة. أو يندفع البعض الآخر إلى أطراف دولية مغرضة بأكثر مما تدفع للقاء بقوى المطالب الاجتماعية، والحركة الاحتجاجية الشعبية وأظن أن كثيراً من الحساسيات القائمة بين أطراف يسارية عديدة سببها هذه الليبرالية المفرطة، والمفرّطة، فى جانب تجاه تمسك الأطراف الأخرى بالالتزام الاجتماعى نحو الجماهير الشعبية وتنظيماتها المتنوعة، ناهيك

عـــن حـــساسية أخرى ترتبط بتحالف البعض -منفرداً- مع قوى إسلامية غير ذات بـــرنامج اجتماعـــى بقـــدر مـــا هى مجرد معارضة سياسية ذات برنامج اقتصادى محافظ.

٥-إن افــتقاد تفهــم إطار حركة يسارية شعبوية تعبوية - لا تسمح الأوضاع الـــراهنة إلا بهـــا- يظـــل عائقاً لالتقاء حقيقى فى تحالف اشتراكى بين الماركسيين والناصـــريين والقوميـــين بل واجتماعيين مستقلين خارج الأطر التقليدية. وهنا نعود لمـــشكلة فهم صلة "الوطنى" و"القومى" بالاجتماعى والاشتراكى، ومع إدراك الجميع لتمـــسك الجماهيـــر بالبعد الوطنى والقومى لحركتها فإن ثمة يساريين ماركسيين ما زالوا عازفين عن الفهم الصحيح لهذا الواقع الذى بنى عليه اليسار قوته قبل ١٩٥٢ وخلال ثورة يوليو وبعدها.

وفـــى نفـــس الـــوقت فإن ثمة ناصريين وقوميين يبالغون فيما يشبه الشعبوية العـــشوائية، مـــراهنين علـــى القضايا الوطنية القومية وحدها أحياناً أو على تحرك تلقائى لجماهير لم تقترب منها أى من التنظيمات المعروفة، غير مدركين أن لجهاز الدولـــة المستبدة قدرة حصار للحركات التلقائية بل وقدرة تعبوية إعلامية أكثر من قدرة الوطنيين أو اليساريين.

٦-هـــناك قضية التحالفات مع الإسلاميين، وقد نجح اليسار حتى الآن فى دفع كثير من العناصر الإسلامية بالالتزام بالمفهوم السياسى للعمل، وبالاعتراف بالآخر فى قيادة الأمة، وفى محاولات تحديد البرنامج الوطنى العام.

ومـــا زالـــت هذه معايير يمكن أن يتفق كل اليسار على استمرار الضغط من أجـــل وضـــوحها، ولا يمكن ليسار ماركسى أو ناصرى أن يغامر بعملية عزل أو إقـــصاء شـــامل لقوى ذات قواعد شعبية حتى لو كان منهج الآخرين هو الإقصائى وإلا وصلنا لحالة جزائرية تكاد قوى "الحكم" فيها أن تعزل الطرفين.

لقـــد كـــنا نتمنـــى أن يواصـــل "اليسار الإسلامى" حضوره أو أن يكون دور الإســـلاميين المـــستقلين والتحديثيين أكثر ثقلاً فى الحركة الإسلامية، لكن اليسار لا يمكـــنه أن يـــتجاهل فـــى كل الحالات أرضية الحركات الشعبوية المختلفة، ومنها الحـــركة الإســـلامية- دون توصـــيل رسالة اليسار الاجتماعية، وما تفرضه على الجمـــيع مـــن متطلـــبات البرنامج الاقتصادى الاجتماعى الذى يتم الاحتكام إليه فى العمل الجبهوى.

ويعتبـــر حق التنظيم السياسى، حقاً مشروعاً يطالب به اليسار لنفسه وللآخرين

ولا يخــشى اليسار من الحوار الوطنى مع أية قوى إسلامية ذات خطاب أو برنامج سياســى اجتماعــى محدد، فى ظروف العمل الوطنى الشعبوى القائمة، وفى نفس الــوقت فإن اليسار الملتزم بإقامة القطب الثالث فى المجتمع إنما يقيم تحالفاً اشتراكياً متميزاً أمام الجماهير يضم كل أطراف اليسار العريض الذى تحدثنا عنه.

٧-وأخيــراً هــناك قضية العلاقة بالعالم الخارجى أو قوى العولمة ومناهضة العــولمة، وتتواصــل أزمــة اليسار فى عدم الوضوح لدى البعض أو التوهم لدى الــبعض الآخــر عــن الفــرق بين الانحياز لقوى يسار عالمى وإن تعددت مواقع ووســائل العمــل معــه، وبين الانغماس فى مشروعات تنمية الديمقراطية فى إطار مشروعات الاستقطاب العالمى (مجموعة الثمانية- المشروعات الأمريكية المباشرة لتنمــية الديمقراطية) كما تتمثل فى مشروعات صريحة فى مصر أو فى المنتديات الاقتــصادية و "الديمقــراطية" على نحو ما يجرى فى الرباط والبحرين وعمان... الــخ. إن غياب الوعى أو التمييز بين هذه الساحات سوف يخضع حركة اليسار فى أقــل التقديــرات لمــساومات أصــحاب هذه المشروعات مع الحكم القائم وشكلية الأطــروحات الديمقــراطية بمــا يجعل الأطراف اليسارية المتوهمة على قدر من الانــتهازية الــسياسية وافتقاد وعى الهوية، ومما لا يحقق تقدماً اجتماعياً حقيقياً فى هذا الإطار الديمقراطى الصورى المطروح.

إن تحالفــا يسارياً حقيقياً -أو التحالف الاشتراكى المنشود- لابد أن ينتبه هنا مــرة أخــرى لــصلة الوطنــى بالاجتماعى، وبقدر ما يفرضه ذلك من التوسع فى الــتحالف الداخلــى بــين جمــيع قوى اليسار (ماركسيين، ناصريين، قوميين) فإنه يفــرض انتــباها تجــاه الإطــار العالمى الحقيقى لحركة اليسار وحذراً من حشود الديمقراطية الوهمية المرتبطة بالمشروعات الدولية تجاه المنطقة.

التطورات السياسية الجارية فى أمريكا اللاتينية

هل تمثل تحولاً لليسار

ألفونس عزيز

مشكلتان تؤرقان واشنطن:

تـؤرق حالـياً واشنطن، والرأى العام الأمريكى، مشكلتان متعلقتان بالوضع السـياسى فى أمريكا اللاتينية. تتمثل الأولى فى الانحسار الواضح للنفوذ الأمريكى فـى هذه المنطقة من العالم، والتى تعتبرها الولايات المتحدة فناءها الخلفى. وتتمثل الثانـية فـى التحول لليسار، وخاصة بين فئات البرجوازية الصغيرة، والذى يدفعها إلى مواجهة حاسمة مع الرأسمالية الأمريكية ومحاولة شق طريق جديد للاشتراكية.

إن انحـسار نفـوذ الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية لا يرجع إلى مجرد أخطـاء فـى السياسة الخارجية للولايات المتحدة أو نتيجة اتخاذ قرارات من جانب بعـض الـسياسيين. وإنمـا يـرجع فى الأساس إلى التطورات الجارية حالياً فى الاقتـصاد العالمى، وخاصة فيما يتعلق بتدنى الوضع الاقتصادى العالمى للولايات المـتحدة بالمقارنة بتقدم الوضع الاقتصادى العالمى لأوروبا الغربية، وبالإضافة إلى تعاظم قوة الصين اقتصادياً.

مبدأ مونرو يفقد فعاليته

إن مـبدأ مونرو الذى كان يعد أحد أركان السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ حوالى مائتى سنة، والذى تمثل فى إبعاد أية قوة خارجية عن التدخل فى شئون أمـريكا اللاتينـية، واسـتندت إلـيه الولايات المتحدة طوال القرن العشرين لتبرير تـدخلاتها المـستمرة فـى شئون أمريكا اللاتينية، وفرض الديكتاتوريات العسكرية لـضرب الحـركات الاجتماعـية للطبقة العاملة، هذا المبدأ فقد فعاليته بفعل تطور العلاقـات الاقتـصادية الخارجية. ففى خلال العقد الأخير أصبح الاتحاد الأوروبى المـصدر الـرئيس للاستثمارات الأجنبية المباشرة فى أمريكا اللاتينية. وحل محل الرأسـمالية الأمـريكية. ومما زاد من تعقيد الموقف أكثر بروز الصين كقوة كبرى فى التعامل مع أمريكا اللاتينية؛ فقد وقعت خلال السنتين الأخيرتين اتفاقيات تجارية وعـسكرية مـع بعض دول أمريكا اللاتينية. وبموجبها صارت هذه الدول مصدرًا

أساسياً يمد الصين باحتياجاتها من المواد الخام اللازمة لتنمية صناعاتها. فمثلاً زادت واردات الصين فى أمريكا اللاتينية حوالى ستة أضعاف قيمة وارداتها منها خلال السنوات الست الماضية، كما تعهدت الصين بضخ استثمارات تقدر قيمتها بحوالى مائة بليون دولار لإقامة الكثير من المشروعات الإنتاجية ومشروعات البنية التحتية الأساسية خلال العقد القادم، ومن أهم الأنشطة الإنتاجية التى تهتم الصين بضخ استثماراتها فيها قطاع البترول فى فنزويلا وقطاعات الغاز الطبيعى وبعض الأنشطة التعدينية الأساسية فى بوليفيا.

ترتب على هذه التطورات فى العلاقات الاقتصادية الخارجية لأمريكا اللاتينية أن الولايات المتحدة لم تعد اللاعب الوحيد فى هذه المنطقة من العالم. ولا شك فإن هذه العلاقات المتنامية بين أمريكا اللاتينية والدول المنافسة اقتصادياً للولايات المتحدة تعطى لأمريكا اللاتينية حرية أكبر فى إعادة النظر فى علاقاتها مع واشنطن. ويرى البعض أن هذا الوضع الاقتصادى الجديد يضع الأساس للتحول لليسار، بينما يرى البعض الآخر أنه مجرد توجه إلى اليورو الأوروبى واليوان الصينى.

تحديات أخرى من داخل أمريكا اللاتينية

أيضاً يواجه الولايات المتحدة تحد آخر من داخل أمريكا اللاتينية نفسها؛ يتمثل فى تصاعد قوة البرازيل اقتصاديًا. وترجع أهمية هذا التحدى إلى أن البرازيل بحجم سكانها الذى يزيد على حوالى ١٨٠ مليون نسمة وبمواردها الطبيعية الغنية تحتل حاليًا المركز العاشر فى الإنتاج الصناعى العالمى، ولقد أدى هذا الوضع إلى مصادمات متعددة بين الولايات المتحدة والبرازيل، وخاصة فيما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية والصادرات الزراعية.

كذلك أصبحت البرازيل مصدرًا رئيسياً لإنتاج السلاح، وقد عقدت مع فنزويلا والأرجنتين اتفاقيات لإقامة صناعات سلاح مشتركة تنتج الطائرات الحربية ومختلف أنواع الأسلحة الثقيلة، لإمداد دول أمريكا اللاتينية باحتياجاتها من السلاح، وتمثل هذه الاتفاقيات ضربة قوية لصناعات السلاح فى الولايات المتحدة، حيث تصدر لأمريكا اللاتينية سلاحاً بما قيمته حوالى ٥,٣ بليون دولار سنوياً.

مغامرات عسكرية عدوانية

لا شــك أن الأوضـــاع الــسابق الإشـــارة إليها تمثل تحديًا خطيرًا للولايات المــتحدة. وليس من المتوقع أن تستسلم الولايات المتحدة لهذه الأوضاع. الأمر الذى يدفعها إلى القيام ببعض المغامرات العسكرية العداونية، داخل أمريكا اللاتينية، مثل الانقــلاب الفاشل الذى دبرته الولايات المتحدة ضد شافيز فى عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشـــارة فى هذا الصدد إلى أن الولايات المتحدة أعدت خططاً لغزو فنزويلا مماثلة لخطــط غــزوها للعــراق للاســتيلاء على منابع البترول الفنزويلى. أيضاً وقفت الــولايات المــتحدة وراء إشــعال الخلافـــات على الحدود بين فنزويلا وكولومبيا، وســاعدت كولومبــيا على بناء جيش يزيد تعداده على ٢٧٥ ألف عسكرى. وتفكر الــولايات المــتحدة فى استخدامه لغزو فنزويلا. أيضاً تعمل الولايات المتحدة على إشعال الخلافات على الحدود والمنافذ بين بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الخلافات بـــين بوليفيا وتشيلى وبين بيرو وتشيلى، على أمل أن تؤدى هذه الخلافات إلى قيام حــروب محلــية بــين بعــض دول أمريكا اللاتينية وبما يضعفها أمام الإمبريالية الأمريكية.

هل ما يحدث يمثل تحولاً لليسار؟

تطــرح التطورات السابق الإشارة إليها سؤالاً حول ما إذا كانت تمثل تحولاً لليسار أم هى ظاهرة تمثل صعوداً لأشكال حكم تقدمية تقودها البرجوازية الوطنية؟ لمناقــشة هذا السؤال نلقى الضوء على السياسات التى اتخذتها دول أمريكا اللاتينية فـــى ثمانينـــيات وتـــسعينيات القرن العشرين، والتى أملتها عليها الولايات المتحدة ومؤسساتها المالية.

أهــم مـــا اتـــسمت به السياسات التى اتبعتها دول أمريكا اللاتينية فى العقدين الأخيـــرين مـــن القرن العشرين تخليها عن سياسات التصنيع القائمة على الإحلال محـــل الواردات والتى تهدف إلى تطوير فروع إنتاج تساعدها على إحداث تحولات هيكلـــية تـــؤدى إلى قيام هياكل صناعية متكاملة، وهياكل اقتصادية متوازنة، واتباع سياســـات التصنيع التى تقوم على تنمية الصادرات الصناعية التقليدية بهدف زيادة أرباحها فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى. ولقد صاحب هذه السياسات تخفيض كبير فـــى الرســـوم الجمـــركية وتخفـــيف القيود على الاستثمار الأجنبى. بالإضافة إلى خصخصة الكثير من مشروعات القطاع العام مما أدى إلى تشريد مئات الألوف من

العمـــال وزيـــادة حـــدة الفقر ونزول نسبة أكبر من السكان تحت خط الفقر. وتشير إحـــدىٰ الدراســـات التـــى أعدها البنك الدولى فى عام ٢٠٠٣ إلى أن حوالى العشر الأغنـــى من السكان فى أمريكا اللاتينية يحوز حوالى ٥٠% من الدخل، بينما يحوز العـــشر الأفقـــر حوالـــى ٥,١% فقـــط من الدخل. ومن أهم الدول التى عانت من الانهيار الاقتصادى والتدهور الاجتماعى فنزويلا والأرجنتين وأورجواى.

هـــذه الـــتطورات تمـــثل من وجهة نظر البعض الخلفية التى أدت إلى نشوء ظاهـــرة التحول لليسار فى بعض دول أمريكا اللاتينية: فنزويلا وبوليفيا والبرازيل والأرجنتـــين وأورجـــواى، ومـــن المتوقع حدوث تحولات أخرى لليسار فى الفترة القادمـــة فى بيرو والمكسيك ونيكارجوا. وتجدر الإشارة إلى أن التحولات السياسية فـــى هـــذه الـــدول تنطوى على توجهات سياسية مختلفة، إلا أنها تشترك جميعاً فى عـــدائها للـــولايات المـــتحدة ورفـــض تـــوجهاتها وخاصـــة فيما يتعلق بسياسات النيوليبرالية.

وهـــناك وجهة نظر أخرى ترى أن التطورات السابق الإشارة إليها باعتبارها تحـــولاً لليـــسار لا تمـــثل طريق النضال الطبيعى للطبقة العاملة، إذ لا تخرج عن كونها انبعاثاً لظاهرة "الوطنية اليسارية Left Nationalism" والشعوبية العسكرية Military Populism والتـــى كـــان مـــن أبـــرز أمثلـــتها نظام جوان بيرون فى الأرجنتين وجتوليو فارجاس فى البرازيل.... وللتدليل على صحة وجهة النظر هذه يقـــول أصـــحابها: إن فى فنزويلا مثلاً فإن قمم الاقتصاد الفنزويلى الحاكمة لمسار الاقتـــصاد القومى مثل الصناعات الثقيلة لا تزال حتى الآن تحت سيطرة الرأسمالية المالـــية، وأن الـــشركات مـــتعددة الجنسيات لا تزال تسيطر على النظام المصرفى ووسائل الإعلام.

وأيـــاً مـــا كـــان تفـــسير التحولات الاجتماعية الحديثة فى بعض دول أمريكا اللاتينـــية فهـــى ظاهرة تقدمية على طريق التطور الاجتماعى على الأقل فى الأجل القـــصير. وتمـــثل أملاً للشعوب فى المرحلة الحالية من التطور السياسى العالمى، حـــيث تعانى معظم الشعوب حالياً من قهر القوى الرأسمالية العالمية لها. إن تدعيم مـــثل هذه التحولات الاجتماعية المشار إليها والإسراع بخطاها حتماً يزيد من حدة التناقـــضات داخـــل النظام الرأسمالى العالمى، وحتما يضعف من سطوة الإمبريالية الأمريكية وعدوانيتها.

صعود اليسار والشعبوية فى أمريكا اللاتينية

أحمد مصطفى

تشير نتائج الانتخابات الرئاسية فى عدد من دول أمريكا اللاتينية إلى تنامى قوى اليسار والبعد عن اليمين والوسط فى المشهد السياسى على التخوم الجنوبية للولايات المتحدة الأمريكية.

فحتى سنوات قليلة لم يكن فى تلك المنطقة معارضاً لأمريكا سوى الرئيس الفنزويلى هيوغو شافيز الذى وصل إلى السلطة عام ١٩٩٨ على خلفية معارضته القوية للولايات المتحدة وسياساتها تجاه جاراتها الجنوبيات. وعزز الرئيس الفنزويلى علاقاته بخصم أمريكا العجوز فى كوبا، اليسارى المخضرم فيدل كاسترو.

بل تجاوز شافيز حدود القارة متحدياً الإدارة الأمريكية بزيارة عراق صدام حسين. وتبنى الرجل العديد من الشعارات الشعبوية بإعادة سيطرة الدولة على القطاعات الاقتصادية، خصوصاً الطاقة وهى خامس أكبر مصدر للنفط فى العالم، مما أخرج بلاده من منظومة التحرر الاقتصادى فى القارة الجنوبية.

لكن ما يجرى فى أمريكا اللاتينية يتجاوز مجرد قائد نشاز عن غالبية متزنة فى علاقاتها مع الجارة الشمالية القوية. وتعكس تلك التطورات اتجاهاً شعبياً عاماً فى غالبية دول أمريكا الوسطى والجنوبية معادياً للولايات المتحدة الأمريكية وسياساتها الخارجية وناقماً على ما تبشر به فى العالم ورافضاً للعولمة باعتبارها حرباً تقودها أمريكا ضد الفقراء.

وعلى خلفية تلك المواقف الشعبوية المعادية لأمريكا والمطالبة بالارتداد عن اقتصاد السوق، الذى يصور فى الخطاب السياسى اليسارى على أنه أفاد حفنة قليلة من الأثرياء الجدد الموالين للشمال على حساب الملايين ممن يزدادون فقراً، فاز ايفو موراليس فى انتخابات الرئاسة فى بوليفيا وفازت اليسارية ميشيل باتشليت فى تشيلى بموقع الرئاسة.

إلا أن ما يثير الدهشة حقاً هو ما حدث من قبل فى البرازيل، التى كانت تعد نموذجاً للعولمة ونتائج الإصلاح الاقتصادى الهيكلى، بفوز اليسارى لويس ايناسيو لولا دى سيلفا الذى يقترب أكثر فأكثر من هيوغو شافيز فى فنزويلا.

وإلى جانب كوبا وفنزويلا، أصبحت البرازيل واوراغوى وبوليفيا وتشيلى تشكل حزاماً يسارياً يقوده زعماء شعبويون يستمدون شرعيتهم من مناهضة الولايات المتحدة الأمريكية. والأكثر إثارة إن تلك الدول، رغم ثرواتها الطبيعية، ليست قوية اقتصاديًا وتعتمد على حد كبير على المساعدات الأمريكية سواء المباشرة لدعم إصلاحاتها الاقتصادية الهيكلية فى التحول لاقتصاد السوق، أو عبر نفوذ واشنطن فى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى إقراضها لاقتصادات تلك الدول.

إلا أن بلداً كالأرجنتين، الذى أعلن صندوق النقد الدولى قبل سنوات قليلة عدم قدرته على سداد ديونه، صفى علاقته بالصندوق عبر شراء تلك الدول اليسارية لسندات خزينته بالمليارات. وأصبح الرئيس الأرجنتينى نيستورد كريشنر أقرب لليسار منه للوسط ويقترب أكثر فأكثر من نهج الرئيس شافيز.

ومع انهيار المعسكر الاشتراكى فى شرق أوروبا وتحول الصين وفيتنام إلى اقتصاد السوق وابتعادها عن اليسار إلى حد كبير، لا يمكن تفسير ما يجرى فى أمريكا اللاتينية على أنه امتداد لحرب باردة، بعدما أصبحت الولايات المتحدة القوة القطبية الوحيدة فى العالم. لكنه تيار احتجاج يتبنى أفكاراً قريبة من الجماهير ويستمد قوته من محاربة الفساد ولو بطريقة المساواة فى الفقر ويرفع شعارات وطنية تذكر بفترة الخمسينيات والستينيات أيام مرحلة التحرر الوطنى والاستقلال.

وبمعنى آخر يمكن القول إنه يسار يتجاوز بقليل توجه "أوروبا القديمة" -على حد تعبير وزير الدفاع الأمريكى دونالد رمسفيلد- الوسطى غير المتطابق مع التوجه الأمريكى دون شقاق.

وإذا كانت واشنطن تدير علاقتها بأوروبا القديمة بالمصالح الاقتصادية، فإنها تتعامل مع حكم اليساريين الجدد فى أمريكا اللاتينية بطريقة مماثلة تقريباً.

فقد أصدرت المصارف الاستثمارية الأمريكية تحذيرات لرجال الأعمال بأن مصالحهم واستثماراتهم فى تلك الدول معرضة للخطر. إلا إن تلك المحاولات لم تجد نفعاً أمام التيار الشعبوى الجارف فى تلك الدول.

وتنتظر واشنطن المزيد من أمريكا اللاتينية يساراً فى انتخابات الرئاسة فى بيرو فى أبريل المقبل. إذ تشير استطلاعات الرأى إلى تقدم أولانتا أو مالاً باعتباره أكثر المرشحين حظاً فى الانتخابات الرئاسية البيروفية. واومالا جنرال سابق، مثل

شـــافيز، قاد انقلاباً فى بيرو عام ٢٠٠٠ لم يمكث كثيراً. ويحظى أومالا بدعم شافيز وموراليس، بل إنه يرفع شعارات تكاد تماثل شعاراتهما فى معاداته لواشنطن.

وســتكون قمـــة بـــروز التـــيار المناهض لأمريكا فى المكسيك فى انتخابات الرئاســـة فى يوليو إذا فاز مانويل لوبيز أوبرادور، عمدة العاصمة مكسيكو سيتى، الـــذى يـــتقدم فى استطلاعات الرأى على خلفية معارضته اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة ومطالبته بسيطرة بلاده على مقدراتها.

ومع أن العلاقات بين واشنطن وعمقها الاستراتيجى جنوباً معقدة، من اقتصاد وهجـــرة ومخـــدرات وغيره، فلا يمكن استبعاد تبعات السياسة الخارجية للولايات المـــتحدة، لـــيس فقـــط مـــع دول أمريكا اللاتينية ولكن فى العالم أجمع. والواقع إن ملاحظـــة عقـــد منـــتدى الفقـــراء والمعارضـــين للعولمة –رداً على لقاء المنتدى الاقتـــصادى العالمى فى منتجع دافوس السويسرى مطلع كل عام– فى مدينة بورتو اليغـــرى البرازيلية منذ سنوات إنما تشير إلى أن تلك المنطقة أصبحت يسار العالم فى وقت خبت فيه قوى اليسار فى أوروبا وأفريقيا وآسيا إلى حد كبير.

الفصل الرابع

●●●●●●●●●●●

الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

د. إبراهيم العيسوي

سوف أسعى في هذه الورقة للإجابة عن الأسئلة الثلاثة التالية:

١- ما المقصود باليسار المصري؟

٢- هل هناك حاجة موضوعية إلى استنهاض اليسار المصري؟

٣- كيف ينهض اليسار المصري؟ وما هي شروط النهوض وخطوات بناء يسار مؤثر في الحياة السياسية المصرية؟

١- ما المقصود باليسار المصري؟

المقصود باليسار المصري هو التيار السياسي الذي يتألف من كل من يستهدف تحقيق الاشتراكية؛ أي إقامة مجتمع اشتراكي في مصر، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من الاستغلال الطبقي، ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.

ويمكن اعتبار أن تعريف اليسار على هذا النحو هو تعريف ضيق، وأنه لأغراض عملية أو مرحلية يجوز استعمال تعريف أوسع لليسار، وذلك على نحو ما سيتضح لاحقا. وسوف أستعمل مصطلح اليسار بهذا التعريف الضيق، وذلك ما لم تتم الإشارة صراحة إلى اليسار الواسع أو الموُسَّع.

وقد يكون هناك اتفاق عام حول عدد من الركائز الأساسية للمجتمع الاشتراكي كالملكية والإدارة المجتمعية لوسائل الإنتاج والتخطيط القومى الشامل واستهداف إشباع الحاجات الإنسانية لأفراد المجتمع.غير أنه ليس هناك اتفاق تام بين اليساريين حول المواصفات الدقيقة للمجتمع الاشتراكي وحول سبل الوصول إليه. فقد يكون هناك تباين في الآراء حول أشكال ملكية وسائل الإنتاج: هل يقتصر الأمر على الملكية العامة؛ أي ملكية الدولة، أم يمتد ليشمل أشكالاً أخرى من الملكية؟ وإذا سمح بها فبأي نسبة؟ وهناك اختلافات حول دور السوق في إدارة الاقتصاد الاشتراكي. فهل يكتفي بالتخطيط القومى الشامل أم يسمح للسوق بمساحة ما إلى جانب التخطيط؟ وبأي نسبة؟ وهل من الممكن قيام اقتصاد سوق اشتراكي؟

كما تتباين وجهات النظر في مسألة التمايزات المحتملة بين الناس في المجتمع الاشتراكي في مستويات الأجور والدخول والثروة. وفيما يتعلق بسبل الوصول إلى مجتمع الاشتراكية يتوزع اليساريون ما بين الطريق الثوري وما بين الطريق الإصلاحي أو البرلماني.

ولاشك في أن كثيرا من الضباب قد تجمع حول هذه القضايا منذ وقوع الزلزال المتمثل في انهيار الكتلة الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وشرق أوروبا، وبعد التحولات المثيرة والمحيرة في آنٍ معا في عدد من الدول التي لم يزل يحكمها حزب شيوعي ولم تزل تتمسك بالشعارات الاشتراكية، مثل الصين وفيتنام. ولا جدال في أن هناك حاجة ماسة لإعادة فتح ملفات الفكر الاشتراكي، وإعادة النظر في الكثير منها بعقلية جديدة مستوعبة لدروس الماضي ومستشرفة لآفاق المستقبل.

الهدف الأبعد والهدف الأقرب

وعموماً أصبح هناك اعتقاد قوي لدى الكثيرين من أهل اليسار بأن الاشتراكية أو بناء المجتمع الاشتراكي هدف بعيد المدى، وليس هدفا قريب المنال. ويعزز هذا الاعتقاد ثلاثة أمور. أولها خبرات دول ما كان يطلق عليه في السابق المعسكر الاشتراكي، والتي أظهرت وجود هوة واسعة تفصل ما بين التصور النظري للاشتراكية وشعاراتها المرفوعة من جهة، وبين الواقع الملموس لتلك الدول من جهة أخرى. ومن المعروف أن بعض الاشتراكيين قد امتنعوا في الماضي عن نعت تلك الدول بالاشتراكية وذلك لغياب الإدارة الديمقراطية والسيطرة الشعبية على وسائل الإنتاج. كما أن فريقاً من الاشتراكيين قد مال إلى هذا الرأي بعد سقوط المعسكر الاشتراكي. والأمر الثاني هو أنه قد تبين أن للاشتراكية شروطاً موضوعية وأخرى ذاتية، وأن الشروع في إقامة مجتمع اشتراكي قبل أن تنضج هذه الظروف يعد مغامرة غير محمودة العواقب. والأمر الثالث الذي يعزز اعتبار الاشتراكية هدفا للأجل الطويل هو حالة الارتباك والالتباس الفكري التي أصابت الاشتراكيين بعد سقوط المعسكر الاشتراكي والتي لم يتمكن معظمهم من الخروج منها حتى الآن.

وأمـــام اليـــسار خـــياران. أولهمـــا أن يقـــف مكـــتوف الأيـــدى، عازفاً عن الحـــركة الـــسياسية لحـــين نـــضج الظـــروف المواتية للاشتراكية، وأن يغرق في الجـــدل النظـــري بغـــية بلـــورة مفاهـــيمه الجديـــدة حول الاشتراكية. وثانيهما أن ينـــشط ويـــشارك فـــي الحـــياة الـــسياسية على أمل إنجاز خطوات قد تساعد على الـــتقدم فـــيما بعـــد إلـــى الهدف الأبعد مدى للمجتمع الاشتراكي، وذلك فضلاً عن إنجـــاز أهـــداف أخـــرى يولـــيها اليـــسار أهمـــية كبيرة، وإن كانت بعض القوى السياسية الأخرى يمكن أن تشترك معه في النضال من أجلها، وخاصة:

-هدف محاربة الهيمنة الأمريكية والصهيونية

-هدف الحرية والمشاركة الديمقراطية بأوسع معانيها

-هدف الوحدة العربية

إننـــى أعـــتقد أن الخـــيار الثانـــي هـــو الخـــيار الـــصحيح فـــي الظروف الـــراهنة. وهـــو مـــا يقتـــضى صـــياغة مفهوم مرحلي لليسار، جوهره التقاء أهل اليسار حول برنامج محدد للتغيير المجتمعي في المدى المتوسط.

وسوف أنطلق في صياغة المفهوم المرحلي لليسار من أمرين :

أولهمـــا: أن المـــشكلة الكبـــرى التـــي تـــواجه مـــصر هـــى الـــتخلص من مـــشكلات الـــتخلف والتبعـــية، وأنـــه يمكن اقتحام هذه المشكلات ببرنامج للتنمية الوطنية المستقلة أو المعتمدة على الذات.

وثانـــيهما: أن العمـــل الوطنـــي المتمـــثل فـــي النـــضال لاســـتجلاب تأييد شـــعبي واســـع لهـــذا البـــرنامج، ثـــم الـــنجاح بعد ذلك في تغيير السلطة والإتيان بنخـــبة حاكمـــة جديـــدة تتولـــى تنفـــيذه سوف يسير بالمجتمع خطوات مهمة نحو تحقيق الشروط الموضوعية والشروط الذاتية لقيام المجتمع الاشتراكي.

إذن لا يعـــد انخـــراط اليـــسار فـــي هذا النوع من النضال تنازلاً عن هدف الاشـــتراكية ولا تأجـــيلاً لـــه إلـــى أجـــل غيـــر مسمى. بل هو نضال يؤمل منه المساعدة في تحقيق الاشتراكية مستقبلاً.

استمرار الانشغال الفكري بقضايا الرأسمالية والاشتراكية

كمـــا أن إعطاء الأولوية لهذا النوع من النضال من جانب اليساريين، لا يعني توقف الانشغال الثقافي والعلمي بقضايا الرأسمالية والاشتراكية. فمن الواجب ـــ من جهـــة أولـــى ــ الاستمرار في الكشف عن تناقضات الرأسمالية والعولمة الليبرالية،

وفضح توجهاتهما الاستغلالية، وتسليط الأضواء على مسئولية النظام الرأسمالي عن تبديد الموارد والتلوث البيئي والإخلال بالتوازنات البيئية في العالم. وإجمالاً، يجب تبديد الأوهام الشائعة حول النظام الرأسمالي والكشف عن زيف الحجج التي تسعى لرسم صورة وردية أو مثالية للمجتمع الرأسمالي، وفضح أساليب " غسيل المخ " التي تلجأ إليها دول المركز الرأسمالي من أجل إقناع دول الجنوب بأنه لا بديل للرأسمالية والعولمة الليبرالية. ومن الواجب ـ من جهة ثانية ـ استمرار اليسار في البحث في قضايا المجتمع الاشتراكي، ابتداءً من أساليب الوصول إلى هذا المجتمع، ومروراً بتحديد خصائصه الدقيقة، وانتهاءً بأساليب إدارة شئون المجتمع والدولة في ظل الاشتراكية.

غير أنه من المهم الانتباه إلى أن مثل هذه الواجبات ستقع بالضرورة على كاهل شريحة العلماء والباحثين والمفكرين اليساريين، لا على كاهل جمهور اليسار الذي ينشغل عادة بالقضايا العلمية والذي يجب أن يتركز نشاطه في العمل وسط الناس على أرض الواقع. فالواجبات الثقافية والفكرية لليسار أقرب إلى أن تكون فرض كفاية، لا فرض عين.

العناصر الستة لبرنامج التغيير المجتمعي

وربما يساعد في قبول التعريف المرحلي لليسار، أي التقائه حول برنامج محدد للتغيير المجتمعي بالارتكاز على مفهوم التنمية المستقلة أو الاعتماد على الذات، أن أبين ما أعتقد أنه أهداف ومحاور رئيسية لمثل هذا البرنامج. ويمكن تلخيصها في الأهداف والمحاور الستة الآتية:

١- النمو الاقتصادي بمعدلات سريعة وبالاعتماد على الادخار الوطني في المقام الأول، ومن خلال حركة تصنيع واسعة النطاق، بقيادة الدولة الديمقراطية واشتراكها باستثمارات إنتاجية، وبمشاركة الشريحة المنتجة من القطاع الخاص، مع دور نشط للدولة من خلال التخطيط القومي الشامل، ومع إفساح المجال لقوى السوق بقدر محسوب، شريطة أن تظل عجلة القيادة بيد الدولة والتخطيط القائم على مشاركة شعبية واسعة.

٢- النهوض بالتعليم والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي باعتبارها ركائز أساسية للنمو الاقتصادي الحديث وزيادة الإنتاجية وتكوين المزايا

التنافسية، وذلك فضلاً عن كونها من أساسيات التمكين للاعتماد على الذات.

٣-العدالة الاجتماعية؛ بمعنى إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل تضييق الفوارق بين الطبقات، ومن أجل إشباع الحاجات الأساسية، ومن أجل مواجهة الفقر، وكذلك بمعنى انحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية لصالح العمال والفلاحين، وصغار المنتجين والحرفيين، والشرائح المرهقة من الطبقة الوسطى، والفقراء والمهمشين.

٤- الديمقراطية والمشاركة الشعبية، والأساس هنا هو إقامة جمهورية برلمانية وحكم محلي حقيقي، وتوسيع نطاق المشاركة ليمتد إلى اشتراك الناس في إدارة المرافق ووحدات الخدمات التعليمية والصحية والإنتاجية. ولابد أن يقترن ذلك كله بعملية إعادة توزيع للدخل والثروة ترسي الأسس الحقيقية للمشاركة الشعبية في صناعة واتخاذ القرارات.

٥-تحرير الإرادة الوطنية من التبعية، وبوجه خاص التحرر من الهيمنة الأمريكية على الوطن العربي والنضال ضد الصهيونية، والمساهمة في بناء تكتل دول الجنوب المناهض للاستعمار والعولمة الليبرالية.

٦-التقدم نحو بناء تكامل اقتصادي عربي، بمعنى إقامة اعتماد جماعي على الذات على الصعيد العربي، ينطلق في الأساس من مفهوم الإنتاج المشترك، لا من مفهوم تحرير التجارة وإقامة مناطق التجارة الحرة.

وغني عن البيان أن هذه مجرد رؤوس موضوعات، ويمكن-بل من الواجب- أن تكون منطلقاً لحوار موسع بين القوى اليسارية المختلفة، وذلك من أجل المزيد من البلورة والتحديد والتدقيق للأهداف وللوسائل التي تتبع للوصول إليها، وكذلك من أجل صياغة برامج محددة ومفصلة في المجالات المختلفة كالتصنيع والتعليم والصحة والزراعة والأمن الغذائي والإسكان والتأمينات الاجتماعية وما إليها، فضلاً عن وضع توجهات واضحة للتحرك على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

نحو تعريف مُوسَّع لليسار

ومن المهم ملاحظة أن تحديد برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط على النحو المتقدم لا يحصر المؤيدين المحتملين لهذا البرنامج والمستعدين للنضال من أجل تحقيقه في دائرة اليسار بالمعنى المحدد في صورة هذه الورقة، أي اليساريين الذي يستهدفون إقامة مجتمع الاشتراكية في الأجل الطويل. ذلك أنه من الوارد ـ بل ومن المفيد ـ أن تتسع دائرة المؤيدين لهذا البرنامج، بحيث تشمل كل من هم على استعداد لتبني برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط بعناصره الستة الموضحة فيما سبق، وكل من يرغبون في النضال لتحقيق هذا البرنامج، وذلك سواء أكانوا يفضلون أن يصنفوا بوصفهم يسارا أم لا يفضلون ذلك.

ولذلك، فلا بأس إطلاقاً، لأغراض التعامل مع برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط، أن نتجاوز التعريف الضيق لليسار (أي التعريف بدلالة الهدف النهائي ـ الاشتراكية) إلى تعريف أوسع لليسار يضم إلى جانب اليساريين بالمعنى الضيق، بعض أولئك الذين يفضلون أن يصنفوا كاشتراكيين ديمقراطيين (أو بتعبير أدق : ديمقراطيين اجتماعيين social democrats) وبعض أولئك الذين يتبنون مفهوم دولة الرفاهية الاجتماعية (أو بالأحرى دولة الرعاية الاجتماعية) welfare state، وغيرهم من العناصر التقدمية التي تقبل العمل السياسي المشترك انطلاقاً من العناصر الستة لبرنامج التغيير المجتمعي. والمفهوم الموسع لقوى اليسار على هذا النحو يكاد يتطابق مع مفهوم القوى التقدمية.

٢ ـ هل هناك حاجة موضوعية إلى استنهاض اليسار المصري؟

إذا لم يشعر اليساريون المصريون بحاجة المجتمع إليهم في الظروف الراهنة، فلا أمل في نهضة اليسار المصري. ولذا فلابد من وجود اقتناع عميق لدى اليساريين بالحاجة الموضوعية لإنهاض اليسار بالمفهوم المرحلي المُوسَّع الذي تحدد فيما سبق، ولابد من ترسيخ الاعتقاد لديهم بحاجة المجتمع المصري إلى تواجد يسار قوي وفاعل في الساحة السياسية المصرية.

ولاشك في أن هناك حاجة موضوعية لاستنهاض اليسار المصري ورص صفوفه وتقوية بنيانه:

أ- فمَن غير اليسار يستطيع أن يدافع عن مصالح الطبقات الشعبية والقطاعات المرهقة من الطبقة الوسطى وجموع الفقراء والمهمشين وسائر المتضررين من السياسات الاقتصادية والاجتماعية لنظام الحكم القائم؟!

ب- ومن غير اليسار يستطيع تعبئة هذه القوى الشعبية من أجل الدفاع عن حقوقها وحماية مصالحها من جور الرأسمالية الطفيلية بوجه خاص، والرأسمالية التابعة بوجه عام؟

جـ-ومن غير اليسار يمكن أن يتصدى للتبعية المتزايدة لقوى الرأسمالية العالمية عموماً والإمبريالية الأمريكية خصوصاً، ويقدم رؤى صائبة لحماية الاستقلال الوطني والذود عن حرية الإرادة الوطنية؟!

إن الحاجة الموضوعية لنهضة اليسار المصري المُوسَّع تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة للمجتمع المصري. إذ تتصدر الساحة السياسية مجموعتان : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء الحزب الوطني، ومجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء الإخوان المسلمين. أي أن الساحة السياسية المصرية مسيطر عليها عملياً من جانب قوة واحدة، وهى الرأسمالية المصرية.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها "الوطني" و"الإخوانى"، وكذلك القوى الرأسمالية خارج هذين التيارين، لا تملك في الواقع مشروعاً تنموياً وطنياً لمصر. فالتنمية عندها هى ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي، ونشاط المستثمرين الأجانب الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات الأجنبية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي.

كما أن هذه القوى لا تملك مشروعاً لاستقلال الوطن. فالالتحاق بالعولمة الليبرالية والاندماج في النظام الرأسمالي العالمي هو منتهى أملها، وذلك دون اكتراث بالأضرار التي يمكن أن تنتج عن الاندماج من موقع الضعف والتبعية وغياب التكافؤ.

وفيما يتعلق بالعدل الاجتماعي، فإن حديث هذه القوى الرأسمالية عنه لا يخرج عن حديث مبتور عن البعد الاجتماعي أو التضامن الاجتماعي من جهة أو عن الزكاة والتكافل الإسلامي من جهة أخرى. وكلاهما يبتعد

عن منبع الفقر وعدم المساواة، ألا وهو التوزيع المختل للدخل والثروة وانحياز السياسات الاقتصادية والاجتماعية للأغنياء.

والابتعاد عن منبع الفقر واللامساواة هو ما يجعل المشروع الديمقراطي للقوى الإخوانية والقوى الليبرالية في المجتمع المصري مشروعاً ناقصاً. حيث ستبقى الديمقراطية وإن تحسنت قواعدها وإجراءات ممارستها منزوعة السلاح، طالما افتقدت إلى بعدها الاجتماعي القائم على إعادة توزيع الدخل والثروة لتقرب الفوارق بين الطبقات وعلى انحياز السياسات العامة للفقراء وأصحاب الدخول المنخفضة. ولا يعني ذلك أنني أرفض الديمقراطية التمثيلية وتحقيق احترام الحريات المدنية والسياسية وبخاصة حريات التعبير والتنظيم والتظاهر والإضراب السلمي، فهذه مكاسب مهمة لو تحققت. ومطلوب أن يسعى اليسار ويناضل من أجلها، بالاشتراك والتعاون مع كل القوى الراغبة في ذلك. لكنني أردت أن أبين أن هذا النوع من الديمقراطية يقصر عن تحقيق الهدف المرجو، وهو تحقيق تكافؤ حقيقي للفرص في تمثيل مختلف القوى الاجتماعية في عمليات صنع واتخاذ القرارات في المجتمع المصري.

إذن ثمة حاجة موضوعية ليسار قوي وفاعل تنبني على انفراد القوى الرأسمالية بالساحة السياسية المصرية. وهنا نواجه مشكلة مزدوجة في الواقع. الجانب الأول منها يتمثل في غياب اليسار عن الساحة أو تواجده الهامشي فيها. والجانب الثاني يتمثل في غياب قطاع واسع من الشعب عن الساحة، كما تبين من امتناع ما يقرب من ٧٥% (حوالي ٢٤ مليون مواطن) ممن يحق لهم الانتخاب عن الذهاب إلى صناديق الانتخاب. وذلك فضلاً عن امتناع نحو ١٣ مليوناً آخرين عن استخراج بطاقات انتخابية أصلاً. والصلة ليست مقطوعة بين هذين الجانبين : فالناس لا تصوت لأنها لا تجد من تصوت له حقيقة غير الرأسماليين سواء أكانوا من العلمانيين أم الدينيين، الذين يعملون من أجل تنمية ثرواتهم الخاصة. بعبارة أخرى، إن الناس لا تصوت لأنها لا تجد من تريد أن تعطيه صوتها. ولو وجد الناس بديلاً يتقدم إليهم مستنداً إلى رصيد سابق من العمل بينهم ومسلح ببرامج واضحة يسعى لتنفيذها من أجلهم، فمن المرجح أن الكثيرين ممن امتنعوا عن التصويت في الانتخابات الأخيرة سيكون لهم رأي آخر.

غير أن وجود ظروف موضوعية تدعو إلى تواجد يساري فاعل على الساحة السياسية المصرية لا يكفي وحده لتحريك الجهود من أجل استنهاض اليسار المصري. فبالإضافة إلى هذه الظروف الموضوعية، يجب أن يتوافر شرط ذاتي، ألا وهو الشعور العميق لدى اليساريين بالأزمة المجتمعية الراهنة، وبحقيقة غيابهم، أو على أحسن الأحوال هامشية وجودهم في الساحة السياسية من جهة، والإدراك الصادق لأهمية تجاوز اليسار لأزمته الخاصة من أجل التعامل الصحيح مع أزمة المجتمع من جهة أخرى.

٣ ـ كيف ينهض اليسار المصري وما هي شروط النهوض؟

إن هذا السؤال مرتبط بسؤال آخر مهم، وهو : ما الذي أدى باليسار إلى ما هو عليه من انتكاس وركود؟ إن هذا السؤال مهم؛ لأن إدراك الأسباب هو نصف الطريق إلى إيجاد الحلول. والمهم أن يكون هناك اعتراف صادق من جانب اليساريين بهذه الأسباب، وإدراك لحقيقة حجمها، حتى يمكنهم تجاوزها. وقد قيل في هذا الشأن الكثير. وحسبي أن أذكر ثلاثة من أهم هذه الأسباب، وهي -:

أ- اضطهاد السلطة لليسار، وفرض الحصار حول القوى اليسارية، وضربها بالقوى الإسلامية، وترهيب الناس من اليساريين حتى تنقطع صلتهم بهم. ومما زاد الأمر سوءاً استسلام قطاع واسع من قوى اليسار لفترة طويلة للحصار الذي ضربته السلطة عليها وتفادي كسر الخطوط الحمراء التي عيّنها النظام الحاكم لحركة اليسار.

ب- تفتت القوى اليسارية، سواء أكان ذلك لأسباب موضوعية أم لأسباب ذاتية، أم لهذين السببين معاً. وأيا ما كانت الأسباب، فالأمر الواضح هو أن تفتت قوى اليسار وتشرذمها هو تعبير ناصع عن عجز قوى اليسار عن التعامل الصحيح فيما بينها، وميلها لرفع ما هو أقرب إلى التناقضات الثانوية إلى مستوى التناقضات الرئيسية، وميلها كذلك إلى تغليب الخلافات فيما بينها على الخلافات فيما بينها وبين السلطة الحاكمة. وكان من نتائج ذلك انقطاع " حبال الحوار " بين القوى اليسارية، بل وتولد مشاعر غير ودية -قد يراها البعض عدائية- فيما بين بعض فصائل

اليسار، وخاصة بين بعض التجمعيين وبين من انسلخوا عنه أو من فضلوا البقاء خارجه من البداية.

جـ-شيخوخة الكثير من القيادات والكيانات اليسارية، وافتقارها إلى التجدد، خاصة مع طول فترة انعزالها عن الشارع بوجه عام، ومع انقطاع صلاتها بالطلاب والعمال بوجه خاص. ولذا تحولت التكوينات اليسارية إلى تكوينات نخبوية قنعت بحوارات الصالونات، فاقدة ليس فقط للتأثير الجماهيري، بل وللتأثير الفكري والثقافي في المجتمع، خاصة مع تكاثر الصحف والمجلات، ومع ظهور بدائل جديدة لاستيعاب جانب من طاقات العمل العام مثل جمعيات حقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات الأهلية.

ولا غرابة والحال كذلك أن يصبح اليسار غير مؤهل لكسب المعارك الانتخابية، سواء على مستوى المجالس التشريعية أم على مستوى المجالس المحلية، بل وحتى على مستوى انتخابات النقابات والاتحادات العمالية والاتحادات الطلابية وما إليها. لقد دخل اليسار في حلقة مفرغة من اللافعل والاحتجاب عن الساحة السياسية، وأصبح هناك تقبل يساري واسع لافتراض عدم إمكان وصول اليسار إلى الحكم. ومن ثم غابت عن معاركه ونضالاته الحمية والعزيمة والروح النضالية لمن يستهدف الفوز في الانتخابات وتولي السلطة. وأصبح هناك رضا بالقليل كالرضا بعدد نواب لا يتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة لحزب أو حزبين يساريين، حتى اقترب سقف التمثيل اليساري من أرضية اللا تمثيل.

ويخدع اليساريون أنفسهم إذا تصوروا أنه يمكن أن يكون لهم تأثير محسوس في الحياة السياسية المصرية، وهم على هذا الحال من التفكك وفتور الهمة وتواضع التطلعات وخفوت الصوت والتباس الخطاب. وليس من سبيل أمام اليسار للوجود الفعال في المجتمع المصري سوى التكتل وتوحيد الصفوف. فالقليل الموجود هنا وهناك من أحزاب وتنظيمات وتجمعات يسارية يمكن أن يتحول إلى شئ أكبر من مجموعها الحسابى إذا عقد اليساريون العزم على بناء تكتل يساري واسع، وذلك انطلاقاً من المفهوم المرحلي الذي حددته فيما سلف.

ووصف هذا التكتل اليساري بأنه "واسع" يقصد منه التأكيد على أنه لا يضم اليسار بالمعنى الضيق المحدد في مستهل هذه الورقة فقط، بل أنه

تكتل يتسع لكل القوى التقدمية الأخرى المستعدة للالتفاف حول البرنامج البديل لإخراج مصر من أزمتها بالسير قدما على نهج التنمية المستقلة / المعتمدة على الذات. وإذا كان وصف التكتل الواسع باليساري قد يسبب حرجاً يحول دون انضمام بعض العناصر التي تتبنى برنامج التغيير المجتمعي للمدى المتوسط والتي لا ترتاح لوصفها باليسارية، فإنني لا أرى ضيراً في الإشارة لهذا التكتل بعبارة بديلة مثل التكتل التقدمي أو أي عبارة أخرى يُتفق عليها. ومع ذلك فإنني سأستمر في استعمال عبارة " التكتل اليساري الواسع " اعتماداً على أنني قد أوضحت المقصود منه بما لا يدع مجالاً للبس.

غير أنه من المهم تمييز هذا التكتل اليساري الواسع عن تكتل آخر مرغوب في قيامه لتسريع عملية التحول الديمقراطي للمجتمع المصري، والذي يمكن أن يتسع لقوى وطنية أخرى كثيرة بخلاف القوى التقدمية المشتركة في التكتل اليساري الواسع.

صيغ بديلة للتكتل اليساري الواسع

إن هذا التكتل اليساري الواسع يمكن أن يأخذ عدة صيغ أو أشكال تتدرج تصاعدياً من حيث درجة التكامل، وذلك على النحو الآتي -:

أ -تحالف أحزاب وقوى اليسار الموسع. وبالطبع فإن فكرة التحالف تفترض بقاء الكيانات الأصلية للأحزاب والقوى اليسارية مع الدخول في عمليات تنسيق وتفاهم مستمر بين هذه الكيانات.

ب-تحالف أحزاب وقوى اليسار الموسع مع اندماج بعض الأحزاب والتنظيمات القائمة مع بعضها البعض. وهذا الشكل من أشكال التكتل يمكن أن يسير بنا جزءاً من الشوط نحو وحدة اليسار، وذلك مثلا باندماج أحزاب التجمع والناصري والكرامة (تحت التأسيس) وتحولها إلى حزب واحد يتحالف مع القوى أو التنظيمات اليسارية أو التقدمية التي تفضل البقاء خارجه.

جـ -تشكيل حزب اليسار الموحد، أو الحزب التقدمي الموحد، من خلال اندماج كل أحزاب وتنظيمات وقوى اليسار الموسع في تنظيم حزبي

واحد، وذلك انطلاقاً من برنامج مشترك للعمل السياسي، لا من توافق عقائدي.

ولاشك أن الشكل الأول للتكتل اليساري هو أضعف الأشكال المتصورة، لأنه قد ينحصر عملياً في بعض الأعمال المشتركة كإصدار بيان أو القيام بمظاهرة، ولأنه سيبقى على الصورة الذهنية السلبية لليسار لدى الجماهير، بل ولدى النخب، أي صورة اليساريين غير القادرين على تجاوز خلافاتهم، المصرين على احتفاظ كل حزب أو تنظيم بكيانه المستقل. وهو ما يشكك في مصداقية الالتفاف حول برنامج موحد ـ هذا إذا كان مثل هذا الالتفاف ممكنا بالفعل مع هذه الصيغة الضعيفة للتكتل.

ويمثل الشكل الثاني للتكتل اليساري حالة أفضل من الشكل الأول، لأنه يقدم برهاناً عملياً على إدراك بعض قوى اليسار لحقيقة أزمة اليسار الراهنة وعلى عزمها الصادق في تجاوز الانقسامات الحالية بإقامة قاعدة انطلاق قوية يمكن أن تفضي فيما بعد إلى شكل أقوى من التكتل اليساري، وهو الشكل الثالث.

وفي تقديري أن الشكل الثالث للتكتل اليساري وهو بناء الحزب التقدمي الموحد هو الحل الأفضل لليسار الموسع وللمجتمع المصري. فإقامة هذا الحزب تعني إصدار رسالة إلى المجتمع المصري بأن اليسار المصري دخل طوراً جديداً، وأنه عقد العزم على تجاوز خلافاته التاريخية، وأن البرنامج البديل الذي يقدمه للمجتمع-برنامج التنمية المستقلة/ المعتمدة على الذات-هو برنامج تكتل يساري واسع وليس برنامج فصيل واحد من فصائل اليسار أو الفصائل التقدمية ؛ وهو ما يرفع من مستوى ثقة الجماهير باليسار وبالقوى التقدمية، وبخاصة إذا ما تآزرت جهود اليساريين وغيرهم من التقدميين في وضع البرامج التفصيلية لمعالجة المشكلات الجماهيرية كالتشغيل والتعليم والعلاج والتأمينات والإسكان وما إليها، وإذا ما قدمتها للناس بشكل مقنع وبلغة يسيرة.

الحوار المنهجي الهادف

ولكن ما هو الطريق العملي لبناء التكتل اليساري الواسع، أيا كانت صيغته؟ أعتقد أن نقطة البدء الصحيحة هي الحوار المنهجي حول

القضايا المتضمنة في برنامج العمل المشترك. وقد بدأت بعض الحوارات من خلال ملتقى اليسار، ولكن يعيب هذه الحوارات حتى الآن أنها غير موجهة لفعل. فهي أقرب إلى حوارات المثقفين التي لا تنتهي عادة إلى نتيجة ملموسة أو قرار محدد، ناهيك عن فعل محدد. كما أنها حوارات النخب القاهرية على الأغلب، التي لا تصل أصداؤها إلى دوائر واسعة من الناس في مختلف أرجاء البلاد.

وعلى ذلك فالحوار المطلوب يجب أن يكون حواراً موجهاً لفعل- يدخله الجميع بنيّة بناء التكتل اليساري الواسع، وبذهنية التوصل إلى توافق مشترك، لا بنية أن يفرض أي طرف رؤيته المسبقة على الآخرين. وكلما دار الحوار حول قضايا البرنامج المشترك (البرنامج المرحلي لليسار) ازدادت فرص التوصل إلى نتائج وأعمال محددة يشعر الناس باليسار وسائر القوى التقدمية من خلالها.

على أي مستوى يمكن أن يتم هذا الحوار؟ يمكن أن يجرى الحوار على مستويين :

أ- مستوى القيادات والنخب، القاهرية غالباً.

ب- مستوى القيادات والقواعد المحلية لأحزاب وتنظيمات اليسار والقوى التقدمية في المحافظات المختلفة.

إعلان مبادئ

وفي كل الأحوال ينبغي ألا يستهلك الوقت في الحوار والجدال، وإلا فإننا سنكون قد تخلفنا عن المهام المطروحة، ونصبح مهددين بأن تسبقنا الأحداث. وربما يكون من المناسب، بعد عدد محدود من الحوارات على مستوى القيادات والنخب المركزية إصدار إعلان نوايا أو إعلان مبادئ يسجل عزم القوى اليسارية الموسعة على التكتل وتوحيد الجهود انطلاقاً من برنامج للعمل المشترك بين الجماهير. إن هذا الإعلان سيوجه إلى عموم الناس، كما سيوجه إلى القيادات والقواعد المحلية لليسار الموسع في المدن والقرى حتى تستهدي به في فتح الحوار فيما بينها حول النقاط الرئيسية لبرنامج العمل المشترك، وذلك من أجل بلورة الأهداف والوسائل

العامة للبرنامج على أساس شعبي حقيقي. وربما تكون هذه فرصة لبداية احتكاك اليسار بجماهيره بعد طول انقطاع عنها.

مؤتمر شعبي وحكومة ظل يسارية

وبعد الانتهاء من الحوارات السابقة خلال ثلاثة شهور على الأكثر، والتوصل إلى برنامج العمل محل التوافق العريض، يُعقد مؤتمر شعبي كبير لإقرار البرنامج من جانب أكبر عدد ممكن من اليساريين والتقدميين، ولوضع جدول أعمال تفصيلي يشتمل ضمن بنوده الرئيسية على :

* أساليب العمل بين الجماهير سياسيا وخدمياً.

* كيفية الوصول إلى الناس في تجمعاتهم الطبيعية في المدن والقرى، وفي الجامعات والنقابات، وفي المزارع والمصانع.

* خطوات استكمال البرامج التفصيلية في مجالات الإنتاج والخدمات وفي مجال الحكم (الجمهورية البرلمانية والحكم المحلي الحقيقي) وكذلك في مجال العلاقات العربية والإقليمية والدولية.

* خطوات تشكيل حكومة ظل يسارية / تقدمية تقدم البدائل المدروسة لما تطرحه السلطة الحاكمة في كل مجال، بل وتبادر هي ذاتها بطرح حلول للمشكلات القائمة وعرضها على الناس وكسب ثقتهم فيها.

شروط النهوض اليساري

ثمة شروط أربعة لإحداث نهضة حقيقية لليسار المصري، وهي :

١-أول هذه الشروط هو صدق النوايا وصدق العزم على بناء التكتل اليساري من جانب كل القوى اليسارية، انطلاقاً من إدراك عميق لأزمة اليسار وحاجة المجتمع المصري إلى يسار قوي لدفعه على طريق التقدم. وسوف يعبر عن ذلك إصرار كل اليساريين على فتح صفحة جديدة في سجل النضال اليساري، يتجاوزون فيها خلافاتهم الشخصية ورواسب الماضي، ويشيدون جسور الثقة فيما بينهم، مع التحلي بفضيلة التواضع مع الرفاق، ومع اعتقاد الجميع بأن لا أحد يملك الحقيقة كاملة.

٢-ثاني هذه الشروط هو بلورة موقف واضح تجاه القوى السياسية الأخرى في المجتمع. فإلى جانب تركيز الحوار بين فصائل اليسار حول

البرنامج المشترك للعمل بين الجماهير، يجب السعي لبلورة قوى اليسار لموقف مشترك من القوى السياسية الأخرى العاملة في الساحة السياسية، وتحديد موقف واضح من التحالفات والتنسيقات الممكنة مع القوى غير اليسارية من أجل إحراز بعض الأهداف المشتركة، مثل أهداف الإصلاح الدستوري والسياسي والقانوني.

٣-ثالث هذه الشروط هو بلورة موقف واضح من الأديان. والغرض من ذلك هو تبديد الصورة الذهنية التقليدية التي يظهر اليسار فيها كعدو للدين وللتدين ـ وهو أمر لم ينجح التجمع فيه بعد مرور ٣٠ عاماً على إنشائه وذلك برغم اشتراك بعض ممثلي التيار الديني المستنير فيه. وينبغي أن يستهدف هذا الجهد تحديد طبيعة وأسلوب مواجهة اليسار للتيارات الرجعية واللاعقلانية لبعض الجماعات الدينية، وكيفية الدخول في هذه المواجهة دون إثارة أية شبهات لدى عموم الناس بشأن المساس بمعتقداتهم الدينية. فقضية الدين والتدين أصبحت من القضايا ذات الحساسية الشديدة والتي تنشغل بها قطاعات واسعة من الشعب المصري. ولذا يلزم التعامل بحذر شديد معها.

٤-ورابع الشروط هو الاقتناع بأنه لا سبيل للتقدم على خطى اليسار سوى بالعمل وسط الجماهير ومن خلالها والحرص على التواجد بينها وعدم الاكتفاء بالتحدث باسمها. والطريق إلى ذلك هو تفعيل أدوات العمل الجماهيري وتبني قضايا الجماهير في كل موقع وليس فقط المطالبة بها على المستوى القومي، والمزاوجة بين العمل السياسي التقليدي والعمل الخدمي للجماهير، والسعي لكسب ثقة الجماهير وبناء رصيد جماهيري يكون له صدى ملموس عند خوض المعارك الانتخابية على المستويات كافةً. ويقتضي هذا الأمر قدراً عالياً من الابتكار في فنون التنظيم والنشاط الجماهيري، كما يقتضي قدراً عالياً أيضاً من الابتكار في صيغ التمويل وذلك لتوفير المال اللازم للتحرك بين الجماهير وأداء بعض الخدمات من أجلها. وأخيراً، فإن العمل وسط الجماهير ومن خلالها يقتضي عدم التردد في كسر الخطوط الحمراء التي تضعها السلطة على حركة الأحزاب والقوى السياسية، والاستعداد لتحمل ما قد يترتب على ذلك المسلك من تضحيات.

تعقيب د. سامر سليمان

أرجو أن يتقبل د. إبراهيم بعض الانتقادات من تلميذه، الورقة جيدة وأتفق معه في أشياء كثيرة، وسوف أدخل بسرعة في الاختلافات علّ هذا يطور النقاش. بالنسبة لتعريف اليسار الذي قدمه د. إبراهيم أتفق معه إلى حد كبير، فهو يقول إن اليسار المصري هو التيار السياسي الذي يتألف من كل مَن يستهدف تحقيق الاشتراكية وهذا يعني أن اليسار يعرف بهدف مستقبلي، وقال إن هدف الاشتراكية مؤجل بعض الوقت. إلا أنني خائف من هذا التعريف بسبب أنه يعرف بالمستقبل، وهذا يجعله يضع داخل اليسار أناسا منتظرة، لمجرد أنه هدف مستقبلي. لذا أفضل عندما نتكلم عن اليسار أن نتكلم عن اليسار اليوم، وما الذي يعمله اليساري اليوم.

كما أتفق معه في أن " الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من الاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته". باختصار التعريف الذي أطرحه هو أن اليسار هو التيار الذي يدافع عن تحرر المجتمع من كل أنواع الاستبداد، الاستبداد الطبقي، الديني، على أساس الجنس، على أساس اللون، على أي أساس. وأعتقد أن د. إبراهيم وضعها " كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته"، وأرى أنها يجب أن تنفصل لأن اليوم التناقضات في المجتمع المصري، ليست فقط طبقية، والواقع السياسي يقول ذلك، والمسألة واضحة ومتفجرة جدًا، وهناك قضايا كثيرة جدًا يمكن أن نتكلم عنها.

وهذا التعريف أسماه د. إبراهيم اليسار الضيق، ثم بعد ذلك عرف اليسار الواسع وقال التيار الذي يمكن أن يضم اشتراكيين ديمقراطيين، أو الاجتماعيين الديمقراطيين. هذا معناه أن التعريف الضيق لليسار هو اليسار الماركسي، وهذه نقطة تحتاج لتوضيح أكثر.

وأنا أفضل أن يتم تعريف اليسار تعريفًا واسعًا، فمعظم اليساريين اليوم، في اعتقادي، لا يرفعون راية الماركسية، واليسار في معظم بلاد العالم يكون فيه عدة تيارات، لكن نحن هنا في مصر لنا خصوصية، لا أعرف إن كان لها علاقة بالتاريخ السياسي في مصر؟ فالتيار الماركسي كان الصوت الأعلى، والتيار الثاني لم يأخذ فرصة لكي يتبلور، حتى من

حزب التجمع كان يوجد أشياء غير واضحة، وهذه المسألة تحتاج أن تحل بحيث يعرف اليسار تعريفًا واسعًا، تدخل فيه كل الفصائل على أسس متساوية. وهذا شرط أساسي لنجاح أي تكتل يساري، فلا توجد فيه الطريقة القديمة الخاصة بالماركسيين الذين يضعون أنفسهم في قلب التحالف اليساري، ويعتبر هذا هو القلب والقيادة، ومن حوله بعض المجموعات الأخرى، وهذا لا يناسب الواقع اليوم، فالواقع اليوم أن معظم اليساريين ليسوا ماركسيين.

كما أختلف معه على طبيعة السلطة ففي ورقة د. إبراهيم يتكلم فيها عن أن الساحة السياسية يتسيد فيها نوعان من الرأسمالية: رأسمالية الحزب الوطني، ورأسمالية الإخوان المسلمين، وأنا لا أرى أن هذه طبيعة السلطة في مصر، الرأسمالية لا تحكم مصر، على حد معلوماتي، الذي أعرفه أن الذي يحكم مصر من ١٩٥٢ هي أجهزة الأمن، والمؤسسة العسكرية، وهذا تعريفي للسلطة في مصر، كون أن السلطة في مصر تحابي رأسماليين كأفراد أو كمجموعات هذا لا يعني أن السلطة رأسمالية، الرأسمالية لا تأخذ قرارات استراتيجية..إلخ، لذا أخاف أن هذا التعريف يخبئ من أمام أعيننا هدفاً أساسياً، وهو تفكيك دولة الاستبداد في مصر، وهذا يعني أن القضية الآن بالنسبة لليسار ليست صراعاً على الرأسمالية على المستوى السياسي، بقدر ما هي تفكيك لنظام الاستبداد التسلطي، وعلى المستوى الاجتماعي هذه قصة أخرى أهم من أن يدخل اليسار في صراع في مواقع ما مع الرأسماليين، ولكن لا أرى أن هناك مشكلة مع الرأسمالية اليوم باعتبارها طبقة حاكمة هي ليست حاكمة بالتأكيد.

وهذا التحليل لا يتماشى مع فكرة أنه توجد محاباة للرأسمالية على مستويات كثيرة، على مستوى التنظيم مثلاً، الرأسمالية ليس لها حق التنظيم المستقل، فلا يوجد حزب يمثل الرأسمالية المصرية، لكن الرأسمالية يمكن أن يكون عندها منظمات فئوية، ولكن هذا لا يعني في النهاية أن الذي يحكم الطبقة السياسية السائدة هي الرأسمالية.

وبالنسبة لما ذكره د. إبراهيم عن الديمقراطية التمثيلية باعتبارها ليست كافية، وأن اليسار لا يمكن أن يقتصر على الديمقراطية التمثيلية، وقال إننا لهذا السبب في احتياج لإعادة توزيع الدخل، وهنا كأن إعادة توزيع الدخل في مواجهة مع الديمقراطية التمثيلية، وأرى أن اليسار محتاج

أن يحسم هذا الموضوع، فإذا كان لديه طرح سياسي يختلف عن الديمقراطية التمثيلية يقوله، وما هو الشكل الديمقراطي الأعلى الذي يطرحه على المجتمع، إذا لم يكن لديه شكل أعلى، فليتصل بالديمقراطية التمثيلية ويعمل من خلالها لتجذير الديمقراطية. وأرى أن الأفضل لليسار الآن هو أن يشتغل داخل الديمقراطية باعتبارها من القضايا الأم، ولكن مع توسيع الديمقراطية بحيث يضم الديمقراطية الاقتصادية.

أما موضوع الصراع حول القطاع العام، والدولة..إلخ، هناك صراع محتدم، في رأس السلطة، فيه طرق تراه مجرد مجموعات، وفيه طريقة أخرى ممكن أشوفها أنه يمكن فيه جناح أمني.....، ولكن إذا لخصنا الموضوع في البرامج الاجتماعية، وهذا تبسيط مخل جدًا، نقول إن هناك في قطاع السلطة من يريد أن يعطي الإدارة الاقتصادية للرأسمالية بشكل واسع جدًا، وهناك جزء آخر في السلطة يريد أن يبقي سيطرة البيروقراطية على جزء من أدوات الإنتاج، في الحالتين أنا أرى أننا خارج الجناحين، فلسنا مع الرأسمالية ولا مع هدفها أنها توسع من مساحتها في المجتمع، ولا اليسار مفترض أن يدافع عن الديمقراطية والقطاع العام، من هنا فإن قضية الخصخصة والدولة القائدة تقاس من هذه الناحية، فإذا كان هناك جناحان يتصارعان على من يسيطر على أدوات الإنتاج، فبالنسبة لليسار المازورة التي يقيس بها هي حقوق العمال أو العاملين، بالإضافة إلى أنه عندما يكون هناك صراع بين تيارين، أعتقد أن القضية المركزية هي الديمقراطية، وأنا أتفق مع بناء جناح السلطة أو خارجها في مسألة الديمقراطية واشتغل معها، مختلف معها لا أشتغل معها، أنا غير متأكد أن قضية الديمقراطية لدى العمال هي القضية الأساسية، ولكن متأكد أنها القضية الأساسية لليسار فأنا تكلمت مع قيادة نقابية من اليسار لها احترامها، كان بيننا خلاف شديد حول الناصرية وتقييم الناصرية، وهو قال لي باختصار إن الناصرية أعطت للعمال حقوق، فأنا سلمت وقلت له طالما العمال يرون أن الأهم هو أكل العيش حقهم، ولكن أنا كيساري، أرى أن القضية الأهم بالنسبة لي هي قضية الحريات، وعلى المدى الطويل أنا أرى أن الذي يحقق مصلحة القوى العاملة بكل أشكالها هي الحريات.

اليسار حالته لا تسر عدو ولا حبيب، فأنا ليس لدي إجابات على أسئلة كثيرة، ولكن لدي بعض الأجندات قد تكون مفيدة للنقاش، فنحن نحتاج لنقد جذري للتجربة السوفيتية بكل أشكالها، وعلاقته تنتمي للتيار التروتسكاوي، وأعتقد أنه كان التيار التقدمي في لحظة، ولكن بعد ذلك، أعتقد أن اليسار محتاج أن يرى أبعد من التروتسكية، فهى لم تتجاوز مسائل كثيرة، وخطيرة مثل مسألة التنظيم، والشكل الهرمي للتنظيم والذي تأسست عليه أحزاب يسارية كثيرة في مصر ومنها حزب التجمع، على حسب معلوماتي استند على تجربة أوروبا الشرقية والاتحاد الاشتراكي، وبهذا المعنى هناك أهمية شديدة لعمل نقد جذري للتجربة، بالذات على مستوى التنظيم، وهو سيكون مفيدا في هذه اللحظة التي نعيشها، خاصة في ضوء الخطابات التكنولوجية والأمور الفردية في المجتمع المصري، هو شكل شبكي للتحالفات لتكوين الحزب، يكون فيه مجموعات تتحاور مع بعض وليست مجموعة مؤسسة تؤسس حزبا وتدعو الأفراد له.

وأتفق مع الورقة في أن المشكلة في مصر ليست مشكلة توزيع فقط، اليسار يتكلم كثيرًا وينسى أن المسألة ليست توزيع كعكة فقط. قضية اليسار اليوم هي قضية القضاء على التخلف والتنمية، وبالتالى يجب أن يتكلم عن الإنتاج بقدر ما يتكلم عن التوزيع.

ولكن نتكلم عليه من أي مدخل؟ المشكلة أننا ليس لدينا نموذج دولي مثل الماضي، زمان كان يوجد نموذج الاتحاد السوفيتى، لذا عندما نطرح طرحًا عمليًا نحتاج أن نؤصله حتى لا يكون الكلام رومانسيا. اليسار محتاج أن يرجع للأصول، نحتاج أن نرجع لماركس ونقرأه بشكل جيد، وأرى أن المدخل المناسب للاشتباك معه هو قضية "العمل مصدر للقيمة". ويجب أن يكون الأساس البرنامج الاجتماعي لليسار النظر للإنتاج، ومن ينتج ومن لا ينتج، وليس النظر في السوق، ونرى كيف يستهلك الناس، ومن يستهلك أكثر من من، مَن فقير ومن ليس فقيرا.

وعلى هذا الأساس يعمل اليسار على "اتحاد منتجين"، لكن بتعريف واسع لمسألة الإنتاج، فقد كان الماركسيين يعرفونه تعريفًا ضيقًا بحيث يخرج منه أناس كثيرة، ممكن نعرف اليوم الإنتاج على أنه كل من يكسب من عمله، نتطلع من هذا التعريف بكل من يكسب من عمل الغير.

أرى أن اليسار يحتاج لحزب جديد، هذا الحزب، شكل هذا الحزب يحتاج لنقاش، لأنى أرى أن الأشكال الموجودة لا تنفع، وإذا كان أحد يرى إمكانية إصلاحها فليقل لنا. سؤالي المهم هو لماذا حتى الآن لم تصدر مبادرة حقيقية لحزب يساري جديد؟ بالرغم من وجود وعي عام أثناء الحوار مع اليساريين وأنهم محتاجون لحزب جديد، أعتقد أن المشكلة هنا أن المبادرة لها تكلفة عالية جدًا، فهناك ناس كثيرة موجودة في تنظيمات وأشكال، والنقاش معهم يقول إنه طالما لم يظهر بديل ننتظر حتى يظهر بديل، وبالتالى أعتقد أن هذه الناس لن تطرح المبادرة بقوة. الذي يمكن أن يطرح هذه الفكرة ويتولاها ويكون أقدر على التنسيق لها المجموعات غير المنظمة التي لن تخسر شيئاً. وأتمنى من هذه المجموعات أن تبدأ و تتجمع وتتكلم، ولدي فكرة يمكن أن تكون مفيدة، وهى مجموعة تأسيسية هى التي تدير الحوار بين المجموعات الموجودة داخل اليسار وفي الوقت نفسه تكون مهمتها الأساسية التحضير لاجتماع مؤتمر عام بعد أن يكتمل عدد معين من الناس، وتكون هذه المجموعة ليس لها أي امتيازات، بل يمكن أن تكون هناك امتيازات ضدها بمعنى أن هذه المجموعة لا يكون لها ممثلون في القيادة في المرة الأولى،أو ممثل واحد أو اثنان على الأكثر.

وهذا يجعل المجموعة تعمل مخلصة ولا تريد أكثر من أن تساهم في بناء شكل يساري. وهذه تكون جسرا بين المجموعات كلها.

وأنا فعلاً لا أرى أملاً لليسار غير في مؤسسات جديدة، مؤسسات بالذات في المجتمع المدني، جرائد، مجلات فاليسار فقد أرضية كبيرة كان في الماضي موجودا فيها، ومسيطرا عليها بقوة مثل الأدب والفن. فاتجاه البوصلة يقول إنه يوجد مشكلة. عندما أتكلم مع الأجيال القديمة، يقولون لنا إن المجلة اليسارية زمان كانت تعمل من الألف للياء، حيث الكل يساريون؛ عامل المطبعة، ومن يعمل الرسومات، للخطاط،...إلخ. وعندما عملنا هذه المجلة تعبنا جداً، وفيه حلقات خسرناها، وفيه مجتمعات اليسار انصرف عنها فهي انصرفت عنه.

د.شريف حتاتة: عندما وصلت لى الدعوة لفت نظري شيئان أولهما أنه مكتوب تحت اسمي "المفكر التقدمي"، وأنا لدي اعتراض على

لفـظ المفكــر، وأنـــا ذكــرت ذلــك فـــي نـــدوة سابقة، فرأيي أنه لا يوجد ناس مفكــرون، ونـــاس ليـــسوا مفكـــرين نحـــن جمـــيعاً نفكـــر، وكلنا نفكر من زاوية المجـــال الموجـــودين فـــيه، تـــربيتنا، تاريخـــنا، تجاربـــنا... إلخ، وكل واحد منا يقـــدم فكـــر للمجـــتمع. فالمفكـــر لـــيس مهـــنة، وإذا كـــنا سنقول إنه توجد مهنة للمفكرين، فعلينا أن نؤسس نقابة للمفكرين.

وهـــذه إحـــدى التقـــسيمات الطبقـــية الـــرجعية الموجـــودة في المجتمع التي تقسم الناس إلى مفكرين وغير مفكرين.

ثانـــياً: إن اســـمي المفكـــر التقدمـــي، فأصـــبحت مـــن يـــساري إلى تقدمي وهـــذه غـــريبة قلـــيلا لأن الـــذي أتذكره أننى جزء من الحركة الشيوعية من عام ١٩٤٥، فيبدو أن الذي صنفني تقدمي، قرر أننى لم أعد أمشي في الخط.

علـــى أي الحـــالات، بـــصرف النظـــر عن هذين النقطتين. فإنى خائف من أننـــى ســـوف لا أســـاهم فـــي هـــذه الندوة بشئ إيجابي لأنني لا أعرف ما الذي أقتـــرحه لكـــي نـــنهض باليـــسار، فأنـــتم تعرفون بدرجات متفاوتة المطلوب لكي نـــنهض باليـــسار. أنـــا شخـــصياً لا أعرف، لدي أفكار عامة أطرحها كجزء من المناقـــشة الموجـــودة، إنمـــا أطـــرح خطـــة للـــنهوض باليسار. ويمكن يرجع هذا إلـــى أننـــى بعـــد أن اشـــتغلت بالـــسياسة ســـنوات طـــويلة، بدأت اشتغل بالكتابة الـــروائية، فـــبدأ يحـــدث شـــئ جديـــد فـــي طـــريقة تفكيري، قد تتفق مع التفكير اليـــساري العلمـــي، و قـــد لا تـــتفق، إنمـــا رأيـــي أنهـــا أضافت لى طريقة في التفكير اختلفت عن الطريقة التي كنت أفكر بها سابقاً.

أرجـــو مـــن صـــديقى د.إبـــراهيم أن يعتبـــر مـــا أقوله مشاغبة من صديق لـــصديقه مـــستمرة فـــأرى أن فـــي العـــرض أو العروض السابقة عدة تساؤلات المفروض أن نفكر فيها.

١-التـــساؤل الأول بموضـــوع "مـــا هـــو اليـــسار" لأن حـــسب تجربتى في الـــسنوات الأخيـــرة، أغلـــب اليـــسار الموجـــود في مصر اليوم خارج التنظيمات والأحـــزاب، ســـواء الرســـمية أم العلنـــية، وكثيـــراً مـــا أفاجـــأ، نتيجة لمقابلتى لأجـــيال جديـــدة، أن هـــناك ناســـا مـــن وجهة نظري يفكرون في اليسار بطريقة أكثـــر مـــرونة وأكثـــر تقـــدمًا مـــن الهيئات القديمة الموجودة في المجتمع، والتي نعتبـــرها هيـــئات يـــسارية، ومـــع ذلـــك نحـــن لا نعتبـــرهم يسار؛ فاليسار اليوم أصـــبح شـــيئا هلامـــيا جـــداً، وعلـــينا أن نفكـــر في هذه المشكلة، لأني إذا قلت

إنني سأحضر الشيوعيين القدامى ووضعتهم مع بعض لكي يتناقشوا، بهذا سأكون للأسف الشديد منعزلا عن الأغلبية الساحقة من الموجودين في المجتمع. وهذه تعتبر نقطة مهمة لأننا إذا كنا نريد أن نجمع اليسار مع بعض، فلابد أن نبحث عن هؤلاء الناس الموجودين في الشباب، في الفنانين، الموجودين في وسط العمال، الموجودين في حركات اجتماعية ليست لها علاقة باليسار على الإطلاق لكن موجودين.

نحن نرى أننا اليساريون، وأنا هذه الحقيقة ضاعت مني، أنا لم أعد أعتقد أن اليسار هو اليسار الذي كنت أعرفه، وهى مسألة أقترح أن نفكر فيها.

النقطة الثانية: النظرة للسلطة، ففي الورقة المقدمة مكتوب، وهى النظرة التي كانت موجودة باستمرار، العمل وسط الناس، ثم نصبح جماهيريين ثم توجد نخبة جديدة سوف تستولي على السلطة، وهذه النخبة الجديدة تقوم بعمل التغييرات المطلوبة.

أنا رأيي أن التفكير اليساري في العالم تغير تماماً فيما يتعلق بهذه المسألة، **أولاً** كلمة نخبة جديدة، **ثانياً** أن اليسار اليوم يفكر أن دوره هو إجراء تغييرات هامة في داخل المجتمع وهو خارج السلطة.

هل الإعداد للسلطة القادمة هو تغيير المجتمع بشكل أن لا يبقى استيلاء اليسار وحركات سياسية أخرى على السلطة مسألة أقلية في المجتمع؟ إذا كنا نتكلم عن التجربة السوفيتية، فإحدى عيوب التجربة السوفيتية كان أن الحزب البلشفي يوم أن استولى على السلطة كان عبارة عن عشرة آلاف كادر في بلد زادت عن ١٢٠-١٣٠ مليون، ولذلك يمكن أن نعتبر هذا الاستيلاء نوعا من الانقلاب لأن المجتمع لم يعد , لمَ وافقت الجماهير السوفيتية الروسية على تأييد البلشفيك؟ وافقت لسببين:

الشعارين اللذين أنزلهما لينين، ١-السلام، ٢-الأرض للفلاحين، وبالتالي انضمت الناس للبلشفيك، لكن البلشفيك لم يكونوا يمثلون حزبًا، دخل في كل أنحاء المجتمع وغير في المجتمع تمهيدًا للسلطة الجديدة.

ورأيي أن موضوع النظرة للسلطة مسألة مهمة جداً للمرحلة الحالية. لا أقول إن اليسار بمفرده هو الذي يغير في المجتمع، لكن أقول إن نظرة اليسار لابد وأن تتغير فيما يتعلق بهذا الموضوع.

ثالــثاً: د.إبــراهيم تكلــم فــي ورقــته عــن الاستغلال الطبقي وأنا رأيي إذا درســنا الــتطورات التــي حــدثت فــي اليــسار فــي السنين الأخيرة، سنجد أنه أصــبح يــوجد شــئ اســمه الاستغلال الطبقي والأبوي. واللذان لا ينفصلان عن بعــضهما. لأنــه عــندما نــرجع للــتاريخ نجــد أنــه يوم أن انقسم المجتمع إلى طــبقات فــي نفــس الــوقت حصل نوع جديد من الاستغلال لم يكن موجودا من قــبل وهــو اســتغلال الــرجل للمــرأة. وهو مشكلة الجنس، وهناك علاقة وثيقة بــين الاســتغلال الطبقــي والأبــوي فــي الــنظام الرأســمالي ولا يمكن الفصل بيــنهما. لا نــستطيع أن نــتكلم عــن نظــام ديمقراطــي فيه استغلال طبقي فقط. فمــن إحــدى مــشاكل الاتحــاد السوفيتي أنه يوم أن استولى البلشفيك على الحكم ألغــوا الاســتغلال الطبقــي لفتــرة، وظهــر بشكل جديد بعد ذلك، ولكن لم يلغوا الاســتغلال الأبــوي، وأي مناقــشة مــع النــساء فــي الــبلاد السوفيتية أو البلاد الاشــتراكية تبــين إن إحــدى المــشاكل الأساســية التي كانت موجودة، أن عقلية الــسلطة والــشعب الــسوفيتى فــيما يــتعلق بالمرأة لم تتغير، ورأيي أنه طالما أن عقليتــنا لا تتغيــر فــيما يــتعلق بنــصف المجــتمع، وأنا أعلم أن هذه قضية في منتــــهــى الــصعوبة، لــن نعمــل مجــتمعا ديمقراطيا، نعمل مجتمعا عبارة عن ٥٠% ديمقراطية إذا كان فيه ديمقراطية.

وهــنا يــدخل أهمــية الديمقــراطية داخــل الأســرة، أهمية الديمقراطية في العلاقــات بــين الــرجال والنــساء، أهمــية توســيع التفكيــر الديمقراطي بشكل ديمقراطــي حقــيقة. وإذا كــان هــناك مــشكلة فيما يتعلق باليسار، هو أن اليسار لــم يكــن فــي يــوم مــن الأيــام ديمقراطي بالفعل، لا في أسلوبه في العمل مع الــناس، ولا فــي أســلوبه فــي التعاون مع أعضائه، وأنا كنت عضوا قاعديا في الــتجمع، وعــضوا نــصف قاعــدي فــي منظمات أخرى، وأعرف تمامًا أننا لم نمــارس فــي يــوم مــن الأيــام الديمقراطية بمعناها الحقيقي، والدليل على ذلك، أنــنا حتــى الــيوم لا نعــرف كيف نقبل بعضا إلى حد ما، لا نعرف كيف نتفاهم فــي المجمــوعات المخــتلفة، ولا نتقــبل الآراء المختلفة الموجودة، لا نعرف أن نــتحاور. إذن الكــلام عــن الديمقــراطية داخــل اليــسار موضــوع في منتهى الأهمية. ننتقل بعد ذلك إلى نقط أخرى:

لا تــوجد في هذه الورقة أو في التعليق كلمة عن حركة تضامن الشعوب في النــضال ضد العولمة الرأسمالية النيوليبرالية، كيف أتكلم عن اليسار في مصر وأنا لا أذكــر كلمــة علــى الإطــلاق عن ما يحدث في بقية العالم وعن ضرورة إيجاد صــلات مهمــة ووثيقة مع هذه الحركة؟! لأننا سنتعلم منها، ولأنه لا توجد طريقة

لتغيير أي مجتمع في العالم اليوم بناء على النضال الوطني وحده بدون نضال وطني وعالمي في الحركة المناهضة للعولمة، لن يوجد تحرير أو ديمقراطية، ولا تغيير اجتماعي، ولا أي شئ على الإطلاق، بدليل أنه عندما تأتي أحزاب يسارية في الحكم في أنحاء من العالم تكون مكبلة ومحبوسة، ولا نستطيع أن تتحرك إلا عندما تبدأ تخلق اتصالات وحركات مع التضامن العالمي. ويدخل في هذا الموضوع موضوع التنمية المستقلة، وهذا شعار منذ فترة نردده. ما معنى التنمية المستقلة؟ لكي تعمل تنمية مستقلة لابد أن ينفصل اقتصادك عن الاقتصاد العالمي الخاص بالشركات متعدية الجنسية فكيف سيتم ذلك؟

معناه أن هناك تقريبًا تقاربا ما بين الثورة الاشتراكية والثورة الوطنية، لا تستطيع أن تنفصل عن الاقتصاد العالمي وتعمل تنمية مستقلة إلا إذا عملت ثورة ليست بالضرورة تكون دموية، غيرت العلاقات الاقتصادية في عالم يكبلك من ناحية النقد، والقوانين، والاستثمارات..إلخ. إن ٩٩% من القرارات الاقتصادية لا تؤخذ داخل البلد، تتم في الخارج في البنك الدولي، وفي واشنطن، والاتحاد الأوربي.

هذا هو الاقتصاد، من أين إذاً التنمية المستقلة.

-النقطة الأخيرة هي أننا في احتياج شديد جداً لإعادة التفكير في الأشياء التي نفكر فيها، ولابد من دراسة واقعنا، وكان لدينا مقولة غريبة جداً في الحركة الماركسية، هي تطبيق النظرية على الواقع المصري، هذا الكلام خطأ، النظرية تطلع من الواقع، فالتفكير اليساري هو منهج في التفكير.

والحركة اليسارية حتى اليوم لم تدرس واقعها، يدخل فيها علاقتها بالحركة الإسلامية، يدخل فيها طبيعة الشعب المصري وأسلوب العمل معه، يدخل فيها طبيعة الدولة منذ خمسة آلاف سنة، يدخل فيها عشرات من المشاكل.

فرأيي أن هذه الفترة تكون فترة لإعادة النظر في أشياء، للدراسة وإذا كنا نتكلم عن اليسار نبحث أين يكون، نبدأ بالتنسيق في العمل، في الارتباط بالحركات الاجتماعية الموجودة، وفي عمل حوار ديمقراطي، أم حزب واحد، وتكتل. فالواقع هو الذي سيرشدنا كيف ننهض باليسار.

هل نفهم أنه عندما نقيم ندوات فيها نخبة، وكلنا نرتدي بدلا أننا سننهض باليسار؟! الذي سينهض باليسار هم الناس.

منـــاقشـات

محمد عبد القدوس: لابــد أن نــبحث فــيما هــو مشترك بين الإخوان واليساريين.

الإخــوان حــدث لهــم تطــور أكــيد بداية من المرشد العام للمرشد الثالث أ.عمــر التلمــسانى، هــناك نقطــتان، الناحــية الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، وعلــى ســبيل المــثال الحــوار مــع الأقــباط يجري الآن على أساس المواطنة. وموضــوع إعــلان المرشــد الحالــي الــسيد مهــدي عاكف بأنه لا يوجد فصيل واحــد قــضى علــى الأمــة، ولابد أن نتعاون كلنا"، وصراحة أكدوا على تداول السلطة، وصراحة ارصدوا برنامج الإخوان، ففيه تطور.

وبالتالــى لابــد مــن الــبحث عــن الأشــياء المــشتركة، خاصة في هاتين الناحيتــين، وطالمــا أن الإخــوان فــي ناحــية، واليــساريين فــي ناحية، يصبح المستفيد الأول هو حكم الاستبداد.

مصطفي مجدى الجمال: أول ملاحظة لى هى أنه يكاد يكون هذا الحوار تكرر أكثر من مرة في الثلاثين سنة الماضية، هو أن اليسار في كل مرة يبحث عن كــيف يخرج من مأزقه، فحدثت قبل ذلك عندما أثيرت قضية المتغيرات الدولية في ١٩٧٢، والــوفاق الدولي وغيره، وحصلت مع البروسترويكا، وحصلت مع العولمة، وأخيــراً يحــصل مع ظاهرة صعود الإسلام السياسي، وكثيراً ما طرحت مشاريع للخــروج مــن هــذا المأزق في كل المرات. ولكن جميع هذه المشاريع كانت بلا أجنحة، لم تطر من على أرض الواقع إطلاقاً.

فكــل فتــرة يــتآكل جــيل من قواعد اليسار، وتتآكل بعض شعارات اليسار ومنظوراته، ويبدأ يحاول يدخل في مرحلة بعد ذلك.

ســوف آخــذ جزئية واحدة وهى تفتت اليسار، وموقع هذه الجزئية من أزمة اليسار وهى كبيرة جداً.

أهــم سبب في تفتت اليسار هو أن اليسار المصري على طول تاريخه موزع بــين نظــريتين، نظرية النمو الذاتى سيئة الصيت، أن كل تيار أو رافد يتصور أنه

سـينمو ويقوى وأن الآخرين سيأتوا إليه أسرى أو قواعد. والرؤية الثانية هى رؤية رومانـسية للـوحدة، كثيـراً مـا كانت تفضي إلى نتائج، واحدة في إطار الاتحاد الاشـتراكي، واحـدة فـي إطـار حزب موحد للشيوعيين في ١٩٥٩، وتكون كل التجارب الرومانسية في هذه الوحدة تؤدي إلى نتائج ليست إيجابية.

أيـضاً مـن الأسـباب المهمـة لتفتت اليسار التركيبة الطبقية لقيادات معظم الأحـزاب اليـسارية، وهـى قـيادات تسمى في علم الاجتماع قيادات برجوازية صـغيرة، يعني عين على النظام وعين على القواعد، وفي النهاية تكون المساومات هى الأساس ولن أتكلم كثيرًا في تفسير الأزمة، ولكن كيف نخرج من هذا التفتت؟

رأيـي أنه يجب أولاً أن يكون هناك تقدير موقف، بلغة الاستراتيجية، الناحية التنظيمية وموقعه في المجتمع.

وأعـتقد أنـه على مستوى البرنامج والشعار وغيره. أن اليسار لم يفقد كثيراً ومعظـم شـعاراته لا زالـت صحيحة ما عدا انحراف بعض الأفراد، أو التيارات اليـسارية نحـو رؤية لبعد واحد تسلط عليه الضوء، وتوجه كل طاقاتها إليه، مثل قـضية الديمقـراطية، فبالنظـر لـتطور مـصر من زاوية واحدة فقط هى قضية الديمقـراطية دون تفاعـل بيـنها وبـين تحـرر الوطن وبين قضية الثورة الثقافية المطلوبة في المجتمع وقضية العدل الاجتماعي وغيره.

لكن على مستوى الكوادر المصرية، عندما نجرد ونعمل تقدير موقف أستطيع أن أقـول إن هـناك عددا كبيرا من كوادر اليسار المصري محبطة وليست منظمة، وروحها المعنوية منخفضة في الغالب الأعم.

فـ ٩٠%، حـسب تقديـرى، مـن هـذه الكوادر غير منظمة وتنشط في أنشطة فردية، حسب المزاج وليس حسب التزام تنظيمي.

–الـنقطة الثالـثة: بالنـسبة لكـوادر اليسار فإن كثيرين من الذين نشأوا في جـيل الـسبعينيات توجهـوا إلـى المـنظمات غيـر الحكومية، وليس إلى العمل الـسياسي، وحيـنما طـور بعـضهم أفكـاره نحو التفكير في حركات اجتماعية، وأيـضاً الـرؤية مـا زالـت رومانـسية للحـركات الاجتماعـية، بمعنـى أنها معـزولة عـن الـسياسة وعـن العمـل الـسياسي، فـي حـين أن أي حركات

اجتماعية، أو منظمات غير حكومية لم تستطع تحقيق تغيير جذري في المجتمع بدون احتكاكها بالسياسة وخبرتها فيها.

المطلوب والممكن اليوم هو في إطار الخيار الأول الذي طرحه د.إبراهيم، هو العمل من أجل ائتلاف واسع لليسار المصري، كل يكون موجود فيه، حتى لو كانت مجموعة صغيرة تتكون من خمسة أفراد، من حقها أن تسجل نفسها فيه.

وأن يقوم ذلك على مجموعة من المبادئ القليلة جداً وليست برامج مفصلة، ثمان مبادئ عامة، حتى لا تثير من الاختلاف أكثر من ذلك، وتحت هذه الشعارات كل واحد يعمل بأسلوبه وطريقته. مع ملاحظة أخيرة أن الذي يتأمل تاريخ اليسار المصري في السنوات الأخيرة سيلاحظ أن حركة الجماهير المصرية، وتوالد أجيال جديدة من اليسار كانت دائما مرتبطة بالأزمة الوطنية، أي أزمة على مستوى القضية الوطنية. ومن ثم الائتلاف الذي يمكن أن يقوم بين اليسار اليوم، لو قام على القضية الوطنية لن يكون هناك خلاف كبير بين أطرافه.

محمد فرج: -أوافق على كثير مما ذكر في الورقة ولكن أركز على نقطتين:

النقطة الأولى الخاصة بتعريف اليسار: أنا أوافق على أن اليسار أبعد من اليسار الماركسي، فهناك اليسار الناصري يسار اجتماعي ديمقراطي، لكن خلافي يدور حول تعريف اليسار بتعريف سياسي، أي تضيق مفهوم اليسار باعتباره اليسار السياسي، هذا معناه في أي برامج مخططة ألا يتحرك اليسار أو يحقق برامجه إلا بعد الاستيلاء على السلطة، أي أن اليسار لا ينفذ شيئا مما يريد إلا فيما بعد، وبالتالى، ليست الاشتراكية فقط المؤجلة، إنما برنامج التنمية المستقلة أو أية برامج أخرى مؤجلة لحين هذا الوقت، ورأيي أن اليسار مفهوم أوسع بمعنى أنه يسار سياسي اجتماعي ثقافي، وبالتالى الاشتراكية تبدأ من الآن، التنمية المستقلة تبدأ من الآن، البرنامج الاجتماعي والسياسي لليسار يبدأ من الآن. ومن هنا اليسار مطالب أن يفعل أشياء كثيرة جدا في الوضع الحالي، ويغير من علاقات القوى ومن المناخ الثقافي السائد، والثقافة السائدة.

النقطة الثانية، هي فيما يخص ما طرحه د. إبراهيم، وهو مستند على وضع اليسار المفتت. ورأيي أن اليسار ليس وحده هو المفتت، إنما القوى المدنية كلها مفتتة، لكن اليسار أكثر تفتتا، والسيكولوجية السائدة بين اليسار، هي سيكولوجية التناحر كل فريق متصور الآخرين عليهم أن يخضعوا، ويأتوا إليه صاغرين لأنه هو الخط الصحيح، وهذه فكرة ستالينية قديمة، ولكن مازالت مستمرة، وأعتقد أن هذا وضع فعلي، لكن حله ليس بموضوع التوحيد ووضع كل الغرف في صندوق واحد أو حزب واحد، فتجارب التوحيد كثيرة، والتجربة التي طرحها د. إبراهيم بأن نبدأ بالتوحد بين التجمع والناصري والكرامة، هذا موجود بالفعل، ففي عام ١٩٧٦ لم يكن هناك حزب ناصري، أو حزب كرامة، والتجمع كان يوجد فيه ٤ فرق، كان الناصريين فيهم ثم عملوا حزبا بعد ذلك، أنا لا يمكن أن أعود إلى هذه التجربة مرة أخرى. أطرح في مقابل هذا فكرة "تحالف اليسار" وليس حزب واحد لليسار ولا أخاف أن يكون فيه حزب جديد، بالعكس أنا أريد أحزاب جديدة لليسار بشرط أنني أطرح مشروعا آخر، وهو تحالف اليسار على أسس تنظيمية وسياسية، وهذا التحالف يقدم آليات عمل مشترك بأشكالها الإيجابية والدفاعية، آليات حوار، آليات اندماج مع القوى الشعبية، وآليات إعلامية وثقافية. وهنا يكون تحالف اليسار هو المطلوب، وأقصد بالتحالف الوحدة في إطار تعددي، وإذا لم يفعل ذلك اليسار يدخل – أنا أخشى أن عام ٢٠٠٦ يكون الفرصة الأخيرة– وأن اليسار يدخل إلى ما أسميه غرفة الإنعاش، وبالتالي أريد أن أطرح شعارا لتحالف اليسار معناه كيف يصبح اليسار قطبا جماهيريا شعبيا فاعلا؟

صلاح عدلي: بالنسبة لتعريف اليسار، رأيي أن فيه أحزاب شرعية لليسار، وأحزاب محجوبة عن الشرعية، فيه حركات بدأت تنشأ منذ خمس سنوات، فيه مراكز ولجان، هذه كلها يمكن أن تعد قوى اليسار بمفهوم واسع. لكن النقطة التي أريد أن أتوقف عندها لأنها مرتبطة ببعض الحلول التي قدمها د. إبراهيم هي مسألة أننا يجب أن نفهم أن هناك أربعة تيارات في مصر موجودة في الحقيقة، وهي؛ التيار الليبرالى، والتيار الاشتراكي، والتيار الإسلامى، التيار القومي، وهذا حتى بحكم التسلسل الزمني، وهناك

مشاكل بداخل كل تيار، وداخل كل تيار تعدد، وأيضا هناك تشابك بين هذه التيارات، في طبيعة المهام المطروحة والتحالفات الموجودة، لكن مهم أننا يجب أن نكون حريصين بالنسبة للتيار الاشتراكي أن هذا التعدد ليس بالضرورة أن يكون عاملا سلبيا في كل بلاد العالم، فاليسار يتكون من أحزاب شيوعية، وأحزاب اشتراكية، وحركات اجتماعية، وكلهم يمكن أن يتفقوا في تحالف انتخابى في مواجهة اليمين أكثر خطورة في لحظة معينة وهذا مهم جدا، فالحركات الاجتماعية فيها مئات بل آلاف الحركات، والمهم أن يتفقوا على برنامج ونقاط محددة يخوضوا بها المسألة. ولهذا لست أميل للطرح القائل بحزب واحد لليسار أو حزب واحد حتى لكل تيار، فليكن هناك تعدد، ولكن نعرف أنه يوجد تيار قومى، وتيار اشتراكي، وليس بالضرورة أن يكونا تيارا واحدا. ستختلف المفاهيم والمنطلقات الفكرية والأيديولوجية والرؤية لبعض الأشياء، ولكن يمكن أن يتفقوا حول برنامج ويخوضوا معركة سياسية في الانتخابات، وليست فقط برلمانية، ولكن في اتحادات طلاب، ونقابات عمالية، ونقابات مهنية حسب المهام المطروحة عليه. وأحيى د. إبراهيم لأنه أرجع بعض الأمور لأشياء صحيحة، وفعلا هناك نقطة أساسية يجب أن تكون واضحة وهى أن الساحة المصرية مسيطر عليها الآن من قوى واحدة هى القوى الرأسمالية. وهذا حقيقى، وأتفق معه في نقطة أنه يمكن أن توجد أجنحة للرأسمالية المصرية، لكن في الموقف السياسي ليس بالضرورة أن يكون عليها الرأسمالية وعلينا مواجهتها، ففي معارك سياسية يكون أن هناك أكثر من حزب حتى للرأسمالية وممكن أن نتعامل معهم، حزب الإخوان مختلف عن الحزب الوطني، يتفقوا على الأرضية الاقتصادية والاجتماعية صحيح ولكن في مواقفك السياسية والتكتيكية ستطالب باتخاذ مواقف سياسية مختلفة. وعلى اليسار أن يشكل قطباً في مواجهة هذه الرأسمالية بوضوح. وكان هذا هو الأساس، فقضية الديمقراطية رغم أهميتها الشديدة، وارتباطها بكل القضايا، المرتكز الأساس هو ارتكازه على الطبقات، والفقراء والمهمشين الذين سيكونون الرصيد الحقيقي له، ومعركته مع الديمقراطية هى من أجل هؤلاء. النقطة الأخيرة خاصة بما العمل؟ فمنذ أكثر من خمس سنوات شاركت في لقاءات كثيرة، وحوارات عديدة حول ملتقى اليسار

وتحالفات اليسار، ورأيي أنه ليست كل التجارب سلبية، ولا يجب أن نبدأ من الصفر، فإذا كانت هناك أشياء تمت ممكن ندرسها ونرى كيف نبني عليها، فاليسار ليس صفرا، حتى كسر الخطوط الحمراء بدأ من اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة، التي كان فيها يسار، لكن العيب أننا ركزنا على قضية الديمقراطية فضعف التمايز بين اليسار والقوى الأخرى في معركة الانتخابات الأخيرة، أنا مع عدم القفز على الواقع، أنا مع أن نبدأ بتكتل اليسار، أو ائتلاف اليسار أي مسمى، ائتلاف بين كل هذه الأطراف حول برنامج، وقضايا محددة، بالنسبة للنقاط البرنامجية كنت أريد أن أضيف عليها ولكن الوقت لن يسمح، ولكن اتفق مع المسائل الجوهرية التي ذكرها د. إبراهيم، ويمكن أن تؤخذ خطوات عملية في هذا الإطار مثل الدعوة إلى تحالف القوى التي تقبل الحد الأدنى الذي تتفق عليه هذه الأطراف. ولا يجب أن تأتي كل الناس فالحرص على أن كل الناس تأتي يفشل المسألة. وحزب التجمع إذا استطاع أن يواجه المشاكل الحقيقية باعتباره حزب اليسار الشرعي الكبير، أرى أنه سيلعب دورا مؤثرا وفعالا في هذه العملية.

وفي النهاية المسألة ليست أن نتفق على برنامج سياسي بنقاط عريضة فلنتفق على مهام محددة، ومعارك نستطيع أن نخوضها فهناك معارك خلال هذه السنة يجب أن نخوضها مثل الانتخابات العملية، ومواجهة الخصخصة، والتأمين الصحي.... فهناك مسائل لو اتفقت فيها قوى اليسار، واشتغلت إعلاميا، وسياسيا وجماهيريا وحشدت قواها، بالإضافة للتغيير السياسي والديمقراطي، سيستطيع اليسار أن يبني على هذا ويعمل.

حلمي شعراوي: الملاحظة التي أريد أن أذكرها حول التشرذم المقلق للناس، أننا نقوم بتوثيق للحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، وقد قام أعضاء اللجنة بعمل قائمة مدققة جدا، وتكاد تكون الوحيدة وفيها حوالي ٤٦ تنظيما ومع ذلك كانت توجد حيوية شديدة يتمتع بها اليسار في المجتمع. وهذا لم يحل دون ذلك إذا خلصت النوايا كما يقول د. إبراهيم.

أمينة النقاش: أريد أن أذكر أن كلام المنصة متكامل وليس متناقضا، لكن نحن لسنا متفقين على ما هى الحلقة الرئيسية التي تبدأ منها قضية التغيير، والمناقشات السابقة تؤكد ذلك، فالناس رأيها أنه بدون عدل اجتماعي وبدون الدخول في القضية الوطنية لا ينفع أن نتكلم في الديمقراطية. ود. سامر يقول إن الحلقة الرئيسية هى قضية الديمقراطية. وأنا أريد أن أقول إن اليسار في أمريكا اللاتينية جاء عبر التغيير الديمقراطي، وعبر النضال البرلماني، وبالتالي قضية التغيير تبدأ من وجهة نظري من أننا نغير المجتمع المصري إلى مجتمع ديمقراطي ونحقق فكرة الجمهورية البرلمانية، المشكلة التي يعاني منها اليسار في الواقع هى أنه لا يستطيع حتى هذه اللحظة أن يعمل علاقة بالمواطنين ويقنعهم بأن تغيير حياتهم مرهون بفكرة التغيير الديمقراطي. وأن الديمقراطية ليست رفاهية، فعندما يوجد برلمان يستطيع أن يسائل الحكومة، ويسقطها ويغيرها ويعدل القوانين ويشرع تشريعات عادلة، هذا هو بدايات التغيير فاليسار خسر كثير جدا بقضية لم يلتفت لها أحد وهي قضية انعدام العمل التطوعي في المجتمع المصري، وأتذكر عندما نشأ التجمع في ١٩٧٦، وقبل ذلك في حركة السبعينيات للطلبة، كانت فكرة افتداء الفكرة والدفاع عنها، وافتداء الحزب والعمل من أجل النهوض كانت فكرة منتشرة، ومنتشرة على نطاق واسع. وكانت فكرة العمل التطوعي فكرة جوهرية في نهوض أي قوى سياسية أو اجتماعية ولكن هذه الفكرة انمحت تماما الآن بفعل عوامل كثيرة الوقت لا يتسع للكلام فيها. لكن لابد أن يكون هناك نضال من أجل عودة العمل التطوعي وأيضا فكرة إقناع الناس للانضمام إلى منظمات تدافع عن مصالحها فطالما الناس متفرقة لا شئ سيتغير، وبالتالى من المهام الملقاة على عاتق اليسار تجميع الناس حول مصالح في نقابات، اتحادات في أحزاب.. إلخ.

والفكرة الأخيرة أنني أريد أن ألفت النظر إلى أنه منذ عشرينيات القرن الماضي واليسار المصري يسعى أن يصبح له حزب شرعي وعانى معاناة شديدة جدا من فكرة التفتت والانقسامات.. إلخ، والكتب التي أشار إليها أ. حلمى شعراوي لو اطلعتم عليها ستجدون تاريخا مريرا من التضحيات ومن الانقسامات وبالتالى ليس هينا، ففكرة الرغبة في أن تنظم

وتستقل وتعمل تنظيما مستقلا تعلو على فكرة الوحدة. وانهيار حزب التجمع ليس في صالح اليسار المصري.

كمال أبو عيطة: أريد أن أجيب أولا على سؤال ا. محمد عبد القدوس حول نقاط الالتقاء بين اليسار والإخوان. أرى أن اليسار في جانب كبير منه يستند إلى الفكرة المادية، إعلاء شأن المادة وأن المفروض أن الأفكار الدينية أفكار مثالية، ولكن هناك حالة من التبادل حدثت فأغلب اليسار الآن يعيش حالة مثالية رومانسية، وأن الأفكار المثالية أصبحت أكثر مادية عند أصحاب المدرسة المادية أنفسهم ولو حاولنا كل واحد أن يرجع إلى قواعده يمكن أن يحدث تقارب بالنسبة لقوى اليسار لابد أن نعيد النظر إلى مسألة وحدانية التنظيم وحدانية التعبير عن الفكرة، لسنا في مجتمع له علاقة بأي فكرة اشتراكية من قريب أو بعيد، والتمسك بوحدانية التنظيم مسألة يجب أن يتخلص منها اليسار حتى نستطيع أن نتعاون معا، ولا يكون الخلاف الذي بيني وبينك مجرد أن أكون في تنظيم آخر أو عمل آخر وأنا انتمي لنفس الأرضية، وأرفع ذات البرنامج يكون مبررا أن تكون أنت مباحث، وأنا من مخابرات مركزية أمريكية، أنا مع أن نقبل بالآخر ومع أن نقبل بأن تتعدد مراكز التعبير عن الفكرة الواحدة، وهذا ليس جريمة أو عيبا أو خيانة والذي يفهم ويتابع ما يحدث في العالم يؤكد ذلك وحتى في التنظيم الطبقي من الممكن أن تتواجد أكثر من منظمة نقابية عن ذات الطبقة وهذا ليس خيانة، وإنما اجتهاد وتنافس من أجل الحصول على مكاسب أكثر للطبقة التي تعبر عنها النقابة.

لأنه لا توجد البيئة والمناخ المناسب لإعمال أفكاري الآن، والتمسك بالواحدية معناه إعدام أفكاري وأفكارك. هذا ليس على مستوى التنظيمات النقابية وإنما أيضا التنظيمات الحزبية والسياسية. وليس جريمة أن أتبنى أفكار ا. أمينة وهي من حزب آخر، الجريمة الحقيقية هي ألا نلتقي عبر ائتلاف، وأنا أؤيد فكرة ائتلاف يجمعنا لكي نكون قوى مشتركة لمواجهة السلطة؛ أو بمعنى أصح في مواجهة الحلف الطبقي المعادي الذي جزء منه يوجد في السلطة، وجزء في الخارج، ولا نعرف الخطر من الداخل أم من الخارج. طالما لا يوجد التقاء بين أصحاب الفكرة الواحدة، والهدف الواحد،

فهـم مفتـتون ويخـون بعـضهم بعـضا، سـيدوس علينا الحلف الطبقي الواسع الـذي فـيه جـزء فـي الـسلطة وجزء في الخارج يعارضها. ويمر ونساهم أنا وانـتم فقـط فـي إزاحـة أيـدي الناس عن التصويت للحكومة، ولكن لكى يأتوا للتـصويت لـنا فهـذا يحـتاج لجهـد آخـر، والإمكانيات ليست متوفرة، والذي يعـوض مـسألة الإمكانـيات القـوة، شـعبنا الذي يأتي وراء قوى منظمة، وهذا واضـح لـي مـن خـلال تجربتـي، عندما تكون المظاهرة كبيرة كما شاهدنا في مظاهـرات كفايـة، نجـد فـيها ناسـا عاديـة، لكن عندما تكون صغيرة، ممكن يقـول هـذا الـشخص شـاب جـرئ ولكن لا تمشى وراءه، يمشوا وراءنا عندما يحسوا بالقوة، وأننا موحدون ولسنا متنازعين.

دع ملـيون زهرة تتفتح، وتعالوا نتفق على شكل من أشكال البرنامج الوطني العام الذي يجمعنا معا ونتوجه للناس به وسيكون مقتلنا مثل مقتل ناس أخرى إذا ما فكـرنا في مصلحة التنظيم، أعتقد هذه الفكرة أبعد ما تكون عن اليسار، نحن أصلا فكـرة تـتوجه لمجتمع، لجماهير، وإذا لم يكن أساس أي ائتلاف أو حزب أو تنظيم نعملـه لـيس لمصلحة الفكرة القديمة، وإنما لمصلحة الوطن التي تعبر عنه الفكرة رأيـي أنهـا ستفـشل وستكون فورة وتنتهى. لابد أن يقوم شئ متفق عليه مشروع وطنـي يجـتمع أساتذتنا ويجتهدون في وضع صياغاته ونشارك معهم بالحوار أو بالاسـتماع حتـى تتفق هذه القوى على برنامج وطني اجتماعي، وديمقراطي، لأننا إذا مـا توسـعنا في الهامش الديمقراطي يمكننا من مكاسب اجتماعية، وتواجد بين الـناس، وأرجو أن نجتهد في تحمل بعضنا ونتخلى عن فكرة تخوين بعضنا، ونبدأ في تجميع بعضنا حتى نكون قوما يسهل عليهم مواجهة الحلف الطبقي في الحكم أو خارجـه، وأيضا تكون نقطة استقطاب لجماهيرنا نلتقي عليها أننا طالبنا بالعودة إلى أفكارنـا الأساسـية، طالبنا بمسألة التضحية والعمل التطوعي، والالتقاء على عمل مـوحد مشترك نتفق عليه ونضع له برنامجا، ونبتعد عن نقطة وحدانية التنظيم، أو الحزب أو النقابة.

عبد الخالق فاروق: أثنى على د. إبراهيم العيسوي لأنه قدم اجتهادا مخلصا بشأن قضية في غاية الأهمية، وتكتسب أهميتها أكثر عندما تصبح في حال أزمة، والحديث عن دع مائة زهرة تتفتح، دع مائة مدرسة تتصارع صحيح عندما تصبح المسألة في إطارها العام لكن في إطار أزمة خانقة وأزمة تستدعى درجة من درجات التحالف والتغيير الاجتماعي، تصبح هنا ضرورة لهذا التحالف.

وأريد أن إقول إن كلام د. إبراهيم انطلق من فكرة أساسية أن الأزمة تكاد تكون أزمة ذاتية متعلقة بحركة وعناصر وفصائل قوى اليسار، ربما تكون في شكلها العام تبدو كذلك لكن في الحقيقة المسألة أعمق من ذلك المسألة لها عمق مرتبط بضعف التنظير السياسي، ضعف التحليل الاجتماعي، نحن لا نتحدث عن كتلة اجتماعية (الطبقة العاملة المصرية، طبقة الفلاحين طبقة البورجوازيين)، لا نتحدث عن طبقات اجتماعية سرمدية، خلال الثلاثين عاما الماضية صُغت أنا وأحد الزملاء ما يسمى بفكرة التجريف الاجتماعي فمصر شهدت من عام ١٩٧٤ حتى اليوم حركة تجريف اجتماعي واسعة كانت البوصلة الأساسية لها هى الخلاص الفردي، مئات الآلاف، إن لم يكن ملايين من الفلاحين تحركوا هنا وهناك بحثا عن خلاص فردي، وهذه مسألة تحتاج لعمق في التحليل الاجتماعي والسياسي إذا كنا جادين في التعامل مع قضايا التغيير الاجتماعي، وهذه المسألة لم تحظ كثيرا في ظني باهتمام جاد من جانب المخلصين من اليسار بتلاوينهم المختلفة وأوافق د. شريف حتاتة في قوله بأن حركة اليسار أو مجموعة اليساريين أكثر بكثير من التنظيمات الراهنة، فهذه التنظيمات أصبحت ضعيفة طاردة في الغالب، وهناك علامات استفهام كثيرة حول سلوك سياسي لبعض قادتها وبالتالي أصبحت عناصر طاردة وليست عنصر جذب يسمح بتوفير عنصر حسن النية التي تكلم عنه د. إبراهيم. المسألة الأخرى هي ما ذكره د. سامر عن طبيعة السلطة. في الحقيقة طبيعة السلطة يحددها عدد من العناصر تكاد تكون متعارفا عليها في التحليل السياسي وبصفة خاصة في التحليل السياسي اليساري وهى مسألة طبيعة علاقات الإنتاج القائمة والدور الوظيفي للدولة وأجهزتها سواء في المجال التشريعى أم في مجال التنفيذ لرعاية هذه العلاقات الاجتماعية وطبيعة

جهـاز الأمـن الـذي يـصون هـذه العلاقات ويحفظها ويدافع عنها ثم من ضمن علاقـات الإنـتاج شـكل توزيـع الفـائض الاجتماعـي وتوزيع الدخول وبالتالي نحـن فـي مجـتمع رأسـمالي بخـصائص ذات طبـيعة شـديدة القسوة، شديدة التبعـية، والحلـف القـائم فـي الـسلطة هو حلف رأسمالي تابع وبالتالي لا يوجد فـي هـذا الموضـوع اجـتهاد كبير في المسألة يستدعي إعادة النظر فيه. وأريد أن أؤكـد أخيـرا علـى فكـرة أنـه دائما وأبدا كان اليسار الحزب هو أداة لتغيير اجتماعـي لـم يكـن لـوحده الحـزب هـو المقدس, الحزب عندما يتحول عائقا لـدى اليـسار وفقـا لنظـرية الهـدم والبناء من الممكن التخلي عنه ببساطة لأنه يمكن أن يوجد هدفا أهم من ذلك يستحق الدفاع عنه.

محمد منيب: أنـا مـؤمن بفكـرة سـاذجة جـدا هي أن المقولات لأي فكـر أو بـرنامجه أو شـعاراته لا يمكـن أن تختبـر إلا مـن خـلال علاقـتها بجمهـورها وبالتالـي سـوف أتحـدث عـن الخطاب اليساري وتطوره في الفترة الـسابقة حتـى الآن. ففـي رأيـي أن اليـسار مر بثلاث مراحل قبل عام ١٩٥٢ وكـان فـي مـرحلة صـعود، وبعـد ١٩٥٢ كمـون أمنـي وليس انهيارا نتيجة الـضغطة الأمنـية التـي حـصلت له، ثم بعد ذلك صعود من بدايات السبعينيات حتـى ١٩٧٦، سـأقف عـند هـذه الـنقطة وهى نقطة تشريع اليسار أو وصول اليـسار للـشرعية د. إبـراهيم تحـدث عـن كثير من الأمور، تحدث عن برامج الـنمو الاقتـصادي، قـضية العـدل الاجتماعـي، تحـدث عـن الجمهـورية البـرلمانية، وإقامـة حكـم ديمقراطـي كـل هـذه الشعارات التي رفعها اليسار المـصري علـى مـر تاريخـه ليـست جديدة، لكن السؤال الذي نسأله لماذا كان يـنجح فـي فـرض هـذه الـشعارات فـي لحظات، ويفشل في لحظات أخرى؟ متـى نجـح؟ ومتـى فـشل؟ لمـاذا اليـسار فترة ما كان غير شرعى وليس له حـزب شـرعى كـان يحقـق نجاحـا؟ وعـندما أصـبح حزبا شرعيا فشل في فرض هذه الشعارات؟

عندما كان يتوجه اليسار بشعار جمهورية برلمانية، كان هناك فرق كبير بهذا الـشعار لجمهوره من العمال والفلاحين مطالبا أيهما بالتحرك لانتزاع هذه الحقوق بفرق بعد ١٩٧٦ عندما كان يتوجه لجهة منح الشرعية بطلب، هناك فرق كبير بين مخاطـبة الجمهور والطلب من الحكم. وبالتالي كانت النتيجة واضحة، صعود شديد

قبل ١٩٧٦، ثم هبوط تدريجي بعد ١٩٧٦ نتيجة اختلاف الخطاب، لكن جوهر الشعارات واحد. نحن نقول إن الخطاب يختبر المقولات، لكن هذا أدى إلى انهيار في المقولات وسأعطي مثلا في تخصصي، رؤية حزب التجمع تجاه مشروع التأمين الصحي إذا قارنتها برؤيته في بداية ١٩٧٦. ستجدها مختلفة.

وقد نشأت قيادات يسارية معلنة مصيبتها ليست في التقاء خطابها مع الفئات والطبقات الأخرى، إنما في أنها بعدت عن الطبقات التي يجب أن يلتصق بها اليسار، هؤلاء هم قيادات اليسار الذين نناقش فكرة التوحد مرة أخرى، ونعود مرة أخرى إلى نقطة ١٩٧٦ في توحد جديد، شرعي جديد، تحت شعارات شرعية جديدة، تقول لنا نحن نبحث عن الشرعية هذه كارثة. لكن الموضوع بسيط، وواضح أمامنا الشعارات موجودة، والجمهور موجود، والنقابات العمالية موجودة، لماذا نبحث عن شكل. اليوم الإخوان يستطيعون أن يطالبوا بالشرعية، لأنهم وصلوا إلى خطوات الشرعية بالطريق الطبيعي، الشرعية سلاح ذو حدين، إذا طلبنا الشرعية بأسلوب المنحة هذه هى الكارثة، لكن إذا طلبنا الشرعية كنتاج لحريتنا وعلاقتنا بجمهورنا هذا هو المراد.

د.سعاد: أبدا ملاحظتي انطلاقا من جملتين اقتنعت بأنهما صحيحتان تماما، الأولى من د. العيسوي عندما قال التوسع والتقارب في آن واحد تحت اسم الحزب التقدمي الموحد تنصهر فيه كل القوى، وهذا كلام سليم جدا وموضوعي تماما.

الجملة الثانية ما قاله د. شريف بأن هناك أغلبية ساحقة من اليساريين الذين ليسوا تحت لواء أحزاب رسمية.

من هنا ملاحظتي تؤكد النظريتين عندما أقيمت الأحزاب وكنت من الأوائل في حزب التجمع. وكلمة التجمع معناه أنها تجمع كل الفصائل الواعية المستنيرة، فكان مكانة أكثر اتساعا من أي مكان آخر، ولكن حدث العكس لأنه جرت عملية تخندق ما بحالة غريبة، وانسحب ناس كثيرون جدا، لأنهم لم يجعلوا كلمة التجمع تجمع لكل المستنيرين، لأن كل مستنير هو يسار، أذكر ملاحظة أقولها للتاريخ، أن السيد خالد رئيس الحزب بعد أن مال عليه د. رفعت في أذنه أنه قال لى ونحن في الاجتماع السنوي إنني لست عضوا، فجئت وقلت له أنا عضو، وفي الاستراحة اعتذر لى،

هــذا التخــندق هــو الــذي ضــرب حزب التجمع في مقتل وأنا أقول هذا الكلام لأن حــزب الــتجمع هــو الــذي ينطــبق علــيه كلمــة اليسار؛ فكل يساري هو تجمــع حتــى لــو كــان مــسلما مــستنيرا فهو يساري لأن الإسلام ليس مضادا لأفكــار اليــسار، الاثــنان فــي خــط واحــد وأختم كلمتى بأنه بدلا من أن نعمل أحــزابا جديــدة تــسعى إلــى الــتقارب وانصهار كل القوى مثل ما قيل، الأولوية أن نعمل على إصلاح حزب التجمع ثم بعد ذلك نعمل الانصهار.

أحمد عبد الوهاب: الملاحظــة الــسريعة أن نتــرك حــزب الــتجمع بكــل مــشاكله بــل مالــه ومــا علــيه لأصحابه القادرين تماما على حل مشاكله يــصححونه، إذا كــان عــند بعــض الناس، فيه خطأ في التوجه فأعتقد أن داخل الــتجمع مــن ســيحارب حتــى آخــر نفــس مــن أجــل تصحيح الوجهة وليس موضوعنا اليوم هو حزب التجمع.

الملاحظة الثانية: أنه من عام ١٩٩٠ مع سقوط الاتحاد السوفيتى ومع إطلاق مــا سمي باسم العولمة اليسار تقريبا فقد اتزانه حتى هذه اللحظة، سنظل نبحث عن تعــريف اليــسار إلى سنة ٣٦٠٠, والواقع فيه بيع للقطاع العام، للمستشفيات..إلخ. الواقــع لا يــسمح بهذه الرفاهية، وفي ورقة د. إبراهيم يقدم حلاً بشكل عملى. وهو بــرنامج الحــد الأدنى ديمقراطيا واجتماعيا واقتصاديا، هذا البرنامج المفروض أن يطــرح علــى كافــة القوى المسماة أو التي تقول أو التي تضع لافتة اليسار، ليس بــرنامجاً مقدسًا، ولكنه برنامج سيتطور ويناقش، ويتوسع، وبعد ذلك كل من يتبنى هــذا البرنامج، سنضرب جميعاً بيد واحدة مع حريتنا الكاملة في البقاء كأفراد، وفي منظماتــنا المخــتلفة، وأنا مع فكرة دع مائة زهرة تتفتح، مع فكرة أن اليسار ليس صاحب حزب واحد، ممكن أن يكون هناك أكثر من حزب لليسار، وأكثر من نقابة للعمــال، ولكــن نحن الشعب المصري يبحث ويتلفت أين اليسار؟ فهو لا يرى إلا اليمين الإسلامى واليمين الحكومي.

وأخيــراً أرجو استكمال هذه الورقة في أين هى القاطرة، أو من بشكل عملي ســوف يأخــذ هذه الورقة ويطرحها على كافة قوى اليسار وتعمل ما يسمى بورقة داخلية بين قوى اليسار التي تحمل كافة ملاحظات القوى اليسارية كأفراد وجماعات حــول هذه الورقة للخروج بورقة موحدة يتم على أساسها تكوين ما يسمى بائتلاف

أو جبهة، أو أي اسم من الأسماء يشمل جماعات وأفراد، أريد ميكانزم عملي لهذه الورقة.

حلمى شعراوى: في الحقيقة د. عبد الوهاب يثير مشكلة، فنحن في المركز نعد بإعداد كل هذه الأوراق والآراء ونحضرها في كتاب كمركز بحوث، ولكن ما هي القاطرة التي ستنطلق، هذه مسألة وجودية للعمل لما بعد هذه الندوة، فيكفي من الكلام بعد ذلك.

د.زهدي الشامي: نحن بالفعل منذ عشرين سنة ناقشنا فكرة أزمة اليسار، ومن هنا التخوف الذي طرحه البعض، لكن أعتقد هذه المرة أننا نحتاج أن نكون أكثر إصراراً من المرات السابقة، فالكل هذه المرة يستشرف خطر تهميش اليسار خطراً دائماً وقائماً، وبالتالي روح المسئولية والإصرار على مهمة أن نستخلص نتائج حقيقية يجب أن نتحلى بها جميعاً.

واتفق مع د. أحمد عبد الوهاب، لكن نناقش جزئيات لأن الوقت لن يسمح بذلك، ولكن في العموم الورقة التي قدمها د. إبراهيم مقبولة وإيجابية بالمعنى العام، أي أنها تقدم عدة أشياء، منها تأجيل الهدف النهائي البعيد الخاص بالاشتراكية، وهذه مسألة مفروضة علينا ولأن لا أحد متفق على ذلك، ولا هي عملية مطروحة، ولا نستطيع أن نحلها نظرياً، فهذه تحتاج سنوات، وجماهير، وتحتاج لتجربة واقعية، تدقيق مفاهيم نظرية، إذاً نحن نتكلم عن المهام المباشرة للوضع الراهن، ونحن نستطيع أن نتفق على معظم هذه المهام ونعمل عليها خطة تحالفات، لأنه مطلوب أن توجد تحالفات أوسع من اليسار، واجتماعياً الطبقة العاملة وغير الطبقة العاملة نتكلم عن الفئات الوسطى، المهمشين، علينا أن نبحث عن ذلك التحالف الاجتماعي الطبقي، الذي أحياناً يطلق عليه التحالف الوطني الشعبي. وقد وضع د. العيسوي مع هذه المهام أنه يضع مقترحا لتحرك عملي ليكن، يجب أن ننتهي لصيغة تحرك عملي لمواصلة الإصرار على إنجاز هذه المهمة.

أنا مع الفكرة الرئيسية التي قالها كمال أبو عيطة وقالتها الأغلبية، أنه ليس بالضرورة الدمج الكامل، والحزب الواحد المتوحد، ممكن أن نبحث عن أشكالها

مرنة ومتعددة، وتكون صيغ جماهيرية مفتوحة لنا وللآخرين، وأعتقد أن هذا سيكون له جماهيرية أكبر.

تتبقى فكرة التركيز على الديمقراطية بدون البعد الاجتماعي، والإصلاح السياسي فقط، وأعتقد أنها تضر بحركتنا، مطلوب المزج بين الدعوة للديمقراطية، وبين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وهذه معادلة أعتقد أنها اختلت معنا في الصراع السياسي. مطلوب تنشيط دور التجمع، فهو دور مطلوب، تصحيح نفسه مطلوب، وتقبل النقد موجود، العمل بانفتاح أكبر مطلوب.

د.سامر سليمان: هناك كلمة استلفتت انتباهي التي قالها أ. مصطفي مجدى قال إن هناك تيارا ولكن عنده انحراف، ويقول إن القضية الكبرى هي قضية الديمقراطية، ومسألة انحراف هذه ليست كلمة، هي تجوز في المجال الأخلاقي أكثر من السياسي.

أنا حاولت أن أعرف اليسار وقلت إنه التيار الذي يعمل على موضوعات متعددة من بينها التحرير الإنساني من أي اضطهاد قومي أو جنسي.. إلخ.

الموضوع مطروح لكن هل استقلال مصر الوطني ما زال لم يحدث؟ حسب معلوماتي أن مصر دولة مستقلة، فهل هناك قضية وطنية في مصر داخلية؟

المطروح الآن هو الحفاظ على الاستقلال الوطني وتكريسه. هل هناك قوات أجنبية في مصر؟ هناك قضايا وطنية في منطقتنا، قضية فلسطين، ولا يوجد يساري يسكت على الاضطهاد القومي.

مسألة التبعية؛ توجد ضغوط خارجية، والقرار الوطني ليس مستقلاً، ولكن هذه مسألة خاصة بنا في مصر، هل لديك قدرات ذاتية تحمي نفسك من المؤثرات أم لا؟

في رأيي التيار اليساري التقدمي هو الذي يمشي في تجاه المستقبل، وهو لابد أن يلتقي بالمجتمع. والفرنسيون لديهم مثل لطيف جدًا "أن الشعوب تستحق حكامها" ففي اعتقادي بمعنى ما تستحق النظام الموجود فالتيار الذي يركز على نقد النظام فقط هو تيار فعلاً لا يريد تغيير، التيار الإسلامي ينتقد المجتمع، وعنده تصور ويرى أن جرعة الدين غير كافية، وهناك احتياج لتزويد جرعة الدين أكثر، وبالتالي مشكلة المجتمع المصري هي أزمته الأخلاقية. وهذه طريقة. ولكن نحن كيسار، أين انتقادنا للمجتمع؟

قــضية الديمقراطية أنا وضعتها كقضية كبرى لسبب، ففي رأيي أن اليسار بدأ يــتدهور ويــنحدر، لــيس من السبعينيات أو الثمانينات، هو من ١٩٥٢، وإذا كنت فاهمــا خطأ صححوا لى. القضية الآن أن لدينا نظاما، لا أعرف ماذا يسمى، يمكن أن نــسميه نظام الطوائف أو نظاما مبنيا على فكرة توحيد كل القوى الاجتماعية في مــنظمات موحدة من أول الصحفيين للأطباء، والعمال.. هذا مجتمع طوائف لدرجة أن المــسألة وصــلت لمرحلة وزير لكل جماعة اجتماعية موحدة في منظمة ويطلع ممــثل فيها للدولة فللأطباء يكون وزير الصحة، وللمهندسين وزير الإسكان... حتى للمسيحيين وزارة البيئة، هذا نظام طوائف وهو مؤسس من الخمسينيات.

أخــر نقطة هى أن أ.عبد الخالق فاروق تكلم أنه نظام رأسمالي، وأننا سنكسر فيه، فهل هذا معناه أن المرحلة القادمة هي إسقاط سلطة الرأسمالية؟

حلمي شعراوي: هــذا الــضغط الفكــري جديــر أن نــبلوره ونــتأمله وسنــضع ذلــك أمــامكم جمــيعاً، ونأمــل أن نــرى بعد ذلك رؤى عملية لحركة اليسار.

أقــول إن أمــامكم حــزبا فاقــد الــشرعية هــو الحــزب الوطنــي، وقوى سياســية صــاعدة ولهــا شــرعيتها، المفــروض اليــسار يثبت شرعيته العملية والتنظيمية في هذا المجتمع.

مستقبل اليسار فى مصر

حسن شعبان

مستقبل اليسار فى مصر موضوع جد هام وخطير، ويجب أن يرقى إلى مستوى مناقشة مستقبل هذا الوطن. ومناقشة مستقبل الوطن ومستقبل اليسار لا يمكن أن تنجزه ندوة أو حتى عدة ندوات، ولكن الموضوع يستحق أن يطرح على مستوى أعمق وأرقى وأوسع.. واقترح للبداية عقد مؤتمر واسع لليسار على أن يتم الإعداد الجيد له من حيث الوقت الكافى والموضوعات المطروحة.

ولا يمكن أن نتحدث عن مستقبل اليسار دون مناقشة أزمة اليسار فى مصر والتى أرى أنها تتمثل فى:

*أزمة فكرية

*أزمة سياسية

*أزمة تنظيمية

فى مطلع الستينات من القرن العشرين كان اليسار فى مصر قد تخلى عن مشروعه البروليتارى وتبنى فكرة التطور اللا رأسمالى، وتخلى عن مشروعه الاشتراكى وتبنى المشروع الناصرى، وتخلى عن تنظيمه بحل الحزب والانخراط فى حزب السلطة. وكانت هزيمة ١٩٦٧ لحظة حاسمة فى تاريخ مصر، وكانت تعنى سقوط المشروع الناصرى برمته.

كان شعار الحرب قد فرض نفسه وتبنته جماهير الشعب المصرى وعمت المظاهرات أنحاء مصر فى المدن والقرى وفى المصانع وفى الجامعات تطالب بالحرب والتخلص من عار الهزيمة وقفزت المسألة الوطنية إلى المقدمة ونشأت منظمات يسارية.. ولكن سرعان ما تحللت وذابت فى شظايا متناثرة بفعل فاعل مع سبق الإصرار والترصد، لم يكن لخلافات أو صراعات سياسية ولكن لأسباب ذاتية، وكان مشهدا دراميا ومضحكا نراه على الساحة: البعض انتقل إلى الجانب الآخر وبنفس الحماس والاندفاع، البعض انخرط فى منظمات لحقوق الإنسان ومراكز بحثية بتمويل أجنبى مريب وبلا إنتاج حقيقى وأصبحوا نجوما فى سماء الفضائيات وعلى موائد وزراء خارجية أمريكا الذين يحلون ضيوفا على القاهرة

والبعض يبحث عن طريق للتواجد على الساحة فى التظاهرات الاحتجاجية وعلى شاشات الكومبيوتر.. لكن الجميع لا يقتربون من الطريق الوحيد الصحيح والواجب وكأنه رجس من عمل الشيطان. لماذا؟!!

وما يزال السؤال مطروحا وملحا ولا يحظى بما يستحق من عناية فى البحث الموضوعى والنقد الذاتى الواجب. وفى تقديرى أن الأسباب تكمن فى أن هذه المنظمات ظلت فى إطار الأفق البرجوازى، وفى إطار النخب المثقفة وتتحلى بروح البرجوازية الصغيرة، ولم ترق إلى مستوى طرح جذرى لمشروع اشتراكى يجيب على مسألة الحرب وحل المسألة الوطنية فى إطار أفق لتطور المجتمع وقيادة الجماهير نحو تغيير ثورى فى الفكر والسياسة والتنظيم.

إن مستقبل اليسار فى مصر رهن بـــ:

*وحدة اليسار حول شعار محدد واضح ودال- الاشتراكية- وإعادة الثقة فى هذا الشعار، وممارسة أوسع أشكال الدعاية حوله، وابتكار الضروري واللازم حتى يصل هذا الشعار إلى الجماهير الشعبية التى يعبر هذا الشعار عن مصالحها وتقتنع به وتتبناه وتدافع عنه.

*الخروج من أطر النخب البرجوازية المثقفة إلى آفاق أكثر رحابة؛ آفاق الجماهير الشعبية صاحبة المصلحة فى التغيير وتنظيم حركتها وقيادتها.

*تنظيم الجماهير فى مؤسسات كفاحية تعبر عن مصالحها وتدافع عنها.

*التواصل الحتمى مع الأجيال الشابة فى الجامعات وفى المدن والقرى، التى تبحث عن طريق إلى المستقبل، ولا تجد مثالا يحتذى أو طريق نضالى سليم تقتنع به وتنخرط فى مجراه.

*امتلاك مشروع اشتراكى، وترجمته إلى برنامج سياسى يلبى آمال وطموحات الجماهير الشعبية ويطرح مطالبها المشروعة فى السكن والصحة والتعليم والعمل.

*امتلاك رؤية مستقبلية تحدد جوهر الصراع فى عصرنا الراهن فى العالم وفى منطقتنا وفى بلدنا، وتحدد بدقة من هم الأعداء الحقيقيون الذين تتوجب محاربتهم وهزيمتهم.

إن النظام الحاكم فى مصر يفتقد الشرعية، ويستند فى وجوده وبقائه على قوة القمع التى يمتلكها ويعتمد على تزوير وتزييف إرادة الجماهير بالاستفتاءات والانتخابات المزورة. وينتهك الدستور كل يوم.. لقد عدل السادات الدستور لكى يبقى فى الحكم مدى الحياة، وعدل مبارك الدستور ليمدد لنفسه وليورث نجله. إن الشرعية الحقيقية هى شرعية الجماهير، ومن يريد الشرعية فليستمدها من الجماهير، إن اليسار عليه أن يسعى إلى أن يحوز ثقة الجماهير ليستمد الشرعية منها بأن يسعى بداية إلى تنظيم نفسه وتنظيم الجماهير ويقودها من أجل انتزاع حقوقها المشروعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالشعب المصرى يئن تحت وطأة الاستغلال الاقتصادى والقهر الاجتماعى.

إننا إذن أمام وضع يقول إن الظروف الموضوعية ناضجة بما يكفى ولكن الظرف الذاتى متخلف وليس هناك قوة اجتماعية ثورية قادرة على تحريك هذه الجماهير وقيادتها لإحداث تغيير ثورى. وهذه هى المهمة التاريخية التى تقع على عاتق اليسار فى مصر. فهل هو قادر على تخطى أزمته الذاتية والوعى بمهمته التاريخية وحمل أمانتها؟ أم يظل قابعا يتفرج ويجر نفسه خارج التاريخ؟!!

عن القضايا والبرنامج والآليات

القضايا الأساسية التى يجب الاتفاق حولها:

١-إن الصراع فى عصرنا الراهن هو الصراع ضد الإمبريالية المتوحشة والأطماع الأمريكية فى فرض السيطرة والهيمنة على العالم، وإعادة صياغته على الطريقة الأمريكية، وفى سبيل تحقيق ذلك فإنها لا تتورع عن أن تدهس البشرية وتهرس وتسحق الشعوب وتسحق الحياة، إما أن تكون سيطرتها الكاملة أو لا تكون.

٢-إن الصراع العربى الصهيونى هو جزء من الصراع ضد الإمبريالية ويشكل جوهر الصراع فى المنطقة العربية والشرق الأوسط. والقضية الفلسطينية هى قلب هذا الصراع ولا سبيل لحسم هذا الصراع إلا بنبذ حلول التسوية الاستسلامية بدءا من كامب ديفيد ومرورا بأوسلو وانتهاء بكل المحاولات التى تجرى الآن للضغط على الشعب الفلسطينى للتخلى عن المقاومة والتسليم بالأمر الواقع. ولابد من الوقوف بحسم إلى جانب المقاومة الفلسطينية وتقديم كافة أشكال الدعم لها، ونبذ ثقافة الهزيمة وإعلاء شأن وتبنى ثقافة المقاومة.

٣-إن مجمل سياسات النظام الحاكم فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، منذ تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى واعتماد اقتصاد السوق، وارتباط الرأسمالية المصرية بالسوق الرأسمالية العالمية وخاصة الأمريكية أدى إلى تعميق التبعية وتكثيف الاستغلال والنهب، وقطع الطريق أمام أى إمكانية للتنمية المستقلة والإذعان لكل طلبات البنك الدولى والخضوع لشروط صندوق النقد الدولى بدءا من بيع الشركات إلى رفع الدعم، منذ هذا الوقت وهى تسير فى اتجاه مزيد من إفقار الجماهير.. طرد العمال تحت مسمى المعاش المبكر.. طرد الفلاحين من الأرض.. وأصبح الفساد سمة أساسية من سمات النظام الحاكم وتردى كل الأوضاع فى الصحى والسكن والتعليم والعمل والخدمات.

قضايا لا نملك حتى ترف الاختلاف حولها، وإنما تحتاج إلى شح وتعميق ثقافة عامة لجماهير شعبنا:

٤-وحدة اليسار

٥-الوحدة العربية

٦-الموقف من الإخوان المسلمين

قضايا يحتمل التباين والاختلاف حولها، ولكن ذلك لا يحول دون العمل المشترك والنضال المشترك والمواقف العملية المشتركة. إن هذه القضايا مهمة وضرورية ولكن تحتاج إلى مزيد من الدرس والتعميق ولن تحسم إلا من خلال العمل المشترك وفى مجرى النضال المشترك. وأعتقد أنه كلماقطعنا شوطا أبعد إلى الأمام فى النضال المشترك وقطعنا شوطا أبعد معا فى الدرس والمناقشة، أمكن حسم هذه القضايا فى المستقبل المهم أن نبدأ العمل معا دون شروط مسبقة تعرقل ذلك وتعمق هوة الاختلاف وتعثر العمل المشترك:

**مطالب الحياة الديمقراطية.

*إلغاء حالة الطوارئ والمحاكم الاستثنائية وكل القوانين المقيدة للحريات.

*إطلاق حرية تكوين الأحزاب لكافة طبقات الشعب المصرى دون قيد أو شرط.

*إقرار مبدأ الفصل بين السلطات التشريعية والقضائية والتنفيذية.

*حرية واستقلال القضاء استقلالا تاما عن السلطة التنفيذية.

*إجراء التعديلات الدستورية التى تضمن انتخاب رئيس الجمهورية وتحديد مدة الرئاسة والحد من السلطات المطلقة لرئيس الجمهورية وطريقة مساءلته وطريقة رقابة ومساءلة الحكومة.

*إطلاق حرية الاجتماع والإضراب والتظاهر السلمى المنظم.

*إلغاء كافة أشكال الرقابة على حرية الفكر والإبداع وإلغاء حبس الصحافيين ومحاسبتهم أمام القضاء العادى.

*إطلاق حرية تكوين النقابات العمالية والمهنية واتحادات الفلاحين ونقابات الزراعة وعمال التراحيل.

*حرية واستقلال الجامعات، وأن يكون اختيار رئيس الجامعة والعمداء ورؤساء الأقسام بالانتخاب الحر المباشر.

*حرية واستقلال الاتحادات الطلابية ومنع تدخل الأمن فى شئونها.

*تحديد وتأكيد دور المجالس المحلية المنتخبة وأداء دورها الحقيقى فى مراقبة ومحاسبة السلطات التنفيذية.

*الإشراف القضائى الكامل على كافة الانتخابات من البداية حتى النهائية.

**المطالب العمالية:

*وقف بيع الشركات والمصانع ووقف سياسة المعاش المبكر.

*تحرير النقابات من سيطرة الدولة، وإطلاق حق تكوين النقابات فى المصانع والشركات والمناطق العمالية.

*الحفاظ على الحقوق التأمينية للعمال ضد العجز والشيخوخة والبطالة.

*حق الاجتماع والإضراب والتظاهر وكافة أشكال الاحتجاج السلمى.

**المطالب الفلاحية:

*إحياء وتدعيم وتطوير دور الجمعيات التعاونية الزراعية بحيث تكون مهمتها:

١-توفير السلف والتقاوى والبذور ومستلزمات الإنتاج.

٢-التسويق التعاونى للحاصلات الزراعية لصالح الفلاحين.

٣-وقف التعديات على الأرض الزراعية وقف الزحف العمرانى عليها.

٤-الإشراف على تنفيذ العقود بين الملاك والمستأجرين.

٥-تنظيم شروط العمل الزراعى وتحديد حد أدنى لأجور عمال الزراعة.

*التصدى لطرد الفلاحين من الأرض.

*إلغاء القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢.

عن الآليات:

١-الاتصال والتنسيق مع اللجنة التنسيقية وتطوير وتنشيط العمل بها كأداة اتصال رئيسية بالمواقع العمالية ويعهد إليها بتقديم برنامج عمالى يتم طرحه ومناقشته فى الملتقى.

٢-الاتصال والتنسيق مع اللجنة القومية لتنسيق نضالات الفلاحين والعمل معها كأداة اتصال بالمواقع الفلاحية ويعهد إليها بتقديم برنامج للفلاحين يتم طرحه ومناقشته فى الملتقى.

٣-بحث مدى إمكانية تخصيص صفحة فى جريدة الأهالى أسبوعيا من أجل طرح ومناقشة القضايا المطروحة وطرح القضايا العمالية والفلاحية تعبر عن رأى الملتقى.

٤-التنسيق مع حزب التجمع من أجل إدارة العمل الجماهيرى من خلال مقار التجمع فى المحافظات خارج القاهرة وأن يضع الملتقى برنامج لإدارة الحوار فى المحافظات خارج القاهرة.

٥-بحث مدى إمكانية إنشاء موقع للملتقى وانتخاب هيئة تحرير مسئولة عن الموقع.

٦-بحث إمكانية تأسيس مجلة للملتقى تعبر عن اليسار.

الفصل الخامس

●●●●●●●●●●●

ملتقى اليسار ووحدة النضال اليسارى

(صيغ مقترحة للعمل المشترك)

ملتقى اليسار..... لماذا وكيف؟

عادل المشد

ملتقى اليسار...... لماذا، وكيف؟

تشهد الساحة السياسية فى بلادنا منذ عدة أعوام عددا من التغيرات الهامة:

الوضع الدولى والإقليمى:

أدى انفـراد الولايات المتحدة بالتربع على قمة المجتمع الدولى بما تمتلكه من إمكانـيات اقتـصادية وعـسكرية ضخمة، واقتران ذلك بوجود إدارة أمريكية تمثل تحالـف المحافظين الجدد والمسيحيين الصهاينة إلى انتعاش آمال المجمع العسكرى والـصناعى بالـولايات المتحدة فى تشكيل إمبراطورية أمريكية، وإرساء دعائمها، وجنـى أكبـر قـدر ممكـن من الثمار الاقتصادية مستغلة هذا الانفراد وتلهث تلك الإدارة الأمـريكية المعبرة عن الجمع العسكرى والصناعى، وهى تدفع بقوة لتحقيق أهـدافها تدعـيما واستثمارا لهذا الوضع المتميز خصوصا وإنها تدرك أن استمرار هـذا التفرد هى مسألة وقت؛ إذ إن قوى شعبية لا يستهان بها على الصعيد العالمى تقـاوم ذلـك ببسالة (عبرت عن نفسها فى مظاهرات الملايين المعادية للحرب على العـراق)، كما أن قوى دولية هامة فى آسيا وأوروبا تطمح لمقاومة هذا الوضع لدى استكمال عناصر قوتها والتغلب على عوامل ضعفها.

ولمـنطقة الـشرق الأوسـط بثـرواتها واحتياطاتها البترولية الهائلة وموقعها الاستراتيجى المتوسط أهمية بالغة فى هذه الاستراتيجية الأمريكية الإمبراطورية. إذ لا يـزال البتـرول باعتباره المصدر الأهم للطاقة حتى الآن وباعتباره ثروة ناضبة فـى الـوقت الـذى تظل كل مصادر الطاقة الأخرى أكثر تكلفة منه، عنصرا هاما للـنمو الاقتـصادى فى العالم، سواء من حيث ضرورة توفره بالكميات التى تطلبها أمـريكا أم مـن حـيث مستوى أسعار أم من حيث إمكان حجبه عن القوى الدولية المنافـسة والـتحكم فـى إمداداتـه. ولا يمكـن لقوى عالمية كبرى تسعى لتحقيق إمبـراطورية وتـواجه تحديات عديدة من قوى وتكتلات دولية لا يستهان بقوتها إلا أن يكـون مـن بين أهدافها التحكم فى مصادر البترول وأسعاره وطرق إمداداته.. الخ.

وكـان لابـد أن تقترن السياسة الأمريكية المندفعة بقوة لتحقيق إمبراطوريتها إلـى الإدارة المباشـرة لمـنطقة الـشرق الأوسط عوضا عن الحكومات الصديقة

والــتابعة، وكـــان لابد أيضا أن يكون لإسرائيل باعتبارها قاعدة متقدمة للاستعمار العالمـــى شأنا كبيرا فى هذه الاستراتيجية. فتكون تصفية القضية الفلسطينية وفرض التطبـــيع بـــشروط مهيـــنة علـــى كـــل الـــدول العربية هو جزء أساسى من تلك الاستراتيجية الإمبراطورية.

مـــن الطبيعـــى أن تتـــنادى القوى الوطنية الديمقراطية فى العالم العربى وفى مـــصر إلـــى تـــشكيل جـــبهات وطنـــية وديمقراطية وتقوية أساليب وأدوات العمل المـــشتركة بيـــنها لمـــواجهة هذا العدوان الذى سوف يؤدى وهو يسعى إلى تحقيق أهدافـــه إلـــى أوضاع مأساوية فى أغلب الدول العربية، ومن المتوقع أن يكون ذلك عبـــر حـــالات من عدم الاستقرار، ولا يمكن فهم مبادرة الشرق الأوسط الكبير أو الـــضغوط الأمريكية من أجل الإصلاح الآن إلا من هذه الزاوية. إذ يصعب تصور أن تلـــك الدولة التى ترتكب يوميا فى العراق عشرات جرائم الحرب أو التى تتستر علـــى العديـــد مـــن جرائد الحرب الإسرائيلية يوميا فى فلسطين أن يكون من بين أهدافها تحقيق الديمقراطية فى المنطقة العربية. الأقرب إلى التصور أن تلك الإدارة الأمـــريكية تسعى إلى الإدارة المباشرة للمنطقة عوضا عن أنظمة مهما بلغت درجة تبعيتها إلا أنه تظل لها مصالحها الخاصة، كما بدرجات متفاوتة ضرورة الاستجابة للـــرأى العـــام والـــضغوط الشعبية فى بلادها. إن طريق الولايات المتحدة لتحقيق إدارتهـــا المباشـــرة للمـــنطقة لن يمر بسهلة ولكن من خلال حمامات الدم وموجات العنف ودرجات متباينة من عدم الاستقرار.

ومـــن الطبيعى أن يدفع هذا الوضع قوى اليسار فى بلادنا إلى تنظيم صفوفها الداخلية فى الوقت الذى تتطلع فيه إلى تقوية تحالفاتها مع القوى الوطنية الأخرى.

الوضع الداخلى:

تتـــصاعد الأزمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى بلادنا بوتيرة عالية فى الـــوقت الـــذى تضيق فيه- على الأقل فى المدى الزمنى المنظور- البدائل السياسية القـــادرة على انتشال بلادنا من تلابيب تلك الأزمة. فسياسيا تنفرد بقيادة البلاد طبقة فاســـدة شـــاخت كل مؤسساتها. عناصرها القيادية، تتشابك مصالحها مع الاستعمار العالمـــى ولكـــنها فى الوقت ذاته لم تعد مرضية للإدارة الأمريكية الحالية حتى فى وضـــعها هذا، وتتعرض بالتالى لضغوط من تلك الإدارة تهدف فى واقع الأمر إلى جر البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسى تستدعى الإمبريالية استدعاء بالذات

فى حالة– وهو الأغلب– عدم استجابة الطبقة الحاكمة للضغوط الشعبية التى تطالب بالإصـــلاح الـــسياسى بإلحاح، والطبقة الحاكمة لا تستند فى وضعها الحالى إلى أى مــشروعية سياسية أو حتى دستورية فهى من ناحية تزور الانتخابات والاستفتاءات ومـــن ناحـــية أخرى تنتهك الدستور الذى وضعته بيديها، ولا تملك بالتالى إلا القمع وسيلة لتثبيت أركان حكمها.

واقتـــصاديا تتـــردى أوضاع الاقتصاد القومى فى ظل معدلات نمو منخفضة لا تلاحـــق الزيادة المستمرة فى إعداد السكان، وتمر البلاد بحالة من الركود التضخمى تذكـــر منها فى آن واحد القطاعات المنتجة من الرأسمالية وينكوى بغلائها ليس فقط الجماهير الشعبية وإنما قطاع عريض من الطبقة الوسطى الصغيرة وتتزايد معدلات الـــبطالة التـــى تلقى بظلالها البغيضة على أعداد متزايدة من المصريين وبالذات من الشباب المتعلم.

واجتماعـــيا يزداد تفكك المجتمع المصرى، فبينما تنهار الأشكال قبل الرأسمالية للتنظـــيم الاجتماعـــى (الأســـرة الممتدة– جماعات البلديات– جماعات أبناء الحى.. إلـــخ)، تحولت الأوضاع الاستبدادية من تطوير أشكال بديلة من التنظيم الاجتماعي تحمـــى الجماهيـــر وتـــنظم دفاعهـــا عن مصالحها؛ فلا نقابات للفلاحين، والنقابات العمالـــية تعانـــى مـــن ضعف انتماء العمالة الحديثة فى المدن الجديده و"صناعات الأكثـــر حداثـــة خـــارج إطار التنظيم النقابى برمته، بينما يتم تسريح الطبقة العاملة القديمـــة (عمال القطاع العام) فى ظل سياسة الخصخصة، غير الرشيدة وطبيعى فى ظـــل هذا التفكك الاجتماعى أن تنتشر الأمراض الاجتماعية بكل تنوعاتها فى بلادنا (ضعف التضامن الاجتماعي وسيادة الروح الفردية وتفشى الرشوة والفساد وحالات الاكتئاب الجماعى).

إن هـــذه الأوضاع المتردية تصرخ منادية بكل الجهود الإصلاحية والاجتماعية الضرورية لحماية المجتمع حتى لا يزداد تفككا وضرورة العمل بدأت من أجل بناء مـــنظمات الـــدفاع الاجتماعى المختلفة. ولعل هذه الأوضاع الاجتماعية القاسية التى يمـــر بها شعبنا هى أحد أسباب نمو التيار الإسلامى فى بلادنا حيث يسد ثغرة مهمة بتنظـــيم حمـــلات البـــر والذكاة وبناء العيادات التخصيصية واستخدامها فى توفير الدروس الخصوصية لغير القادرين... إلخ.

وعلـــى الـــرغم مـــن أهمية هذه الجهود فى تخفيف وطأة الأوضاع الاجتماعية القاســـية فإن الأهم من ذلك بكثير هو بناء منظمات اجتماعية تدافع بحق عن مصالح

الجماهيـــر اعـــتمادا علـــى جهودها. وتأتى فى مقدمتها النقابات والروابط ومنظمات حمايـــة المـــستهلكين ومنظمات حقوق الإنسان.. إلخ، وهنا يأتى دور اليسار، والذى يجب أن يضطلع به بحماس.

مـــن أجـــل هـــذه الأوضاع بالذات إقليميا وداخليا، كتبت هذه الورقة للبحث فى أنـــسب الأشـــكال الممكنة لتنظيم صفوف اليسار بغرض تقوية وضعه فى المجتمع كقـــوة وطنـــية وديمقراطية هامة للغاية. ومن الطبيعى أن يكون اختيار الشكل الذى يمكن به إنجاز هذا الهدف منطلقا من وضعية اليسار الخاصة فى بلادنا.

ولنـــبدأ أولا بالأهمـــية الـــبالغة مـــن وجهـــة نظرنا لقوى اليسار فى المجتمع المصرى:

لا تنبع تلك الأهمية من الحجم الحالى لنفوذ اليسار فى بلادنا. فربما نتفق جميعا أن هـــذا الـــنفوذ بالمعاييـــر الواقعية هو ذا حجم متواضع، إذا ما قورن بنفوذ التيار الإســـلامى مـــثلا. لكن قوة اليسار الحقيقية هى قوة محتملة وتكمن بالأساس فى قوة بـــرنامجه الوطنـــى والديمقراطى والاجتماعى إذا ما قورن ذلك بضعف أو بتهافت برامج القوى السياسية الأخرى المطروحة فى المجتمع المصرى.

وتنبع قوة برنامج اليسار الفعلية من ترابط برنامجه فى القضية الوطنية المعادى للاســـتعمار ببـــرنامجه الديمقراطـــى ببعده الشعبى وأيضا انحياز اليسار التاريخى للطـــبقات الـــشعبية. ولا يجـــب بحال أن يعمينا غياب تصور استراتيجى اشتراكى لليـــسار وبالـــذات بعد انهيار التجربة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى ودول أوروبا الـــشرقية عـــن قوة برنامج اليسار المرحلى الوطنى والديمقراطى ببعده الاجتماعى. ومـــع ذلـــك فإن نقطة القوة تلك تظل احتمالية أكثر من كونها فعلية طالما لم تطرح بقـــوة بـــرامج اليـــسار الوطنية والديمقراطية فى الواقع. ما ينقص اليسار فعليا هو تخطى واقع تشرذمه الحالى وانتهاج أساليب ديمقراطية داخل صفوفه.

لماذا فشلت فى الماضى كل محولات توحيد اليسار؟

أغلب الظن أن ذلك الفشل يرجع إلى عدة أسباب.

من الناحية النظرية:

اشـــتراط الاتفـــاق حـــول رؤى استراتيجية يصعب، إن لم يكن من المستحيل، حـــسمها قـــبل قطـــع شـــوط طويل من النضال، هذا إذا كنا لا نزال نعترف بأهمية الممارســـة العملـــية فـــى اكتـــساب المعرفة. فلقد وضعنا دائما الاتفاق على طبيعة

المــرحلة الثورية مثلا كشرط ضرورى لوحدة اليسار، وهى قضية يمكن أن يستمر الجــدل حولها لوقت طويل دون أن نملك قدرة عملية على حسم هذا الجدل، كما أن الاتفــاق علــى طبــيعة المــرحلة الــثورية مثلا لن يلغى بروز العديد من القضايا الاســتراتيجية والتكتيكــية الأخرى التى كانت توضع دائما كشرط لتحقيق الوحدة. ونظــرا لأن أغلــب قوى اليسار فى السنوات التى جرت فيها تلك المحاولات كانت تعمــل فى إطار منظمات سرية صغيرة العدد قليلة الخبرة بالواقع الكفاحى؛ كان من الطبيعــى أن يدور ذلك الجدل دون أن يتحقق أى تقدم حقيقى فى حسمه ناهيك عن أن العمــل الــسرى فى حد ذاته يخنق أى إمكانيات لحسم تلك القضايا الكبرى. هل يمكــن أن نغامــر بالقــول بأن عدم امتلاك أى من المفكرين اليساريين ناهيك عن المنظمات اليسارية تصورا استراتيجيا يعتد به عن كيفية تحقيق الاشتراكية يمكن أن يكــون قــد مهد الأرض الآن لأساليب أكثر عملية للعمل المشترك بين اليساريين أو لــوحدتهم دون أن تظل هذه القضايا النظرية غير المحسوبة عاملا باعثا على الفرقة والاختلاف.

من الناحية الجماهيرية:

لأن بحثــنا هــنا هــو عن عدم تمكن اليسار من تحقيق وحدته حتى الآن، فإننا يمكن أن نقول وبدون أن يكون ذلك مبالغة فى أهمية قضية وحدة اليسار، بأن عجز اليــسار عــن تحقيق وحدته واستمراره فى صراعاته الداخلية قد حرمه من معالجة أوجــه القصور العديدة فى عمله الجماهيرى. كم من الجهود قد ضاعت فى محاولة حــسم صراعات اليسار بطريقة جدالية- من الصعب وصف بعض هذه المحاولات بأنهــا كانــت محاولات نظرية عميقة ناهيك عن تلك الجهود التى ضاعت فى حسم صــراعات غيــر موضــوعية مــن الأصل. ولنا أن نتصور لو أن هذه الجهود قد تــوحدت فى اختيار برامج اليسار وتطوير عمله الجماهيرى، كم كان ممكنا أن يتقدم اليسار على صعيد عمله الجماهيرى.

من الناحية التنظيمية:

إن اتــباع اليــسار المصرى لسنوات طويلة أسلوب التنظيم اللينينى أو الستالينى (الفــروق ليــست كبيــرة بــين النموذجين من وجهة نظرى)، والإصرار على بناء مــنظمة هى من اللحظة الأولى حتى وهى لا تزيد عن حلقة صغيرة موجهة باتجاه

تحقــيق الانقــلاب الاجتماعى. وقد حرم اليسار فعليا من أى فرصة حقيقية لتطوير برنامج سياسى فعال وتحقيق نفوذ جماهيرى حقيقى.

واقع اليسار الآن:

١-حزب التجمع:

ينــضوى جزء لا بأس به من اليساريين المصريين داخل حزب التجمع الوطنى التقدمــى الــوحدوى، وعلى الرغم من الجماهيرية الواسعة لحزب اليسار فى أواخر السبعينيات حيث ضم بين صفوفه الآلاف، فإن حزب التجمع بعد الضربات الموجهة التى وجهت إليه فى أواخر السبعينيات عن الأساليب الكفاحية فى العمل الجماهيرى واستــسلامه لمعادلــة الحزب= الجريدة+ المقر، قد أدى إلى تقلص عضويته وتدنى نفــوذه الجماهيرى، وقد زادت الأمور سوءا بعد أن تغلب على مستوى قيادة الحزب اتجــاه يــرى أن ممالأة السلطة هى الأسلوب الأمثل للمحافظة على حزبها وتجنيبه ضربات السلطة الموجهة، إلا أن الاتجاه الكفاحى داخل حزب التجمع لم يزل متمثلا فــى العديد من القيادات الجماهيرية والتنظيمية. ومن المتوقع أن يزداد نفوذها داخل الحــزب فــى ظــل اتجاه التناقضات الاجتماعية والوطنية فى بلادنا إلى مزيد من الحدة.

٢-انفجار المنظمات الصغيرة أو تقلصها وظاهرة المستقلين:

الكــتلة الثانية الهامة هى كتلة اليساريين المستقلين وهى كتلة أتت بشكل رئيسى مــن انفجار المنظمات الصغيرة أو تعرضها للعديد من الانقسامات والانشقاقات؛ مما أدى إلــى خروج الجزء الرئيسى من كوادرها، وعلى الرغم من أن عددا لا يستهان بــه مــن هؤلاء قد قطع أى صلات له بالعمل العام أو النضال السياسى، لكن العدد الأكبــر لا يــزال نشيطا فى العديد من النقابات واللجان الشعبية ومنظمات المجتمع المدنــى ومنظمات حقوق الإنسان علاوة على الناشطين فى الحياة الثقافية من كتاب وأدباء، كما انضم عدد لا بأس منهم إلى صفوف حزب التجمع ويمثلون فى الأغلب جزءا من الجناح الراديكالى فى الحزب.

ويتمتع المستقلون النشطون بدرجة عالية من الجرأة والقدرة على المراجعة كما أنهم قد خلقوا قطاعات مهمة، مما يمكن تسميته المجتمع المدنى المصرى بمبادراتهم فــى مجــال إنشاء منظمات احترافية للعمل فى المجال الاجتماعى ومجالات حقوق الإنــسان. وقــد كانــوا المحرك الرئيسى وراء تجربة اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة

الـــشعب الفلسطينى والعديد من المبادرات فى مجال الحركة العمالية والفلاحية. هذا وقـــد تنامـــى الميل للتنظيم داخل صفوف المستقلين فى السنوات الأخيرة مثل تجربة المركـــز المـــصرى الديمقراطـــى الاجتماعى، محاولة إنشاء حزب علنى تحت اسم "حـــزب العمال الاشتراكى"، حركة ٢٠ مارس علاوة على العديد من حلقات النقاش المنعقدة فعليا على شبكة الإنترنت.

٣-المنظمات السرية أو المحجوبة عن الشرعية:

مـــن تبقى داخل المنظمات السرية أو المحجوبة عن الشرعية هم عدد قليل من اليـــساريين، إذا ما قورن بمن هم خارج تلك المنظمات أو بالأعداد التى كانت تعمل داخـــل هـــذه المنظمات فى السنوات السابقة. وعلى الرغم من تمتع عدد كبير ممن اســـتمروا فـــى العمل فى تلك المنظمات بدرجة عالية من الكفاحية فى الأغلب فإن العمـــل الـــسرى وعدم التجانس، والميل إلى عدم طرح العديد من المسميات للنقاش الجـــدى خشية الاتهام بالتخلى أو المراجعة، يجعل إمكان القيام بأية مبادرات فكرية أو سياسية أو جماهيرية من داخل هذه المنظمات أمرا غير متوقع.

لماذا ملتقى اليسار؟

اكتسب اليسار بعد تجربة اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة ثقة أكبر فى نفسه وفى قدرتـــه علـــى تنظـــيم حـــركة جماهيـــرية واسعة وأيضا قدرته على انتزاع أشكال احتجاجـــية مهمـــة مـــثل الوفـــود الـــشعبية والمظاهرات الواقفة، بل والمظاهرات الجماهيرية كما حدث فى ٢٠& ٢١ مارس، واكتسب اليسار أمرا لا يقل أهمية وهو أن العمـــل المشترك بين فصائله المختلفة وكوادره المستقلة هو أمر ممكن أيضا فبعد ســـنوات من فشل أشكال العمل المشترك بين اليساريين المصريين، أمكن بناء شكل جماهيـــرى تنظيمى والحفاظ عليه لقرابة أربع سنوات، على الرغم من أن محاولات هدمـــه من الداخل لم تكن قليلة واليساريون من خارج التجمع وداخله والذين لم يكن لهـــم هـــم ســـوى تـــبادل الاتهامـــات أمكـــنهم أن يصنعوا تحالفا قويا على التوافق الديمقراطى وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية أو الشخصية العتيقة.

واقتـــراح ملتقى اليسار الذى تتبناه هذه الورقة يأتى للبناء على ما تحقق وحصد ثماره، مراعيا فى الوقت ذاته خصوصية وضع اليساريين الحالى.

الملتقـــى فـــى تقدير كاتب هذه الورقة هو شكل تنظيمى مرن إلى حد كبير. قائم على التوافق بين فصائل اليسار وكوادره المستقلة. لا يلزم أيا من أعضائه فردا كان

أم منظمة أم حزبا إلا بما يتم الاتفاق عليه داخله، كما أنه يخلق إطارا لمناقشة وحل القضايا المهمة التى إما تمثل نقاط خلاف أو تتضح أهميتها لتطوير عمل الملتقى، وعلى الرغم من تباعد مواعيد الملتقى (كل أربعة أشهر مثلا)، فإنه يمكن أن يخلق أشكالا دائمة ومنظمة للعمل مثل هيئة مشتركة لمجلة نظرية أو صندوقا اجتماعيا مخصصا لمعالجة الحالات الاجتماعية التى تطرأ (اعتقال- مرض- فصل- وفاة..إلخ).

أما لماذا الملتقى:

ربما تكمن الإجابة على هذا السؤال فى السطور السابقة التى تفرض تراص صفوف الوطنيين المصريين فى مواجهة تصاعد المد الأمريكى الإمبراطورى والصهيونى فى منطقتنا ومن باب أولى تراص صفوف اليساريين أولا حتى يمكنهم أن يلعبوا دورا أكبر فى تراص الحركة الوطنية المصرية، وأيضا الحد من تفاقم الأزمة الاقتصادية الاجتماعية وشدة وطأتها على الجماهير الشعبية، و من الواضح أهمية دور اليسار فى تلك الجبهة أو أشكال العمل المشتركة التي سبقت الإشارة إليها؛ لأن اليسار؛ على الرغم من كل السلبيات التى تشوب عمله، هو القوة الوطنية الأكثر اقترابا من برنامج وطنى ديمقراطى اجتماعى يمثل ترابط محاوره شرطا ضروريا لإمكان تحقيق انتصارات ملموسة.

كما أن واقع اليسار الذى سبق توضيحه أيضا فى سطور أخرى سابقة لا يسمح بشكل أرقى من شكل الملتقى بطابعه الكفاحى والمرن فى آن واحد. وربما تساعد مرونة شكل الملتقى- حتى لو كانت تبدو قبولا بشكل أدنى مما يطمح إليه الكثيرون- فى قدرته على حشد اليسار خلف ما يتم الاتفاق عليه، دون أن يعوق ذلك القضايا محل الخلاف؛ أى أنّ أى حزب علنيا كان أم محجوبا عن الشرعية أم منظمة جماهيرية أم لجنة، سوف تسعى أولا بكل جهدها للتوافق مع باقى أطراف الملتقى، ولن تجد فى آخر الأمر إذا فشلت فى هذا المسعى بدا من أن تعلن موقفها الخاص وتسعى إلى تطبيقه اعتمادا على جهود أعضائها الذاتية.

نقترح أن تكون للملتقى سكرتارية دائمة للتحضير لاجتماعاته ويحرص على تشكيلها من قيادات تحظى باحترام جميع الأطراف، وتتمتع بتاريخ توحيدى طويل؛ حتى يمكن أن نضمن النجاح لهذا الملتقى. كما يمكن أن يكون للملتقى متحدثا صحفيا يعلن موقف اليسار من الأحداث العاجلة فى ضوء الرؤية التوفيقية للملتقى

وسوف يؤدى ذلك إلى بروز اليسار كقطب من المهم استطلاع رأيه فى منطقة تتسارع فيها الأحداث بطريقة غير مسبوقة.

والملتقى فى آخر الأمر ينتمى إلى مقولة "ما لا يدرك كله لا يترك كله"، فإذا كان غير ممكن وهذا أمر حقيقى توحيد اليسار، فليكن الملتقى بطبيعته المرنة شكلا أكثر مواءمة لواقع اليسار الراهن. كما أننى لا أجد معنى للمطالبة بجبهة وطنية أوسع تضم قوى وطنية أخرى دون أن يجرى البدء بإنشاء هيئة يمكن أن تتحدث باسم اليسار فى المجتمع فى حدود ما يتم الاتفاق عليه بين فصائله.

ولا يجب أن ينظر للملتقى باعتباره بديلا عن الأحزاب أو الأشكال الموجودة أيا كانت طبيعتها أو محاولة لإضعافها، بل إن الطبيعى أن تتقوى تلك الأحزاب والمنظمات من خلال عملها فى الملتقى. يجب أن نتطلع دائما إلى ما يمكن تسميته بالألعاب أو العمليات غير الصفرية، وهى التى يمكن أن تعود بالكسب على جميع أطرافها، لأن أى مكسب يتحقق لطرف من الأطراف هو بالضرورة خصما من مكاسب الأطراف الأخرى، كما هى الحال فيما يمكن تسميته بالألعاب أو العمليات الصفرية.

وطبيعى أن يثير تمثيل المستقلين فى الملتقى مشكلة حول كيفية ذلك، لكننا إذا خلصت النوايا يمكن أن نجد لكل مشكلة حلا، يمكن لكل عدد من المستقلين يجدون بينهم درجة معقولة من التقارب أن ينضموا للملتقى كمجموعة. ولعلنا بذلك نشجع على درجات متباينة من التنظيم يكون لها مردود إيجابى على وضع اليسار فى المجتمع. ثمة تفاصيل كثيرة هنا يمكن تقديمها فى ضوء اقتراحات لكنها لن تكون مجدية إلا إذا كانت الفكرة الأساسية مقبولة من أطراف عديدة، كما أنها يجب أن تؤجل لكى تكون موضوعا لحوار جماعى بين الذين يرون وجاهة فى فكرة إنشاء ملتقى لليسار، يكون خطوة كبيرة باتجاه دعم نفوذه فى المجتمع وتقوية صفوفه.

ملتقى اليسار فى الممارسة

عادل المشد

إذا كـنت قد تشرفت فى البداية بطرح فكرة إنشاء ملتقى للحوار بين اليساريين المـصريين، وإذا كنت قد رأيته منذ اللحظة الأولى قابلاً للتطور إلى ما هو أبعد من مجـرد ملتقى للحوار، وهذا أمر طبيعى لكل حوار جاد بين أناس يرون رابطة قوية تجمعهـم، فـإن ملتقى اليسار الآن، والذى تعد ورشة العمل هذه بداية حقيقية له، لم يعـد مجـرد فكـرة، ولـم يعد من الممكن ردها إلى شخص بعينه، بل أصبح أمره بأياديـنا جمـيعاً، ولست أعنى فقط مجرد العدد المحدود من المناضلين الموجودين بهـذه القاعـة. إننى أعنى كل المناضلين بل وكل المواطنين الذين لا يرون مستقبلاً واعـدا لـبلدنا دون وجـود اليسار كقوة سياسية فاعلة فى ربوعه. وإذا كان لى أن أخص بالشكر أحداً لوصول فكرة ملتقى اليسار إلى بداية تجسدها الذى نشهده اليوم، فـلا أجـد أكثـر من أستاذنا وزميلنا عبد الغفار شكر استحقاقاً لهذا الشكر. فقد منح الفكـرة قـوة دفـع حقيقـية وثابـر كثيرًا فى تجسيدها فى الواقع العملى، متخطيًا بالضرورة بداياتها وناسجاً من أفكار الجميع تلك البداية العملية التى نشهدها. عنوان ورشـتنا الـيوم "كـيف يكون اليسار قطباً سياسياً فاعلاً فى المجتمع المصرى" هو عـنوان العـناوين إن صـح التعبير. فتحت هذا العنوان يمكن أن تتفتح كل عناوين نقاشـاتنا اليوم.. الخلفيات الفكرية لليسار، برامجه السياسية، خطاه السياسية، مواقفه مـن القوى السياسية الأخرى، أوضاعه التنظيمية.. إلخ. ولهذا السبب بالذات تكمن أهمـية ورشـة عمل اليوم وصعوبتها فى الوقت ذاته. سوف يكون من غير الممكن والأمـر كـذلك أن يتم بلورة نقاط اتفاق ونقاط خلاف من خلال حوار اليوم بسبب ظروف البداية من ناحية وبسبب اتساع الموضوع المطروح من ناحية أخرى. غاية مـا يمكـن أن نـصل إليه هو تحديد أجندة نقاشاتنا التالية. دعونا اليوم نتعرف إلى بعضنا البعض مباشرة ووجهاً لوجه فما أقل ما تحاورنا وما أكثر ما تنابذنا ولنسعى مـن خلال ذلك الجرد المبدئى للأفكار التى تطرح اليوم إلى تحضير أجندة حوارتنا التالـية، وسـوف يكـون مفيداً للغاية أيضاً أن نتفق اليوم على إضافة وسيلة أخرى للحوار تضاف إلى ورش العمل التى نقرر عقدها ألا وهى "مجلة ملتقى اليسار" تلك الوسـيلة التـى أراها –وأظنكم توافقوننى الرأى– على جانب عظيم من الأهمية فى تحقـيق ملتقـى اليسار لأهدافه، التى أرى مرة أخرى أنها من الطبيعى أن تتجاوز

هدف الحوار، على الرغم من أهميته فى حالتنا.

لقد كانت هذه المقدمة ضرورية قبل أن أتناول رؤيتى الخاصة لموضوع ورشة اليوم. ولسوف أبدأ بمحاولة إجابة سريعة على سؤال أراه يمثل عقدة البداية ألا وهو أى حركة يسارية نسعى إليها؟ وبشكل أكثر تحديداً هل نسعى إلى حركة يسارية على أسس فكرية أو أيديولوجية أم حركة يسارية واسعة على أسس سياسية.

ولسوف أبدأ شأنى فى ذلك شأن الكثيرين بالاعتراف بالدور الثورى الذى لعبته الماركسية اللينينية فى دفع الرؤية الفكرية والحركة العملية للاشتراكية خطوات هائلة للأمام، لكننا فى الوقت ذاته يجب أن نسلم بحدوث تغيرات هائلة فى المجتمعات الرأسمالية المتقدمة والمتخلفة على حد سواء، منذ الأيام التى صيغت فيها أسس الماركسية اللينينة. لست ولا أرغب أن أكون- فى الموقع الذى يتيح لى الحديث عما لا زال صحيحاً وما يجب تغييره فى الماركسية اللينينية، ولا حتى ما كان غير صحيح من البداية، فإن هذه مهمة مفكرين من العيار الثقيل. ولا أظننى واحداً من هؤلاء، كما أنها يمكن أن تكون مهمة الزملاء الذين لا يزالون يقررون بصلاحية الماركسية اللينينية فى عمومها فهم بالأحرى الأقدر على تجديدها، لكنى فى الموقع الذى أنا فيه أطالب هؤلاء الزملاء وغيرهم ممن يعتبرون أنفسهم يساريون بحق واشتراكيون بحق باعتماد السعى لبناء حركة يسارية على أسس سياسية وليس على أسس فكرية.

ويقودنى هذا إلى محاولة تحديد رؤيتى الخاصة لهذه الأسس السياسية:-

١-اليسار حركة سياسية معادية للإمبريالية. ويكتسب اليسار جدارته من قدرته على تحقيق إنجازات فى النضال ضد الإمبريالية، ليس فقط بما تمثله الإمبريالية من استبعاد للشعوب المضطهدة ولكن بما تمثله الإمبريالية من استغلال وإفقار للطبقات الكادحة فى المجتمعات الإمبريالية ذاتها. ولما تستدعيه تلك الأوضاع من إفقار روحى وإعلاء من شأن النزعات العنصرية فى تلك المجتمعات. وبهذا فإن اليسار فى مواجهته للإمبريالية فى عالمنا العربى يتميز عن الاتجاهات القومية والإسلاموية التى تجر شعوبنا إلى مواجهة العنصرية الإمبريالية بعنصرية مضادة.

٢-اليسار حركة سياسية تسعى لتحقيق الديموقراطية الحقيقية متخطية أفقها الليبرالى أو البرجوازى المحدود نسبياً، مع اعترافه بحجم المكتسبات التى أنجزتها الليبرالية. إن نقد اليسار لليبرالية لا يجب أن يصب فى تكريس أى شكل من أشكال

الحكم الشمولى والذى هو أدنى بمراحل مما حققته الليبرالية تاريخياً حتى الآن. ويحترم اليسار فى هذا السياق المواثيق العالمية لحقوق الإنسان ويسعى للبناء عليها والإضافة إليها فى مواجهة من ينتقص من هذا الحقوق بحجج بالية من نوع ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية. ويسعى اليسار فى نضاله الديموقراطى إلى تخطى محدودية الأشكال النيابية وإلى توسيع المشاركة الشعبية وتعظيم قوة المجتمع المدنى.

٣-اليسار معادى بطبيعته للرأسمالية، ولا يعترف بها كشكل نهائى للتنظيم الاجتماعى، ويتعامل معها تعامله مع كل الظواهر باعتبارها ظواهر تاريخية، تتحقق فى التاريخ وينفيها التاريخ أيضاً. لا يكفى الحديث عن مثالب وقصور الرأسمالية وعن الظلم الاجتماعى الفادح الذى تنطوى عليه لكى يتم تخطيها. ولا يكفى الحديث عن الطبقة العاملة وتنامى قوتها وضرورة التوجه إليها وتثويرها لكى تتحقق الاشتراكية وإنما يجب قبل كل ذلك توفر تصور للنموذج الذى يجب تنظيم المجتمع عليه بعد الإطاحة بالرأسمالية، وهنا تكمن فى تقديرى نقطة الضعف الرئيسية لنضال اليسار من أجل الاشتراكية فى الوقت الراهن، ولا يخفى على أحد أن انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى قد طرح العديد من الأسئلة الصعبة على هذا المحور الهام من نضال اليسار. لا يمكن الالتفاف على هذه الأسئلة الصعبة بمجرد إجابات غامضة ومبهمة أو تصورات طوباوية عن المجتمع الاشتراكى. من وجهة نظرى فإنه يبدو لى أن هذه القضية شأنها فى ذلك شأن كل القضايا الكبرى لن تجد حلها فى أذهان المفكرين أياً كانت براعتهم، بل إنها ستجد حلها أولاً فى سياق النضال العملى.

وعلى الرغم من أنه يمكن الحديث نظرياً عن أن طبيعة المرحلة الثورية هى الاشتراكية بمعنى تخطى الرأسمالية، إلا أنه بسبب من غياب تصور واضح عن المجتمع الاشتراكى، وأيضاً غياب تصور عن كيفية الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية بعد التغيرات الهائلة التى حدثت فى نمط الإنتاج الرأسمالى سواء فى الدول الرأسمالية المتقدمة أو المتخلفة، فإن هذا التحديد ليس كافياً لحل المعضلات التى تواجه اليسار. المهم بهذا الخصوص هو أن على اليسار سواء على الصعيد العالمى أو الصعيد المحلى أن يتعايش فترة ليست قصيرة مع نمط الإنتاج الرأسمالى وأن يضع خططه على أساس من هذا الواقع. سوف يكون لهذا الاستنتاج -إن صح- تأثيرات مهمة على تكتيكات اليسار، فكثير مما كان يتم التقليل من شأنه

باعتباره إصلاح قليل الأهمية طالما أن التغيير الثورى مطروح وممكن، سوف يكتسب فى ظل هذه الأوضاع أهمية بالغة.

آن لى أن أنتقل الآن من مجال التعميم إلى بعض القضايا الخاصة التى تكتسب أهمية كبيرة فى السياق التاريخى الذى نعيشه اليوم وتتعلق بمواقف اليسار السياسية والتنظيمية:-

١-لم يعد ممكنا أن يترك اليسار قيادة النضال ضد الإمبريالية لقوى الإسلام الجهادى:-

واقع الأمر أن النضال ضد الإمبريالية فى العراق والصهيونية فى فلسطين تتصدره قوى الإسلام الجهادى بفصائله المختلفة. وواقع الأمر أن ذلك قد أدخل هذا النضال فى مأزق حقيقى، فلقد أصبح النضال العربى ضد الإمبريالية والصهيونية نضالاً بلا حلفاء يعتد بهم على الصعيد العالمى، وقد أدت قيادة التيار الجهادى للمواجهة مع الإمبريالية والصهيونية إلى توحيد قوى العدو، فقد صعد شارون وبسبب من هذه القيادة إلى سدة الحكم فى إسرائيل موحداً قوى المجتمع الإسرائيلى بشكل لم يحدث من قبل، كما أصبح من الصعب تمييز موقف أوربا عن موقف الولايات المتحدة. لم يحدث أن حسمت حركة تحرر وطنية معركتها مع الإمبريالية بتفوقها العسكرى، فهذا أمر غير ممكن من الأصل، وإنما حققت حركات التحرر الوطنية نجاحاتها بتكتيكات ذكية ومرنة نجحت فى حشد أوسع جبهة عالمية مناصرة، وبقدرتها على شق صفوف معسكر الأعداء. وعكس ذلك على طول الخط هو ما تؤدى إليه قيادة التيار الجهادى للكفاح فى فلسطين والعراق. مفهوم لنا جميعاً أن تولى التيار الجهادى زمام القيادة فى البداية يرجع إلى موازين قوى حقيقية، وهو أمر لا يمكن أن نلام عليه كيسار وكقوى ديموقراطية، لكن الموقف السائد وسط اليسار العربى والمصرى من إعجاب بالتيار الجهادى بل واتخاذ مواقف ذيلية له فى الكثير من الأحيان هو الذى كرس تلك الموازين بدلاً من أن يغيرها. لقد رأى البعض منا مثلاً فى وقائع الحادى عشر من سبتمبر ضرباً للإمبريالية فى عقر دارها!! والبعض منا قد رأى فى بن لادن بطلاً يجب أن توضع صورته بجانب صورة جيفارا، وهلل الكثيرون منا للعمليات الاستشهادية ضد المدنيين فى إسرائيل داخل ما سمى بالخط الأخضر على الرغم مما أدت إليه من توحيد صفوف الإسرائيليين خلف أقصى اليمين الصهيونى. والتزمت الأغلبية منا الصمت تجاه

قيادة الاتجاه الجهادى للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، ولم نقم بما يجب أن نقوم به من تحذير واجب من تكتيكاته الخاطئة. لقد آن الأوان من وجهة نظرى لأن يعيد الكثيرون منا مراجعة مواقفهم تجاه هذه القضية، ولأن نتخلص من الابتزاز الذى نمارسه أحياناً على أنفسنا، ففى آخر الأمر لا يصح إلا الصحيح. ويجب أيضاً أن نسعى إلى تكتيل القوى الديموقراطية فى العالم العربى لنقد خط التيار الجهادى ولتوفير أفضل الظروف لتغليب الخط الديموقراطى فى قيادة النضال ضد الإمبريالية، ذلك الخط الذى لا يواجه العنصرية الإمبريالية بعنصرية عربية أو إسلامية. فيحق له بالتالى أن يتطلع إلى جبهة حلفاء عريضة على الصعيد الدولى، كما يمكن أن ينجح فى شق صفوف العدو.

٢-الموقف من البيروقراطية وفرص النمو الرأسمالى فى مصر:-

انطلاقاً من رؤيتى لضرورة أن يتعايش اليسار مع فترة ليست قصيرة من استمرار الرأسمالية فى بلادنا، وأن يضع تكتيكاته على هذا الأساس، فإننى كنت ولا زلت أعتقد أن اليسار قد وقع فى خطأ كبير فى بناء موقفه السياسى من التحول من رأسمالية الدولة الناصرية إلى الرأسمالية القائمة على تشجيع القطاع الخاص أو ما سمى فى وقت من الأوقات بسياسة الانفتاح أو وفى وقت آخر بالإصلاح الاقتصادى. إن الموقف المعارض لسياسة الانفتاح الاقتصادى من حيث المبدأ، والدفاع عن القطاع العام من حيث المبدأ أيضاً ودون الدخول فى التفاصيل، وأيضاً التركيز على جانب واحد من جوانب الدفاع عن العمال بتبنى سياسة دفاعية تحاول أن تبقى فحسب على ما سمى مكتسبات العمال فى القطاع العام -وهى فى التحليل النهائى قوانين صيغت بالأساس لمصادرة الصراع الطبقى واستبدالها بنقابات العمال المستقلة والحركة النقابية الحقيقية- كان من وجهة نظرى خطأ تاريخياً لم تستفد منه سوى البيروقراطية فى أحط مراحل تطورها. وفى ظنى أن جهداً كبيراً قد بذل فى وقف تداعى قطاع اقتصادى منهار فى أغلبه الأعم ولا يستحق فى أغلب الأحوال أن تمنح له فرصة لمزيد من الاستمرار، بينما لم تبذل جهود كافية أو حتى جهود يمكن الاعتداد بها فى مجالات أخرى. ليس من المنطقى من وجهة نظرى أن تتحدد الخطوط الفاصلة بين الاشتراكيين والرأسماليين فى شكل الملكية الرأسمالية، كما أن الدفاع عن القطاع العام على عواهنه لا يمكن أن يبرر بأن القطاع يعطى الدولى هامشاً أوسع من المناورة ضد الضغوط الدولية والإمبريالية، إذ أن ذلك محسوم

بطابــع الدولــة ذاتهــا والتى وصلت إلى الدرك الأسفل فى علاقتها بالإمبريالية فى عــصر انحطاط البيوقراطية. كان يجب أن يسأل اليسار نفسه وبالذات قطاعاته التى تبــنت لــسنين طــويلة وجهات نظر تؤكد على الطابع الرأسمالى للقطاع العام فى مــصر:- هــل يــستحق شــكل الملكية الرأسمالية (خاص أم عام) كل هذا الوقت والجهد؟ وألم يكن من الأجدى أن تتركز جهود اليسار فى محاور مثل:-

تبنــى سياسة جوهرها الدفاع عن مصالح الجماهير وحرياتها الأساسية وليس الدفاع عن شكل الملكية الرأسمالية (خاص أم عام)، فيتم التركيز على إجراء مناقشة عامــة داخــل المجتمع حول ما يمكن بيعه وما لا يجب بيعه بعد تحديد الأسس التى يــتم علــى أساســها هذا الاختيار، كما كان يجب التركيز على مناقشة أسلوب البيع للــوحدات التى يتقرر بيعها وضرورة توفير أكبر قدر ممكن من الشفافية فى عملية البــيع. وأيــضاً التركيز على مقايضة أسلوب الدفاع الإدارى والقانونى عن مصالح العمــال بالأسلوب الديموقراطى الذى لا يتحقق إلا بحرية واستقلال الحركة النقابية. إن تركيــز جهود اليسار فى معارضة التحول فى شكل الملكية الرأسمالية من قطاع عــام إلى قطاع خاص من حيث المبدأ، قد حرم اليسار من تركيز جهوده فى الدفاع عن المصالح الحقيقية للعمال.

ولنــسأل أنفــسنا سؤالاً:- كم من الجهود قد بذلت فى الدفاع عن طبقة عاملة عريــضة تشكلت فى المدن الصناعية الجديدة تعمل بلا تشكيلات نقابية تقريباً ويوقع العمــال فــيها يــوم تعيينهم على استقالتهم، وإلى أى حد يمكن مقارنة تلك الجهود بالجهــود التــى بذلها اليسار دفاعاً عن عدم بيع بعض وحدات القطاع العام التى لا تــستحق من وجهة النظر الاقتصادية أن تستمر فى الحياة. كم من الجهود بذلت فى تنظــيم صــفوف العمــال المــصريين فى الخارج وقد تجاوزت أعدادهم فى بعض الأوقــات الــثلاثة ملايــين تتجدد باعتبارهم مهاجرين مؤقتين بدلاً من أن نوجه لهم الاتهامات باعتبارهم مجرد باحثين عن الحلول الفردية.

عجالة حول الأوضاع التنظيمية لليسار:-

انطلاقــاً من وجهة النظر التى تسعى إلى بناء حركة يسار واسعة على أسس سياسية وليس على أسس أيديولوجية وفكرية، فمن الطبيعى أن أجد من جانبى حزب الــتجمع أقــرب التجسيدات التنظيمية لهذه الحركة. فما الذى يمنعنى من تبنى دعوة لكل قوى اليسار وأغلبهم ممثلون فى هذه القاعة للانضمام إلى حزب التجمع؟

أرى أن هناك عدداً من الملامح الأساسية فى حزب التجمع والتى تحول دون أن يكون هو بسياساته الحالية الوعاء التنظيمى لحركة يسارية واسعة أطمح مع الكثيرين غيرى إلى بنائها.

من الناحية السياسية:-

رضى التجمع بأكثر أسقف الحركة السياسية انخفاضا وهو السقف الأمنى مما أدى إلى فقدانه الطابع الكفاحى.

من الناحية التنظيمية:-

تسود حزب التجمع أوضاعاً تنظيمية غير ديموقراطية، ويمكن القول إنه يتبنى شكلاً مشوهاً من المركزية الديموقراطية. الصيغة التنظيمية المقترحة من جانبى لا تسعى إلى تخطى الطابع غير الديموقراطى داخل التجمع، والذى يتغذى على الخضوع للأسقف المنخفضة فقط، ولكنها تسعى إلى تخطى المركزية الديموقراطية ذاتها.

إن السعى لبناء حركة يسار واسعة تستدعى حزباً يبنى على أساس التنوع ويحافظ على هذا التنوع ولست أعتقد أن المركزية الديموقراطية يمكن أن تكون الإطار التنظيمى المناسب لذلك.

أن الصيغة المقترحة من جانبى هى أقرب إلى صيغة وجود منابر تتمتع بقدر كبير من الاستقلالية ضماناً لإمكان الحفاظ على التنوع وإتاحة التفاعل بين يساريين من منابع مختلفة. والوصول إلى هذه الصيغة يمكن أن يكون عبر انفتاح التجمع لقوى اليسار خارجة وصولاً إلى هذه الصيغة أو أن يجرب اليسار خارج التجمع هذه الصيغة بنفسه ويثبت نجاحها وقدرتها على الحياة أملاً فى جذب التجمع إليها.

وأخيراً، إننى أشهر أننى قد غامرت كثيراً بطرح هذا العدد الكبير من القضايا النقدية دفعة واحدة، ولعل عذرى فى ذلك هو رغبة لم أقاومها فى قول ما أعتقده صحيحاً عل الآخرين يقتنعون به أو يصححون لى ما يرونه خاطئاً.

ملتقى اليسار

رؤية مشتركة

هذه الورقة نتاج مناقشة شارك فيها دائرة واسعة من النشطاء اليساريين المصريين خلال الفترة من ٥ يوليو ٢٠٠٤ إلى ١٦ أغسطس ٢٠٠٤

يواجه المجتمع المصري أزمة شاملة وعميقة تتطلب تضافر جهود وتضحيات أوسع القوي لتجاوزها. تشمل الأزمة مختلف جوانب المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، التي يعاني منها ملايين المواطنين. وهي نابعة في الأساس من الطابع السلطوي لنظام الحكم وإصرار التحالف الطبقي الحاكم علي وضع الاقتصاد المصري في وضع رأسمالي تابع. وتتحمل قوى اليسار مسئولية أساسية في مواجهة هذا الوضع. لكن قوى اليسار لم تتهيأ بعد لهذه المواجهة التاريخية، فاليسار المصري موجود بالفعل في أحزاب ومنظمات سياسية شرعية ومحجوبة عن الشرعية، وفي مؤسسات مدنية اجتماعية وبحثية، وفي منظمات شعبية انتزع من خلالها حق التجمع السلمي والعمل الجماهيري. كما توجد نسبة كبيرة ممن ينتسبون إلي اليسار بشكل فردي لا يجمعها نشاط مؤسسي سياسي أو اجتماعي أو بحثي يمارسون نشاطا فكريا أو جماهيريا بشكل مستقل، ورغم حضور اليسار المصري في الساحة وممارسته أنشطة متعددة سواء كأحزاب سياسية أم مؤسسات اجتماعية أم أفراد. ورغم ما يتوفر له من خبرة وفاعلية فإنه لم يستكمل حتي الآن المقومات الأساسية للتصدي لمسئوليته في مواجهة الأزمة القائمة والقيام بدور قيادي في تعبئة أوسع القوي للمشاركة فيها. يعود ذلك بالأساس إلي غياب العمل المشترك بين أقسامه التي أشرنا إليها وإلي غياب الحوار الذي يوحد الرؤية لقضايا المجتمع، ويرسي بذلك الأساس الضروري لتوحيد الجهود وقيام أشكال مشتركة للنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الشرط الأساسي لقيام اليسار المصري بدوره المنشود هو أن يصبح قطبا أساسيا في الصراع الدائر حول مستقبل مصر. أن يصبح قطبا جاذبا لقوي سياسية أخري تسعي للعمل معه باعتباره قطباً مستقلاً في الساحة السياسية، قادراً علي مواجهة قوي الليبرالية الجديدة المستندة إلى الشمولية السياسية وقوى الإسلام السياسي في نفس الوقت، وبحيث يكون اليسار أقدر علي التعبير عن مصالح الأغلبية الشعبية، وإقامة العدل

والمساواة، وفتح أوسع الأبواب نحو المشاركة الشعبية الفاعلة.

هـذا الحـوار المنتظم بين مختلف أقسام اليسار هو خطوة هامة من أجل توحيد الفهـم والـرؤية للمجتمع المصري وقضاياه الأساسية وللتطورات الإقليمية والدولية المؤثرة فيه، ويتطلب انتظام الحوار واستمراره توافر إطار مناسب يلتقي فيه الجميع لمناقـشة القـضايا المطـروحة والوصول إلي استنتاجات سليمة تكون أساس عمل مـشترك لكل من يرغب في المشاركة فيه. هذا الإطار المناسب هو "ملتقي اليسار" الذي نأمل أن يكون طريق اليسار نحو مزيد من الفاعلية.

ومـن المهم هنا الوعى بأن استمرار الحوار وتكثيفه لفترة زمنية مناسبة. شرط ضرورى للوصول إلى الرؤية المشتركة وتوسيع قضايا الاتفاق فى صفوف اليسار، أما العمل المشترك فهو اختيارى لمن يقبل المشاركة فيه إلى أن تنضج الظروف.

١ــ **طبيعة ملتقي اليسار**: ملتقى اليسار ليس تنظيماً أو هيئة بل عملية مستمرة قابلة للتطوير والإنضاج على ضوء الممارسة. وهو إطار للحوار مفتوح لكل راغب في المشاركة فيه سواء أكان حزبًا أم منظمة سياسية أم مؤسسة مدنية أم لجنة شعبية أم فـردًا. يقوم علي التوافق بين المشاركين في تحديد جدول أعماله ونتائجه وإرساء التقالـيد الإيجابـية التـي تكفل نجاحه، يحتفظ كل من يشارك فيه بمنطلقاته الفكرية ومـواقفه الـسياسية، ولا يلتزم إلا بما يقتنع به من خلال الحوار وما يصل إليه من اسـتنتاجات مـشتركة حول أولويات النضال المشترك، وتتعدد أدوات الحوار علي النحو الموضح فيما بعد.

٢- **المدعـوون للمـشاركة في الملتقي**: ملتقي اليسار مفتوح لكل راغب في المـشاركة فيه من قوى ومناضلي اليسار سواء أكانوا منظمات وأحزاب سياسية أم مؤسسات مدنية أم لجان شعبية أم أفراد على أسس سياسية وليست أيديولوجية طالما أنه تتوافر فيهم الشروط الآتية:

ــ الالتزام في الرؤية والتحليل بمنهج الاشتراكية العلمية

ــ معاداة الإمبريالية والصهيونية

ــ الانحياز الطبقي للطبقة العاملة ومصالحها ومصالح سائر الكادحين

ــــ السعي إلي تجاوز الرأسمالية إلي نظام اقتصادي اجتماعي سياسي أرقي هو الـنظام الاشتراكى يقود المجتمع علي طريق التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعقلانية.

-القـبول بالدولـة المدنية والعقلانية وعدم التمييز بين المواطنين ونبذ التعصب

الدينى أو القومى.

-القبول بالتطور الديمقراطى للمجتمع والمنافسة السياسية السلمية.

كما يشترط فيمن يشارك من الأفراد أحد الشروط الآتية بالإضافة إلى الشروط السابقة:

ـ له إنتاج فكري منشور فى وسائل النشر العامة

ـ يمارس نشاطا جماهيريا قياديا في المجالات النقابية أو الجماهيرية أو الشعبية

ـ ينشط في إطار جمعية أهلية أو منظمة غير حكومية أو مركز للبحوث والدراسات.

- **أدوات الحوار**: نظم الحوار من خلال أدوات متعددة تشمل في المرحلة الأولي:

ـ ورش عمل حول قضايا متنوعة علي فترات متقاربة

ـ مجلة تركز فى البداية على نشر الأوراق المقدمة للحوار فى الملتقى ونتائج الحوار. وتنشر فيها الآراء منسوبة إلى أصحابها وليس إلى هيئات أو منظمات ويشرف على المجلة هيئة تحرير تختارها اللجنة التحضيرية.

ـ لقاء كل ثلاثة أو أربعة شهور ويطرح فيه موضوع متفق عليه للنقاش يستمر أكثر من يوم يبدأ بجلسات عامة ثم يتحول إلي لجان فرعية أو ورش عمل حول قضايا نابعة من الموضوع المطروح للنقاش، وينتهي بجلسة عامة تطرح فيها نتائج الحوار والمهام النضالية التي تستخلص من النقاش.

وتتكامل الأدوات الثلاث في تنسيق الجهود حول القضايا ذات الأولوية في كل فترة ويمكن الاتفاق علي أدوات أخرى كلما حقق الملتقي نجاحا وأصبح أكثر قدرة علي القيام بخطوات جديدة مثل إنشاء موقع علي شبكة الإنترنت.. إلخ.

٤ـ **أسلوب إدارة الملتقي**: تدير الحوار لجنة تحضيرية لمناقشة جدول الأعمال والاتفاق علي أولويات القضايا وأسلوب معالجتها سواء من خلال ورش العمل أو النشرة الدورية أو اللقاء الموسع (الملتقي)، وتتشكل اللجنة من ممثلين اثنين عن كل هيئة مشاركة فيه. ولا توجد في هذه اللجنة أي مستويات قيادية بل يعمل الكل علي قدم المساواة. ويمكن للجنة التحضيرية أن تشكل لجنة فرعية مؤقتة لدراسة موضوعات محددة تعرض نتائج أعمالها علي اللجنة التحضيرية لاتخاذ القرار

المناســب، كمــا يمكن تكليف لجنة فرعية بالتحضير للقاء الفكري الموسع أو ورش العمــل أو إصدار أعداد المجلة، وتتم رئاسة اجتماعات اللجنة بالتناوب بين أعضائها وتكــون الرئاسة في المرحلة الأولي للهيئة التي تعقد الاجتماعات في مقراتها وللجنة التحــضيرية وحــدها حق تحديد من يشارك فى أعمال الملتقى بناء على اقتراحات الأعــضاء. وتكــون عضوية اللجنة التحضيرية لمدة سنة ويعاد تشكيلها فى الملتقى الموسع سنوياً. بحيث يكون التشكيل فى كافة الأحوال ممثلاً لكافة الهيئات المستمرة فى المشاركة.

٥-**قــواعد وأســس إدارة الحــوار**: تــم تنظيم الحوار وفق أسس ديمقراطية موضــوعية تكفل إشاعة جو صحي وتساعد علي دعم الثقة المتبادلة، وتهيئ الجميع لمزيد من العمل المشترك. ويراعي بصفة خاصة:

-تجنب الاتهامات

- ممارسة نقد ونقد ذاتي متبادل يتناول الوقائع المحددة ولا يتطرق إلي النوايا.

-المهمــة الأساســية للحــوار هى تحديد نقاط الاتفاق والخلاف على المستوى الفكرى واستخلاص مهام للعمل المشترك.

- أن يكون الهدف من الحوار الوصول إلي التوافق قدر الإمكان دون تصويت. والوصــول إلــى توافــق حول قضايا حد أدنى سياسياً وليس أى قضية أيديولوجية. ويعني ذلك أنه لا يشترط لنجاح الحوار أن يكون الاتفاق كاملا.

٦ــــ **نــتائج الحوار**: يتم صياغة أوراق تتضمن الآراء المطروحة للحوار في قــضية معينة ونقاط الاتفاق حولها ونقاط الخلاف، وتستخلص من هذا كله أولويات نــضالية ليــست ملــزمة للجميع، بل يلتزم بها من يقبل العمل المشترك حولها من أطــراف الحوار، وبالإمكان قيام أكثر من مستوى للتنسيق، وأكثر من شكل للتنسيق فــي وقت واحد، وسوف يتكفل نضج الحوار وتراكم الخبرة والثقة المتبادلة وتوسيع نقاط الالتقاء بالوصول إلي أشكال أرقي وأوسع من التنسيق في مراحل تالية. وكلما حقــق ملتقــي الحوار نجاحا فإنه سيفتح الباب عمليا أمام نضج هذه العملية السياسية التــي تــتطلب البدء فيها بواقعية وتحاشي القفز علي الواقع الراهن الذي يتسم بعدم وجود تقاليد أو خبرات للحوار بين أقسام اليسار.

٧ -**قــضايا لها أولوية في الحوار**: هناك العديد من القضايا ذات الأولوية في الحوار مثل:

أ ـــ كيف يصبح اليسار قطبا أساسيا في المجتمع المصري

ب ــ القضايا الأساسية للمجتمع المصري في المرحلة الراهنة
جـــ ــ ظاهرة العولمة الرأسمالية وتأثيرها علي المجتمع المصري.
د ــ الاستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط وكيفية التصدي لها.
هـــ ــ قضايا التغيير الوطني في مصر (سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية)
و ــ الانــتخابات القادمة لمجلس الشعب والاستفتاء علي رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥
ز ــ التحالفات السياسية لليسار المصري والتحالفات المضادة.
ح ــ الصراع العربي الصهيوني.
ط ــ الموقف من القوى السياسية الأساسية الحزب الحاكم ــ الإسلام السياسي ــ الليبراليون
ى-كما تطرح للمناقشة القضايا الفكرية التى يثيرها الحوار

اللجنة التحضيرية

أحمد شرف الدين- أحمد كامل- بهيج نصار- حلمى شعراوى- رحمة رفعت-صلاح عدلى- عادل المشد- عادل واسيلى- عبد الغفار شكر- عماد عطية- كمال عباس- فريد زهران- د.ليلى سويف- محمد فرج- د.مجدى عبد الحميد- محسن شاشة- نبيل الهلالى- يحيى فكرى

حول العمل المشترك فى صفوف اليسار

نقاط الاتفاق ونقاط الخلاف

عبد الغفار شكر

عقد يوم الأربعاء ٥ أبريل ٢٠٠٦ اجتماع تشاورى شارك فيه ممثلون للأحزاب والتنظيمات والمراكز اليسارية وشخصيات مستقلة لمناقشة إمكانيات العمل المشترك فى صفوف اليسار (مرفق قائمة بأسماء المشاركين).

دار النقاش حول التساؤلات التالية:

١-هل هناك إمكانية للعمل المشترك فى صفوف اليسار؟

٢-ما الصيغة المناسبة التى يمكن أن يدور هذا العمل فى إطارها؟

٣-ما القضايا التى يلتقى الأطراف المختلفة حولها؟

٤-ما الأطراف المدعوة للمشاركة فى هذا العمل المشترك؟

وقد برزت من خلال المناقشة عدة اتجاهات حول كل قضية من هذه القضايا. وتم الاتفاق على مواصلة النقاش حولها لحسمها والاتفاق على خيارات محددة فى اجتماع قادم الساعة السابعة مساء يوم الأربعاء ١٩ أبريل ٢٠٠٦، بالمقر المركزى لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

أولاً: قضايا موضع اتفاق:

١-من المهم أن يبدأ العمل المشترك بالممكن فى حدود قدراتنا الحالية كخطوة أولى على طريق طويل لإعادة بناء اليسار المصرى وصولاً بعد ذلك إلى الأهداف الكبرى بما فيها الوصول إلى السلطة بوسائل ديمقراطية، وإنقاذ الوطن من أزمته الطاحنة.

٢-من المهم أن نستثمر كل إمكانيات وطاقات كافة أقسام اليسار فى بناء مؤسسات مشتركة لليسار المصرى تدعم وجوده المؤسسى فى المجتمع المصرى بصرف النظر عن مدى التقدم المتحقق فى العمل السياسى المشترك من هذه المؤسسات:-

-منبر للحوار والتثقيف على شكل مجلة.

-موقع على الإنترنت.

-جريدة يومية.

-مركز للدراسات والبحوث.

-جمعية للدفاع عن حقوق الإنسان ذات عضوية واسعة ولها فروع فى المحافظات تعتمد على التمويل الذاتى تقدم نموذجاً مناقضاً للجمعيات النخبوية (نموذج الجمعية المغربية).

٣-لا يقتصر العمل المشترك على القاهرة بل يمتد إلى المحافظات، واشراك اليساريين بالمحافظات فى هذا الحوار حول العمل المشترك فى مرحلة تالية.

٤-يدور التنسيق والعمل المشترك فى إطار كفاحى سياسى متجاوز لأى خلافات أيديولوجية.

ثانياً: حول إمكانية العمل المشترك:

العمل المشترك فى صفوف اليسار ضرورة ملحة وعاجلة وليس فقط مجرد إمكانية، فأحد أسباب ضعف اليسار هو التشرذم وابتعاد كثير من اليساريين عن الأشكال القائمة، ولا يمكن أن يستعيد اليسار المصرى فاعليته وقدرته على البروز كقطب أساسى فى الصراع السياسى ما لم ينسق نضاله السياسى حول قضايا المجتمع والجماهير، ويلتقى الجميع منظمات وأفراد فى أشكال تنسيقية.

إن احترام التعددية فى صفوف اليسار شرط أساسى لنجاح العمل المشترك، والمطروح هو إيجاد الشكل التنظيمى المناسب للجمع بين احترام التعددية وتحقيق الوحدة النضالية فى نفس الوقت.

ثالثاً: الصيغة المناسبة للعمل المشترك:

برزت عدة اتجاهات حول الصيغة المناسبة لتحقيق عمل مشترك فعال:

١-يرى بعض الزملاء أن صيغة ملتقى اليسار ما تزال صالحة بوصفها منطقة بداية لهذا العمل المشترك بشرط أن يتم من خلالها استمرار الحوار، ويضاف إلى هذا القيام بأنشطة نضالية موضع اتفاق.

٢-بينما يرى زملاء آخرون أن الصيغة المناسبة تتحقق من خلال تشكيل لجنة تحضيرية تكلف بإنجاز المهام الآتية:-

-تحديد طبيعة الاتحاد البرنامجى المطلوب والخطوط البرنامجية.

-لائحة تتضمن الأسس التى تنظم العمل المشترك.

-خطة مرحلية لمهام محددة.

-المهام التى يمكن البدء بها.

٣-هناك رأى ثالث بضرورة بناء شكل سياسى مشترك يكون أرقى من اللجان وله طابع مؤسسى، مثل اتحاد اليسار المناضل، أو جبهة العمل المشترك.

٤-أما الرأى الرابع فيقترح أن يتم العمل المشترك فى إطار صيغة تحالف اليسار أو التحالف الاشتراكى والذى يجمع فى صفوفه ممثلين للمنظمات بالإضافة إلى الأفراد.

-وفى كل هذه الآراء هناك اتفاق على أن الصيغة المقترحة ستكون أقرب إلى الفيدرالية التى لا تصادر على الوجود المنفرد واستقلالية كل الأطراف.

رابعاً: قضايا العمل المشترك:

برز رأيان حول قضايا العمل المشترك:

الرأى الأول: يدعو إلى الاقتصار فى المرحلة الأولى على الحوار فقط حول القضايا المجتمعية التى تهم اليسار سواء من خلال مؤتمر عام تعرض عليه أوراق حول برامج مستقبلية، أم حلقات نقاشية تواصل طرح القضايا موضع الاهتمام.

الرأى الثانى: يرى أن يجمع العمل المشترك بين الحوار والنضال السياسى الجماهيري. وهناك اقتراحات متعددة حول القضايا التى يدور الحوار حولها. مثل:

-التصدى للتعديلات الدستورية وبناء الديمقراطية وتحرير المؤسسات الجماهيرية، ومواجهة الدولة البوليسية.

-المشاكل الجماهيرية الملحة للعمال والفلاحين والشباب والطلاب... إلخ.

-القضايا الست التى طرحها الدكتور إبراهيم العيسوى فى ورقة نهوض اليسار.

-التأمين الصحى والتأمينات الاجتماعية وخصخصة الخدمات.

-المشاركة فى انتخابات مجلس الشعب وانتخابات المحليات وانتخابات المنظمات الجماهيرية.

-التحضير لمؤتمر موازٍ لمؤتمر دافوس بشرم الشيخ.

هناك اتفاق عام على أن نتحرك وفق طاقتنا، وأن نركز على عدد محدود من المهام فى البداية يمكن أن نحقق نجاحاً فيها يعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف. ووضع أولويات للمهام حسب أهميتها للشعب. وأن يتم ذلك لتحقيق قوة دفع انتقالية

محدودة منسجمة مع الوضع الراهن لقوانا الذاتية.

وهناك اتفاق عام أيضاً على أن هذا النضال الجماهيرى المشترك يجب أن يساعد على بناء جسور مع الجماهير. وأن الهدف ليس مجرد أنشطة جماهيرية بل إطار يستفاد منه فى إعادة بناء اليسار كقطب أساسى فى الحياة السياسية فى مصر.

خامساً: الأطراف المدعوة للمشاركة:

برزت فى المناقشة ثلاثة آراء:

-أن يقتصر العمل المشترك على ذوى الأصول الماركسية.

-أن يشترك فى العمل ماركسيون وناصريون.

-أن نكتفى فى المرحلة الأولى بالعمل على مستويين:

-مستوى التنسيق وتحديد المهام والإطار وتقوم به المجموعة الحالية.

-مستوى النشاط ويدعى كل من ينتسب لليسار للمشاركة فيه سواء كان ماركسياً أو ناصرياً.

وفى كل الأحوال فإن الحاجة ماسة إلى إعادة تعريف اليسار. وهناك اقتراح أن يعتبر يسارياً كل من:

-يرفض الليبرالية الجديدة.

-يعادى الإمبريالية والصهيونية.

-يناضل ضد الاستبداد السياسى.

كيف يصبح اليسار قطباً فاعلاً في الحياة السياسية المصرية؟

صلاح عدلي*

هـذا الـسؤال الهـام يحـتاج إلى جهد فكري وسياسي، وإلى حديث صريح بـين أطـراف اليـسار المخـتلفة بهـدف معرفة الأسباب الحقيقية لأزمة اليسار المـصري وإدراك الـسبل التـي تـساعدنا علـى تجاوزهـا .. وهذا السؤال هو عـنوان كبيـر يمكـن أن تـندرج تحـته عديـد من القضايا الهامة. لذلك سوف أركـز علـى عـدد مـن الموضـوعات وإثـارة بعـض الأسئلة التي تحتاج إلى مزيد من النقاش حولها.

إن اليـسار بمفهـومه الواسـع يضم قوى عديدة، ويستند إلى طبقات اجتماعية واسـعة (الطـبقة العاملة والفلاحين والكادحين والمهمشين وقطاع واسع من الفئات الوسـطى) كمـا يشمل أحزاب شرعية وأخرى محجوبة عن الشرعية، وتنظيمات ومراكـز ولجـان وقطاع واسع من الأفراد غير المنظمين .. ويضم قوى إصلاحية وأخـرى ثـورية، ومـن الطبيعـي أن يكون هناك تمايز فيما بينها نتيجة اختلاف المنطلقات الفكرية والرؤية السياسية والفئات الاجتماعية التي يعبر عنها كل فصيل، وهـذا التمايز والتعدد شيء طبيعي، ويمكن أن يصبح ظاهرة صحية يمكن الاستفادة مـنها فـي مـواجهة خصوم اليسار بشرط ألاّ يؤدي ذلك إلى التشتت والفرقة وإلى المزيد من الصراع فيما بينها.

ومـن المعروف أن هناك أربع تيارات أساسية داخل المجتمع المصري لازالت قائمـة وفعالـة، التيار الليبرالي، والتيار الاشتراكي، التيار الإسلامي، التيار القومي وهـناك قـسمات مميـزة ورؤية فكرية وسياسية مختلفة لكل تيار من هذه التيارات رغـم وجود بعض التداخل والتشابك بين بعض هذه التيارات .. وهناك حوار يدور بـين أطـراف كل تيار، كما أن هناك حوار إسلامي – قومي منذ فترة .. لذلك من الطبيعـي أن يجرى حوار داخل التيار اليساري، ومن الطبيعي أيضاً أن يبـدأ هذا الحوار بين الأطراف اليسارية المختلفـة.

---

*مدير مركز آفاق اشتراكية

وهناك حقيقة أخرى ينبغي الإشارة إليها وهي أننا لا نبدأ من الصفر، إذ أن هناك تراثاً كبيراً وخبرة ثمينة وتضحيات جسيمة لنضال اليسار المصري والحركة الشيوعية يمتد لأكثر من ثمانين عاماً .. وهذا التراث فيه العديد من النجاحات والإخفاقات ولابد من دراسته دراسة نقدية، ونحن امتداداً نقدياً لهذا التراث نستفيد من إيجابياته ونرفض سلبياته وننتقدها بلا هوادة.

وأنا أرى أن اليسار المصري يعاني من "أزمة" وليس فقط مجرد قصور أو تراجع ومن مظاهرها الواضحة عجز اليسار عن تقديم نفسه كبديل يستهدف النضال من أجل التغيير الشامل وذلك في مواجهة السلطة القائمة وتيار الإسلام السياسي. وتتمثل هذه الأزمة أيضاً في تراجع نفوذ قوى اليسار وعدم تواجده إلاّ بشكل محدود للغاية في أوساط العمال والفلاحين وفي منظمات المجتمع المدني (النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الطلابية وغيرها من المنظمات)، وفشله في تجديد الفكر النظري واستمرار الجمود التنظيمي الذي يعتري العديد من منظماته، وأخيراً ما نراه من ظاهرة الجزر المنعزلة وحالة التشتت التي تعاني منها قوى اليسار وفقدان العديد منها لروح التسامح وللأسلوب الصحي في ممارسة الاختلاف والصراع الفكري.

ولقد ناقشنا أسباب أزمة اليسار الموضوعية والذاتية في ندوة العدد الأول من مجلة "آفاق اشتراكية" وكانت معظم أطراف اليسار موجودة- وقد أشرت في هذه الندوة إلى عدد من الأسباب الموضوعية والذاتية لأزمة اليسار .. ولعل أهم الأسباب الموضوعية تتلخص في مسئولية النظام الحاكم عن مصادرة الحقوق الديمقراطية للشعب المصري مما أدى إلى إضعاف الحياة السياسية بشكل عام وهناك أيضاً التأثيرات السلبية الموروثة من التجربة الناصرية، واستمرار سياسة العداء للشيوعية واضطرار الشيوعيين للعمل السري منذ أكثر من ثمانين عاما، وتأثيرات الحقبة النفطية وسياسات الردة وتفشي روح التعصب والجمود واللاعقلانية والبحث عن الحلول الفردية لدى قطاعات واسعة من الشعب المصري، وصعود تيار الإسلام السياسي المدعوم في البداية من السلطة والذي أدى إلى إرباك الحياة السياسية واتساع دائرة خصوم اليسار، ثم أخيراً انهيار الاتحاد السوفيتي وما أدى إليه ذلك من تأثيرات سلبية على الوضع العالمي والمحلي والإقليمي.

ورغم هذه الأسباب الموضوعية فأنني أرى أن الظروف الآن مواتية لصعود اليسار كقوة فاعلة ومؤثرة ليس في مصر فقط بل وفي المنطقة والعالم، وذلك بسبب افتضاح حقيقة النظام الرأسمالي العالمي بقيادة وانفراد الولايات المتحدة .. وعجز الرأسمالية عن تقديم حلول للمشكلات في الواقع الإنساني، وشراستها العدوانية والاستغلالية إزاء شعوب العالم الثالث بل وعودتها إلى شكل الاستعمار القديم وسيادة روح التعصب والاستعلاء والعنصرية، فضلاً عن تفاقم أزماتها الاقتصادية والاجتماعية والقيمية .. وبرغم البلبلة الفكرية التي تغذيها ترسانة الرأسمالية ضد الفكر الاشتراكي عامة والماركسي خاصة، فلم تبرز الحاجة إلى الاشتراكية وإلى الفكر الماركسي كما تبرز الحاجة إليه هذه الأيام.

ومن ناحية أخرى فقد فشلت المشاريع القومية في صيغتها القديمة في المنطقة العربية، كما فشل نموذج الدولة الإسلامية في التطبيق في السودان وغيرها .. واليسار هو القادر على بلورة البرنامج الصحيح للخروج من الأزمة الشاملة التي تمر بها البلاد بشرط الاعتراف بالأسباب الذاتية للأزمة والعمل على تجاوزها فكرياً وسياسياً وتنظيمياً. ونحن نرى ضرورة التركيز على عدد من القضايا في هذه المرحلة أهمها:

أولاً: دراسة المتغيرات التي حدثت عالمياً ومحلياً خلال الفترة الماضية

هناك تغيرات كبيرة جوهرية ونوعية جديدة طرأت على طبيعة الإمبريالية في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية وثورة المعلومات والاتصالات أي في عصر العولمة الرأسمالية وهيمنة القطب الواحد الأمريكي واستراتيجيتها الجديدة .. وكذلك التطورات التي حدثت في صفوف الطبقة العاملة ومنظمات المجتمع المدني والحركة العالمية الجديدة المناهضة للعولمة والحرب والهيمنة الأمريكية.

وهناك تغيرات جوهرية أيضاً حدثت في مصر .. والمهم ليس فقط رصد هذه التغيرات التي تم الحديث عنها في العديد من الندوات والمقالات ولكن الأهم هو تحليل هذه المتغيرات بشكل عميق، ودراسة انعكاسها على برامجنا وعلى أساليب عملنا الجماهيري وأشكال تنظيمنا ..

وللأسف نحن لازلنا نتحرك في كثير من الأحيان بنفس المنهج القديم ونحلل الأحداث كما كنا نفعل في الستينيات والسبعينيات.

ثانياً: ضرورة طرح اليسار كبديل ومعارض جذري يستهدف السلطة من أجل التغيير الشامل وبديل يواجه تيار الإسلام السياسي في نفس الوقت

ـــ لقد طرح الشيوعيون فكرة "البديل الثالث"عن الحكم والتيار الإسلامي منذ عام ١٩٨٩ ولكنه للأسف كان كلاماً بدون فعل ولم يلتفت إليه أحد، واستقوى البعض بالجماعات الإسلامية واستقوى البعض الآخر بالسلطة مما أدى إلى أن يصبح اليسار طرفاً ضعيفاً في المعادلة السياسية.

ولقد أضاع العديد من قوى اليسار أكثر من خمسة عشر عاماً ولم تنتبه إلاّ مؤخراً لأهمية أن يبرز اليسار كقطب مستقل في إطار بديل وطني ديمقراطي من خلال تحالف واسع يصبح فيه اليسار القوى المحركة والقلب الفاعل.

ولكي يتم هذا لابد من تحديد موقف واضح من تيار الإسلام السياسي وهل هو حليف استراتيجي في المعركة الوطنية والمعركة من أجل الديمقراطية ؟ أم أنه يمثل خصم أساسي في هذه المعارك إذا نظرنا إليها من حيث توجهات هذا التيار الاقتصادية والاجتماعية ومواقفه المعادية لحرية الفكر والتعبير أو من حيث أستهدفه الدولة الدينية مهما أنكر ذلك أو استخدم تعبيرات مراوغة .. وهذا لا ينفي بالطبع إمكانية التنسيق مع هذا التيار في بعض القضايا الجزئية الخاصة بالديمقراطية والطوارئ وإلغاء المحاكم العسكرية.

ولابد لليسار من الربط الجدلي بين القضايا الثلاثة الأساسية الديمقراطية، والاقتصادية-الاجتماعية والوطنية .. ومن الخطأ والخطر النظر إلى هذه القضايا بمعزل عن بعضها كما كان يحدث في السابق حينما كانت القضية الوطنية تأتي على حساب الديمقراطية، أو كما يحدث الآن حينما يتم تهميش القضية الاقتصادية-الاجتماعية أو القضية الوطنية لحساب قضية الديمقراطية .. ورغم ضرورة هذا الربط الجدلي بين

القضايا الثلاثة إلاّ أن المدخل الصحيح هو التغيير الديمقراطي والدستوري .. ويجب تحديد المواقف بجرأة وصراحة وموضوعية ولا يجب الخضوع للابتزاز من أي طرف.. ويجب الرهان على الجماهير الشعبية من أجل التغيير لأن الرهان على أي شيء آخر هو رهان خاسر ليس على المدى الطويل فحسب، بل وفي المدى القريب أيضاً.

وحزب التجمع كان يجب أن يبرز كحزب يدفع أحزاب المعارضة للخروج من دائرة المماحكة السياسية والمناورات مع الحزب الوطني، كما كان يمكنه أن يكون رافعه لقوى اليسار وإطار حاضن لها باعتباره الحزب الشرعي لليسار، ولكنه للأسف استغرق في المعركة مع تيار الإسلام السياسي -رغم صحتها- واكتفى بالعمل الفوقي والمطلبي والجزئي ولهذا تراجع دوره في الحركة العمالية والمهنية والفلاحية والطلابية. ويجب أن نعترف أيضاً أن هناك بعض التجاوزات من بعض فصائل اليسار في نقدها للتجمع وفي عدم أخذها في الاعتبار أن حزب التجمع يجري داخله حوار وصراع فكري وسياسي هو انعكاس لما يجري حوله في المجتمع وفي الحياة السياسية. كما يجب دراسة التجارب الغنية للعمل الجبهوي بين قوى اليسار في السنوات الأربعة الماضية خاصة تجارب "اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني" و"الحملة الشعبية من أجل التغيير" وغيرها.. والاستفادة من الأخطاء التي حدثت ولعل أخطرها هي محاولة البعض فرض وجهة نظره في الأعمال المشتركة وطرح شعاراته ومواقفه في أي وقت دون مراعاة لطبيعة المناسبة أو هدف المظاهرة.

ـــ ولابد لليسار من إدراك الفارق بين طبيعة المرحلة الانتقالية الطويلة والتي نحتاجها لتغيير المجتمع جذرياً وفي كافة المجالات ـــ في اتجاه الاشتراكية، وبين طبيعة الظرف الراهن أو اللحظة الآنية والتي يجب العمل فيها من أجل بلورة بديل وطني ديمقراطي .. يناضل من أجل إنجاز برنامج وطني ديمقراطي.. وإن هذه المرحلة تتضمن العديد من المعارك الجزئية الطبقية والديمقراطية والوطنية يجب أن نحوضها بما يحدث تراكم يؤدي إلى تفعيل دور اليسار كما يجب الحذر من

فقـــدان البوصـــلة الأساســـية لطرح أنفسنا كبديل معارض للسلة وأن نرسخ ذلك في أذهان الجماهير. كل ذلك في إطار فهم صحيح للظروف الموضوعية والذاتية وعدم القفز على الواقع أو المبالغة في الحركة العفوية للجماهيـــر.

ـــــ ضـــرورة الاهتمام والتركيز على العمل النقابي والخدمي والمطلبي وعدم الاكـــتفاء بالعمـــل السياسي الفوقي مع النخبة والتركيز على العاصمة فقط .. وعلى أطـــراف اليسار دراسة أشكال التحرك الفعال في النضال من أجل استقلالية وحرية تـــشكيل الـــنقابات العمالية فهذه المسألة حيوية للغاية في بروز اليسار كقطب فاعل ومؤثـــر .. كمـــا يجب تفعيل دور اليسار وسط الفلاحين والطلاب وتدعيم الأشكال القائمة وابتكار أشكال جديدة.

وعليـــنا الاســـتفادة من بعض تجارب القوى اليسارية والديمقراطية في النقابات المهنـــية كجماعـــة المهندســـين الديمقراطيين، وجماعة المحامين الديمقراطيين التي يمكـــن أن تكـــون بدايـــة إيجابية وتجسيد لفكرة البديل المستقل عن الحكومة وتيار الإسلام السياسي.

ـ وأخيراً على أطراف وقوى اليسار أن تتعامل بشكل صحيح وموضوعي مع مراكز وجمعيات ولجان ومنظمات المجتمع المدني وفهم دورها بشكل صحيح وعدم تعمـــيم المواقـــف علـــيها .. ويجـــب فهم العلاقة الجدلية بينهم. فمنظمات ومراكز المجـــتمع المدني ليست بديلة عن الأحزاب ولا يمكن أن تكون بديلة لها، وإنما هناك دور هـــام وفعال ومؤثر لهذه المنظمات، وهناك ضرورة للتعاون بين الأحزاب وهذه المـــنظمات .. وتجربة لجنة الدفاع عن الديمقراطية والحملة الشعبية من أجل التغيير يمكن أن تكون بداية لمزيد من التعاون.

ثالثاً: ضرورة تجديد وتطوير الجانب الفكر والنظرى

أنـــا مـــؤمن بأنه لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية وأن النضال النظري جزء أساســـي من النضال الثوري مثل النضال السياسي والجماهيري، وهناك حاجة ملحة لتطويـــر الفكـــر النظري الماركسي في ضوء التغيرات الكبيرة التي حدثت .. ولابد مـــن إعادة النظر في بعض المقولات والمفاهيم مثل ديكتاتورية البروليتاريا، نظرية

الحزب الواحد وغيرها .. ولابد أيضاً من تحديد المفاهيم في ضوء دراسة التجارب الماضـــية في الاتحاد السوفييتي وحركة التحرر الوطني مثل ماذا نعني بالاشتراكية، ومـــا هــي المبادئ الأساسية التي تقوم عليها ؟. وما هو الموقف من الدولة والثورة في ظروف الانتقال الديمقراطي السلمي في المرحلة الحاليـــة ؟

كما يجب توضيح وتحديد عدد من المواقف الأساسية نظراً لما تعرضت له من افتراء وتشويه مثل الموقف من الديمقراطية والقومية وقضيـــة الديـــن.

وعليـــنا فهـــم النظـــرية في ضوء واقعنا، بل الانطلاق من هذا الواقع الملموس أساســـاً في كل مواقفنا، ويجب اختبار ما توصلنا إليه من مفاهيم في ضوء الممارسة الواقعية، فالممارسة هي الأساس.

وأخيـــراً يجب الاستفادة من وجود عدد من الهيئات والمراكز اليسارية لتطوير وتجديـــد هـــذا الجانـــب النظري والفكري .. ويجب الاستفادة من كل الجهد السابق ســـواء مـــن كـــتب أو مقالات أو ندوات، وإعادة عرض المسائل الهامة فيها والبناء عليها بشكل تراكمي بدلاً من المسارات المتوازية والجزر المنعزلة الموجودة الآن.

فلنبنى معا... اتحاد كل قوى اليسار

أحمد نبيل الهلالى

فـــى هذه اللحظات الفارقة.. من تاريخ الوطن والشعب.. التى تتفاقم فيها وتيرة الصراع الاجتماعى.. بفضل سياسات التحالف الطبقى الحاكم.. التى قفزت بمعدلات إفقـــار الـــشعب قفـــزات هائلة.. وضخمت جيش العاطلين.. ووسعت الهوة الساحقة الفاصلة بين الأغنياء والفقراء.

وبيـــنما يعبر الغضب الشعبى العارم عن نفسه من خلال مسلسل من الحركات الاحتجاجـــية المتناثرة.. بين صفوف العمال والفلاحين والمهنيين والمثقفين والطلاب والقضاة وأساتذة الجامعات.. والتى يطغى عليها الطابع العفوى غير المنظم.. وتفتقد إلى التكامل والتلاحم والتضامن فيما بينها.

وفـــى الوقت الذى تشدد فيه الدولة البوليسية من قبضتها لإهدار حقوق وحريات المـــواطن المصرى.. ويستشرى فيه الفساد.. ويسود، انطلاقاً من قمة النظام مروراً بكل مؤسساته.

وفـــى الوقت الذى تشتد فيه الهجمة الإمبريالية الشرسة على الشعوب العربية.. وتتواصـــل فـــيه العـــربدة التوسعية الصهيونية.. يعانى اليسار المصرى من تهميش ظاهـــر فى المجتمع، يفقده القدرة على تأدية دوره كقطب سياسى مناضل.. له رؤيته المستقلة.. ورايته المستقلة.. وأدواته الدعائية والتعبوية المستقلة.

كمـــا لـــه مـــشروعه الـــذى يطرحه كبديل عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتردية السائدة.. التى يتصاعد الرفض الشعبى لاستمرارها.

ورغم أن العديد من المناضلات والمناضلين اليساريين قدموا إسهامات هامة فى مخـــتلف الحركات المطالبة بالتغيير السياسى والاجتماعى فى السنوات الأخيرة، فإن الأمانـــة تقتضى الاعتراف بفشل اليسار المصرى فى أن يكتسب الثقل المناسب فى الحياة السياسية.. وفى أن يكون قوة مسموعة الصوت ومؤثرة الفعل.

وخاصـــة مـــع افـــتقاده للإطـــار التنظيمـــى القادر على تجميع شتات تياراته وعناصره.

ورغـــم أن كـــل الظـــروف الموضـــوعية مهـــيأة.. لظهور يسار قوى وفاعل ومناضل.. تظل مشكلة اليسار المصرى كامنة فى ظروفه الذاتية.

ولأن إنهــاض اليسار المصرى من كبوته.. وانتشاله من أزمته.. وإنهاء عزلته مــن قاعدته الاجتماعية.. هى ضرورة اجتماعية لا غنى عنها لأن الجماهير الشعبية الكادحــة.. تــتطلع إلى يسار مناضل.. قادر على تبنى قضاياها المعيشية.. والدفاع عن مصالحها الحيوية.. والمشاركة النضالية فى معاركها اليومية.

ولأن اكتــساب اليسار مكانه ومكانته فى الساحة السياسية مهمة طال انتظارها.. ولــم يعــد من المقبول تأجيلها أو ترحيلها أو تعطيلها. ولأن الساحة السياسة تزدحم بالمــبادرات الهادفــة إلى توحيد قوى لليسار وهو هدف لن يتحقق ما لم توحد هذه المبادرات حقوقها.

لــذلك... فــإن الموقعــين أدناه.. يتوجهون بهذا النداء إلى كل تيارات وكيانات وعناصــر اليــسار المصرى المنحازة للجماهير الشعبية المؤمنة بأن التغير الحقيقى هو الذى يتحقق بنضال هذه الجماهير.. ويحقق طموحات ومصالح هذه الجماهير.

إن هــذا النداء دعوة لبناء اتحاد.. لكل قوى اليسار يقترح الموقعون أدناه قيامه على الأسس التالية:

الاتحــاد المنشود ليس حزباً جديداً لليسار المصرى يطرح نفسه كنقيض أو بديل عن أية كيانات يسارية موجودة على الساحة.

وإنمــا هو إطار كفاحى جماهيرى علنى.. يرفع عالياً راية اليسار فى المجتمع.. ويعبر عن أوسع تحالف لقوى اليسار.

وهــو إطار مفتوح لكل أطراف اليسار.. دون استبعاد أحد.. أو اعتراض على أحد.. وهو يقبل فى صفوفه كل من يقبل مبادئ وأهداف وبرنامج الاتحاد.

ولا مكــان فــى الاتحــاد المنــشود لمنهج إنكار الآخر أو استبعاد الآخر.. أو الاســتعلاء على الآخر. فلا أحد من أطراف اليسار يملك الإدعاء بأنه المالك الوحيد للحقيقة.

والاتحــاد المنشود.. ليس كيانا ذا طابع أيديولوجى فهو يقوم على اتفاق سياسى وليس توافق إيديولوجى.

وبــرنامج الاتحــاد بالــضرورة بــرنامج سياسى مرحلى يطرح حلولاً واقعية لمشاكل الوطن والجماهير وذلك كبديل لمجمل سياسات النظام.

وهــذا البــرنامج بالضرورة منحاز لمصالح العمال والفلاحين وسائر الكادحين وصــغار المنتجين والحرفيين والمثقفين والشرائح المضارة من الفئات الوسطى التى تكــتوى بنار سياسات النظام. وهو برنامج يبلور رؤية اليسار للواقع الراهن ويحدد

الآليات الضرورية لتغييره.

وهو برنامج يستهدف:

-تحرير الوطن من أغلال التبعية السياسية للإمبريالية والتبعية الاقتصادية للرأسمالية العالمية ومؤسساتها المالية والتجارية الدولية.

-تطهير الوطن من التغلغل السياسى والاقتصادى الصهيونى.

-تخليص المواطن المصرى من براثن الاستبداد السياسى لتصفية كل مظاهر وممارسات الدولة البوليسية.

-تقليص الاستغلال الرأسمالى الجشع المنفلت لضمان حياة أعدل للجماهير الشعبية.

-مناهضة كل أشكال القهر والتمييز بين المواطنين فى حقوق المواطنة على أساس الدين أو العرق أو الجنس.

-مواصلة مسيرة التنويريين الأوائل، الذين ناضلوا منذ منتصف القرن التاسع عشر فى سبيل بناء الدولة المدنية الحديثة وتحقيق الحداثة والتطور فى المجتمع.

-معارضة كل سيناريوهات التغيير الشكلى أو الصورى أو الجزئى الهادفة إلى قطع الطريق على التغيير الحقيقى وفى مقدمتها سيناريو التوريث أو العسكرة أو تديين الدولة. أو محاولات ترشيد سياسات وممارسات النظام بهدف تجميل وجهه واحتواء غضب الشعب عليه.

-والاتحاد المنشود ليس صيغة نخبوية فوقية لتجميع النخب اليسارية.. من خلال لقاءات واتفاقات الحجرات المغلقة بعيداً عن الجماهير العريضة وحركتها. وإنما هدف الاتحاد الأساسى هو تجميع الجماهير العريضة حوله وإرساء بنيانه من خلال تلاقى قواعد اليسار وتفاعلها مع الجماهير فى ساحات النضال الجماهيرية.

-والاتحاد المنشود لا يستهدف محاولة تجميع المحاربين القدامى فى صفوف اليسار، بل يجب أن يتوجه أساساً إلى الأجيال الشابة التى تبحث عن الطريق المؤدى إلى المستقبل الأفضل، توصلاً إلى تجديد دم اليسار.

-والاتحاد المنشود يجب أن يقوم على أقصى قدر من الديمقراطية الداخلية التى تكفل التنوع والاختلاف فى وجهات النظر داخل صفوفه فى الحدود التى لا تخل بوحدة العمل. وحق كل الأطراف فى إطلاق المبادرات.. ويكفل الاتحاد حقوق الأقلية.

-وفى حين يقوم الاتحاد المنشود على العضوية الفردية.. فإنه يدار من خلال

القيادة الجماعية والمؤتمر العام الدورى للاتحاد هو أعلى سلطة داخله وهو ينتخب الأمانة العامة للاتحاد.

-وستكون من أولى اهتمامات الاتحاد، تشييد النضال الشعبى فى سبيل انتزاع الديمقراطية الحقيقية، باعتبار أن تحقيقها شرط أساسى من أجل أن يؤدى النضال ضد الإمبريالية والصهيونية وضد الفساد ثماره.

-كما على الاتحاد المنشود تكثيف الجهود من أجل تحقيق التلاحم بين النضال الوطنى والنضال الديموقراطى والنضال الاقتصادى، وفى سبيل تحقيق الترابط بين النضالات الاحتجاجية الشعبية وتوحيد مجراها، والربط بين النضال العالمى والنضال المحلى ضد الإمبريالية والليبرالية الجديدة.

-كما على الاتحاد تفعيل أشكال للرقابة الشعبية الهادفة إلى ملاحقة الفساد وفضح رموزه.

-على الاتحاد السعى الدائم لتحذير الحركات المطالبة بالتغير السياسى وذلك بتوسيع أهدافها بحيث لا تقتصر على المطالب السياسية وإنما على هذه الحركات تبنى مطالب الجماهير الشعبية الاجتماعية والاقتصادية، كما سيسعى الاتحاد لتخليص حركات التغيير من حالات التفرق الذى تعانى منه ومن طابعها النخبوى الفوقى عن طريق توسيع قاعدتها الجماهيرية.

-وعلى الاتحاد المنشود أيضاً أن يساعد الجماهير الشعبية على تنظيم نفسها فى منظماتها ونقاباتها وروابطها المستقلة التى تدافع عن مصالحها.

-وعلى الاتحاد المنشود أن يلعب دوراً مبادراً للانفتاح على القوى السياسية الأخرى فى المجتمع والتوصل إلى أشكال التنسيق والعمل المشترك للمناسبة حول قضايا محددة، مع الحرص كل الحرص على عدم الخلط بين مراتب العمل المشترك فإذا كان وطننا يخوض سلسلة من المعارك المصيرية.. فلكل معركة منها أهدافها المحددة.. ولكل معركة منها أطرافها المحددة.

-وبعد.. فلطالما تنادت قوى اليسار.. بتحالف اليسار.. ومع ذلك طال بنا الزمن.. فى حين ظل تحالف اليسار مجرد أمنية نتمناها.. وأغنية نتغناها وشعار نطلقه فى الهواء ويظل يتردد.. ثم سرعان ما يتبدد ونحن مطالبون جميعاً اليوم.. بالكف عن الدوران فى ساقية الحوارات والمناقشات التى لا تنتهى، وعلينا أن نخطو خطوة عملية ملموسة ومحسوبة نحو تحقيق حلمنا على أرض الواقع.

-فلنعى جميعاً مسئوليتنا التاريخية ولنرقى جميعاً بأنفسنا إلى مستوى هذه

المسئولية ولنطوى معاً صفحات الخلافات والحزازات والتعصبات الحلقية البالية.

-ونحــن نناشــد كل من يقبل الخطوط العريضة للطرح والوارد فى هذا النداء بالتوقـيْع علـيه.. علـى أن نشكل من مجموع الموقعين على النداء هيئة تحضيرية لتنعقد خلال شهر يونيو القادم للتحضير لمؤتمر اليسار الأول.. المطروح عليه:

*تسمية الكيان المجمع لصفوف اليسار.

*تحديد طبيعته.

*إقرار مبادئه الأساسية وبرنامجه العاجل وضوابطه.

علـى أن نعتبر كل الوثائق التى تعدها وتقرها الهيئة التحضيرية مجرد مشاريع مطـروحة علـى المؤتمر العام الأول لليسار، الذى يجب أن ينعقد فى موعد أقصاه أول سبتمبر ٢٠٠٦ وذلك بعد استيفاء أكبر قدر من اللقاءات والمناقشات فى المواقع الجماهيرية وفى المحافظات.

وأخيـراً.. فقـد آن الآوان.. قبل فوات الآوان لكى تحسم قوى اليسار اختيارها بين خيارين لا ثالث لهما.

فإما أن يتجاوز اليسار أزمته... فيكون

وإما أن يغرق إلى قاع أزمته.. فيصبح فى خبر كان.

اللجنة التحضيرية للتحالف الاشتراكى

عبد الغفار شكر

نجح ملتقى اليسار فى إدارة حوار منتظم فى صفوف اليسار منذ يوليو ٢٠٠٤، شارك فى هذا الحوار معظم القوى الاشتراكية المصرية، وكانت القضية الأكثر إلحاحا فى مناقشات ملتقى اليسار هى **كيف يصبح اليسار المصرى قطبا أساسيا فى الصراع الدائر حول مستقبل البلاد؟ وما هو الطريق إلى نهوض جديد لليسار المصرى؟** وقد توصلت المناقشات إلى تشرذم اليسار إلى تنظيمات متعددة لا يجمعها عمل مشترك هو من أهم أسباب ضعف اليسار فى السنوات الأخيرة، وأن **الخروج من الأزمة يتطلب البحث عن صيغة للعمل المشترك بين كافة أقسام اليسار** وحرصا على توفير أفضل الشروط لنجاح هذا العمل المشترك فقد يكون من الأفضل البدء بصيغة انتقالية تمهد لبناء **تحالف اشتراكى** يضم فى صفوفه أوسع القوى الاشتراكية وكذلك الشخصيات الاشتراكية المستقلة.

أولا: الصيغة المقترحة: تشكيل لجنة تحضيرية للتحالف الاشتراكى

تضم ممثلين للأطراف التى تقبل المشاركة فى بناء هذا التحالف على أساس التمثيل المتساوى لكل الأطراف.

ثانيا: الأطراف المدعوة للمشاركة:

يدعى للمشاركة فى التحالف الاشتراكى وعضوية اللجنة التحضيرية الأحزاب والمنظمات السياسية والمنظمات الاجتماعية واللجان الشعبية والأفراد الذين يعتبرون الاشتراكية مستقبل مصر ويناضلون من أجل إقامة مجتمع اشتراكى فى مصر، كل من يقبل:

- النضال من أجل الديمقراطية ضد الاستبداد السياسى.
- النضال من أجل العدالة الاجتماعية والاشتراكية ضد الاستغلال الرأسمالى والليبرالية الجديدة.
- النضال من أجل الاستقلال الوطنى ضد الإمبريالية والصهيونية.

ثالثا: المهام المطلوب إنجازها بواسطة اللجنة التحضيرية للتحالف حتى نهاية ٢٠٠٦:

١- صياغة إطار سياسى مشترك على أساس سياسى وليس أيديولوجى.

٢-القواعد المنظمة للعلاقات بين الأطراف المشاركة فى التحالف الاشتراكى.

٣-دعــم الطابــع المؤسسى للتحالف الاشتراكى بإنشاء مؤسسات مشتركة مثل موقع على الانترنت، مجلة فكرية، مركز دراسات، جمعية شعبية لحقوق الإنسان.

٥-تنظــيم سلــسلة مــن الحلقات النقاشية حول قضايا ذات أهمية لتوسيع نقاط الاتفاق بين الأطراف المشاركة فى التحالف الاشتراكى.

رابعا: الإطار السياسى المستهدف يتضمن القضايا التالية:

١-**التنمــية الاقتــصادية المــستدامة** بمعدلات سريعة اعتماد على المدخرات الوطنية ومشاركة الدولة.

٢-**الــنهوض بالتعلــيم والبحث العلمى والتطوير التكنولوجى** باعتبارها ركائز أساسية للنمو الاقتصادى الحديث وزيادة الإنتاجية وتكوين المزايا التنافسية.

٣-**العدالــة الاجتماعــية**، بمعنــى إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل تضيق الفوارق بين الطبقات.

٤-**الديمقــراطية والمــشاركة الــشعبية**، وأساسها إقامة جمهورية ديمقراطية برلمانية.

٥-تحريــر الإرادة الوطنــية مــن التبعــية، وبوجه خاص التحرر من الهيمنة الأمريكية، والنضال ضد الصهيونية.

٦-**بناء تكامل اقتصادى عربى**، بمعنى إقامة اعتماد جماعى على الذات، ينطلق فى الأساس من مفهوم الإنتاج المشترك.

خامسا: قضايا نضالية ذات أولوية للعمل المشترك حتى نهاية ٢٠٠٦:

١-قــضايا الــتحول الديمقراطــى، وبــصفة خاصة التعديلات الدستورية التى تــستهدف إعــداد دســتور جديد للبلاد يقيم جمهورية برلمانية، واستقلال النقابات، وتحرير مؤسسات المجتمع المدنى والنقابات المهنية والعمالية خاصة.

٢-تنظيم حملة واسعة ضد الدولة البوليسية.

٣-مواجهة الفساد.

٤-تنظيم مؤتمر شعبى مواجه لمؤتمر دافوس فى شرم الشيخ مايو ٢٠٠٦.

٥-تنظيم حملات شعبية حول قضايا ومشكلات الجماهير الملحة مثل خصخصة الخدمات- التأمينات الاجتماعية- التأمين الصحى- البطالة.. الخ.

سادسا: احترام التعددية فى صفوف اليسار:

١-تقوم هذه الصيغة على احترام التعددية فى صفوف اليسار وضمان استمرار

كـــل طـــرف فى تنظيمه الخاص والمستقل، وأن يكون النضال المشترك قائما على أساس التشاور والتوافق بين كل الأطراف.

٢-الـــصيغة المقتـــرحة لا تتعارض مع أى صيغة أخرى للعمل المشترك مثل التنسيق بين القوى الماركسية فى إطار آخر، والتنسيق حول قضايا محددة.

سابعا: مواصلة الحوار:

طالمـــا أن التحالف الاشتراكى سيحل محل ملتقى اليسار فإنه من المهم أن تنقل إليه عملية الحوار المنتظم حول القضايا الأساسية للمجتمع المصرى بهدف الوصول إلـــى أوسع توافق ممكن فى صفوف اليسار حول هذه القضايا، والوصول إلى رؤية مـــشتركة حـــول كيفـــية توفير الشروط الضرورية لتحقيق نهوض يسارى جديد فى المجتمع المصرى.

اتحاد اليسار المناضل

"دعوة للمناقشة"

مركز الدراسات الاشتراكية

مقـــــدمـــــة

نحـــن نعـــيش، ربمـــا دون أن يـــشعر بعضنا، أياما فاصلة. فقد كانت السنوات الخمس الماضية شديدة الأهمية في التاريخ المصري المعاصر. خلال تلك السنوات، وبدايـــة مـــن مظاهرات التضامن مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في سبتمبر/أكتوبر ٢٠٠٠، تـــوالت سلسلة من الأحداث هزّت الجمود السياسي الذي اتصفت به سنوات التسعينيات.

مـــوجات المظاهرات الطلابية المتضامنة مع الانتفاضة، ونشاط "اللجنة الشعبية للتـــضامن مـــع الانتفاضة الفلسطينية"، وتصاعد الأدوار السياسية لنقابتي الصحفيين والمحامـــين، وتكـــوين لجـــان مقاطعـــة العـــدو الصهيوني، وتكوين "اللجنة القومية لمناهـــضة الغـــزو الأمريكي للعراق"، والمظاهرات شديدة الأهمية يومي ٢٠ و ٢١ مـــارس ٢٠٠٣، وصـــعود حـــركات التغييـــر الديمقراطـــي، وسلسلة المظاهرات المعارضـــة للـــتمديد والتوريث، ثم انتخابات مجلس الشعب وما أظهرته من ضعف الحـــزب الوطنـــي ومن صعود المعارضة الإخوانية.. كل ذلك وغيره من الأحداث أشـــار بوضـــوح إلـــى بوادر صعود "حركة معارضة جديدة" خلقت بعض الجذور وأوجدت لنفسها دورا مؤثرا في الحياة السياسية المصرية.

لـــم تحدث كل هذه التطورات بالصدفة. يمكننا اعتبارها انفجار لغضب متراكم على مدى سنوات طويلة.

فمـــن ناحية أولى، انهارت الآمال التي كانت معلّقة على مشروع "سلام أوسلو" الـــذي خططت له ورعته الإمبريالية الأمريكية، وذلك عندما أصبح واضحا أن هذا المشروع كان مجرد "غطاء دولي" لاستمرار الاحتلال والاستيطان، ولكن هذه المرة بتواطؤ مصري وعربي!

ومـــن ناحـــية ثانـــية، تبخـــرت الأوهام التي كانت مرتبطة ببرنامج "الإصلاح الاقتـــصادي" الذي بدأ بتوقيع الحكومة المصرية في مايو ١٩٩١ على اتفاقية التثبيت وإعـــادة الهـــيكلة مع صندوق النقد الدولي بعد أن لعب النظام المصري دور السنّيد للإمبريالية الأمريكية في حرب الخليج الأولى.

فبداية من سنة ١٩٩٨ عادت الأزمة لتضرب الاقتصاد المصري بقوة، مما إلى

كــشف هــزلية الوعود الحكومية بتحويل مصر إلى نمر على النيل قادر على توفير الوظيفة الشريفة والحياة الكريمة لملايين العاطلين والفقراء!

فقــد صــدمت الأزمة الاقتصادية الملايين من عمال مصر وكادحيها بحقيقة أن مــرحلة "شــد الحزام" خلال التسعينيات لم تكن أكثر من تمهيد لانهيار كبير دفعت ثمــنه أغلبــية الــشعب المصري. فقد قررت السلطة، كحل للأزمة، زيادة معدلات الــنهب والإفقــار. فــشهدنا ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة في الخمــسين ســنة الماضــية، والارتفاع الهائل للأسعار، والسحب التدريجي للدعم، وتشريد العمال، وطرد الفلاحين.. إلخ.

مــن ناحــية ثالــثة، أوضحت تجارب السنوات الأخيرة درجة الشيخوخة التي أصــابت ديكــتاتورية مبارك. انتخابات ٢٠٠٠ البرلمانية مثلا فضحت إلى أي مدى أصــبح الحــزب الوطنـــي الديمقراطي أضحوكة سياسية بعدما خسرت قائمته ثلثي مقاعد البرلمان بالرغم من كل التزوير الذي مارسته أجهزة الدولة وبلطجية الحزب، ممــا اضــطر الحزب للسماح للمنشقين بالعودة إلى صفوفه حتى يتمكن من ضمان الأغلبية المريحة في المجلس.

ولــم تكن تجربة الانتخابات في ٢٠٠٠ إلا بروفة مبكرة لما حدث في انتخابات ٢٠٠٥ التــي أكدت على شيخوخة نظام الحكم الاستبدادي الذي فقدت مؤسساته أي صلة بالجماهير أو تأثير عليهم، وفقدت قيادته القدرة على تغيير نفسها، ومع ذلك ما يزال مصمما على التشبث بالسلطة.

كــل هــذه التطورات، بالإضافة إلى الخلافات الثانوية (ولكن الهامة) بين نظام مــبارك والإمبــريالية الأمــريكية، ســاهمت في خلق بيئة مناسبة لصعود حركات المعارضــة والرفض. وبالطبع فإن محاولات النظام المصري الفاسد لإصلاح نفسه ليــستوعب تغيــر الظروف المحيطة زادت الطين بلة. كل خطوة "إصلاحية" أخذها الــنظام في العامين أو الثلاثة الأخيرين لم تخرجه من مأزقه، بل على العكس زادت تناقضاته وكشفت بلاويه وفتحت مساحات أكبر للمعارضة.

اليسار وتحولات الواقع

إذن فــنحن نــشهد بــدايات مــرحلة جديدة أهم صفاتها هي: ١. تزايد معدلات الإفقار والبطالة واتساع الفجوة بين الفقراء والأغنياء؛ ٢. تصاعد همجية الإمبريالية والــصهيونية مــع التواطؤ الكامل من جانب النظام الحاكم؛ ٣. بدايات أزمة سياسية في أوساط السلطة الحاكمة؛ و٤. ميلاد فرص جديدة للمعارضة بكافة توجهاتها.

أين اليسار المناضل من هذا كله؟

ربمـــا لا نخــتلف إذا قلنا إن واجب اليسار المناضل في ظروف كهذه هو لعب دور قــيادي في المعارك الجارية والمنتظرة لفرض مطالب الجماهير الكادحة على أجندة حركة المعارضة.

ذلــك أن الأزمـــة التـــي تصيب أي مجتمع من المجتمعات ليس لها بالضرورة مخـــرجا واحدا. فأحيانا ما يكون المخرج هو إجبار الكادحين على دفع ثمن تخليص الرأســماليين مـــن مأزق هم الذين صنعوه، وأحيانا ما يكون المخرج/اللامخرج هو دخــول المجتمع في مرحلة طويلة من الانهيار، وأحيانا ما يكون المخرج هو إعادة ترتيب قواعد "اللعبة" لمصلحة الجماهير الكادحة.

هــذا المخـــرج الأخيـــر لا يحدث تلقائيا. تحقيقه يحتاج إلى وجود قوة سياسية مناضـــلة تثق فيها قطاعات مهمة من الجماهير وتقوم بربط نضالات تلك الجماهير ببعـــضها البعض وتوحيدها لخلق القوة الضاربة القادرة على الكفاح بنجاح من أجل إحداث تغيير في مصلحة الأغلبية من المستغَلين والمضطهدين.

"المـــادة الخـــام" لخلــق تلك القوة متوفرة بالفعل. آلاف الشباب الذين دخلوا إلى ســـاحة الــسياسة لأول مرة في السنوات الأخيرة؛ هؤلاء الشباب الذين شاركوا في مظاهـــرات التضامن مع الانتفاضة ومناهضة الحرب ضد العراق، وفي مظاهرات حـــركة التغيير الديمقراطي، وفي أنشطة النقابات المهنية ومعارض الشوارع ولجان المقاطعـــة، وفي الفعاليات التضامنية مع أهالي العريش وسراندو ومع أهالي ضحايا العـــبارة ومحرقة بني سويف ومع زوجات المعتقلين السياسيين،..إلخ،.. كل هؤلاء الـــشباب بالتأكيد ليسوا يساريين. لكن الأكيد أن نسبة مهمة منهم "تميل" ناحية اليسار وتحـــتاج، حتى يتحول "الميل" إلى "رؤية سياسية متكاملة"، إلى وجود قطب يساري مناضـــل يقـــوم بجـــذبهم وتوحيدهم فكريا وعمليا على مشروع يمكنهم من النضال السياسي المشترك.

هـــذا مـــن ناحية، ومن ناحية أخرى، وبالرغم من اعترافنا بالمحدودية النسبية للنـــضالات المطلبـــية للعمال والفلاحين وكافة المستغَلين، فإن تصاعد هجوم الدولة والرأســـماليين قد أدى إلى تزايد واضح في عدد تلك النضالات في الأعوام الأخيرة، وسيؤدي إلى تزايدها بمعدلات أكبر في الفترة المقبلة مع دخول دولة رجال الأعمال إلـــى مرحلة التصفية النهائية لبقايا مكتسبات المراحل السابقة، وذلك مع بدء تنفيذها لخطـــط خصخـــصة القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد: البنوك وشركات التأمين والهيئات الخدمية الكبرى كالاتصالات والبريد والسكك الحديدية.

جـــزء مـــن هؤلاء العمال والفلاحين والكادحين الذين يناضلون ضد الاستغلال

مرشَح لأن ينتمي إلى صفوف اليسار. ولكنه يحتاج إلى قوة يسارية توحّد معاركه المطلبية الصغيرة في حركة واحدة قوية قادرة على مواجهة الدولة والرأسماليين. وهو أيضا يحتاج أن تكون هذه القوة ذات رؤية سياسية مناضلة غير مهادنة ولا مترددة حتى تصب المعارك المتناثرة هنا وهناك في تيار واضح ومتماسك.

هذه هي الظروف والإمكانيات المتوفرة اليوم. فهل ستختلفون معنا إن قلنا إن الفراغ الموجود على اليسار في ظروف كهذه يعد جريمة لا يمكن السكوت عليها؟

فبينما يولد جيل جديد من المناضلين، وبينما تتزايد النضالات المطلبية، وبينما نتوقع أن تنفجر تلك النضالات بشكل غير مسبوق، لا توجد قوة قادرة على توحيد النضالات المطلبية وربطها بالمعارك السياسية. لا توجد قوة قادرة على خلق جسر بين الإضراب العمالي والمظاهرة السياسية.. قادرة على الدفاع بقوة داخل حركة التغيير الديمقراطي عن الارتباط بنضالات الطبقات العاملة والكادحة، وعلى الدفاع بقوة داخل النضالات العمالية عن ربط المعارك الصغيرة ضد هذا المستغل أو ذاك بمعركة أشمل ضد "الطبقة" المستغلة وضد الدولة التي تحميها.

نحتاج إلى قوة سياسية تدافع باستقامة عن العدل الاجتماعي وإعادة توزيع الثروة؛ عن الديمقراطية التي تحقق مصالح الجماهير؛ عن المواجهة الحاسمة مع الإمبريالية؛ عن التضامن غير المشروط مع المقاومة. ولكن للأسف هذه القوة غير موجودة. كل ما نجده على الساحة هو بدائل ليبرالية أو وسطية أو ربع إصلاحية! أما اليسار فهو إما مفتت إلى كيانات صغيرة غير قادرة على لعب دور القطب المؤثر، أو مهادن للدولة ومتردد إزاء المقاومة ومتذبذب تجاه الانغماس في نضالات الجماهير وفي معارك التغيير.

اختفاء اليسار المناضل في هذه اللحظة الخاصة معناه، بدون لف أو دوران، أن طاقة الغضب ضد النظام الراهن لن يتم تنظيمها وتوحيدها في اتجاه التغيير الجذري، بل في اتجاه بعض التعديلات الصغيرة في شكل السلطة. سيرحل مبارك، ولكن سيحل محله شخص آخر يؤدي نفس الدور في استكمال برنامج الخصخصة وطرد العمال من المصانع والتعاون مع الصهيونية والإمبريالية. وهذه كارثة، لأننا سنكون بذلك قد فقدنا فرصة ربما لن تأت مرة أخرى قبل عقود.

من هنا فإن السعي لإنشاء اتحاد سياسي لليسار المناضل هو هدف رئيسي يستحق الكفاح من أجله. فانتصار الجماهير في المعارك المتوقعة يحتاج إلى هذا الاتحاد. ونحن قادرون، إن صدقت النوايا، أن نبنيه.

مشروع اتحاد اليسار

أولا: الهدف

الهدف هو إنشاء "اتحاد يسار" مفتوح لكل القوى اليسارية المنظمة (أحزاب، منظمات، مراكز) ولكل اليساريين المستقلين بدون استبعاد لأي فصيل أو شخص. والمقصود باليسار هنا كل من يعتبر نفسه يساريا أو ناصريا أو قوميا أو اشتراكيا أو ماركسيا، وكل مناهض للاستغلال الاقتصادي والليبرالية الجديدة والإمبريالية والصهيونية والديكتاتورية والاضطهاد الديني والجنسي والعرقي.

ولا يتطلب الانتماء إلى هذا الاتحاد تصفية أي من القوى (الأحزاب أو المنظمات أو المراكز) الموجودة على الساحة، أو التوقف عن الانتماء لأي منها، أو التوقف عن الانتماء لأي جبهات أو أشكال حركية أخرى. فالفكرة الأساسية في الاتحاد المقترح هي توحيد أوسع دائرة من القوى والأفراد اليساريين النشطين حاليا، وليس إنشاء شكلا تنظيميا جديدا يضاف إلى قائمة الأشكال الصغيرة الموجودة.

يتم التوحيد في مشروع اتحاد اليسار على أساس برنامج سياسي واضح، أي على أساس الاتفاق على نقاط برنامجية محددة. والمضمون المقترح للبرنامج السياسي لن يدور حول المسائل الاستراتيجية الكبرى التي تختلف حولها فصائل اليسار، بل حول المطالب الانتقالية التي تُجمع عليها التيارات المناضلة في اليسار المصري. بتعبير آخر، فإن قضايا مثل "الشكل النهائي للمجتمع المأمول"، و"ثورة أم إصلاح"، و"طبيعة وقوى الثورة"، لن تكون متضمنة في النقاط البرنامجية، وإنما ستقتصر تلك النقاط حول مسائل انتقالية-مطلبية مثل: مناهضة الخصخصة وسياسات السوق والإمبريالية والديكتاتورية والفساد والاضطهاد الديني والجنسي والعرقي والإثني، والدعوة للعدالة ولإعادة توزيع الثروة وللحرية السياسية ولمقاومة الإمبريالية وللمساواة وللنضال الجماهيري الشعبي كوسيلة وحيدة للتغيير.

ثانيا: النقاط البرنامجية الرئيسية

ضد سياسات الليبرالية الجديدة ومع إعادة توزيع الثروة:

مع إعطاء الأولوية الأولى في السياسة الاقتصادية لمحاربة البطالة والفقر.

مع إعادة توجيه الاستثمارات العامة ناحية المشروعات الاقتصادية ذات العمالة الكثيفة بهدف حل مشكلة البطالة.

مـــع ضمان الدولة لحق العمل ومع رفع أجور العمال والموظفين وكل العاملين بأجر ومع ربط الأجور بالأسعار.

مع إعادة توزيع إنفاق الدولة لصالح الخدمات العامة كالتعليم والصحة والإسكان والمواصـــلات والمرافق، خاصة في المناطق الفقيرة والشعبية، وخاصة في الصعيد وخارج القاهرة عموما.

مع تغيير هيكل إيرادات ميزانية الدولة من خلال زيادة الضرائب على الأغنياء وتخفيضها على الفقراء.

مع إيقاف الإعفاءات الضريبية على المشاريع والملكيات الرأسمالية، ومع إلغاء كل أنواع الضرائب غير المباشرة.

ضد إلغاء الدعم السلعي ومع زيادة نسبته من ميزانية الدولة.

ضـــد الخصخـــصة، ســـواء للمصانع والشركات، أو للهيئات الخدمية والبنوك وشـــركات التأمـــين، أو لأي مؤســـسة اقتـــصادية عامة أو استراتيجية، ومع تأميم الشركات الاحتكارية الكبرى وكل مؤسسات وهيئات الخدمات العامة.

ضد غلق الشركات الخاسرة، ومع تأميمها وتشغيلها لمصلحة العاملين بها.

مـــع التعلـــيم المجانـــي الـــشامل من الابتدائي حتى العالي، ومع توحيد النظام التعليمـــي بحـــيث يكـــون المعـــيار الوحيد للاستمرار في التعليم هو الكفاءة وليس الإمكانيات المادية.

مـــع الخـــدمات الصحية المجانية الشاملة، وضد خصخصة التأمين الصحي أو رفع تكلفته، ومع توسيع مظلة التأمين لتشمل كل السكان بدون استثناء.

ضـــد قوانين رفع إيجارات المساكن أو طرد الساكنين، ومع سياسة إسكان قائمة على دعم الإسكان الشعبي والفقير والمؤجر.

مع زيادة الإنفاق على المواصلات العامة ومع تحسين نوعيتها.

ضـــد قوانـــين طـــرد الفلاحـــين الفقراء من الأرض، وضد قوانين تأقيت عقود الإيجـــار، وضـــد زيـــادة الإيجـــارات الـــزراعية ومع تخفيضها، ومع دعم فقراء ومتوســـطي الفلاحـــين، ومـــع إصـــلاح زراعي جديد يعيد الأرض لمن يفلحها في الأراضي القديمة والأراضي المستصلحة الجديدة.

ضـــد الديكـــتاتورية والاســـتبداد والطوارئ ومع الحرية السياسية الكاملة غير المشروطة:

ضـــد اســـتمرار نظـــام مبارك وضد توريثه ومع إسقاط الديكتاتورية بانتفاضة

شعبية سلمية.

مـــع إصـــدار دســـتور جديـــد للبلاد تضعه جمعية تأسيسية منتخبة انتخابا حرا مباشرا.

مـــع تقليص سلطات رئيس الجمهورية ومع جمهورية برلمانية تتولى الحكم فيها وزارة مسئولة أمام برلمان منتخب.

مـــع أدوار أكبـــر (تشريعية وتنفيذية) لمجالس شعبية محلية منتخبة تقوم بأدوار الرقابة والتشريع في الشئون المحلية.

ضـــد حالـــة الطـــوارئ وقانون الطوارئ وضد كل القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات.

مع الإشراف الكامل للقضاء المستقل على الانتخابات النيابية والمحلية.

مـــع حـــرية إصدار الصحف وحرية النشر بدون قيد، وضد قوانين الحبس في قضايا النشر.

مع حرية الإبداع والفكر.

مع حرية إنشاء الأحزاب بالإخطار، ومع إلغاء لجنة الأحزاب الحكومية.

مـــع حـــرية تكـــوين النقابات العمالية والمهنية والاتحادات الفلاحية واتحادات العاطلين وكل أشكال التنظيمات النقابية.

مـــع حق التجمع والتظاهر والإضراب وكافة أشكال الاحتجاج والتعبير السلمي عن الرأي.

مع توسيع نطاق الديمقراطية في كل مؤسسات المجتمع: بدءا من انتخاب عمداء الكليات ورؤساء الجامعات وانتهاء بانتخاب العمد والمحافظين.

ضـــد الـــتعذيب ومع إصدار قانون رادع يعتبر التعذيب جريمة كبرى لا تسقط بالتقادم.

مـــع الاســـتقلال التام للقضاء، ومع فصل السلطة القضائية عن سلطة التحقيق، ومع انتخاب المحامين العامين والنائب العام.

مـــع فـــصل جهاز الشرطة عن وزارة الداخلية وتحويله إلى هيئة مستقلة تحت الرقابة البرلمانية والإشراف المستقل.

ضـــد الـــصهيونية والإمبريالية ومع المقاومة المسلحة وحق الشعوب في تقرير مصيرها:

ضـــد الإمبريالية الأمريكية، وضد احتلال العراق وأفغانستان، وضد كافة أشكال

التنافس والهيمنة والضغط التي تتبعها الإمبريالية الأمريكية أو حلفاؤها أو منافسوها.

ضد الصهيونية وضد دولة إسرائيل وضد احتلال أراضي فلسطين التاريخية، ومع دولة فلسطينية ذات سيادة على مجمل التراب الفلسطيني.

مع المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان وأفغانستان، ومع حقها المشروع في استخدام السلاح ضد المحتل والمتعاونين معه.

ضد التهديدات الموجهة إلى سوريا ولبنان وإيران، ومع حق الشعوب العربية، وكل الشعوب المضطهدة، في تقرير مصيرها وفي العيش باستقلال.

مع التمييز بين المقاومة المسلحة، وهي كفاح مشروع، وبين أعمال العنف الموجهة ضد فئات اجتماعية طائفية أو مذهبية أو قومية مغايرة، وهي عنف غير مشروع وغير مبرر.

مع التقارب والتعاون غير القسري بين الشعوب العربية، ومع العمل العربي المشترك في حال وجود أنظمة منتخبة ديمقراطيا ومعبرة عن مصالح الجماهير.

ضد الفساد وسوء استغلال النفوذ ومع الشفافية ومحاكمة المفسدين:

مع قوانين رادعة ضد الفساد وضد نهب المال العام.

مع حق الشعب في محاكمة رئيس الجمهورية ومحاسبته

مع قانون محاكمة الوزراء والمسئولين ومع فصل رأس المال عن الحكم.

مع تفعيل قانون من أين لك هذا.

مع سيادة مبدأ تكافؤ الفرص.

ضد الاضطهاد مع المساواة التامة بين المواطنين:

ضد أي شكل من أشكال الاضطهاد أو التمييز على أساس اللون أو الدين أو المذهب أو العقيدة الفكرية أو العرق أو الجنس.

مع المساواة التامة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين.

مع اعتبار مسألة التمييز ضد الأقباط قضية نضال مركزية يتوجب إعطاؤها أولوية لتوحيد نضال كل المستغلين والخاضعين ضد سلطة الإفقار والقمع، وذلك من خلال النضال من أجل حرية الاعتقاد وحرية بناء دور العبادة بلا قيد، وحق الأقباط في شغل كل الوظائف، مع إلغاء ذكر الانتماء الديني في بطاقات الهوية والمحررات الرسمية.

مع اعتبار مسألة اضطهاد النساء هي الأخرى مسألة مركزية، وذلك من خلال

النضال ضد قوانين الجنسية المميزة ضد النساء، وضد كل القوانين أو القواعد التمييزية، ومع المساواة الفعلية في الأجور بين النساء والرجال، ومع حق العاملات من النساء في توفير حضانات مجانية وفي الحصول على إجازات رعاية أطفال بأجر كامل.

ثالثا: الوسائل والقواعد الرئيسية للنضال

اعتبار أن نظام مبارك هو العدو السياسي الرئيسي والهدف الرئيسي للتغيير.

اعتبار أن التغيير لا يكون حقيقيا أو كاملا إذا اقتصر على تغيير النظام السياسي دون تغيير العلاقات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة غالبية الشعب من الكادحين.

اعتبار أن حركة الجماهير، وليس الصفقات مع النظام أو مع أحد أجنحته أو مع الإمبريالية ووكلائها، هي الطريق الوحيد لإنجاز التغيير المنشود.

اعتبار أن الانفتاح على كل القوى السياسية المعارضة الأخرى (بما فيها الإسلاميين)، عن طريق العمل المشترك على قضايا متفق عليها، هو أحد الوسائل الرئيسية لتوحيد حركة الجماهير ولإنجاز هدف التغيير الجذري.

اعتبار أن العداء التام لكل القوى الإسلامية واعتبارها عدوا مساو للسلطة في خطره، بغض النظر عن تحليل طبيعتها الطبقية والمصالح التي تعبر عنها، خطأ سياسي فادح يؤدي إلى عدم وضوح الموقف من سؤال: من هو العدو الرئيسي؟

اعتبار أن الاشتباك الفعلي اليومي في كل حركات الاحتجاج والمقاومة، سواء الاقتصادية-المطلبية أو السياسية، مع محاولة تجذير ومقرطة تلك الحركات وتنظيمها وتوحيدها وتسييسها، هو جوهر نشاط الاتحاد وأساس كل عمله.

رابعا: القواعد التنظيمية الرئيسية

الشكل التنظيمي علني وديمقراطي ومنفتح يسعى لكسب عضويات وأنصار جدد.

العضوية فردية، ولكل عضو صوت واحد في إقرار السياسات، وتقر السياسات بالأغلبية المطلقة.

من حق كل شكل منظم ينضم أعضاؤه (كلهم أو بعضهم) إلى اتحاد اليسار الاحتفاظ بعضوياتهم في تنظيماتهم.

مــن حــق كـــل تيار أو فصيل أو تنظيم ممن يتكون منهم الاتحاد إعلان منبر داخلـــي لطـــرح مـــواقفه وآراؤه مـــن القضايا المختلفة، ولكن مع مراعاة عدم شق الصف أو تفكيك وحدة الاتحاد.

كـــل المـــستويات في الاتحاد تختار بالانتخاب، وكلها تخضع للحساب والتغيير أمام مؤتمر عام دوري يختار مندوبيه بشكل ديمقراطي ومباشر.

قـــيادة الاتحـــاد وكـــل مستوياته القيادية لها الحق في اتخاذ مبادرات وقرارات لتفعيل السياسات المتفق عليها، ولأعضاء الاتحاد الحق في المحاسبة.

القـــيادة جماعـــية ولا تـــوجد أي مـــستويات بـــداخلها، وإنمـــا يـــوجد توزيع للاختصاصات.

القـــيادة لابـــد أن تعبـــر عن تنوع الاتحاد بحيث تضم عناصر تمثل: التيارات المختلفة، المنظمين والمستقلين، الرجال والنساء، الشباب والشيوخ،.. الخ.

الهيئات الرئيسية للاتحاد، التي ينبني على أساسها الشكل التنظيمي، هي الهيئات المـــرتبطة عضويا بالقطاعات الجماهيرية المختلفة: أي هيئات الأحياء والمحافظات، هيئات النقابات والاتحادات، وهيئات مواقع العمل والدراسة.

التحالف الاشتراكي ضرورة ملحة

مركز آفاق اشتراكية

ولكن كيف نحققه؟

لا يمكن الخروج من النفق المظلم الذي دفعتنا إليه سياسات النظام الحاكم الممثل لمصالح الرأسمالية الكبيرة التابعة والمندمجة مع سياسات العولمة الرأسمالية والليبرالية الجديدة دون التغيير الشامل على كافة الأصعدة الديمقراطية والوطنية والاقتصادية والثقافية. والمدخل الصحيح الذي اتفقت عليه القوى الوطنية والديمقراطية هو انتزاع الحقوق الديمقراطية، والنضال من أجل التغيير الديمقراطي والدستوري الذي أصبحت مبادئه وبنوده واضحة من كثرة تكرارها على أجندة هذه القوى. غير أن حدود هذا التغيير الديمقراطي، والهدف منه، وطبيعة القوى الاجتماعية التي يخدم مصالحها يختلف من تيار لآخر داخل هذه القوى العريضة المطالبة بالتغيير. ومن ناحية أخرى فإن التركيز فقط على النضال حول قضية الديمقراطية السياسية – رغم أهميته ونجاحه في إحداث حراك سياسي واجتماعي ملموس- أدى إلى تراجع القضايا الاقتصادية والاجتماعية والوطنية وبالتالي إلى تمييع الحدود بين اليسار واليمين. وهذا بالتأكيد يصب لصالح التيارين الليبرالي والإسلامي اللذين لا يختلفان مع توجهات وسياسات النظام الحاكم الرأسمالية ولكنهما يريدان انتزاع حقوق ديمقراطية وانتخابية تمكنهما من الوصول إلى السلطة أو اقتسامها مع الحزب الوطني.. وهذا سيؤدي إلى الوقوف بالديمقراطية عند حدود معينة على مقاس هذه الطبقات والفئات الرأسمالية وسوف يكون بالضرورة معادياً لمصالح الأغلبية الكاسحة من الكادحين والفقراء جمهور اليسار الرئيسي.

إن ربط الديمقراطية السياسية بالنضال من أجل تحرير الطبقة العاملة وفقراء الفلاحين والمهمشين وقطاع واسع من الفئات الوسطى من الاستغلال والفساد والاستبداد، وتحرير الوطن من التبعية للإمبريالية ومن الهيمنة الأمريكية الصهيونية يعتبر هو القضية الأساسية لليسار في المرحلة المقبلة، وبروزه كقطب فاعل يتوقف على إدراك هذا التوجه في كل خطوة من خطواته. ولقد كشفت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الأخيرة عن غياب واضح لقوى اليسار في المجتمع وعن أزمة عميقة تعاني منها كل فصائل اليسار منذ فترة طويلة.. كما كشفت هذه الانتخابات أيضاً

عــن صـــعود قــوى اليمين الديني ممثلة في الإخوان المسلمين التي لا تمثل سوى الــوجه الآخــر للعملــة مــع الــنظام الحاكم ولا تختلف عن توجهاته الاجتماعية والاقتصادية بل وتزيد من مخاطر الطائفية والدولة الدينية.

من هنا تأتي أهمية فكرة البديل الثالث أو القطب الفاعل لليسار – التي طرحناها مــنذ بداية التسعينيات- بمعنى ضرورة تقديم اليسار نفسه سياسياً واقتصادياً وثقافياً كبديل عن النظام الحاكم وعن تيار الإسلام السياسي في نفس الوقت.

ولا يمكــن تحقــيق هذه الأهداف واليسار غائب عن جماهيره الأساسية؛ الطبقة العاملــة والفلاحين والطلاب وقطاع واسع من الفئات الوسطى، ولا يمكن إنجاز هذه المهــام الكبيرة واليسار يعاني من الفرقة والتشتت والقصور في الإمكانيات البشرية والإعلامــية والمادية مما ينعكس على كافة جوانب العمل. إن هذا يقتضي ضرورة الــسعي إلى تشكيل أوسع تحالف بين قوى وأحزاب ونشطاء اليسار تحت أي مسمى (اشتراكي أو تقدمي أو يساري).

ولقــد طــرحت مــسألة تحالف اليسار منذ عدة سنوات على خلفية عدة أنشطة وأعمــال ناجحة كان أبرزها اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة.. وكانت مسألة تحالف اليــسار قاســماً مــشتركاً في العديد من الندوات والنقاشات التي جرت في صفوف اليسار خاصة بعد الانتخابات الأخيرة.

ولقــد تبلورت عدة مقترحات أساسية حول عملية التحالف اليساري، وهي تدور حــول فكرتين أساسيتين، فكرة تشكيل حزب أو شكل جديد لتحالف اليسار مهما كان اسمه، وفكرة تكوين تحالف بين الأطراف المنظمة القائمة ومفتوح لضم النشطاء من الأفراد أيضاً. وتمثلت هذه المقترحات في دعوة مركز الدراسات الاشتراكية لتكوين « اتحــاد اليــسار المناضــل » ودعوة الأستاذ نبيل الهلالي لبناء « اتحاد كل قوى اليــسار » ودعوة عدد من النشطاء لتكوين حزب واحد يضم « اليسار المجتمعي »، والدعــوة المطــروحة للمناقشة الآن في ملتقى اليسار لتكوين « التحالف الاشتراكي ».. وســوف نتعــرض لهــذه المقترحات لتحديد موقفنا منها ثم سنطرح في النهاية تصورنا الذي نراه ملائماً لتحقيق هذا الهــدف المنشــــود.

اتحاد اليسار المناضل

مــشروع « اتحــاد اليسار المناضل » الذي طرحه الاشتراكيون الثوريون في مارس ٢٠٠٦ هو امتداد لمشروع قديم لهم تم تقديمه في حركة ٢٠ مارس في بداية

عام ٢٠٠٥ تحت عنوان «تحالف اليسار الواسع».. ولقد كان الأساس وراء فكرتهم للتحالف الواسع أن هناك جمهوراً كبيراً كان قد شارك في مظاهرات التضامن مع الشعبين الفلسطيني والعراقي وخاصة في ٢٠ مارس ٢٠٠٣. كما أن هناك جمهورا كبيرا من الطبقات الشعبية يعاني من سياسات الحكم، وهذا الجمهور غير مستعد للانخراط في العمل الجماهيري تحت راية المنظمات الثورية والشيوعية. ومن ناحية أخرى فإن حزب التجمع فقد ثوريته ونضاليته ودوره كحزب علني لليسار منذ منتصف الثمانينات. وبالتالي فإن هناك ضرورة ملحة لوجود "شكل" أو "كيان" أو "حزب" يساري جديد يعمل على ملء هذا الفراغ ويوحد اليساريين خارج التجمع و"المناضلين" داخله الذين عليهم أن يرحلوا منه لينضموا إلى الشكل الجديد الذي سوف يتبنى برنامجا مرحليا انتقاليا إصلاحيا لا يختلف كثيراً عن برنامج حزب التجمع، ولكنه سيتبنى أساساً أشكالاً نضالية في العمل الجماهيري والسياسي.

لقد تبنى هذه الفكرة أيضاً عدد من نشطاء حركة ٢٠ مارس بعد أن قاموا بتعديلها حتى لا تكون في مواجهة حزب التجمع، كما تم تخفيف بعض العبارات الصريحة التي تدعو إلى حزب جديد ، وتم تشكيل لجنة ممثلة للاشتراكيين الثوريين وحزب الشعب الاشتراكي وعدد من المستقلين لعرض هذه المقترحات على كافة الأطراف اليسارية.

ولقد كان لنا موقف واضح في "مركز آفاق اشتراكية" من هذه الدعوة المُقدمة من حركة ٢٠ مارس حتى بعد تعديلها وقمنا بمناقشته مع هذه اللجنة وصياغته في ورقة تحت عنوان "التحالف اليساري الواسع ضرورة ملحة"

ويمكن تلخيص هذا الموقف في النقاط الآتية:

١ــ إننا في آفاق اشتراكية كنا وسنظل دائماً مع تشكيل أوسع تحالف لقوى اليسار ورموزه المستقلة ولقد شاركنا في كل الأشكال والمبادرات السابقة من اللجنة الشعبية للانتفاضة و ٢٠ مارس والحملة الشعبية وملتقى اليسار وغيرها.

٢ــ إن الخطوة الأولى من وجهة نظرنا لبناء هذا التحالف اليساري الواسع هي دعوة كل أطراف اليسار لاجتماع وتشكيل لجنة تحضيرية للاتفاق على الإطار السياسي وقواعد إدارة العمل على أن تشمل الدعوة الشخصيات و الأفراد النشطاء في صفوف اليسار وتتم البداية بمن يوافق ، ولا يشترط هنا إجماع كل الأطراف.

٣ــ إن أساس العمل في هذا التحالف هو إعمال مبدأ «التوافق والالتزام بين الأطراف المشاركة في التحالف بما تم الاتفاق عليه».. وهنا نحن نختلف مع ما

جــاء في الاقتراح المقدم من حركة ٢٠ مارس حول الدعوة إلى مؤتمر تأسيسي يقر أوراق أساســية (بــرنامج ولائحــة)، وأن العــضوية الفردية هي الأساس، وعملية التــصويت علــى القــرارات والانتخابات والأقلية والأغلبية وغيرها؛ ذلك لأنه من المعــروف أن أطراف هذا التحالف اليساري ليسوا شيئاً واحداً بل إنهم يختلفون من حــيث توجهاتهم السياسية ومنطلقاتهم الفكرية ومنهجهم في العمل ورؤيتهم للتحالفات مــع القــوى الأخــرى كما أن الأوزان النسبية لأطراف هذا التحالف تتفاوت بشكل كبير.

٤ـ يجب التركيز في هذا التحالف حول عدد محدد من المعارك الأساسية التي يخوضــها الــتحالف، وعدد من المهام المشتركة التي يسعى لإنجازها مع ضرورة الاســتفادة مــن سلبيات وتجارب المرحلة الماضية ، والتركيز على ضرورة توفير مناخ صحي بين أطراف اليسار والتوقف عن أسلوب التجريح والاتهامات.

٥ـــ التحذيــر من العمل على خلق أشكال جديدة كل فترة ثم إنهائها أو تجميد نــشاطها قــبل استنفاد أغراضها. مما يؤدي إلى تبديد الجهود، واليأس من نجاح أي شكل جديد للتحالف اليساري ندعو إليه لاحقاً.

٦ـــ إنــنا لسنا مع التهويل أو التهوين من حجم ودور النشطاء اليساريين غير المنظمــين والــذين لعــبوا دوراً إيجابياً وهاماً في أنشطة العديد من اللجان وخاصة اللجــنة الــشعبية لدعم الانتفاضة. ومن المعروف في الفترة الأخيرة أن هناك قطاعاً مــن هؤلاء شرعوا بالفعل في تنظيم أنفسهم في إطار عدد من المراكز مثل (العدالة – المركــز المــصري الاجتماعــي – دار الخدمات النقابية – مركز هشام مبارك) والــبعض الآخــر نشط في إطار عدد من اللجان (اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة – اللجــنة التنسيقية العمالية– لجنة التأمينات– لجنة التضامن مع الفلاحين المنتفعين من الإصــلاح الزراعــي وغيــرها) ومن المعروف أيضاً أن هناك عدداً من اليساريين يلعــبون دوراً فــي مــنظمات ومراكز وجمعيات حقوق الإنسان والمرأة وغيرها، ومعظمهــم بعيدين عن العمل السياسي المباشر، بل ويشعرون بعدم جدوى الأحزاب والنــشاط الحزبــي.. و بالإضــافة الى ذلك هناك قطاعاً من الأفراد النشطين غير منــضم حتى لهذه الأشكال، ولا يمكن إغفالهم عند الدعوة إلى هذا التحالف اليساري الواســع. غير أنه من الخطأ اعتبار هذا القطاع غير المنظم هو الأساس في الدعوة للــتحالف اليساري الذي لا ينبغي أن يتكيف لكي يتوافق في كل خطوة من خطواته أو أي شكل مقترح لتنظيمه مع ظروفهم وأوضاعهم وأن يتجاهل في نفس الوقت أن

هناك أحزاباً ومنظمات قائمة؛ وبرغم تسليمنا أنها ضعيفة شأنها شأن كل الأحزاب في مصر وأنها أيضاً تتحمل مسئولية أساسية في عدم احتواء هذا القطاع الواسع من النشطاء الغير منظمين، فإن هذه الأحزاب والمنظمات ستظل هي العمود الفقري في أي دعوة للتحالف. وهذا هو الذي سيجذب هؤلاء الأفراد غير المنظمين إذا ما تأكدوا من جدّية الطرح ومن الوضوح في الأهداف وبأن هناك منهجاً ديمقراطياً للعمل وأشكالاً تنظيمية غير بيروقراطية ملهمة لا تكبلهم ، بل تستوعب جهودهم وتبرز دورهم في هذا التحالف اليساري المنشود.

وعلمنا بعد ذلك أن غالبية الأطراف اليسارية التي توجهت إليها لجنة حركة ٢٠ مارس قد رفضت هذا الاقتراح أيضاً. وماتت الفكرة وغابت حركة ٢٠ مارس عن الصورة تماماً، خاصة أنه أثناء تلك الفترة التي جرت فيها المناقشات فوجئت القوى اليسارية بإعلان التحالف بين الإخوان المسلمين والاشتراكيين الثوريين تحت عنوان « التحالف الوطني من أجل الإصلاح » ، ذلك التحالف الذي دعى إليه الإخوان قبل الانتخابات الرئاسية، وهو التحالف الذي رفضته كل القوى باستثناء الاشتراكيين الثوريين وحزب العمل.. وقد قدم الاشتراكيون الثوريون عدداً من المبررات الفكرية والسياسية التي تسوّغ هذا الموقف. وقدم حزب الشعب الاشتراكي نقداً واضحاً لهذه الأفكار في رسالة موجهة إليهم، ونحن نتفق مع معظم ما جاء فيها.

ثم عاد الاشتراكيون الثوريين لطرح نفس فكرة التحالف اليساري الواسع من جديد في شكل مشروع « اتحاد اليسار المناضل » في مارس ٢٠٠٦.. وهي دعوة أكثر وضوحاً وتطوراً من الدعوة السابقة وتتضمن خطوطاً أساسية للبرنامج المرحلي ومبادئ تنظيمية يقوم عليها هذا الاتحاد، غير أنها ظلت تمثل من حيث الجوهر امتداداً لنفس الأفكار والتوجهات السابقة لذلك فإن الانتقادات والملاحظات التي ذكرناها سابقاً تنطبق أيضاً على هذه الدعوة الجديدة مع إضافة عدد من الملاحظات النقدية الأساسية على مشروع "اتحاد اليسار المناضل".

ـــ نحن في البداية نتحفظ على اسم "اتحاد اليسار المناضل".. فالمناضلون لا يعرفون أنفسهم إلاّ بما يطرحوه من أفكار وبما يقدموه من تضحيات وثبات على المبادئ وليس بإطلاق صفة المناضلين على أنفسهم..

ـــ وبالرغم من تأكيد المشروع على أن الهدف الأساسي منه هو "توحيد أوسع دائرة من القوى والأفراد اليساريين النشطين حالياً وليس إنشاء شكلاً تنظيمياً جديداً يضاف إلى قائمة الأشكال الموجودة" وانه من "حق كل شكل منظم أن ينضم

أعـضاؤه كلهـم أو بعضهم إلى اتحاد اليسار المناضل مع الاحتفاظ بعضويتهم في تنظيماتهم" فإن القواعد التنظيمية الأساسية لهذا الاتحاد المقترح هي "العضوية فردية ولكـل عـضو صوت واحد في إقرار السياسية وتقرر السياسات بالأغلبية المطلقة" وأن "كـل المـستويات تـتم بالانتخاب وكلها تخضع للحساب والتغيير أمام مؤتمر دوري عـام يختار مندوبيه بشكل ديمقراطي مباشر" وان "الهيئات الرئيسية للاتحاد هـي هيئات الأحياء والمحافظات وهيئات النقابات والاتحادات وهيئات مواقع العمل والدراسة".

ونحـن فـي مركـز آفاق اشتراكية نتساءل كيف لا يكون هذا شكلاً تنظيمياً أو حـزبا سياسياً؟! وكيف يدخل تنظيم أو حزب بكل أعضائه أو بعضهم بشكل فردي فـي "شـكل سياسـي" آخـر له برنامج سياسي وتتحدد مستوياته بالانتخاب وتتخذ قراراته بالتصويت؟

ومـاذا يمثل هذا التحالف الذي لا يحترم استقلالية الأطراف التنظيمية والفكرية المكـونة له؟ ولماذا هذا الغموض وعدم الوضوح؟ ولماذا هذا الالتفاف حول الدعوة لتـشكيل حـزب جديـد لليسار؟ ولماذا هذا الخلط بين التحالف اليساري الذي نأمل تحقـيقه وأوضحنا خطوطـه العريضة وبين هذه الدعوة الملتبسة؟ فمرة يتحدثون عـن "شـكل" ومـرة أخرى عن "كيان" ومرة ثالثة عن "اتحاد". وهم في الحقيقة يتحدثون عملياً عن "حزب" وذلك لأن كل المبادئ الواردة في المشروع تندرج تحت إطار الحزب مهما كانت المسميات.

وفـي هـذا الـصدد إننا نؤكد أن من حق أي فصيل أو مجموعة من النشطاء الدعـوة إلـى تشكيل حزب جديد لليسار.. فنحن نؤمن بالتعددية داخل اليسار وحتى داخـل أحـزاب الطبقة العاملة ولكن المهم أن تكون الدعوة إلى هذا الحزب الجديد صـريحة وواضـحة لا لـبس فـيها حتى يعرف المستهدفون من الدعوة إلى ماذا ينـتمون. مـع حرصنا على أن يكون هذا الحزب إضافة جديدة وليس مجرد تكرارا باهـتاً ومسخاً من تجارب سابقة. لأنه في هذه الحالة لن يكون دعماً لتحالف اليسار بل سيكون خصماً منه.

وبالـرغم مـن اتفاقـنا مـع عـدد من النقاط البرنامجية الواردة في المشروع واختلافـنا مـع بعـض النقاط الأخرى فإن هناك بعض الملاحظات الجوهرية على الـتوجه الـسياسي لمشروع الاتحاد نتعرض لها باختصار آملين أن نقدم ملاحظاتنا حول المشروع كله بالتفصيل لاحقاً.. وتتلخص هذه الملاحظات الجوهرية في:

ـــ البــرنامج رغم أنه برنامج مرحلي فإنه في القضية الفلسطينية يتحدث عن «دولة فلسطينية ذات سيادة على مجمل التراب الفلسطيني» ناسياً أن هناك اختلافات أساســية حول هذا الموضوع بين أطراف اليسار، ومتجاهلاً أن معظم إن لم يكن كل الفــصائل الفلــسطينية بمــا فــيها حماس تبنت مؤخراً تسوية تهدف إلى قيام دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود ٤ يونيو ١٩٦٧ كحل مرحلي.

ـــ حول سؤال ما هو المقصود باليسار المستهدف للانضمام لهذا الاتحاد جاء فــي المــشروع إنه " كل من يعتبر نفسه يسارياً أو ناصرياً أو قومياً أو اشتراكياً أو ماركــسياً وكــل مــناهض للاســتغلال الاقتصادي والليبرالية الجديدة والإمبريالية والصهيونية والديكتاتورية والاضطهاد الديني والجنسي والعرقي".

وهــم هنا يغفلون أن التيار القومي والناصري يختلف فكرياً وسياسياً عن التيار الاشــتراكي والماركسي وان لهم أحزاباً قائمة بالفعل يعملون من خلالها (الناصري والكــرامة) فكــيف يدخلــون اتحاداً مع أطراف أخرى على أساس عضوية فردية وتــصويت وانــتخابات مــع وجــود هذه الاختلافات كما أن مشروع اتحاد اليسار المناضــل لا يــستفيد من دراسة تجربة التجمع التي فشلت في توحيد هذه التيارات داخله لأسباب عديدة.

إن المطلــوب من وجهة نظرنا ليس دعوة كل هؤلاء المستهدفين إلى اتحاد بهذا الــشكل، وإنمــا الطــرح العملي والواقعي هو دعوتهم كأطراف ـ إذا كانوا يرون أنفسهم يساريون أو اشتراكيون- إلى النضال المشترك في مهام ومعارك محددة في إطار تحالف يساري أو اشتراكي.

ـــ يــتحدث مــشروع الاتحاد المقترح عن ضرورة "الانفتاح على كل القوى الــسياسية المعارضة بما فيها الإسلاميين"، ثم يؤكد على أن "العداء التام لكل القوى الإســلامية واعتــبارها عدواً مساوي للسلطة في خطره - بغض النظر عن تحليل طبيعتها الطبقــية- هو خطأ سياسي فادح".

ونحــن نــرى أن هــذا التوجه في التعامل مع تيار الإسلام السياسي هو توجه خاطــئ، ولا يمكن أن يقوم أي تحالف ناهيك عن «اتحاد لليسار» على أساسه، لأنه يخــتلف مع معظم أطراف ونشطاء اليسار الاشتراكي والماركسي التي ترى أن تيار الإسلام السياسي يعتبر خصماً أساسياً ينبغي مواجهته سياسياً واجتماعياً وثقافياً. وأن الإخــوان المــسلمين لا يختلفون في توجهاتهم الاجتماعية والاقتصادية عن توجهات الــنظام والرأســمالية الكبيرة مهما كان التحليل الطبقي لعضويتها والدليل على ذلك

مـــواقفهم المؤيدة للخصخصة وانحيازهم للملاك والإقطاعيين في القضية الزراعية ، وخصخـصة التأمـين الـصحي ، كذلك موقفهم من كامب ديفيد ومن حرية الفكر والتعبيـــر والإبداع وغيرها، ومن المعروف تاريخياً أن القاعدة الاجتماعية للأحزاب الفاشـية والـنازية واليمينـية المتطرفة هي جمهور الفقراء والبرجوازية الصغيرة والمهمشين وفئات من الطبقة الوسطى.

ـــ ولـنا تساؤل أخير.. كيف لم ترد كلمة "الاشتراكية" ولو مرة واحدة في هذا المشروع المقترح لاتحاد اليسار المناضل؟!. ونحن نقصد هنا طرحها بالطبع كهدف بعـيد وبوصلة توجه نضال وسياسات اليسار وليس كهدف آني ومهمة مباشرة. فمن الـضروري مـن وجهة نظرنا أن تطرح قوى اليسار «الاشتراكية» كشعار وكبديل تاريخـي للرأسـمالية العالمية، وأمل لخلاص البشرية مما تعانيه على يد الرأسمالية والإمبريالية من حروب ومجاعات وفقر وتهميش واستغلال.. في الوقت الذي بدأت فـيه ترتفع شعارات الاشتراكية في عدد من البلدان، وطرحت بشكل عملي سياسات التأميم كحق من حقوق الشعوب لمواجهة سياسات الليبرالية الجديدة المتوحشة.

اتحاد كل قوى اليسار

تـم إصـدار ورقة في شهر مايو ٢٠٠٦ بعنوان « فلنبني معاً.. اتحاد كل قوى اليـسار».. وفـي خـتامها دعوة لجمع التوقيعات عليها من الموافقين على الاقتراح وعلى رأس القائمة توقيع وحيد للأستاذ نبيل الهلالي.

ورغـم اتفاقنا مع نقاط عديدة في الورقة المطروحة فإن لنا ملاحظات وخلافات جوهرية معها سنحاول إيجازها في عدد من النقاط :

ـــ نحن نرى أن مشروع "اتحاد كل قوى اليسار" الموقع عليه من الأستاذ نبيل لا يخـتلف مـن حـيث الجوهر مع مشروع " اتحاد اليسار المناضل" للاشتراكيين الثوريـين، وإن اخـتلف في صياغة بعض المواقف وتحديد بعض الأمور – وحتى تعبيـر "اليـسار المناضــل" استخدم في أكثر من موقع في مشروع "اتحاد كل قوى اليسار".

كمـا أن القـواعد التنظيمية وهذا هو الأهم تكاد تتطابق، فرغم الحديث عن أن هذا "الاتحاد لكل قوى اليسار" ليس حزباً أو بديلاً للكيانات القائمة نجده يطرح أيضاً أن الاتحــاد يقـوم على العضوية الفردية ويدار من خلال القيادة الجماعية والمؤتمر العـام الـدوري الذي يمثل أعلى سلطة داخله وينتخب الأمانة العامة.» وبالتالي فإن

اختلافنا في هذا الصدد ينطبق مع ما أوردناه سابقاً في الرد على مشروع اتحاد اليسار المناضل.

ـ لم يتعرض المشروع المقترح للموقف من تيار الإسلام السياسي ولم تأت أي كلمة عن الأخوان المسلمين بالإيجاب ولا بالسلب رغم ورود عبارة عن رفض " تديين الدولة".

ونحن أيضاً بالإضافة إلى ما سبق وطرحناه نتساءل هل سنعتبر فقط أن نظام الحكم هو الخصم الوحيد.. وهل سنتحالف مثلاً مع الإخوان في معارك الانتخابات النقابية العمالية والمهنية أو في اتحادات الطلبة طالما اعتبرنا أن الخصم الوحيد هو النظام الحاكم أم سيعمل اليسار على تشكيل قطب فاعل وبديل للاثنين معاً مثلما يحدث وبشكل جنيني في تجربة المحامين والمهندسين الديمقراطيين.

إننا نرى أنه في أي دعوة لتحالف اليسار لابد أن يكون الموقف من الإسلام السياسي والإخوان المسلمين واضحاً لا لبس فيه ومعلناً وهو أننا نرفض التحالف معهم ونقبل فقط التنسيق المحدود في بعض المواقف المحددة. وإن هدف هذا التحالف اليساري هو بناء قطب فاعل وبديل عن نظام الحكم وعن الإخوان المسلمين، على أن يتم ذلك بشكل إيجابي من خلال طرح برنامجنا وليس التركيز على رفض الآخرين.

ـ ومن الملاحظ أيضاً عدم ورود كلمة حول الاشتراكية في المشروع المقترح.

إن هذا التشابه والتطابق بين المشروعين يجعلنا نعتقد أن هذا المشروع الجديد هو تطوير وتنقيح لمشروع « اتحاد اليسار المناضل» وانه يسير في نفس الاتجاه ، ونرى أنه لن يكون خطوة للأمام في الدعوة لتحالف اليسار الذي ننشده جميعاً بل سيكون خطوة كبيرة للخلف، لأنه يخلط بين التحالف وبين الحزب. ونحن مع التحالف ونرفض الدخول في حزب غير أيديولوجي لليسار ولو كان تحت أي مسمى آخر.

كما أنه من اللافت للنظر أن الأستاذ نبيل الهلالي – ومع احترامنا وتقديرنا الكبير لدوره ونضاله كرمز من رموز الحركة الشيوعية واليسارية– في مداخلته الممتازة في ندوة مجلة آفاق اشتراكية العدد الخامس والتي نتفق مع معظم ما جاء فيها، قال كلاماً حول تأييده لتحالف اليسار ورفضه الواضح للدعوة إلى أي أحزاب جديدة غير أيديولوجية بينما هذا المشروع الذي وقع عليه يؤدي إلى عدم الوضوح في هذه النقطة.

حول فكرة اليسار المجتمعي

طرحت هذه الفكرة من بعض النشطاء والمفكرين في ندوات مركز البحوث العربية وعلى صفحات الأهالي في أعقاب الانتخابات البرلمانية الأخيرة ولمواجهة الهزيمة الكبيرة التي منى بها اليسار باختلاف أحزابه وتياراته المختلفة. وانطلقت بعض الدعوات لتكوين حزب واحد لليسار يضم أحزاب التجمع والناصري والكرامة ويستهدف توحيد جهود تيارات وأطراف وشخصيات اليسار على نطاق المجتمع حتى يستطيع مواجهة خصومه الأقوياء من اليمين في الحكم وخارجه.

ورغم إدراكنا للدوافع النبيلة التي دعت هؤلاء المفكرين والنشطاء لطرح الفكرة انطلاقا من روح المسئولية إزاء أزمة اليسار، فإننا نرى أنه من الخطأ الحديث عن حزب واحد لليسار باعتباره الحل السحري للأزمة.. كما أنه من الضروري تحديد ما هو المقصود باليسار المجتمعي.. وهل المقصود به الأحزاب والقوى اليسارية؟! أم أن المقصود به هو الطبقات والفئات والجمهور الواسع من الكادحين والفقراء المستهدف من قوى اليسار السياسية؟

وهذه الدعوة غير واقعية لأنها تتجاهل الاختلافات العميقة بين التيارات السياسية في المنهج والأساس الفكري، ولا تعترف بأهمية التعددية، وتستخف بالأيديولوجية كما أنها لا تضع في حساباتها قوى اليسار الشيوعي. كما أنها تتجاهل التجربة التاريخية لحزب التجمع وأن هناك أحزابا تكونت بالفعل لهذه القيادات وهناك أحزاب أخرى بسبيلها للتكون. وأخيرا تنطلق هذه الدعوة من تصورات مثالية عن القوى الأخرى وممارساتها في العمل السياسي اليومي.. فمن الضروري مراعاة الظروف غير الناضجة لعديد من القوى اليسارية والممارسات السلبية فيما بينها.

اتحاد أو ائتلاف الشيوعيين

نحن نرى أنه مع السعي لتكوين تحالف اشتراكي يضم أطراف اليسار المختلفة فإنه من الضروري على كل تيار أو فصيل داخله أن يناقش مشاكله ويوحد قواه ويعمل على الخروج من أزمته وذلك لأنه لا يمكن نجاح أي تحالف اشتراكي إلاّ إذا كانت أطرافه تتمتع بحالة جيدة حتى تكون إضافة حقيقية لهذا التحالف. فمثلاً على حزب التجمع مواجهة أسباب قصوره ومشاكله ومناقشة أسباب هزيمته في الانتخابات البرلمانية بجرأة ووضع الآليات التي تساعده على الخروج من هذه

الأزمـــة، وإذا حدث هذا فسوف يؤدي ذلك إلى نهوض اليسار بشكل عام، أما إذا تم احـــتواء الأزمة والالتفاف على مطالب التغيير والتجديد التي يطالب بها قطاع واسع داخلـــه واســـتمرت الأوضـــاع كما هي مع بعض المكياج فسوف يكون ذلك بمثابة كارثـــة للـــتجمع واليـــسار.. وكذلك الأمر بالنسبة للناصريين وخاصة الاشتراكيين مـــنهم.. وعلـــى الشيوعيين والماركسيين أيضاً أن يطرحوا صيغة لاتحاد أو ائتلاف يـــضمهم ويوحد صفوفهم بدلاً من الاستغراق في البحث عن حل مشاكل اليسار كله، لأن بـــروز دور فاعل للشيوعيين وسط تحالف اليسار سوف يكون عاملاً أساسياً في إنجاح هذا التحالف.

ولقـــد قامـــت فـــي الأردن محاولـــة ناجحة لتوحيد الشيوعيين بدأت منذ عامين بمـــبادرة مـــن الحـــزب الشيوعي الأردني، وعقدت مؤتمراً في ٣٠ أبريل الماضي لتـــتويج هـــذا الإعلان، كما تجرى محاولة شبيهة في سوريا لتجمع الشيوعيين وما أحوجنا نحن مصر إلى ذلك أيضاً.

ونحـــن نعتـــرف بـــأن دور الشيوعيين أقل بكثير جداً عما يجب ويعود هذا إلى العديـــد مـــن الأسباب الموضوعية من أهمها السرّية المفروضة عليهم والتي طالت لأكثـــر مـــن ثمانين عاماً، كما يعود إلى العديد من الأسباب الذاتية، وهي التي تهمنا فـــي الأســـاس وتـــتحمل كل المنظمات وقياداتها المسئولية عنها ومن أهمها ظاهرة التـــشتت والانقسامية، وعدم تجديد الفكر النظري، وجمود الأشكال التنظيمية وتخلف أساليب العمل الجماهيري، ووسائل الدعاية والإعلام، والوجود المحدود في صفوف جمهورهم الأساسي من العمال وفقراء الفلاحين والطلاب والمثقفين.

ويجـــب أن تتم الدعوة إلى اتحاد (أو ائتلاف) الشيوعيين فوراً، علي أن يمارس نـــشاطه بـــشكل علني. وأن يكون له متحدثين باسمه ومجلة تصدر بانتظام تعبر عن تـــوجهاته ومـــواقفه السياسية في كل الأحداث الساخنة التي تمر بها البلاد. وسوف نتقدم بمبادرة عاجلة في هذا الصدد.

ومـــن المفتـــرض أن يركـــز هذا الائتلاف الشيوعي على العمل وسط صفوف العمـــال والفلاحـــين والطلاب والمثقفين. مع السعي إلى إدارة حوار فكري وسياسي بـــين أطـــرافه ممـــا يساعد على نجاح الأعمال المشتركة وإنجاز المهام الملقاة على عاتقه.

وهـــذه الدعـــوة لا تقتصر فقط على الأطراف المنظمة بل ستمتد إلى الشيوعيين والماركـــسيين غيـــر المنظمين، كما سيحافظ كل طرف في ائتلاف الشيوعيين على

استقلاليته التنظيمية والفكرية ونحن نأمل أن يؤدي الحوار والعمل المشترك إلى شكل أرقى من الوحدة في المستقبل.

إن مهمة الدعوة السريعة إلى تجمع أو اتحاد أو ائتلاف الشيوعيين والماركسيين لها أهمية خاصة بالنسبة لنا مع تأكيدنا أنها لا تتعارض بل تدعم وتقوي الدعوة إلى التحالف الاشتراكي.

ملتقى اليسار والتحالف الاشتراكي

نحن نرى ضرورة الاستفادة من التجارب والأشكال السابقة التي لعب فيها اليسار دوراً ملموساً وخاصة اللجنة الشعبية لدعم الانتفاضة والحملة الشعبية من أجل التغيير (الحرية الآن) وملتقى اليسار. وملتقى اليسار يختلف عن الأشكال السابقة في أنه حرص منذ البداية على دعوة عدد واسع من الأطراف والشخصيات اليسارية المؤثرة. وأصدر الملتقى ورقة موقعة من ١٨ شخصية تمثل هذه الأطراف كانت نتاج لمناقشة شارك فيها دائرة واسعة من اليساريين صدرت في ١٦ أغسطس ٢٠٠٤. كما عقد الملتقى عدة ندوات وحلقات نقاشية. ثم توقف عن النشاط في ديسمبر ٢٠٠٤ وانشغل الجميع في حملة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية.. وهناك محاولة جادة تجرى الآن لإحيائه مع التأكيد على ضرورة قيامه بدور واضح في العمل المشترك بين صفوف اليسار وكذلك استمرار الحوار والنقاش باعتباره مسألة هامة أيضاً.

وفي الورقة السابق الإشارة إليها بعض الأفكار الهامة حيث جاء فيها أن « اليسار المصري موجود بالفعل في أحزاب ومنظمات سياسية شرعية ومحجوبة عن الشرعية، وفي مؤسسات مدنية اجتماعية وبحثية، وفي منظمات شعبية انتزع من خلالها حق التجمع والتظاهر السلمي والعمل الجماهيري. كما توجد نسبة كبيرة ممن ينتسبون إلى اليسار بشكل فردي لا يجمعها نشاط مؤسسي سياسي أو اجتماعي أو بحثي يمارسون نشاطاً فكرياً أو جماهيرياً بشكل مستقل. ورغم حضور اليسار المصري وممارسته أنشطة متعددة سواء كأحزاب أم مؤسسات اجتماعية أم أفراد فإنه لم يستكمل حتى الآن المقومات الأساسية للتصدي لمسئوليته في مواجهة الأزمة القائمة والقيام بدور قيادي في تعبئة أوسع القوى للمشاركة فيها ويعود ذلك بالأساس إلى غياب العمل المشترك بين أقسامه وإلى غياب الحوار الذي يوحد الرؤية لقضايا المجتمع ويرسي بذلك الأساس الضروري لتوحيد الجهود وقيام أشكال مشتركة

للنضال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. إن الشرط الأساسي لقيام اليسار المصري بدوره المنشود هو أن يصبح قطباً أساسياً في الصراع الدائر حول مستقبل مصر. أن يصبح قطباً جاذباً لقوى سياسية أخرى تسعى للعمل معه باعتباره قطباً مستقلاً قادراً على مواجهة الشمولية السياسية وقوى الإسلام السياسي في نفس الوقت بحيث يصبح اليسار أقدر على التعبير عن مصالح الأغلبية الشعبية وإقامة العدل والمساواة وفتح أوسع الأبواب نحو المشاركة الشعبية الفاعلة ».

وتم الاتفاق كذلك على أن « الأطراف المدعوة (أحزاب أو لجان أو مراكز أو أفراد) للمشاركة هم من تتوفر فيهم الشروط الآتية :

ـ الالتزام في الرؤية والتحليل بمنهج الاشتراكية العلمية.

ـ معاداة الإمبريالية والصهيونية

ـ الانحياز الطبقي للطبقة العاملة ومصالح سائر الكادحين.

ـ السعي إلى تجاوز الرأسمالية إلى نظام اقتصادي اجتماعي سياسي أرقى يقود المجتمع على طريق التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والعقلانية. (ونحن نرى ضرورة النص صراحة على أن هذا النظام الأرقى هو الاشتراكية).

ـــ النضال من أجل الدولة المدنية والعقلانية وعدم التمييز بين المواطنين ونبذ التعصب الديني أو القومي.

ـ القبول بالتطور الديمقراطي للمجتمع والمنافسة السياسية السلمية».

إننا في هذه المرحلة ونحن نعيد إحياء الملتقى على أسس صحيحة بعد أن اكتشفت كل الأطراف اليسارية عمق الأزمة وفداحة الهزيمة مازلنا نعتقد أن هذه الرؤية التي جاءت بعد مناقشة طويلة في الملتقى تمثل خطوة يمكن البناء عليها لإقامة التحالف الاشتراكي أو اليساري أو التقدمي، ونحن نفضل اسم« التحالف الاشتراكي» لأنه اسم واضح ومحدد أكثر من الأسماء الأخرى، وإن كنا لا نعترض عليها إذا أصرت الأطراف الأخرى لأننا نتمسك بالمضمون والعمل على إنجاح هذا العمل وعدم التشبث بأي اعتبارات شكلية. والمهم هو أن يتم الاتفاق على إطار سياسي يمثل نقاط برنامجية يكون أساسه هو الجمع بين المهام الديمقراطية والمهام الاقتصادية الاجتماعية والمهام الوطنية والمهام الثقافية ويمكن الاستفادة في هذا من كل المشاريع المطروحة وكذلك من ورقة الدكتور إبراهيم العيسوي التي طرح فيها نقاط برنامجية أساسية للمرحلة الراهنة وجمع فيها بين ضرورة مواجهة الإمبريالية والهيمنة الأمريكية وإنجاز التنمية المستقلة، وانتزاع الحقوق الديمقراطية الأساسية.

ويجب أيضاً الاتفاق على قواعد لإدارة العمل داخل التحالف والاتفاق على إصدار مجلة باسمه، وموقع متطور على الإنترنت.

ومن الضروري تشكيل لجنة تحضيرية من الأطراف الموافقة على التحالف الاشتراكي وعلى إطاره السياسي، وقواعد إدارة وتيسير العمل داخله، على أن تصدر دعوة مفتوحة لجميع الأطراف غير الممثلة في الملتقى بعد إجراء حوار معها حول المشروع المقترح خلال فترة زمنية محددة، وتتم البداية بمن يوافق على المشروع، وتظل الدعوة مفتوحة لأي أطراف أخرى بعد ذلك.

ونحن نقترح بالإضافة إلى معركة التغيير الديمقراطي والدستوري، تحديد عدد من المعارك الأساسية المطروحة على اليسار، ومنها على سبيل المثال مقاومة الخصخصة وخاصة في مجال الخدمات والمشاريع الكبرى ومعركة الفلاحين المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي، ومعركة استقلالية الجامعة والحركة الطلابية. كما يجب التحضير لخوض معارك انتخابات النقابات العمالية والمهنية والمحليات القادمة بحيث يتم الاتفاق على برامج عمل محددة لهذه المعارك وتشكيل قائمة موحدة لمرشحي التحالف الاشتراكي الذين يتم الاتفاق عليهم والالتزام بهم.

وهذا التحالف لا يتعارض مع حق التيارات المختلفة داخله في توحيد صفوفها كالتيار الشيوعي على سبيل المثال. كما أنه لا يتعارض مع حق أي قوى أو أفراد في الدعوة إلى إقامة أي حزب جديد، فنحن مع التعددية كما سبق أن أوضحنا بشرط أن تكون هذه الدعوة صريحة لا تخلط بين الدعوة إلى تحالف اشتراكي وبين الدعوة إلى حزب جديد؛ حتى لو اتخذت مسميات أخرى.

إن الفرصة سانحة الآن لتشكيل هذا التحالف وعلى قوى اليسار ألاّ تضيعها لأن الوقت ثمين والظروف السياسية لا تحتمل التأخير. فاليسار يجب أن يتحد أولاً ثم ينهض للعمل المشترك مع كل القوى الوطنية والديمقراطية وحركات التغيير الاجتماعية والسياسية، ومنظمات المجتمع المدني لإنقاذ البلاد من التخلف والاستبداد والتبعية والفساد والطائفية.

مركز آفاق اشتراكية
للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية
٢٠ مايو ٢٠٠٦

التنظيم.... أزمة اليسار الكبرى

د. مجدى عبد الحميد فرج

التنفس التنظيمى الأول

ارتبطت حركة اليسار المصرى الحديثة، التى بدأت نشأتها اعتباراً من أواخر الستينيات من القرن الماضى بوجود عدد من التنظيمات السرية. تلك التنظيمات التى استمر معظمها فى الوجود حتى أواخر الثمانينيات من نفس القرن، بينما يواصل البعض الآخر -على استحياء- البقاء حتى الآن. هذا وقد ارتبطت معظم إنجازات الحركة الوطنية والديمقراطية فى تلك الحقبة بوجود هذه المنظمات، سواء حركة الطلاب فى السبعينيات التى طالبت بالديمقراطية وضرورة تحرير الأرض المصرية من الاحتلال الصهيونى، أو الحركة العمالية التى نظمت مئات الإضرابات والاعتصامات، وكذلك العشرات من التظاهرات المطالبة بتحسين الأحوال المعيشية وربط الأجور بالأسعار والمشاركة مع حركة الطلبة المطالبة بتحرير الأرض والديمقراطية. ويرجع الفضل الكبير إلى هذه المنظمات فى تطور الحركة السياسية والديمقراطية عموماً فى تلك المرحلة الهامة من تاريخ مصر، والتى شهدت العديد من الأحداث التى تشكل معها وعى جيل بأكمله، والتى نذكر منها حركة الطلاب فى ١٩٧٣،٧٢،٦٨، وانتفاضة ١٨-١٩ يناير ١٩٧٧، وغيرها من أحداث كبرى.

لقد ساهمت حركة اليسار المصرى على مدار أكثر من عشرين عاماً فى إثراء الواقع السياسى المصرى بالمئات من المناضلين والمثقفين الثوريين من بين صفوف الطلاب والعمال والطبقة المصرية، هؤلاء المناضلين الذين أثروا وما زالوا فى الحركة الديمقراطية والوطنية المصرية وساهموا فى نقل الوعى وقيادة الشارع المصرى من الاحتلال الصهيونى لسيناء. ونحن الآن إذ نلقى الضوء على تلك الفترة من تاريخ مصر السياسى، لا نرمى إلى تقييم أداء اليسار المصرى ونقد هذا الأداء فى عمومه، بقدر ما نسعى إلى التركيز على جانب واحد من جوانب ذلك الأداء ألا وهو كيف ساهم الوضع التنظيمى لقوى اليسار المختلفة فى تمكين اليسار من طرح أفكاره ومشاريعه وتنفيذ مخططاته وتوسيع قاعدته ووجوده بين صفوف

الطلــبة فــى الجامعــة، والعمـــال فى المصانع والآلاف من المواطنين فى الأحياء الشعبية المختلفة.

فعلــى الرغم من الوجود التنظيمى السرى لليسار فى ذلك الوقت -وهو الوجود الــذى يختلف كثيرا عن الوجود العلنى الواسع الانتشار- فإن مجرد الوجود والعمل فـــى إطـــار تشكيلات تنظيمية توحدها الرؤية والهدف ويحافظ على التناغم فيما بين أعــضائها وجـــود قـــيادة ممـــسكة بزمام الأمور وموجهة لمجمل القوى التنظيمية، ومـــنظمة لمعاركهـــا فـــى المواقع المختلفة دافعة لبعضها هنا ومتراجعة تكتيكياً فى بعضها الأخر، مهمومة بقضية التنظيم والعضوية واكتساب عناصر ومناضلين جدد للتنظـــيم -كـــل ذلـــك حافظ على وجود اليسار فى المعارك الكبرى كطرف رئيس وفاعـــل يحسب له الحساب، وجعل لوجوده معنىً حقيقيا بين باقى القوى والفاعليات الديمقـــراطية والوطنية، كما أضاف لحركة اليسار الرصيد بعد الآخر من العناصر والنشطاء السياسيين الجدد وخاصة بين صفوف الشباب والعمال.

إن خلاصـــة مـــا نرمـــى إلـــيه هو التأكيد على أن الوجود المنظم لقوى اليسار المخـــتلفة فـــى حقبة السبعينيات والثمانينيات، حتى وإن كان فى إطار سرى، إلا أنه أفـــاد قـــوى وحـــركة اليسار كثيراً فى إبراز هويته بوضوح وفاعلية، ومكنه من أن يكـــون طـــرفاً مـــن الأطـــراف البارزة فى الحراك السياسى والاجتماعى والوطنى المـــصرى فـــى ذلك الوقت، وجعله قادرًا على تجديد دمائه باكتساب عناصر جديدة ونـــشطاء سياســـيين جدد من بين النخبة السياسية النشيطة سواء فى الجامعة أم فى المصانع أم الأحياء السكنية.

التشرذم والانفراط سمة اليسار الحالى

شـــهدت فتـــرة الثمانينيات من القرن الماضى بداية التصدع والانهيار لتنظيمات اليـــسار المـــصرى السرية الواحد تلو الآخر، وقد ارتبطت تلك الانهيارات بانحسار المـــد الجماهيـــرى اليسارى وصعود وغلبة المزاج الدينى عند الجمهور المصرى، وكجـــزء مـــن تغيرات عالمية وانحسار للمد اليسارى والتقدمى فى العالم أجمع. كما جـــاءت هذه الانهيارات كانعكاس لأزمة فكرية وسياسية حادة بدأ يعانى منها اليسار عالمـــياً، وبـــدأت تتجلـــى مظاهـــرها فـــى السقوط المتتالى فيما بعد لكيانات ودول المنظومة السوفيتية الشرقية.

فـــى الـــبداية جاءت ظاهرة انهيار المنظمات اليسارية ورفض أعداد كبيرة من

كوادرها النشطة والفاعلة الاستمرار فى أشكال تنظيمية مهترئة ومتآكلة وغير فاعلة فــى حــركة الواقــع الــسياسى والاجتماعى المصرى تعبيرا صادقا وأمينا من هذه الكــوادر وإعلانــا عــن رفضها الاستمرار فى لعبة لا يرجى منها خيراً فيما يتعلق بالقــدرة علــى تنظــيم حركة الجماهير المصرية فى اتجاه النضال من أجل تغيير واقعهــا إلــى الأفضل. وكان رفض هذه الكوادر الاستمرار فى العمل تحت رايات انــتهت ولــم تعــد قادرة على الاشتباك والتفاعل الإيجابى والثورى مع الواقع، يعد مــوقفاً صــحيحاً فــى البداية، حيث يشير إلى حالة من التمرد على أوضاع صدئة ومتــرهلة تنظيمياً وسياسياً، وينبئ بإمكانية إعادة النظر والتأمل والتفكير فى مجمل أوضاع الحركة اليسارية المصرية تمهيداً للخروج بها من أزمتها والانتقال إلى حالة مغايــرة كيفــياً، تعيد وضع اليسار المصرى إلى مكانه الصحيح وهو المكان المتقدم فى مسيرة نضال الشعب المصرى من أجل الحرية والديمقراطية والعدالة والمساواة والاســتقلال. ولكــن واقــع الأمر أن جميع محاولات اليسار الرامية لإعادة تنظيم الــصفوف والبنــى التنظيمــية المهترئة إما جاءت تقليدية وغير مبدعة أو ملهمة أو جــاءت غيــر مواتية وغير مجيبة على التساؤلات الجديدة التى بدأ يطرحها الواقع العالمــى قــبل المحلــى، والتى شغلت بال العالم أجمع بدءًا من التساؤلات الفكرية الكبــرى وصــولاً إلى الأسئلة التى تخص المهمات السياسية العملية اليومية وانتهى الحــال باليــسار إلــى المزيد من التفكك والاهتراء بل إلى الانفراط، والتحول من منظمات إلى مجموعات صغيرة ثلاثية ورباعية وخماسية ثم إلى أفراد مستقلة تماماً يتحــرك كــل منهم وفقاً لما يعتمل داخله هو شخصياً وما يراه صحيحاً ومناسباً من واقع وعيه وخبرته الذاتية البحتة.

فى البداية تباهى اليساريون بتمردهم وصحة مواقفهم وعدم انتمائهم إلى أى من التنظيمات التى عفى عليها الزمان وباتت فى خبر كان، وبأنهم مستقلون ومقطوعوا الــصلة بــذلك التراث التنظيمى الردئ الفاشل. وكان من المتصور أن يعكف هؤلاء اليــساريون على دراسة الأزمة التى تعانى منها الحركة اليسارية المصرية ويبحثوا عن المخارج والحلول لتجاوز تلك الأزمة والانطلاق بالحركة إلى أفق أرحب فكرياً وسياسياً وبالتالى تنظيمياً، ولكن للأسف لم ينجح كادر الحركة اليسارية فى أداء تلك المهمــة بل ونستطيع القول بأنهم فشلوا فى تحقيقها أو حتى الاقتراب الصحيح منها فــشلاً زريعــاً ومــروعاً، أفضى إلى وجود السواد الأعظم من هذا الكادر وهؤلاء النــشطاء والمناضــلين الــسياسيين فى حالة انفراط تام وصلت إلى سنوات عديدة.

والملاحظ أن هؤلاء المناضلين السياسيين الشرفاء لم يكتفوا بعدم الاعتراف بالفشل والعجز عن الخروج بالحركة التنظيمية اليسارية من أزمتها بل أخذوا رد الفعل العكسى تماماً؛ وهو التباهى والتفاخر بالانفراط والوجود الفردى وعدم الانتماء إلى أشكال فاشلة تنظيمياً وسياسياً وبأنهم أبرياء من تلك السبة وذلك العام. وكأن الأصل هو الوجود التنظيمى الفاشل والعاجز عن الأداء وما عدا ذلك هو الاستثناء! لقد تحول الموقف الذى كان يبدو فى البداية إيجابياً إلى حالة من العجز والاستسلام لأمر واقع مرير مأساوى بل الأخطر من ذلك أن بدأت تخرج من بين تلك العناصر المناضلة والشريفة أفكار أبعد ما تكون عن الثورية ومفاهيم النضال اليسارى التقدمى الذى يسعى إلى تغيير واقع الجماهير إلى الأفضل من خلال النضال الجماعى المنظم وسط جموع هذه الجماهير وفى أماكن تواجدها الطبيعية، سواء كانوا طلاب جامعيين أو عمال أو فلاحين أو غيرهم من الجماهير الموجودة بشكل اجتماعى فى كتل محددة الملامح. فقد انتقل هؤلاء المناضلين من حالة الاستسلام للتفتت والانفراط إلى الدفاع عن تلك الحالة والتنظير لها، بل وازدراء العمل المنظم والتهوين من قيمته فى تجميع الصفوف، وتجييش الجماهير حول أهداف ومطالب كفاحية محددة، وتمسك هؤلاء المناضلين بأشكال العمل الجماهيرى الواسعة والفضفاضة استنادا إلى إمكانية أن تكون بديلاً للعمل الجماعى المنظم لليسار فجاءت الجماعات واللجان والحملات والحركات الشعبية المختلفة وكأنها بديلاً تنظيمياً يمكن لليسار أن ينظم ويقود حركة التغيير الشعبى فى مصر من خلاله.

لقد كانت نتيجة ذلك كله أن وصل اليسار إلى الحالة التى عليها الآن. وهى حالة من الضعف الشديد والانفصال عن حركة الجماهير بصفته يسارًا، وعدم وجود جذور حقيقية له بين صفوف الكتل والتجمعات الجماهيرية المحددة، وفى القلب منها التجمعات الطلابية فى الجامعة والتجمعات العمالية فى المصانع والأحياء السكنية والتجمعات الفلاحية فى قرى الريف المصرى المختلفة.

فلم نعد نسمع مثلما كان الحال فى السبعينيات والثمانينيات عن وجود قيادات يسارية شابة داخل الجامعة مؤثرة وفعالة فى الحركة الجماهيرية لطلاب الجماعة، وقد أرجع البعض ظاهرة غياب وانحسار قوى اليسار فى الجامعة إلى عوامل أخرى مثل المد الدينى فى المجتمع بشكل عام وفى الجامعة وبين أوساط الطلاب والشباب بشكل خاص، إلا أننا، بالإضافة إلى ذلك، نستطيع أن نرصد الغياب التام وانقطاع الصلات بشكل شبه كامل بين الحركة اليسارية المصرية وحركة الطلاب

فــى مــصر، ومــرد ذلك الانقطاع السياسى وعدم التواصل مع الجامعة يرجع إلى الانقطـــاع التنظيمى، بل الغياب التنظيمى الكامل وعدم التواصل ونقل الخبرات بين أجــيال مــن القــيادات المناضــلة ذات الخبــرة الفنية والرصيد الكفاحى التنظيمى والسياسى بين الأجيال الجديدة الشابة فى الجامعة.

كمـــا يلاحظ أن أعداداً كبيرة من المناضلين اليساريين الشرفاء (الفرادى) الذين أبلـــوا بــلاء حــسناً فى السنوات الأخيرة فى المعارك المختلفة فى مواجهة جرائم الاحتلال الصهيونى ضد الشعب الفلسطينى والاحتلال الأمريكى للعراق ودفاعاً عن قــضايا الديمقــراطية والحــرية والعــدل الاجتماعى، وكذلك ضد الفساد السائد فى صــفوف الــسلطة الحاكمــة وإرهــاب واستبداد هذه السلطة للجماهير، وعلى وجه الخــصوص بدءًا من عام ٢٠٠٠ وتحديداً منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، نــستطيع القــول إن هــؤلاء المناضــلين اليــساريين لم يشاركوا فقط فى النضال الديمقراطى والاجتماعى الدائر فى البلاد فى السنوات الأخيرة، بل يمكننا القول بكل فخــر إنهــم قادوا العديد من تلك النضالات وكان لهم السبق فى إطلاق العديد منها، ولكــن بإمعان النظر فى الحصاد الذى جناه اليسار المصرى مقابل حجم التضحيات والجهد الذى بذله فى السنوات الخمس الماضية، نجد أنه يقترب من الصفر وخاصة علـــى المستوى التنظيمى، فكافة القوى السياسية المصرية من دينية إلى قومية وحتى الليبــرالية استطاعت أن تجنى ثمار مشاركتها فى العمل السياسى والديمقراطية فى الــسنوات الخمــس الأخيرة، وأن يكون لتلك المشاركة حصاد تنظيمى محدد يعكس نفــسه فى وجود ملموس فى الشارع السياسى المصرى، فيما عدا قوى اليسار والتى أتــت تحركاتها شديدة النشاط والحيوية وأحياناً مبدعة فى الأساليب وأشكال الكفاح، ولكــنها فى الوقت ذاته كانت كما الحرث فى المياه بدون فائدة تذكر أو عوائد محددة لــذلك النــشاط وتلــك الحــيوية، بــل نجد أن اليسار اتجه إلى المزيد من التهميش والانزواء.

إن خلاصـــة مـــا ترمى إليه هذه المداخلة والذى تنطق به كل كلمة فيها هو أن انفــراط عقــد اليــسار وتبعثر حباته، قد أفقد اليسار المصرى أثمن وأهم ميزاته ألا وهـــى القــدرة علـــى تعبئة وتنظيم الجماهير فى كفاح يومى دؤوب وإحداث تراكم لخبــرات وجهود تلك الجماهير يمكنها من الحصول على مكاسب فى شكل تغيرات كيفية فى أوضاعها الكفاحية، وذلك عندما فقد أهم أدواته الكفاحية وتخلى عنها بملء إرادتـــه ألا وهـــى التنظـــيم، حيث فشل فى تجاربه التنظيمية السرية ولم يستطع أن

يترجم وجوده الكفاحي في أطر تنظيمية أخرى.

مستقبل اليسار في استعادة الوجود المنظم

كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن مستقبل اليسار المصري ودوره في الحراك السياسي الدائر في المجتمع ومدى تأثيره في ذلك الحراك وتفاعله معه. وقد فجر ذلك السؤال وطرحه على بساط البحث ليس فقط بين صفوف اليساريين، ولكن على مستوى النخب السياسية المختلفة، بل وعلى المستوى المجتمعي الواسع، الصورة التي ظهر بها اليسار في الفترة الأخيرة وخاصة منذ الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في النصف الثاني من ٢٠٠٥ وحجم وأشكال تفاعل اليسار مع الأحداث وتطورات النضال الديموقراطي والاجتماعي الدائر في البلاد وعلى وجه الخصوص في السنتين الأخيرتين.

فقد لاحظ الجميع حالة الضعف الشديدة التي أصابت اليسار المصري والتي تبدت ملامحها في السقوط المروع في الانتخابات البرلمانية الأخيرة والغياب التام لقوى اليسار من مواقعه التقليدية ونقصد بها تحديداً الجامعة والمواقع العمالية، وكذلك ضعف تمثيله وتأثيره في النضال الديموقراطي في أوساط النخب الثقافية والسياسية المختلفة والتي لم يخل يوم منها طوال عام مضى.

وإذا كانت هناك أسباب عدة لحالة الهزال التي أصابت اليسار المصري وجعلته يتراجع خطوات عديدة في مسيرة الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية ومقاومة الفساد والتخلف المهيمن على البلاد فإنه يأتي في مقدمة هذه الأسباب، بل يشغل مساحة كبيرة بينها إشكالية غياب الوجود المنظم القوي لليسار، نعم توجد أسماء لتنظيمات بعضها محجوب عن الشرعية وبعضها يعمل بشكل علني، لكن لا يوجد وجود ملموس لهذه التنظيمات سواء السري منها أم العلني، فمجمل مساهمات اليسار في النضال السياسي والديمقراطي والاجتماعي في السنوات الأخيرة لم يأت بمبادرات من قواه المنظمة ولا حتى في إطار رؤية برنامجية لها ترمي لتحقيق أهداف وإنجاز خطط ومشاريع محددة، ولم يعكس نفسه في تطور بنى وهياكل تنظيمية لهذه المنظمات والكيانات نستطيع أن نلمسها أو نرى مردودها في الواقع.

والحقائق الوحيدة التي نستطيع جميعاً الإمساك بها لأنها ملموسة ومجسدة بكل وضوح هي الحقائق الآتية:

*انسحاب تام لليسار وجوداً وممارسة من أهم معاقل وجوده التاريخية، ألا وهي الجامعة المصرية والمواقع العمالية.

*انفـــصال واضح بين أجيال اليسار من أبناء الأربعين عامًا فصاعدًا وبين من دونهم من أجيال.

*انحسار شديد فى أعداد الشباب المنتمين لحركة اليسار المصرى.

*الأداء العـــشوائى لليـــسار فـــى مجمـــل مـــشاركته فـــى الحركات السياسية والاجتماعـــية وعـــدم وجـــود مخطط وأهداف واضحة لليسار فى مشاركته فى تلك الحركات والأنشطة.

*تـــناقص أعداد اليساريين نتيجة التطور البيولوجى الطبيعى وعدم تجديد دماء اليسار باكتساب العناصر والأنصار الجدد بالشكل المطلوب لتلك الحركة.

*ســـيادة ثقافة الوجود الفردى بين اليساريين والافتقار إلى روح العمل الجماعى وعدم احترام دور التنظيم والالتزام الحزبى.

إن النظـــرة الدقـــيقة المـــتأملة لحالة اليسار المصرى، تستطيع أن ترصد الأثر الكبير لغياب الوجود المنظم القوى لليسار المصرى، ذلك الوجود الذى لا يعنى فقط مجـــرد الاحتماء بيافطة، ولكنه يعطى فى الحقيقة لوجود اليسار معناه الحقيقى، فهو موجـــود بـــشكل مـــستقل بصفته يساراً وهو قادر على طرح المبادرات وأخذ زمام الأمور بيده، وهو قادر على نظم حركة الكتل والتجمعات الجماهيرية المختلفة، وهو قـــادر على جذب الأنصار وتنظيم وجودهم وترشيد حركتهم، وهو قادر أيضاً على الكـــر والفـــر، واختـــيار توقيـــتات وأمـــاكن المعارك السياسية التى يرى فائدة من خوضـــها، وكذلك أشكال وأساليب خوض تلك المعارك، ونستطيع أن نستمر ونعدد العشرات من الحجج التى تؤكد على أن افتقاد اليسار للوجود المنظم القوى هو افتقاد لكينونـــته كيسار. وأن مستقبل اليسار رهن بسرعة اتخاذ اليساريين المصريين لقرار اســـتعادة مـــبادرة العمل والوجود من خلال أطر تنظيمية واضحة ومحددة، وتجدر الإشـــارة هـــنا إلـــى أن المقصود بالوجود المنظم فى عالم اليوم، وفى ظل الحراك الـــسياسى الواســـع هـــو الوجود العلنى الكبير واسع الانتشار، وليس مجرد انضواء بـــضع عـــشرات تحت راية تنظيمية محجوبة عن الشرعية ويتحرك أعضاؤها فى أطـــر محـــددة بمساحة الحرية الضيقة المتاحة لهم سياسياً وتنظيمياً. وهكذا نستطيع القول إن العمل المنظم العلنى أصبح ضرورة حياتية لليسار المصرى.

إننا عندما نتحدث عن الوجود التنظيمى القوى لليسار، نقصد به الوجود العلنى، أى الحزبـــى المتعارف عليه فى جميع أنحاء العالم والذى يمارس أعضاؤه نشاطهم فـــى إطـــار الالتزام الحزبى الواضح بدون خوف أو رهبة من الوجود خارج الأطر

القانونـــية، والذى يرمى إلى التغلغل فى عمق وجذور المجتمع المصرى ويهدف إلى تغيير واقعه من خلال التواجد الحى الفاعل فى مواقع عمل جماهيرية وبين صفوف الكتل الشعبية سواء فى الجامعة أو المصنع أو القرية أو غيرها من المواقع الحية.

حزب التجمع، التنظيم العلنى الوحيد لليسار

تأســس حــزب التجمع ١٩٦٧ بمشاركة أعداد كبيرة من اليسار المصرى من أبناء الجيل اليسارى الذى عاصر الحركة الوطنية المصرية منذ الأربعينيات وصولا إلـــى أبناء الحركة الطلابية المصرية فى السبعينيات هذا بالإضافة إلى زملاء كفاح من التيار الناصرى والقومى ورجال دين مستنيرين.

وكـــان لافتقار اليسار المصرى بشكل عام لخبرة العمل التنظيمى العلنى فى ظل نظـــام حكـــم استبدادى ومعادى للحرية والديمقراطية بمعناها الحقيقى، بالإضافة إلى بعـــض التبايـــنات السياسية بين صفوف اليساريين أنفسهم حول الموقف من طبيعة النظام الحاكم وكيفية التعامل معه، وتحديداً عدم إيمان قطاعات واسعة من اليساريين المـــصريين، وعلـــى وجـــه الخصوص الأجيال الشابة، بمفهوم النضال الديمقراطى طـــويل الـــنفس من أجل إحداث تغييرات حقيقية فى طبيعة النظام وتحقيق مكتسبات بـــشكل تدريجـــى لـــصالح حركة تغيير المجتمع للأفضل، كانت نتيجة ذلك كله أن رفض قطاع كبير من اليساريين المصريين الانضمام إلى حزب التجمع، والعمل من خلالـــه باعتباره حزبا علنيا واسعا لكل اليساريين. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى اســـتمرت أعداد كبيرة حتى من الزملاء الذين انضموا إلى حزب التجمع تعمل وفقاً للتقالـــيد التنظيمـــية التى تربت عليها فى المنظمات السرية، ولم تستطع التكيف مع أشكال وأساليب العمل العلنية والتشكيل الحزبى الواسع.

وعلـــى الجانب الآخر سارعت قيادة حزب التجمع، وعلى وجه الخصوص بعد الـــضربات الأمنـــية المتلاحقة التى تعرض لها الحزب وأعضاؤه فى كافة مستوياته مـــنذ مـــا بعـــد انتفاضـــة يناير ١٩٧٧ وما تلاها من أحداث ومصادمات مع نظام الـــسادات ومـــن بعـــده نظـــام مبارك، سارعت إلى التقوقع داخل المقارات الحزبية وانعزلت وعزلت أعضائها ونشطاء الحزب عن الجماهير.

ومـــثلما هـــو الحـــال فيما يتعلق بمنظمات اليسار المحجوبة عن الشرعية باءت أيـــضاً محاولات الإصلاح الداخلى بالنسبة لحزب التجمع بالفشل واتسعت الهوة بين الحـــزب والجماهيـــر، ومالـــت كفة سياسته إلى مهادنة السلطات والانصياع لإرادة

الأجهزة التنفيذية بالدولة. وبدأ الحزب فى اتباع ما عرف بسياسة الأسقف المنخفضة التى أصبحت لا تسمح بالكاد سوى بمرور قزم صغير من أسفلها.

وبالنتيجة ترك الكثيرون من أبناء اليسار صفوف الحزب. وترهل الحزب تنظيمياً. وبدلاً من أن يكون هو الرافعة الديمقراطية لحركة واسعة علنية لليسار المصرى، أصبح قطباً طارداً هو الآخر لكوادر اليسار. ووصل إلى ما هو عليه الآن من تهميش لدوره ليس فقط على المستوى الوطنى والحركة السياسية بشكل عام فى مصر، ولكن أيضاً بين صفوف اليسار ذاته، ولم يعد أكثر من جريدة ومجموعة من المقار التى يلتقى فيها أبناء اليسار من داخل حزب التجمع وخارجه للقيام ببعض الأعمال الجماهيرية هنا وهناك، دون وجود رابط وناظم عام لتلك الأعمال والتحركات.

وبالنتيجة فإن حال حزب التجمع الذى يعد الأداة التنظيمية العلنية الوحيدة التى كان من المتصور أن تستوعب قوى اليسار المصرى، فشلت هى الأخرى فى لعب ذلك الدور الضرورى والهام لمجمل حركة اليسار فى مصر، وبدلاً من ذلك انفرط عقدها وتسرب كوادرها الواحد تلو الآخر لينضموا إلى حركة اليسار الفرط الواسعة.

السيناريوهات والبدائل المستقبلية لحركة اليسار

مما تقدم نرى أن الوضع الحالى لليسار المصرى يمكن تلخيصه تنظيمياً فى الآتى:-

أولاً:حزب التجمع هو الحزب العلنى الشرعى الوحيد لليسار وهو فى حالة شديدة الضعف، وتأثيره فى الواقع السياسى المصرى محدود للغاية والتحامه بالحركة الجماهيرية شديد المحدودية. ونجح فى السنوات الأخيرة فى طرد العديد من عناصر اليسار النشطة نتيجة سياساته المهادنة للنظام الحاكم والمفتقدة للجسارة والمواجهة القوية لفساد السلطة واستبدادها.

ثانياً:بعض الحلقات التنظيمية العلنية شبه السرية محدودة العدد والتأثير فى الواقع أيضاً ومنحصرة الوجود اللهم سوى فى أوساط النخب الثقافية والسياسية، بعيدة التأثير عن الكتل الجماهيرية الواسعة المتواجدة بصفتها الاجتماعية، سواء الكتل الطلابية أو العمالية أو حتى القاعدة الشعبية العريضة فى الأحياء السكنية ناهيك عن الريف المصرى البعيد عن مراكز تجمع تلك الحلقات المتركزة فى

العواصم الرئيسية وخاصة القاهرة.

ثالـــثاً:العديـــد مـــن العناصـــر والكوادر سواء النشطة أو الكامنة من اليساريين الفـــرادى التى تشكل القوام الرئيسى والكبير لجموع اليسار المصرى الذين شاركت أعداد كبيرة منهم فى الحراك السياسى الدائر فى المجتمع المصرى منذ بداية الألفية الثالثة وتحديداً منذ انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية عام ٢٠٠٠ حتى الآن، ولكن للأسف كأفراد وليس كقوى يسارية منظمة.

الـــسيناريوهات المحـــتملة علـــى ضوء واقع حالة اليسار الراهنة لن تخرج عن التوقعات الآتية:-

السيناريو الأول

يفتـــرض نجـــاح حـــركة إصلاحية داخل حزب التجمع فى تطوير أداء الحزب سياســـياً وتنظيمياً وحدوث انفتاح ديمقراطى مرتبط بحوار واسع مع قوى وعناصر اليـــسار المختلفة المتواجدة فى الواقع المصرى، سواء المنظم منها أم الفردى، يعقبه انـــضمام واســـع وجماعى من قبل هؤلاء اليساريين إلى حزب التجمع، ليصبح بذلك حـــزب اليـــسار العلنى الواسع الذى يشكل مظلة وإطارا ديمقراطيا يساريا لكل أبناء اليسار على تباينهم.

السيناريو الثانى

يفتـــرض بقـــاء حـــزب التجمع على ما عليه فى أحسن الأحوال، ونجاح قوى وعناصر اليسار الأخرى خارج حزب التجمع فى تأسيس حزب يسارى علنى جديد، حـــزب يشكل مظلة واسعة تنضوى تحتها منابر يسارية متباينة لكنها مستعدة للعمل المـــشترك فـــى إطار تنظيمى واسع وعلنى وكبير، قادر على التعاطى مع مشكلات الواقع سياسياً ومتفاعل معها تنظيميًا.

السيناريو الثالث

ســـيناريو أكثـــر مـــن حـــزب يسارى علنى للفرق اليسارية المختلفة والتى لن تـــستطيع إقامـــة حـــزب يسارى واحد نتيجة لشدة التباين واتساعه فيما بينها وعدم قدرتها على تجاوز ذلك التباين والخلافات فيما بينها، مع بقاء حزب التجمع على ما هو عليه.

السيناريو الرابع:

سـيناريو الفـشل، ونقصد به بقاء الحال على ما هو عليه، حيث حزب التجمع، حـزب ضـعيف وطـارد لقوى وعناصر اليسار المختلفة ومحدود التأثير والفاعلية والمـشاركة فـي الأحداث السياسية الجارية، والتي يتم من خلالها صياغة مستقبل الحـياة الـسياسية والاجتماعية في البلاد. هذا بالإضافة لمزيد من الانفراط والوجود الفـردي لمعظم كادر الحركة اليسارية والاستسلام لتلك الحالة مع المشاركة محدودة التأثير والفاعلية في التحركات المطالبة بالديمقراطية والحرية والعدالة والمساواة في المجـتمع بـشكل عام. وأخيراً الوجود الهش والضعيف لبعض التجمعات والحلقات اليسارية شبه العلنية، شبه السرية، ضعيفة التأثير والتفاعل مع الواقع.

نحو مفهوم مصرى للديمقراطية*

د. محمد السيد سعيد

مقـــدمـــة:

لا بد أن يبدأ أى مفهوم مصرى للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هى جزء لا يتجـزأ من المجتمع الدولى، وأن الديمقراطية التى نعنيها هى فى الجوهر تلك التى جـربتها البـشرية وطمحـت لها فى دول كثيرة من دول العالم، وأنها تنبنى على خبـرات مشتركة بين مختلف الشعوب، وليست شيئا يتم تعريفه لأول مرة ولا هى مفهـوم يـؤخذ تعـسفا كمـا حـدث مثلا فى دول حلف وارسو السابقة مع مفهوم الديمقـراطية الـشعبية، أو مع دول أخرى لا ديمقراطية استخدمت المفاهيم للتمويه على ممارسات شمولية أو تسلطية بعيدة كل البعد عن الديمقراطية.

لابـد أيـضاً أن يبدأ أى مفهوم مصرى للديمقراطية بالاعتراف بأن مصر هى أيضاً كيان ثقافى متميز ومنتم إلى عدد من الدوائر الحضارية المتداخلة، كما أن لها ظـروفها الاقتـصادية والاجتماعية الخاصة، وتقاليدها السياسية الممتدة والمتجذرة، وخاصـة فـيما يـتعلق بالتأكـيد علـى قيم العدالة، وأنها قادرة على إثراء مفهوم الديمقـراطية والتمتع بتجربة أصيلة لا تقوم على تقليد أو نسخ لغيرها من التجارب، وأن الـتوق لتجـربة ديمقراطية أصيلة لا يمكن أن يعنى الإجحاف- بأى شكل من الأشـكال- بالقيم المشتركة للإنسانية أو بالمبادىء والمعايير الأساسية للديمقراطية، وإنمـا يعنـى تجسيد هذه القيم بصورة تستجيب للحاجات الأصيلة والمشروعة لكل القـوى الاجتماعية الكبرى، ولحاجات البلاد ككل، وللضرورات التى يمليها التكوين الثقافى الفريد لمصر.

ومـن المفـيد أن نؤكد أيضا على أن الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسى أو كـيان قانونـى شـكلى فحـسب، وأن لها ماهية أو فحوى يتلمسها الناس بالتجربة وبالممارسـة أيـضاً، وأن كل استخدام لقاعدة قانونية شكلية ديمقراطية لتحقيق نتائج

---

*هذه الرؤية نتاج حوار شارك فيه شخصيات يسارية وقومية وإسلامية وليبرالية وتتـضمن رؤية مشتركة للديمقراطية بين التيارات السياسية الرئيسية الأربعة فى مصر.

معاكسة للهدف منها أو للغرض الذى وضعت لتحقيقه هى غدر بالديمقراطية وإجحاف بها. ومن هذا المنطلق يجب أن نضع نصب أعيننا الفحوى الجوهرية للديمقراطية فى كل العصور، وهى أنها النظام الذى يقوم على سلطة الشعب وسيادة الأمة.

وبصورة عامة فان الممارسة الديمقراطية هى الجانب الأكثر أهمية، وهى تتم على ثلاثة مستويات: مبادىء عامة وأساسية لا يجوز خرقها ولا يقبل أن يتم تنظيمها بصورة تؤدى إلى مصادرتها، وتنظيم محدد للعلاقة بين سلطات الدولة والمجتمع تشمل تقريب السلطة للشعب، وبناء نظام نيابى يقوم على الانتخابات العامة الدورية والنزيهة، ونظام حكم يقوم على مبدأ حكم الأغلبية مع الاحترام التام لحقوق الأقلية، ووضع ضمانات تحول دون تركيز السلطة أو احتكارها أو تأبيدها، مع وضع الأسس السليمة التى تضمن ممارسة الحكم بصورة فعالة وفى حدود حكم القانون.

وتحتاج الديمقراطية إلى شروط تمهيدية أساسية، وهى شروط تسمح بتطور ديمقراطى سليم وصحى دون أن تكون بذاتها جزءا من تعريف الديمقراطية. وتشمل هذه الشروط العناصر الأساسية التالية:

استقلال الإرادة الوطنية: إذ يستحيل أن تعيش الديمقراطية فى ظل فقدان الاستقلال السياسى والحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى الوطنى. وبينما انتهى عصر الاستعمار التقليدى، ولا تواجه مصر خطرا داهما باحتلال جزئى أو كلى لأراضيها وترابها الوطنى، فإنها تعانى من مستوى مرتفع للغاية من التبعية الاقتصادية والتعرض الاستراتيجي، الأمر الذى يفقدها جانبا كبيرا من استقلال القرار الوطنى. وبدون إغلاق نافذة الانكشاف الاقتصادى والاستراتيجى يصعب تصور تحقيق الديمقراطية، لأن القرارات الحقيقية التى تؤثر على رفاهية الوطن والمواطن تصدر فى هذه الحالة عن قوى خارجية مهيمنة. أننا نؤكد على ضرورة النهوض الاقتصادى الذى يحقق الحد الأدنى من الاستقلال الاقتصادى، كما نؤكد على ضرورة بناء وتطوير المنعة الاستراتيجية المصرية سواء بصورة منفردة أو بالتعاون مع الدول العربية والدول المحبة للسلام.

التوافق على القيم الجوهرية للمجتمع وأركان ثقافته الوطنية مع الوعى بالإضافات العظيمة التى يمكن أن تؤدى إليها الممارسة الثقافية الخلاقة والأصيلة التى تترجم الأهداف السامية والأساسية للمجتمع والأديان السماوية. ونعتقد أن هناك

ضـــرورة علـــى التوافق على الدور الكبير الذى يلعبه الإسلام وتلعبه المسيحية فى تكوينـــنا الثقافى والأخلاقى القومى. إن تعزيز هذا الدور مطلوب وضرورى. ويجب البـــناء على القيم الأخلاقية الرفيعة التى أرستها المسيحية وأكدها الإسلام فى أرض مـــصر، وفـــى نسيجها الحضارى والمجتمعى. إن جانبا من هذا التوافق يقوم على استبعاد بناء دولة دينية بمعنى منح أى جماعة- وخاصة رجال العلم الدينى- امتياز حكـــم الـــبلاد. وبالمقابـــل فان بناء الدولة ونظامها وسياساتها يجب ألا يصطدم أو يتناقض مع قيم أساسية للدينين الإسلامى والمسيحى.

ولا شـــك أن الـــتوافق علـــى القـــيم الـــسياسية والأساسية فى كل المجتمعات الديمقـــراطية يـــشكل شـــرطا بديهـــيا. ويجب بصورة خاصة التوافق على معانى الاعتـــراف بالآخـــر والتسامح السياسى والفكرى وحقوق المواطنة المتساوية وإقامة الممارســـة السياسية على قاعدة المشاركة فى الوطن والمساواة فى حقوق المواطنة واســـتبعاد كل صور التمييز على أساس الدين أو الجنس أو الأصل العرقى أو جهة المـــيلاد والإقامـــة أو أى اعتبار غير شخصى أخر. ويجب بصورة خاصة أن تتم مكافحـــة جمـــيع صور الطائفية وتأكيد الوحدة الوطنية وأبعاد المؤسسات الدينية عن المجـــال السياسى، واعتبارها مرافق عامة مفتوحة ومتاحة للجميع يرأسها أشخاص يتمـــتعون بالاحتـــرام العام على ألا يسمح لهم بمزاولة الوظائف أو الأدوار السياسية الحـــزبية أثـــناء شغل وظائفهم الدينية. وفى الحد الأدنى يجب إقامة العلاقات الدينية علـــى أســـاس التـــسامح والاحتـــرام المتبادل وتحصين المعتقدات الدينية من الهزؤ والـــسخرية أو الإهانـــة، دون إجحـــاف بحـــق المناقشة العاقلة والمفيدة لكل الأفكار والنصوص أو الممارسات فى سياقات تضمن حرية البحث والإبداع.

إننا نعتبر أيضا أن تحقيق الحد الأدنى من النهوض الاقتصادى والمجتمع شرط ضـــرورى لمواصـــلة وتنمية تجربة ديمقراطية ذات معنى وقابلة للحياة والازدهار. وفـــى هذا السياق، فان أى نظام ديمقراطى فى مصر يفقد جانبا كبيرا من ضرورته إن لـــم يمكن المجتمع من الانطلاق النهوضى فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحداث قطيعة نهائية مع الفقر والتخلف.

أولا: المبادئ الأساسية للحكم الديمقراطى

يجـــب أن يـــتم إقـــرار جميع الحقوق الأساسية للإنسان والمنصوص عليها فى الـــشرعة الدولـــية لحقـــوق الإنسان، وبصورة خاصة فى العهدين الدوليين للحقوق

المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية باعتبارها مبادئ جوهرية في النظام الديمقراطي في مصر.

وبصورة خاصة يجب تقنين الاعتراف بحقوق التعبير – وخاصة في الصحافة ومنابر الإعلام المختلفة – والحق في المعلومات وحقوق التجمع والتنظيم المدني والسياسي بما يضمن ويعزز في نفس الوقت التعددية السياسية. يعني ذلك الحق في تأسيس وامتلاك الصحف والقنوات الإذاعية والتلفازية، والحق في تأسيس الجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة، والصالونات والتجمعات والمنابر الثقافية والنقابات العمالية والمهنية وغيرها من المنظمات والجمعيات السياسية والمدنية بحرية وبدون حاجة للحصول على ترخيص، على أن تتم مزاولة هذه الحقوق بصورة سلمية وعلى وجه لا يجحف بحقوق الآخرين.

يمثل مبدأ حكم القانون حجر الزاوية في النظام الديمقراطي، ويجب القيام بإصلاحات تشريعية شاملة لتطهير التقنينات المرعية في مصر من كل الخروق الجسمية لحقوق الإنسان والحريات العامة ومبادئ العدالة والمساواة، وتمكين النظام القضائي من امتلاك آلياته الخاصة في تطبيق القانون ومد حمايته للجميع بدون استثناء وعلى قدم المساواة، وإنجاز عدالة ناجزة وسريعة. ويجب أن يسمح النظام السياسي بفتح الباب أمام الحق في رفع – أو تحريك – الدعوى العمومية لتحقيق أغراض وأهداف عامة تتفق مع القيم المرعية في المجتمعات الديمقراطية، ولا تصادر على أي نحو الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، أو تتدخل في الحياة الخاصة إلا في أضيق الحدود وبما يتفق مع أفضل المعايير في جميع النظم القانونية.

تشمل الحقوق الأساسية في المجتمع الديمقراطي استقلال المؤسسات الدينية، وصدور قوانين تفتح الباب أمام الاختيار الحر سواء بالتصويت أو التراضي أو الوسائل الأخرى المناسبة لمستوياتها القيادية.

لا يمكن الفصل بين الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بل هما غير قابلتين للفصل ومتكاملتان. وفضلا عن الاعتراف بالملكية الخاصة والملكية التعاونية والعامة، يجب أن يلتزم أي نظام ديمقراطي بأولوية اقتلاع الفقر، وضمان مد مظلة التأمين الصحي وشبكة الأمن الاجتماعي للجميع بما يضمن الحاجات الأساسية. تتقدم الممارسة الديمقراطية بتأكيد وصيانة التوازن في المصالح بين القوى الاجتماعية المختلفة، وذلك من خلال تعدد أساليب

الإنتاج وضمان أعلى مستوى ممكن من عدالة التوزيع.

ثانيا: الحكم الديمقراطى

تعنـــى الديمقـــراطية سيادة وسلطة الأمة والشعب، ويجب أن تحتفظ الممارسة الـــسياسية الفعلية على هذا المعنى بكل الوسائل الممكنة. فإضافة إلى الوسائل النيابية يجـــب أن تشجع القوانين والممارسات الفعلية مشاركة المواطنين كأفراد وباعتبارهم هيئات أو جمعيات عمومية للمؤسسات العامة فى اتخاذ القرارات وصنع السياسات. إن مـــستويات معينة من الديمقراطية المباشرة صارت ممكنة بل وضرورية لترجمة مـــبدأ سيادة الشعب، وسلطته، من خلال كل الوسائل الضرورية للتعرف على آرائه فى السياسات المختلفة.

تقـــوم التجربة الديمقراطية المصرية على تقريب السلطة للشعب بشتى الوسائل وعلـــى رأسها نظام فعال للحكم المحلى يتيح للمجتمع على مستوياته القاعدية فرصة الـــسيطرة علـــى الشروط المباشرة للحياة الاجتماعية وسلطة اتخاذ قرارات أساسية لحـــشد وتعبئة القدرات من أجل التنمية وإطلاق قدرات النهضة. ويتم انتخاب جميع مـــستويات الإدارة والحكـــم المحلى من عمد القرى حتى المحافظين، كما يتم وضع خطـــط لتعزيـــز الترابط المجتمعى واستعادة حس الجماعة والانطلاق منها لتحقيق النهوض بما فى ذلك الأشكال المختلفة للتضامن الاجتماعى وتوفير الأمن والحماية، دون إجحـــاف بالفـــرد أو حقوقه وحرياته. وتقريب السلطة من الناس هو أهم مجال للاجتهاد والإضافة إلى التجربة الديمقراطية المصرية، ويجب فتح باب الاجتهاد فى هذا الحقل إلى أقصى حد ممكن.

تقـــوم التجربة النيابية المصرية على تأكيد سلطة الشعب، وذلك من خلال تأكيد الصلة المتواصلة والحميمة بين النواب وناخبيهم، وفتح الباب أمام الناخبين لمحاسبة نـــوابهم فـــى أى وقـــت، والتـــزام النواب باستشارة ناخبيهم حول مختلف القضايا التـــشريعية والـــرقابية. وتتمتع المستويات النيابية المختلفة بسلطات حقيقية تشريعية ورقابية.

ويتأســـس النظام الدستورى المصرى على مزج ملائم بين خصائص النظامين الرئاســـى والبرلمانـــى بما يعزز سلطات البرلمان ويضمن فى نفس الوقت أكبر قدر ممكـــن مـــن توازن السلطات. وتتشكل الحكومة من الحزب أو الأحزاب التى تتمتع بأغلبـــية فـــى البـــرلمان، حتى لو كان رئيس الجمهورية منتخبا ويتمتع بصلاحيات

حقيقية في مجالات يسميها الدستور. ويجب وضع دستور جديد ينقل مصر إلى النظام الديمقراطي بصورة حاسمة، وذلك بواسطة جمعية دستورية تتشكل بنسبة الثلثين بالانتخاب العام، وبنسبة الثلث من شخصيات عامة وعلمية وفكرية وشخصيات أخرى مشهود لها بالدور البارز في الحياة المجتمعية، أو بإنجازات خارقة أو تمثيل قطاعات استراتيجية من المجتمع.

يجب في كل الأحوال ضمان الاستقلال التام للنظام القضائي، ويكون النائب العام محاميا للشعب وحافظا لحقوقه المدنية والسياسية، ويتم انتخابه إما في تصويت شعبي عام أو من جانب الجمعية العمومية لمحكمة النقض أو بوسائل أخرى تضمن أن يتمتع بالاستقلال عن السلطة التنفيذية، وأن يقوم بدوره العدالي بما يتفق مع نص وروح القانون والدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

يتأسس مجلس الوزراء من الحزب أو الأحزاب ذات الأغلبية في البرلمان، ويحصل على ثقته، ويمكن للبرلمان إقالة الحكومة أو أي وزير منها. ويجب أن يكون للمجلس اختصاصات ذاتية وخاصة به ومستقلة عن الرئيس حتى في ظل نظام يحمل ملامح رئاسية. ويمكن للرئيس والمجلس أن يتشاورا حول الوزارات السيادية، ولكن مصر تتطلع لليوم الذي يكون فيه جميع الوزراء والتنفيذيين الآخرين مدنيين، وقت اختيارهم أو انتخابهم لتولي وظائفهم.

لا يمكن الإجحاف بحقوق الأقلية في النظام الديمقراطي. ويمكن للأقلية البرلمانية أن تشكل حكومة ظل، وأن تشارك بفعالية في الرقابة على أداء الحكومة الفعلية وأن تقترح القوانين والتشريعات فضلا عن كل الوظائف النيابية الأخرى.

يجب أن يضمن النظام الديمقراطي أن تتمتع الإدارة العامة بقدرات حقيقية، وأن تمثل عنوانا سليما لاستمرار الدولة مع تغير الحكومات. وتتطلع الأمة المصرية إلى موقف مستقبلي يمكن الإدارة العامة من القيام بوظيفتها خير قيام باعتبارها القيادة الطبيعية للتنمية والنهوض الوطني، وهو ما يجب أن يتم من خلال إعادة بناء منظومة دولة ذكية، تجند لوظائفها أعلى مستويات المهارة الممكنة، ولا تعامل كمستودع للموظفين أو كآلية لامتصاص البطالة. ويتم إعادة تعريف دور الدولة دوريا بما يضمن أن تقوم بأدوارها التقليدية والتنمية بكفاءة عالية وأن تشكل قاطرة للمجتمع، وخاصة فيما يتصل بالتنمية البشرية، وحفز وتشجيع الإبداع التكنولوجي والعلمي والثقافي، وتوفير المعلومات والمكونات الأخرى الضرورية لإطلاق قدرات النهضة في مصر.

قائمة مطبوعات

مركز البحوث العربية والأفريقية
١٩٨٧- ٢٠٠٦

١. فؤاد مرسى، مصير القطاع العام فى مصر، ١٩٨٧.
٢. لطيفة الزيات (تحرير)، المشكلة الطائفية فى مصر، ١٩٨٨.
٣. رشدى سعيد وآخرون، أزمة مياه النيل، ١٩٨٨.
٤. عواطف عبد الرحمن، المدرسة الاشتراكية فى الصحافة، ١٩٨٨.
٥. وداد مرقس، سكان مصر، ١٩٨٨.
٦. أبوسيف يوسف وآخرون، النظرية والممارسة فى فكر مهدى عامل: أعمال ندوة فكرية، ١٩٨٩.
٧. إبراهيم برعى، دليل قرارات المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ١٩٥٣ /١٩٨٩.
٨. إبراهيم العيسوى، المسار الاقتصادى فى مصر وسياسات الإصلاح، ١٩٩٠.
٩. إبراهيم بيضون وآخرون، ثقافة المقاومة ومواجهة الصهيونية أعمال ندوة لجنة الدفاع عن الثقافة القومية ١٩٩٠
١٠. أحمد عبد الله (تحرير)، انتخابات البرلمانية فى مصر، نشر مشترك مع دار سينا ١٩٩٠.
١١. حيدر إبراهيم، أزمة الإسلام السياسى، الجبهة الإسلامية القومية فى السودان، ١٩٩٠.
١٢. نادر فرجانى، الأزمة العربية الكبرى ودور المثقفين، نشر مشترك مع لجنة الدفاع عن الثقافة القومية، ١٩٩٠.
١٣. محمد عبيد غباش، من لا يعرف شيئا فليكتب، خربشات رجل بلاد النفط، ١٩٩١.
١٤. ألفت الروبى، الموقف من القص فى تراثنا النقدى، ١٩٩١.
١٥. محمد على دوس، حياة موارة فى العمل السياسى العربى الأفريقى، ١٩٩١.
١٦. أحمد نبيل الهلالى وآخرون، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية: أعمال ندوة عقدت بالمركز ١٩٩٢.
١٧. أمينة رشيد وآخرون، قضايا المجتمع المدنى فى ضوء فكر جرامشى (مع دار عيبال بدمشق)، ١٩٩٢.
١٨. سمير أمين، من نقد الدولة السوفيتية إلى الدولة الوطنية، ١٩٩٢.
١٩. المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر: أعمال ندوة عقدت بالمركز، ١٩٩٢.

٢٠. جـويل بنـين، زكـارى أوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر ج١، ترجمة أحمد صادق سعد، ١٩٩٢.
٢١. إشـكاليات الـتكوين الاجتماعـى والفكريات الشعبية فى مصر: أعمال ندوة بالمركز نشر مع دار كنعان، ١٩٩٢.
٢٢. أحمـد يوسف أحمد: منطق العمل الوطنى- حركة التحرر الوطنى الفلسطينية فـى دراسـة مقارنة مع حركات التحرر الأفريقية بالتعاون مع مركز القدس للدراسات الإنمائية عمان، ١٩٩٢.
٢٣. ليلى عبد الوهاب، سوسيولوجية الجريمة عند المرأة، ١٩٩٢.
٢٤. أحمد محمد البدوى، لبن الأبنوس يازول، ١٩٩٢.
٢٥. مركـز دراسات المرأة الجديدة ومركز البحوث العربية، المرأة وتعليم الكبار، ١٩٩٢.
٢٦. إدريس سعيد، عظام من خزف، ١٩٩٣.
٢٧. دارام جـاى (تحرير)، صندوق النقد الدولى وبلدان الجنوب، ترجمة/ مبارك عثمان، نشر مع اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٣.
٢٨. مايكـل دراكوه (تحرير)، الأنهار الأفريقية وأزمة الجفاف، نشر بالتعاون مع منظمة البحوث الاجتماعية لشرق وجنوب أفريقيا ١٩٩٤.
٢٩. عادل شعبان وآخرون، الحركة العمالية فى معركة التحول، ١٩٩٤.
٣٠. ناديـة رمسيس فرح (تحرير) السكان والتنمية فى مصر نشر مع دار الأمين، ١٩٩٤.
٣١. آمال سعد زغلول، دور الحركة الشعبية فى حرب السويس، ١٩٩٤.
٣٢. لجنة الدفاع عن الثقافة القومية (دراسات ووثائق ١٩٧٩-١٩٩٤)(من مقاومة التطبيع إلى مواجهة الهيمنة) ١٩٩٤.
٣٣. على عبد القادر، برامج التكيف الهيكلى والفقر فى السودان، ١٩٩٤.
٣٤. حلمـى شعراوى وعيسى شيفجى، حقوق الإنسان فى أفريقيا والوطن العربى، ١٩٩٤.
٣٥. لطيفة الزيات (ترجمة وتعليق)، حول الفن، ١٩٩٤.
٣٦. جـودة عبد الخالق (تحرير)، تطور الرأسمالية ومستقبل الاشتراكية فى مصر والوطن العربى: ندوة مهداة إلى فؤاد مرسى، ١٩٩٤.
٣٧. عبد الغفار شكر، التحالفات السياسية فى مصر ١٩٩٤.
٣٨. صـادق رشـيد، أفـريقيا والتنمية المستعصية، ت/ مصطفى مجدى الجمال، ١٩٩٥.
٣٩. عبد الغفار أحمد، السودان بين العروبة والأفريقية، ١٩٩٥.
٤٠. بيتـرنيانجو، مـن تجارب الحركات الديمقراطية فى أفريقيا والوطن العربى،

مع اتحاد المحامين العرب ترجمة حلمى شعراوى وآخرون، ١٩٩٥.
٤١. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى: حالة مصر، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٦.
٤٢. سمير أمين (تحرير) المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة لبنان، مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٣. مصطفى كامل السيد (تحرير)، حقيقة التعددية السياسية فى مصر، نشر مشترك مع مدبولى ١٩٩٦.
٤٤. سيد البحراوى (تحرير)، لطيفة الزيات : الأدب والوطن، نشر مشترك مع دار المرأة العربية، ١٩٩٦.
٤٥. عبد الباسط عبد المعطى: بحوث الطفولة فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المجلس العربى للطفولة والتنمية، ١٩٩٦.
٤٦. جويل بنين، زكارى لوكمان، العمال والحركة السياسية فى مصر الجزء الثانى، ترجمة إيمان حمدى، نشر مع دار الخدمات النقابية والعمالية،١٩٩٦.
٤٧. عبد الغفار شكر (تحرير)، الجمعيات الأهلية وأزمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٧.
٤٨. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المشرق العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٤٩. سمير أمين (تحرير)، المجتمع المدنى والدولة فى الوطن العربى : حالة المغرب العربى نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٧.
٥٠. كمال مغيث (تحرير)، التعليم وتحديات الهوية القومية، نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨
٥١. عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل ١٩٩٨. نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٨.
٥٢. عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية. نشر مشترك مع دار المحروسة، ١٩٩٨.
٥٣. محمد أبو مندور وآخرون، الإفقار فى بر مصر، نشر مشترك مع دار الأهالى، ١٩٩٨.
٥٤. عبد الغفار أحمد (تحرير)، إدارة الندرة، ترجمة صلاح أبو نار وآخرون، ١٩٩٨.
٥٥. لايف مانجر وآخرون، البقاء مع العسر، ترجمة صلاح أبو نار- مجدى النعيم، ١٩٩٨.
٥٦. نجاتى عبد المجيد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الأول بالتعاون مع لجنة توثيق

تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٨.

٥٧. لايف مانجر، لفوفة النوبة، ترجمة مصطفي مجدى، ١٩٩٩.

٥٨. أميــنة رشيد (تحرير): التبعية الثقافية : مفاهيم وأبعاد، نشر مشترك مع دار الأمين، ١٩٩٩.

٥٩. محمــود عودة، (إشراف)، الأسر المعيشية فى الريف المصرى، نشر مشترك مع جامعة عين شمس، ١٩٩٩.

٦٠. محمــد محيى الدين، (إشراف)، نساء الغزل والنسيج : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ١٩٩٩.

٦١. عــبد الحمــيد حــواس وآخــرون، المأثور الشعبى فى الوطن العربى، نشر مشترك مع المنظمة العربية للتربية وللثقافة وللعلوم، ١٩٩٩.

٦٢. عــبد الباسط عبد المعطى(تحرير)، العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ١٩٩٩.

٦٣. عــزة خلــيل (إعــداد)، خريطة سياسات وخدمات الطفولة فى مصر، نشر مشترك مع المركز القومى للثقافة والطفل، ١٩٩٩.

٦٤. يوســف درويــش وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الــشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثانى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ١٩٩٩.

٦٥. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مخــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الأول، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ١٩٩٩.

٦٦. أميــنة رشــيد (تحرير)، الحريات الفكرية والأكاديمية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.

٦٧. فاروق القاضى، فرسان الأمل : تأمل فى الحركة الطلابية المصرية،٢٠٠٠.

٦٨. جــردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الأولى-يناير ٢٠٠٠ حول (مشكلات تدريس اللغات فى مصر)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٦٩. محمــد ســيد أحمد وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحركة الــشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الثالث بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٠.

٧٠. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مخــتارات العلــوم الاجتماعــية، المجلد الثانى، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، مارس ٢٠٠٠.

٧١. أحمد مختار منصور، الجراحة فى الحضارة العربية الإسلامية، ٢٠٠٠.

٧٢. جـــردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثانـــية- نوفمبـــر ٢٠٠٠ (دراســـات حول اللغة العربية فى مصر)، الورقة الثالثة، نشر مشترك مع جماعة اللغويين في القاهرة.
٧٣. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مخـــتارات العلـــوم الاجتماعية، المجلد الثالث، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠٠.
٧٤. حلمى شعراوى، أفريقيا فى نهاية قرن، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠
٧٥. أديـــب ديمتـــرى وآخـــرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الـــشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء الرابع بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٧٦. مـــصطفى مجدي الجمال (تحرير)، فلسطين والعالم العربى، نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١
٧٧. عـــبد الغفار شكر (تحرير)، تحديات المشروع الصهيونى والمواجهة العربية. نشر مشترك مع دار مدبولى، ٢٠٠١.
٧٨. فرانـــسوا أوتار وفرانسوا بوليه، فى مواجهة دافوس، ترجمة : سعد الطويل، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠١.
٧٩. عـــبد الغفـــار شـــكر (إشراف)، الجمعيات الأهلية الإسلامية فى مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٠. كويـــسى بـــراه، اللغـــات الأفريقية وتعليم الجماهير، ترجمة وتحرير حلمى شـــعراوى، بالـــتعاون مع مركز الدراسات المتقدمة للمجتمع الأفريقى بكيب تاون، الناشر، دار الأمين، ٢٠٠١.
٨١. فيتيـــنو بيكيلـــى، وآخـــرون، دراسات مختارة/ التحولات الاجتماعية والمرأة الأفـــريقية، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، تقديم د. عبد الغفار محمد أحمد، الناشر دار الأمين، ٢٠٠١.
٨٢. أحمـــد القـــصير وآخـــرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى:من تاريخ الحركة الـــشيوعية المـــصرية حتـــى عام ١٩٦٥: الجزء الخامس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠١.
٨٣. رمسيس لبيب (تحرير)، العمال فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشـــة الأولى بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥،٢٠٠١.
٨٤. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية: مخـــتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الرابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، أكتوبر ٢٠٠١.

٨٥. سعد الطويل (تحرير)، الأجانب فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشـة الثانية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٨٦. جـردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق في علم اللغة، الورقة الثالـثة- مايـو ٢٠٠٢ (مـساهمات فى اللغويات العربية)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.

٨٧. سـمير أمـين، مستقبل الجنوب فى عالم متغير، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٨. أكيكـي بى موجاجو وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، بالتعاون مع منظمة أوسريا بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٢.

٨٩. سـمير أمـين وآخرون، العلاقات العربية الأوربية: قراءة عربية نقدية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٠. يـسرى مـصطفى (تحريـر)، المجـتمع المدنى وسياسات الإفقار فى العالم العربى، نشر مشترك مع دار ميريت، ٢٠٠٢.

٩١. فخـرى لبـيب، حلمى شعراوى (تحرير)، منظمة التجارة العالمية ومصالح شـعوب الجـنوب، بالـتعاون مع منظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية وعدد من المنظمات غير الحكومية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٢. إسـماعيل عـبد الحكـم وآخـرون، سلسلة كتب شهادات ورؤى: من تاريخ الحـركة الـشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥: الجزء السادس بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٣. عـبد الغفـار محمـد أحمد، فى تاريخ الأنثروبولوجيا والتنمية فى السودان، ترجمة مصطفى مجدى الجمال، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٤. عـبد الغفـار شـكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الأول، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٢.

٩٥. حـنان رمـضان (تحرير)، المرأة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشـة الثالـثة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٦. عريان نصيف (تحرير)، الفلاحون فى الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، الورشـة الـرابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٢.

٩٧. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مخـتارات العلوم الاجتماعية، المجلد الخامس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٢.

٩٨. سـمير أمين وآخرون، الاشتراكية واقتصاد السوق: تجارب (الصين- فيتنام- كوبا)، نشر مشترك مع مكتبة مدبولي، ٢٠٠٣.
٩٩. عبد الحميد حواس، أوراق في الثقافة الشعبية في مصر، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٠. عـبد الغفـار شـكر (تحرير)، الجمعيات التعاونية كمنظمات شعبية تنموية- الجزء الثانى، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠١. مـدحت أيـوب (تحريـر)، الأمـن القومى العربي، نشر مشترك مع مكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٢. طايـع آصـيفا وآخـرون (تحرير)، العولمة والديمقراطية والتنمية: تحديات وآفـاق، نـشر مـشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أديس أبابا)، ومركز المحروسة، ٢٠٠٣.
١٠٣. فخـرى لبيب (تحرير)، الطلبة فى الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الورشـة الخامسة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١٠٤. جـردا منصور، مديحة دوس (تحرير)، سلسلة أوراق فى علم اللغة، الورقة الـرابعة- مايـو ٢٠٠٣ (قـضايا حول اللغة العربية والتعبير العلمى)، نشر مشترك مع جماعة اللغويين فى القاهرة.
١٠٥. هـويدا عدلـى (تحريـر)، ثقافة وسائل الاتصال فى الوطن العربى: الإعلام والهوية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٦. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مخـتارات العلـوم الاجتماعية، المجلد السادس، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٧. سـمير أمين، فرانسوا أوتار (تحرير)، مناهضة العولمة : حركة المنظمات الـشعبية فـى العالم، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، ودار الأمين، ٢٠٠٣.
١٠٨. أحمـد برقاوى وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة فى الوطن العربى، نـشر مـشترك مـع مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية دمشق ومكتبة مدبولى، ٢٠٠٣.
١٠٩. رمـسيس لبـيب(تحرير)، الانقسامية وأزمة الحركة الشيوعية المصرية حتى عـام ١٩٦٥، الورشـة الـسادسة والسابعة، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، ٢٠٠٣.
١١٠. د. محمـد ماهـر الجمال، أحمد لطفى السيد: دراسة فى الخارطة المعرفية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.

١١١. عــبد الغفــار شــكر (منــسق البحث)، نظام الخدمة العامة فى مصر وآفاق تطويــره: دراســة حالة محافظة دمياط، بالتعاون مع شبكة الجمعيات الأهلية للتنمية وقضايا النوع بدمياط، ٢٠٠٣.
١١٢. شهيدة الباز(إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية – عربية : مخــتارات العلــوم الاجتماعية، المجلد السابع، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٣. ريمــى هيريــرا وآخرون، ترجمة باتسى جمال الدين، الثورة الكوبية... إلى أيــن....؟ دراســة فــى ملامــح الــتاريخ الكوبى واستشراف القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث ودار العالم الثالث،٢٠٠٤.
١١٤. ألــيون سال (تحرير)، ترجمة سعد الطويل، أفريقيا ٢٠٢٥، أى مستقبل؟ نشر مشترك مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٥. دينــيس فينتر وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الــثالث نــشر مــشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٦. هــاين ماريــز، تــرجمة صلاح العمروسى وعزة الخميسى، جنوب أفريقيا: حــدود التغييــر: الاقتصاد السياسى لمرحلة الانتقال نشر مشترك مع منتدى العالم الثالث وآخرون، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٤.
١١٧. د.أحمــد زايد – د.عروس الزبير (تحرير)، النخب الاجتماعية: حالة الجزائر ومــصر، نشر مشترك مركز البحوث فى الاقتصاد التطبيقى من أجل التنمية بالجزائر، مع الناشر دار مدبولى، ٢٠٠٤.
١١٨. د. حمــدى عــبد الــرحمن –عزة خليل، المجتمع المدنى ودوره فى التكامل الأفريقــى، نــشر مــشترك مع مركز المجتمع المدنى –جامعة ناتال، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١١٩. فــاروق القاضــى، آفــاق التمرد: قراءة نقدية فى التاريخ الأوروبى والعربى الإســلامى، نــشر مشترك مع المؤسسة العربية للدراسات والنشر بالأردن، ٢٠٠٤.
١٢٠. جوزيف بوسير وآخرون، دراسات اجتماعية في شرق وجنوبي أفريقيا، العدد الــرابع نــشر مــشترك مع منظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر المدينة برس، ٢٠٠٤.
١٢١. ســمير أمين وآخرون، الصراع حول المياه: الإرث المشترك للإنسانية، نشر مشترك مع منتدى البدائل العالمى الثالث، الناشر مكتبة مدبولى،٢٠٠٥.
١٢٢. عــبد العــال الــباقورى، وعد بوش.. بلفور الجديد: الحصاد المُر للساداتية، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.

١٢٣. رمسيس لبيب (تحرير وتقديم)، اليسار فى الثقافة المصرية، بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتى ١٩٦٥، الناشر دار الثقافة، ٢٠٠٥.

١٢٤. ألفريد نهيما، قضايا السلم المنشود فى أفريقيا: التحولات والديمقراطية والسياسات العامة، نشر مشترك مع منظمة بحوث العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا) بأديس أبابا، الناشر دار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٥. شهيدة الباز (إشراف)، مصطفى مجدى الجمال(مسئول التحرير)، (أفريقية - عربية : مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد الثامن، نشر مشترك مع كوديسريا ودار الأمين، ٢٠٠٥.

١٢٦. عزة خليل (تحرير)، تقديم سمير أمين، الحركات الاجتماعية فى العالم العربى، نشر مشترك مع المنتدى العالمى للبدائل، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.

١٢٧. سامية الهادى النقر، الجمعيات الأهلية والإسلام السياسى فى السودان، الناشر مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥.

١٢٨. عروس الزبير، الجمعيات الأهلية الإسلامية- حالة الجزائر، نشر مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٢٩. أحمد سليم وآخرون، سلسلة كتب شهادات ورؤي : من تاريخ الحركة الشيوعية المصرية جـ٧ بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية المصرية حتي عام ١٩٦٥، ٢٠٠٦.

١٣٠. عبد الأمير السعد، الاقتصاد العالمى: قضايا راهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٦.

١٣١. حسام رضا، إسرائيل فى الزراعة المصرية، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.

١٣٢. د. زهدى الشامى وآخرون، دراما أمريكا اللاتينية، دروس التنمية والتحدى الديمقراطى، الناشر مركز المحروسة، ٢٠٠٦.

كراسات المركز

١. أحمد هنئ، حول إجراءات الإصلاح الاقتصادى فى الجزائر، ١٩٨٨.
٢. عصام فوزى، ترجمة ثلاثة قراءات سوفيتية فى البيريسترويكا، ١٩٨٨.
٣. أشرف حسين، ببليوجرافيا الطبقة العاملة، ١٩٨٨.
٤. عبد العظيم أنيس، قراءة نقدية فى كتابات ناصرية، ١٩٨٩.
٥. مصطفى نور الدين عطية، المجتمعات التابعة ومشكلات التنمية المستقلة، ١٩٨٩

٦. موشي ليوين وآخرون، تقديم/ فؤاد مرسى، البيريسترويكا فى عيون الآخرين، ١٩٩٠
٧. محمد أبو مندور وآخرون، أزمة المياه فى الوطن العربى، نشر مشترك مع دار الأمين ١٩٩٩.
٨. إسماعيل زقزوق، المهمشون بين النمو والتنمية، نشر مشترك مع دار الأمين١٩٩٩.
٩. عبد الغفار شكر، تجديد الحركة التقدمية المصرية، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١٠. جنان رمضان (إعداد)، العراق تحت الحصار، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠٠.
١١. أحمد صالح، الإنترنت والمعلومات، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٢. عريان نصيف (تحرير) الأرض والفلاح، نشر مشترك مع دار الأمين ٢٠٠١.
١٣. أحمد عبد الله، عمال مصر وقضايا العصر، نشر مشترك مع دار المحروسة ٢٠٠٢.
١٤. عريان نصيف (تحرير)، التشريع التعاونى فى مصر: الواقع.... وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٠.
١٥. د.محمد ماهر الجمال، مضامين التربية الشعبية، في مجلة "الأستاذ" لعبد الله النديم، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٣.
١٦. مدحت أيوب, قضايا فى الاقتصاد المصرى بعد التكيف الهيكلى, نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.
١٧. كلود كاتز وآخرون، ترجمة يوسف درويش، إمبريالية القرن الواحد والعشرين، نشر مشترك مع دار الأمين, ٢٠٠٣.
١٨. سمير أمين، الفيروس الليبرالى: الحرب الدائمة وأمركة العالم، نشر مشترك مع مركز المحروسة, ٢٠٠٤.
١٩. محمد إسماعيل زاهر، أزمة الوعى العربى بين الحملة الفرنسية والحملة الأمريكية، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢٠. بهيج نصار، البحث عن مفهوم للديمقراطية فى مرحلة الثروة العلمية والتكنولوجية الراهنة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٤.
٢١. الحركة العمالية المصرية: الخبرة النضالية وآفاق المستقبل، نشر مشترك مع مركز المحروسة، ٢٠٠٤.
٢٢. د.حامد الهادي، إحصاءات السكان والحيازة الزراعية: تحليل اجتماعي، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

٢٣. د.ســيد عشماوى، الدراسات الحديثة في تاريخ مصر الاجتماعي الحديث خلال السنوات العشر الأخيرة، نشر مشترك مع دار الأمين، ٢٠٠٥.

كتيبات كوديسريا

١- أوكوادبا نولى، الصراع العرقى فى أفريقيا،١٩٩١.
٢- ايبو هو تشغول، الجيش والعسكرية فى أفريقيا، ١٩٩١.
٣- ديساليجن رحماتو، منظمات الفلاحين فى أفريقيا : قيود وإمكانيات، ١٩٩١.
٤- جيمى آديسينا، الحركات العمالية وضع السياسة فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٥- مــومار ديــوب، ممــادو ديوف، تداول السلطة السياسية وآلياتها فى أفريقيا، ١٩٩٢.
٦- أديمولات - سالو، البيئة العالمية: جدول أعمال بحث لأفريقيا، ١٩٩٣.
٧- م. مامدانى،آخــرون، الحركات الاجتماعية والعلمية الديمقراطية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٨- ثانديكا مكانداويرى، التكيف الهيكلى والأزمة الزراعية فى أفريقيا، ١٩٩٣
٩- آرشى مافيجى، الأسر المعيشية وآفاق إحياء الزراعة فى أفريقيا، ١٩٩٣.
١٠- سليمان بشير ديانى،المسألة الثقافية فى أفريقيا، ١٩٩٦.
١١- ميشيل بن عروس، الدولة - والمنشقون عليها، ١٩٩٦.
١٢- عبدو مالك سيمون، عملية التحضر، والتغير فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٣- أمينة ماما، دراسات عن المرأة ودراسات النساء فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٤- تادى آكين آنيا، العولمة السياسية الاجتماعية فى أفريقيا، ١٩٩٩.
١٥- ممــادو ديــوف، ليبرالية سياسية أم انتقال ديمقراطى : منظورات أفريقية، ١٩٩٩.
١٦- حكيم بن حمودة نظريات ما بعد التكيف الهيكلى، ٢٠٠٠.
١٧- كلوديو شوفتان، ماذا بعد ممارسات التنمية المشوهة فى أفريقيا؟، ٢٠٠٠.
١٨- أشيلى ميبمبى، عن الحكم الخاص غير المباشر، ٢٠٠٠.
١٩-تشيكيلاك. بيايا، الشباب والعنف والشارع فى كنشاسا: نسمع ونفهم ونصف، ٢٠٠١.
٢٠-ســليمان بــشير ديانى، إعادة بناء المعنى: نصوص ورهانات لقراءة مستقبل أفريقيا، ٢٠٠١.
٢١- عثمان كان، المثقفون الأفريقيون المتحدثون بلغات غير أوروبية، ٢٠٠٥.

سلسلة كراسات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

أ- التنمية بالمشاركة

١- تعزيـــز التواصـــل بـــين مؤســـسات صـــنع السياسة الحكومية وبين الجامعات والمراكز البحثية من أجل دعم الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٢- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا: دروس من تجارب قطرية.
٣- تحسين أداء المشروعات العامة فى أفريقيا.
٤- تعبئة وإدارة الموارد المالية فى الجامعات الأفريقية.
٥- تحسين إنتاجية الخدمات العامة فى أفريقيا.
٦- دعم حيوية الجامعة الأفريقية فى التسعينيات ومابعدها.
٧- تهيئة البيئة لتنمية الفعاليات التنظيمية فى أفريقيا.
٨- تعبـــئة القطـــاع غيـــر الرســـمى والمنظمات غير الحكومية من أجل الإصلاح الاقتصادى والتنمية فى أفريقيا.
٩- الأخلاقيات والمساءلة فى الخدمات العامة الأفريقية.
١٠- اعمال ندوة حول الديمقراطية والمشاركة الشعبية لقادة نقابات العمال فى أفريقيا.
١١- الإثنية والصراع السياسى فى أفريقيا.
١٢- ميثاق عمل للمنظمات غير الحكومية فى أفريقيا.

ب- سلسلة التنمية بالمشاركة

١- دراسة حالة فى ناميبيا.
٢- دراسة حالة فى أوغندا.
٣- كيف تؤثر المنظمات الأهلية فى السياسات عن طريق البحث والضغط والدعوة.
٤- المبادئ الأساسية لتعزيز الحوار والتعاون والتداخل بين الحكومات والمنظمات الشعبية.
٥- دراسة حالة فى جامبيا.
٦- دراسة حالة فى أثيوبيا.

ج- سلسلة الدليل التدريبى للتنمية بالمشاركة الشعبية

١- الاتصال فى خدمة التنمية بالمشاركة.
٢-المـــنظمات المحلـــية غيـــر الحكومـــية وتحقـــيق الاكتفاء الذاتى من الغذاء فى المجتمعات المحلية.
٣- مناهج تطوير المنظمات الأهلية للمشروعات.
٤- تخفيف الفقر وصيانة البيئة.
٥- تعـــريف دور وأهمـــية اتصال دعم التنمية من أجل المشاركة الفعالة فى عملية التنمية.
٦- إدارة المشروعات الصغيرة
٧- تصميم فعال لخدمات تنظيم الأسرة

٨- دور مؤسسات المجتمع المدنى في منع وإدارة وحل الصراعات فى أفريقيا.

النشرات

١- **نـــشرة الـــبحوث العـــربية**:من العدد التجريبى يناير ١٩٩٠ إلى العدد (١٥-١٦) سبتمبر ٢٠٠٣- مارس ٢٠٠٤.

٢- **نـــشرة المجلس الأفريقى لتنمية البحوث الاقتصادية والاجتماعية (كوديسريا)**: من العدد الأول أبريل ١٩٩١ إلى العدد التاسع والأربعون، ٢٠٠٥.

٣-**نـــشرة العلـــوم الـــسياسية الأفريقية**: من العدد الأول إلى العدد الثامن والثلاثون، أغسطس ٢٠٠٣.

٤- **نشرة الذاكرة الوطنية**- مع لجنة التوثيق- العدد الثانى-أكتوبر ١٩٩٦.

٥- **نـــشرة منتدى العالم الثالث بداكار**: العدد الأول يوليو ١٩٩٦- العدد الثانى يونيو ١٩٩٧.

٦- **نشرة المنتدى العالمى للبدائل**: العدد الثالث- فبراير ٢٠٠٢.

٧- **نـــشرة مـــنظمة العلوم الاجتماعية لشرق وجنوبى أفريقيا (أوسريا)**، العدد الثانى، يناير ٢٠٠٦.

تحت الطبع

١. المجلد الأول من وثائق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥.
٢. أبحـــاث مـــشروع المـــسألة الفلاحـــية والزراعية- لجنة المسألة الفلاحية والزراعية فى مصر.
٣. الحركات الفلاحية فى مواجهة تحديات القرن الحادى والعشرين (ترجمات)
٤. المرأة فى القطاع غير الرسمى.
٥. التعليم العالى والتنمية.

حوارات اليسار المصرى

لم تتوقف جهود اليسار عن دراسة أزمته الراهنة وبحث أهم مظاهرها والأسباب التى أدت إلى تفاقمها وسبل تجاوزها، ورغم ذلك فقد طالت الأزمة أكثر، وقد ساهم مركز البحوث العربية والإفريقية فى عقد ملتقى اليسار خلال السنتين الأخيرتين من خلال حلقات نقاشية حول رؤية يسارية لأزمة اليسار المصرى وكيفية الخروج منها ، ويتضمن هذا الكتاب مجمل أوراق المناقشة فى هذا الإطار

يتكون الكتاب من خمسة فصول

الفصل الأول: اليسار وانتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥

ويعالج مشاركة الأحزاب والقوى اليسارية فى الانتخابات

الفصل الثانى: رؤية يسارية لأزمة مصر ومستقبلها

ويعالج الأزمة الراهنة للمجتمع المصرى بجوانبها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبرنامجه للخروج منها

الفصل الثالث: تطورات اليسار العالمى

ويقدم معلومات عن القضايا الأساسية التى تشغل اليسار العالمى وما يتصل منها بصفة خاصة بظاهرة العولمة الرأسمالية ويطرح هذا الفصل أزمة اليسار المصرى فى السياق العالمى

الفصل الرابع: الطريق إلى نهضة اليسار المصرى

يتناول بالدراسة مظاهر أزمة اليسار وكيفية الخروج منها

الفصل الخامس: تحالفات اليسار ووحدة النضال اليسارى

ويطرح هذا الفصل الصيغ المقترحة للعمل المشترك فى صفوف اليسار

